تصوير ابو عبد الرحمن الكردي

في كيفية عمل النظام السياسي

مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في

(سلطنة عُمان ، الجزائر ، فرنسا ، ايطاليا)

د. كريم فرمان

الدار العربية للموسوعات

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com

المؤلف في سطور:

د. كريم فرمان

■ ولد بمدينة الرمادي في العراق. عام ١٩٥٨م.

■ أكمل دراسته الجامعية في كليَّة القانون والسياسة جامعة بغداد عام ١٩٨٠م.

■ حصل على الماجستير والدكتوراه في القانون من جامعة بنسلفانيا ستيت في الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٨٨م.

■ عمل أستاذاً للقانون والنظم السياسية في عدد من الجامعات العربية وأستاذاً زائراً في جامعات جواهر لال نهرو في نيودلهي وجامعة ترنت في كندا وكلية ترنتي في جامعة دبلن في إيرلندا وغيرها من الجامعات العربية والأجنبية.

■ مهتمٌ بقضية تنمية المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية. ومتفرِّغ حاليًّا لمنصب رئيس مجلس الإدارة لمركز دراسات مشاركة المرأة العربية.

■ نُشر له العديد من الأبحاث والدراسات

وصدرت له الكتب التالية:

■ مقدمة نظرية لتحليل النظم السياسيَّة.

■ النظم السياسيَّة المقارنة.

■ النفوذ السياسي الإيراني في منطقة الخليج العربي.

■ مستقبل النظم السياسيَّة في دول الخليج العربي وإشكالية التحديث والاستمرارية(قيد الإنجاز).

في
كيفية عمل النظام السياسي

مبادئ نظرية مع دراسة تطبيقية على النظم السياسية في

(سلطنة عُمان ، الجزائر ، فرنسا ، ايطاليا)

تأليف

د. كريم فرماح

الدار العربية للموسوعات

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الأولى

٢٠٠٩م - ١٤٢٩هـ

الدار العربية للموسوعات

الحازمية - مفرق جسر الباشا - ستر هكاوي - ط1 - بيروت - لبنان

ص.ب: 511 الحازمية - هاتف: 00961 5 952594 - فاكس: 00961 5 459982

هاتف نقال: 00961 3 388363 - 00961 3 525066 - بيروت - لبنان

الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

الإهداء

إِلَى كُلِّ مَنْ يَتَوَلاَّهَا بِالْعَدْلِ وَالْحَزْمِ

وَيَسُوسُ النَّاسَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَقدِرَةِ

أُهْدِي هذَا الجُهْدَ الْعِلْمِيَّ مُخْلِصاً فِي قَصْدِي، فَإِنْ كَانَ بِهِ نَفْعٌ فَهُوَ مَا سَعَيْتُ لَهُ وَللهِ الْحَمْدُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَإِلاَّ فَحَسْبِي أَنِّي مُجْتَهِدٌ وَقَدْ أَصَبْتُ أَجْراً وَاحِداً.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدّمة

اذا كان النظام السياسي يعرف بأنّهُ (نظام اجتماعيّ وظيفتُهُ إدارة موارد المجتمع استناداً إلى سلطة مخوّلة له لتحقيق الصالح العامّ عن طريق سَنّ وتفعيل السياسات)[1].

فالنظام السياسي في صورته السّلوكية هو تلك المجموعة المترابطة من السلوك المتقن الذي ينظم عمل كل القوى والمؤسسات والوحدات الجزئية التي يتألف منها، والنظام السياسي في صورته الهيكلية المجسّمة هو في الأخير عبارة عن مجموعة المؤسّسات والهيئات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي في الدولة.. أمّا النظم السياسية المقارنة فهي عبارة عن دراسة مقارنة للنظم السياسية المعاصرة من حيث البيئة السياسية، والاستقرار السياسي، والتنشئة، وكذلك البنية الوظيفيّة للمؤسسات السياسيّة والتركيز على بحث القضايا السياسيّة الدوليّة المعاصرة باعتبارها نظماً بيئيةً وسياسيةً تؤثر على النظم الداخلية في الدولة. ودراسة مدى تأثير التحوُّلات التي طرأت على النظام العالمي في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي والمنظومة الاشتراكية سابقاً على مجموعة

(١) د. جمال سلامة علي - النظام السياسي والحكومات الديمقراطية - دار النهضة العربية - ٢٠٠٧م - ص ٩٧.

من القضايا السياسية في عالمنا المعاصر، ومن أبرزها انتهاء الحرب الباردة وظهور نظام القطب الواحد على الساحة الدوليّة وتغيُّرملامح دور الأمم المتحدة في طريقة حلّ النزاعات والصِّراعات وبروز مفهوم العولمة في مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة، ومحاولة تقزيم مفهوم السيادة الوطنية، والذي عرفته دول العالم في مطلع القرن الماضي لصالح سياسات دولية تتَّسم بالرغبة في التدخّل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إضافة إلى أساليب معالجة ما يسمى بمصطلح الإرهاب الدولي والحديث نسبيًّا وملفّات أسلحة الدمار الشامل وقضايا أخرى حيويّة مثل البيئة، والاحتباس الحراريّ، وقضايا الهجرة.. الخ. كما أنّ دراسة عمل النظام السياسي في دولة ما لا بد وأن يرتبط بتوضيح مفاهيم أخرى تتَّصل في صلب عمل وصيرورة النظام، ألا وهي مفهوم السيادة، والذي تعرض في السنوات الأخيرة إلى محاولات شرسة من القوى الأساسية اللاعبة على المسرح الدولي بهدف تليينه بما يتلاءم ورغبات وسياسات هذه القوى في توسيع مفهوم التدخل السياسي والعسكري في شؤون الدول الصغيرة لدوافع وغايات مصلحيّة تحت راية حماية الأمن والسلم الدوليين - فإذا كانت السيادة عبارة عن سلطة سامية تعلو على جميع السلطات المحليّة وتتجسّد في صورة سلطة عليا تحكم الأمة بصورة منفردة ومستقلة،

فمن المؤكّد أن لهذه السيادة مميزات هي:

أ - أنها سلطة أصليّة ليست وكيلة أو ناتجة عن سلطة أخرى[1].

ب- أنها سلطة متفردة في إصدار الأوامر.

ج- أنها سلطة مؤسسيّة بمعنى أنها لا ترتبط بوجود أشخاص

---

(١) Terry Ramsay - the power and state, Pennsylvania university printing, 1985, p.117.

محددين، بل هي شخصية اعتباريّة حيّة لا تموت لَصِيقة بالدولة وليس بشخص الحاكم ما دامت الدولة على قيد الحياة ويظل شخص الحاكم معبراً عن هذه السيادة، وهي في الأخير كمفهوم تعبير عن سيطرة الدولة على إقليمها الوطني المعترف به دوليًّا، وهي رمز للعزة الوطنية والاستقلال ومن غيرها لا يمكن الحديث عن وجود نظام سياسي في أية دولة، لأنها شرط لازم لقيام النظام السياسي بأدواره في الدولة. والسيادة يجب أن يتوفر لها مؤسسات ضامنة لاستمرار فعاليتها مثل القوات المسلحة، وكذلك ممارسة مؤسسة القضاء سلطتها الفعلية من خلال قدرتها على إنفاذ القانون على كل أنحاء الإقليم، إنما هما مثالان يعبران في جوهرهما عن مضامين ودلالات مفهوم السيادة.. ويستلزم البحث أيضاً توضيح مفهوم آخر له ارتباط بموضوع الدراسة ألا وهو الشرعية التي تطور مفهومها لشرعية النظم السياسية عبر التاريخ اعتماداً على مصدر الشرعية المعتمدة من قبل الكيان الاجتماعي، وأحياناً تسمى المشروعية، والتي تعتمد كثيراً على مستوى القبول والاعتراف بالسلطة السياسية من قبل المواطنين الخاضعين لسيادتها بصورة سلمية وطوعية[1]. وفي نفس الإطار لا بدَّ من فهم معنى السلطة؟؟ فالسلطة تمارس في ظل مفهوم السيادة. وعالم الاجتماع الفرنسي (مارسيل غوشيه)[2] حاول أن يجد إجابة على السؤال التالي (لماذا يقبل إنسان أو مجموعة من الأفراد بأن يقدموا الطاعة والخضوع لإنسان آخر يتمتع بممارسة السلطة) وهو يذهب إلى أن أصل علاقة القبول والطاعة يكمن في طاعة الشخص الذي يشبع رغباتنا في التوصل إلى هدف محدد لنشاطنا وحياتنا. ويعرف ماكس فيبر

---

(١) خليل أحمد خليل - المفاهيم الأساسية لعلم الاجتماع - دار الحداثة - بيروت ١٩٨٤م ص ١٢٢.

(٢) د. برهان غليون - المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات - ط١- دار ابن خلدون - بيروت ١٩٧٩م - ص ١٨٨.

السلطة وفق أسلوب رياضي بأنها قدرة أ- على إلزام ب - بفعل ما لم يكن يفعلهُ من تلقاء نفسه وبما يكون مطابقاً للتوجيهات والتعليمات الصادرة عن أ- أما بالنسبة لعلم الاجتماع الأمريكي فالسلطة ليست بالضرورة أن تكون علاقة ذات محتوى سلبي أو إلزامي إذ يعرفها بارسونز أنها قدرة اجتماعية إيجابية لتحقيق الغايات الاجتماعية[1].

وهذا الاتجاه في تعريف السلطة سيطر على رؤية علم الاجتماع الأمريكي الذي يربط بين المؤسسة (سياسية اقتصادية اجتماعية) وبين غايات المجتمع. بالنسبة لي فأنا أعتقد دوماً بمفهوم تشابه النظام السياسي من جهة الأدوار التي يمرّ بها وطبيعة الوظائف التي يؤديها بالكائن الحي من حيث مروره بمراحل الولادة والنشأة والقوة والتعلم والحيوية والشباب فضلاً عما تعتريه من أمراض عدة مثل الهرم المبكر والعجز بل وحتى الوفاة.. صحيح أن الكائنات الحية تموت في النهاية إلا أن جنسها لا ينقرض بسبب التناسل وكذلك هي حال النظم السياسية فتمر أحياناً بمرحلة الطفولة ومن ثم الشباب والقوة والنضج وتموت أيضاً إلا أنها في أحيان كثيرة تستطيع أن تحافظ على استمراريتها في الحياة من خلال رفد النظام السياسي بدماء جديدة وإعادة إنتاج الأدوار بصورة غير منظورة. ومثلاً آخر على التشابه

في الصفات مثلاً:

«إن قانون الحياة يقول بأن إحساس الكائن الحيّ بالقوة يدفعهُ إلى التمدد»، وكذلك هي الدول والنظم فحينما تدبّ القوة في مفاصلها تتمدد أطرافها عبر مظاهر عديدة مثل محاولة التوسع الجغرافي أو البحث عن مناطق نفوذ أو من خلال فرض سياسات معينة تخدمها في الإقليم عبر استعراض مظاهر القوة العسكرية أو التهديد باستعمالها أو بممارسة

---

(١) Nicholas Abecrombie - the dictionary of sociology - forth edition - 2000, p.275.

الضغوط الاقتصادية وغيرها من الأفعال وأشكال السلوك الأخرى. ولنا مثلٌ حيٌّ في هذا فعندما استشعر نظام الرئيس الراحل صدام حسين عند انتهاء الحرب العراقية الإيرانية عام ١٩٨٨م بامتلاكه لقوة عسكرية كبيرة تتمثل بجيش يبلغ تعداده أكثر من مليون جندي مسلحين بخبرات قتالية نادرة ووسط افتخار كبير بصناعة حربية هامة، وتحت تأثير إغراء هذا العامل الحيوي وليس كما قيل وقتها عن دافع الحاجة المالية اندفع إلى انتهاج سياسات من شأنها أن تعمل على تحسين شروط الموقع الجغرافي للعراق والذي يعاني منذ زمن طويل من قسوة عامل ضيق مساحة إطلالته على الخليج العربي في منطقة أم قصر فقام باجتياح الكويت وضمها إليه مستحضراً بعضاً من عناصر التأريخ السياسي للحدود والتابعية بين البلدين، وعدها المحافظة ١٩ العراقية وأسماها كاظمة. إن هذا التمدد قد تم للأسف من خلال قراءة خاطئة للقيود المفروضة على حركة العراق في الإقليم وعلى اتجاهات التمدد الجيوسياسي نحو جارته القريبة في الجنوب والتي اعتقد بأنها الحيز المناسب لهذه الحركة.. ومثلما هي الدول تتشابه مع الكائنات الحية في الصفات البيولوجية فهي تغضب وترضى، تكره وتحب، تعادي وتصادق، إلا أن الفرق هو في درجة وضوح هذه التعبيرات والأفعال. فالدول تتوزع ردود أفعالها وسلوكياتها عبر مفاصل ومؤسسات وأشخاص، أما الكائنات الحية فردود أفعالها سواء كانت فردية أو جماعية مباشرة وواضحة للعيان. فإن كانت السيادة كما أسلفت في الحديث عنها هي في أحد أوجهها تعبيراً عن العزة الوطنية والسلطة العليا إلا أن الاستقلال السياسي للدول يظلّ مطلباً يجمع عليه الكثير من الشعوب ويقرّهُ القانون والشرائع الدولية، لكن المشكلة تكمن في أنه بمجرد حصول الوحدات السياسية كدول على استقلالها تبرز أمامها فوراً معضلة النزاعات العرقية والطائفية والقبلية والتي يقف أمامها النظام السياسي ملوِّحاً بورقة (الاستقرار). وهذا المفهوم الحيوي

للاستقرار يجب أن لا تحولهُ النظم إلى حالة من الجمود.. فيصبح النظام عند هذه الحالة يعاني من مرض «عدم كفاءة النظام» لكن العنصر الحيوي في فعالية النظم دائماً هو المواطن الذي يجد أهم شيء عندهُ هو قناعته بقاعدة الثقة في الدولة كمؤسسة فاعلة وضامنة لحقوقه. فكرامة المواطن من كرامة النظام وهي تسبق الحرية وحرية الإنسان يجب أن تعلو على الديمقراطية، لأنه في الأخير يبقى الإنسان هو الوسيلة والغاية من كل التحولات المنشودة. وفي ختام هذه المقدمة أرى بأن النظم السياسية وعلى الرغم من اختلاف طبيعة الأدوار التي تقوم بها والظروف التي تعمل وسطها والتحديات التي تجابهها، فالعاملون عليها يبقون في النهاية أفراداً من البشر سواء كانوا في قمة الهرم السياسي أو في إحدى حلقاته، وتتنازعهم في أحيان كثيرة مشاعر إنسانية وتغلبهم لحظات ضعف، وتعتريهم أحياناً مشاعر الاستقواء بالسلطة أو التعسف في استخدامها إلا أن قراراتهم يكون لها تأثير كبير على الأفراد والشعوب، ولسوف يبقى التاريخ رقيباً وحكماً على أفعالهم وسياساتهم وعلى الأدوار التي أدوها لخدمة شعوبهم سواء كان ذلك في أوقات اليسر أو الشدة في الحرب أو السلم، وكثير مما يكتب أو يقال عنهم وعن أفعالهم وقراراتهم ومواقفهم يحدث حينما يكونون على سدة الحكم قد يتسم بالنفاق والمجاملة أو المحاباة إلا أن منطق التأريخ هو أكبر عنصر على التحريض في الحياة يدلنا عبر دروس الماضي القريب والبعيد بأن الحقائق هي ليس ما نقرأه الآن أو نسمعهُ من الأقربين. إنما تبقى الحقائق النهائية هي ما يودع ويستقرّ في ضمائر الناس ويورثونها بالرضا والمحبة للأجيال المتعاقبة. والأمس لا يوثقه اليوم بصورة موضوعية إنما قد يحصل هذا بعد عام أو عشرة أعوام، وربما بعد عقود أو دهور حينما يصبح تأريخاً مقروءاً لأجيال أخرى ومادة للدرس والتمحيص من قبل المؤرخين والباحثين. فليس مهمًّا لصانع القرار أو الحاكم ماذا سيفعله اليوم أو يقرره في صباح الغد، إنما

الأهم من ذلك كله هو ماذا سيقوله التأريخ عن هذه الأفعال والقرارات والسياسات بعد حين من الدهر، وإذا كان لي رأي أستطيع قوله في هذا المضمار كباحث ومراقب للسياسات والأشخاص فإني أرى بأن على المرء في سعيه لإنجاز أهدافه في رحلة الحياة أن تتناغم كل قراراته ومواقفه وانفعالاته وفقاً لقاعدة (كن إيجابيًّا ما استطعت) فالتأريخ سيتذكر دائماً أشخاصاً بعينهم لعبوا أدواراً في القيادة والتوجيه والتأثير في الأحداث يوم كانوا يتربعون على قمة الهرم السياسي قد ندعوهم بالزعماء أو الرؤساء أو الملوك أو كل من شارك في صناعة حدث مهم، ولأنهم في الأخير بشر تلعب بهم السياسة أحياناً ويلعبون بها في أحيان أخرى، ولكلّ حاكم أو قائد ظروف عديدة مختلفة ساهمت في صياغة شخصيته وتكوين صفاته الحياتية، فالشعوب أحياناً لا تعي طبيعة الظروف والصعوبات والتحديات التي يعمل وسطها السياسيون والقادة الذين تصدوا لتحمل أعباء المسؤولية، فلو أن فرداً عاديًّا فكر في أهوالها وثقلها وعظمة أمانتها فلربما قد يتجنبها إلا أن الأقدار هي من يرسم لبعض الناس مقاديرهم في تولي الملك أوالحكم وتحمل مسؤولية القيادة. فقلما يفلح السياسيون طوال حياتهم فهم إن لم يخنهم ذكاؤهم خانتهم الظروف.. والمُلك والحُكم كموضوع خطير قد حير الفلاسفة والكتاب منذ القدم. فلماذا ينتهي عهد ويبدأ عهد آخر؟ وكيف يدوم الملك وتستمر الممالك؟ ولماذا نجح حاكم بعينه وفشل آخر؟ إن الجواب على هذه التساؤلات ربما يحتاج إلى مجلدات ثم إنه ليس من مهمة هذا البحث إلا أني دائم التذكر لبيتين من القصيدة اليتيمة للشاعر العربي ابن زريق البغدادي يوم كان في الأندلس والتي تعبر في صميمها عن أن الملك يدوم بالسياسة والحكمة، والنعم تستمر بشكر الله وحمده عليها.. إذ يقول:

رُزِقْتُ مُلْكاً فَلَمْ أُحْسِنْ سِيَاسَتَهُ وَكُلُّ مَنْ لاَ يَسُوسُ الْمُلْكَ يَخْلَعُهُ
وَمَنْ غَدَا لاَبِساً ثَوْبَ النَّعِيمِ بِلاَ شُكْرٍ عَلَيْهِ فَإِنَّ اللهَ يَنْزَعُهُ

الجزء الأول

مفاهيم واصطلاحات

الفصل الأول

مفهوم النظام السياسي

من أكثر المصطلحات استخداماً في أدبيات السياسة والعلاقات الدولية في الكتابات الغربية ويستخدم بدلالات مختلفة ولكنه يترجم إلى اللغة العربية وفق كلمة «نظام». فكلمات (Order, system, Regime).

جميعها يتم ترجمتها إلى اللغة العربية بمعنى (نظام). ونحن هنا لسنا بصدد دراسة الاصطلاحات إنما نريد أن نشير إلى المفهوم التقليدي إذ يقصد بالنظام السياسي أشكال الحكومات التي تباشر السلطة في المجتمعات الإنسانية حيث تركز على المعاني الدستورية والقانونية لنظام الحكم. إلا أن دراسة مفهوم النظام السياسي وفق هذه الرؤية يحصرهُ في إطار الجانب الشكلي والقانوني، بيد أن هذا المفهوم قد تراجع بعد الحرب العالمية الثانية وتزايد أعداد الدول وبسبب الانتقادات العنيفة التي وجهها له علماء السياسة السلوكيون حيث فضل علماء السياسة استخدام مصطلح (Political System) على مصطلح (Regime political).

حيث يأخذ الثاني بعداً قانونيًّا بينما يأخذ الأول بعداً أوسع وأشمل إذ يتكون من مجموعة مترابطة من المواضيع والعناصر والنظم الفرعية المتفاعلة. ولهذا لم تعد السياسة مقرونة فقط بالقوة والإجبار وإنما صارت غاية السياسيين تنصبّ على تحديد أهداف المجتمع كالبحث عن

الهيبة والنفوذ والأمن للبلاد والرفاه الاجتماعي[١]. وصارت النظم السياسية تتدخل في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ولهذا فقد حدث انقلاب في استخدام المفهوم التقليدي للنظام السياسي فأصبحت الدراسة تركز على مجالات نشاط السلطة لا شكلها فقط. وصار شكل الحكومة عنصراً من بين عناصر عديدة للدراسة. والسبب الرئيسي في تطور مفهوم النظام السياسي هو اتساع دائرة نشاط السلطة[٢].. أما «ديفيد أوستن David Aston».

فيرى أن النظام السياسي هو جزء من نظام أشمل هو النظام الاجتماعي، وأن هناك علاقة تأثير متبادلة ما بين النظامين، وأن تطور النظام السياسي يعدّ أكثر الأجزاء تاثيراً في حياة أي دولة[٣]. أما الأستاذ موريس دوفرجيه فيرى أن النظام السياسي يمكن تعريفه بإيجاز على «أنه حكم وتنسيق»[٤]. وفي هذا الإطار فإن الأحزاب السياسية في دول عديدة تأخذ بالنظام الحزبي وتعدُّه ركيزة أساسية من ركائز النظام السياسي كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية[٥].

والأحزاب السياسية تباشر مهمة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية والتعبئة بمختلف درجاتها من مجتمع إلى آخر بحسب مستوى الثقافة السائدة ودرجة وعي الأفراد[٦].

---

(١) د. صادق الأسود- محاضرات في النظم السياسية - جامعة بغداد -١٩٨٣م - ص ٢٢٣.

(٢) د. ثروت بدوي - مفهوم السلطة - القاهرة١٩٦٤، ص ٦.

(٣) David Aston - catégories pour l'analyse systémique de la politique, pp.84 - 102 - almond cloth. Paris, 1971, p. 96.

(٤) موريس دوفرجيه - بلا تأريخ للطبع، ترجمة أحمد علي، بيروت - ص ٩٥.

(٥) Martin Burch and others, London, 1985, p. 206.

(٦) د. حسان العاني - مبادىء النظم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٠م، ص ٦٢.

الفصل الثاني

مدخل نظري

إن مادة هذا الكتاب تتضمن جانباً نظريًّا «المنهج الستمي» وجانباً تطبيقيًّا هو عبارة عن دراسة نماذج تطبيقية للنظم السياسية في سلطنة عُمان والجزائر وإيطاليا وفرنسا. إن الذي يجمع بين هذه النظم أنها جميعاً تطل على بحار ذات مواقع استراتيجية هامة لكنها تختلف فيما بينها من ناحية تقدمها الاقتصادي والاجتماعي. فسلطنة عُمان والجزائر دولتان عربيتان الأولى من المشرق تقع على الخليج العربي بينما الثانية من المغرب العربي وتقع على البحر الأبيض المتوسط وكلاهما خضعا للنفوذين الاستعماريين، وإن على مستويات متباينة فالجزائر خضعت لاستعمار فاسٍ لأكثر من قرن من الزمان والنظام السياسي في الأولى ملكي وراثي وتقليدي أما الثانية فنظامها السياسي كان في الأول نظام الحزب الواحد الذي تسلم مقاليد السلطة عند التحرير من قبضة المستعمر. والدولتان غنيتان بالنفط والغاز وينتميان في الأخير إلى منظومة الدول النامية. أما إيطاليا وفرنسا فهما بلدان أوروبيان يشتركان في الإطلالة على البحر الأبيض المتوسط وينتميان إلى الدول الصناعية وعلى الرغم من أن إيطاليا تعتبر نامية في جزئها الجنوبي وصناعية في جزئها الشمالي، أما فرنسا فهي دولة صناعية متقدمة.

إن المعلومات متوفرة من الناحية النظرية وكل أداة نظرية تستخدم

في توظيف المعلومات بما ينسجم مع المنهج المتبع في البحث. إلا أن هناك عنصراً مضافاً يجب إيلاؤه كامل العناية ألا وهو أن الوظائف العمومية أو الحكومية لها جاذبية كبرى في سلطنة عمان والجزائر وسائر البلدان النامية إلى درجة أن عدداً كبيراً من أبناء هذه البلدان يتطلعون برغبة كبيرة إلى المناصب الرسمية كيفما تكون القيود الموضوعية المفروضة على حريتهم في التصرف، عكس المجتمعات الغربية في فرنسا أو إيطاليا أو الولايات المتحدة واليابان فإن القطاع الخاص والشركات الكبرى هي من تكون بيئة جاذبة للتوظيف بينما نجد القطاع الخاص في العالم الثالث لا زال قاصراً على منح المتقدمين للعمل فيه مزايا ومرتبات وضمانات تفوق أو على الأقل تتساوى مع ما تمنحه الوظائف الحكومية للأفراد ولست هنا في وارد إصدار تقييم للسلوك العام للأفراد، فقد بين فريدريك ريكز (بأن المجتمعات الانتقالية لا تقدم للأفراد الطموحين منفذاً إلا في ممارسة السلطة السياسية وحتى لو كانت تلك السلطة خاضعة لقيود قوية من جهاز الدولة فإنها تقع بالأساس داخل الحكومة بالإضافة إلى ذلك تشكل المهام الحكومية حيزاً لتشكيل شبكات الأنصار[1].

(١) Riggs, concept of the state, Bostan,1988, p. 74-75.

الفصل الثالث

حركة النظام السياسي

يتحرك النظام السياسي عبر ثلاثة مستويات:

المستوى الأول: صنع القرار:

حيث يتم في هذا المستوى اتخاذ القرارات على مختلف أنواعها فقد يكون القرار عبارة عن خطاب سياسي موجه من أجل التهدئة والتنفيس عن أزمة داخلية يمر بها النظام نفسه أو يكون موجهاً لأحد أطرافه في محاولة لتحجيم نفوذه. وكذلك يمكن أن يكون القرار تعديلاً دستوريًّا أو رفض التوقيع على قوانين أو معاهدات دولية معينة، ويمكن أن يكون القرار عبارة عن أوامر تعيينات في مناصب عليا أو إقالة لشخصيات سياسية نافذة في قمة هرم النظام السياسي، وبالتالي تظلّ عملية صنع القرار على كل المستويات مرتبطة بثلاثة عناصر أساسية وهي:

أ - سلامة القرار وصحته.

ب- مكان اتخاذ القرار سواء كان داخل الإقليم أو خارجه.

جـ - توقيت أو زمن القرار.

المستوى الثاني: تنفيذ القرار:

يمثل هذا المستوى الجهاز التنفيذي للدولة مثل أجهزة الحكومة، الوزراء، حكام الولايات، البلديات، النواحي، وفي أحيان كثيرة يترك النظام للأجهزة التنفيذية حرية وضع الآليات المناسبة لتنفيذ القرارات، فمرحلة تنفيذ القرار هي بمكانة أخطر من عملية صنع القرار لأن عملية التنفيذ تمسّ في الصميم مصداقية النظام وكل نظام لا يسعى إلى تنفيذ قراراته السياسية بصورة متوالية أو أنها تترك لكي تتراكم في الأدراج داخل القنوات البيروقراطية في الدول سوف يعرض نفسه لعملية الاحتقان أو الهزات العنيفة. وفي كل الأحوال يجب أن تكون مضامين القرارات العامة تهدف إلى خدمة مكونات الأمة بصورة جمعية دونما تمييز لفئة اجتماعية أو جماعة معينة على حساب فئة أو جماعة أخرى.

المستوى الثالث: تسويق القرار:

عادة ما يتولى هذه المهمة أجهزة الإعلام من تلفزة - إذاعة - صحف - مجلات. وهي جزء مهمّ من الجهاز التنفيذي للدولة، فمن الممكن أن تأخذ وسائل الإعلام مسؤولية قياس رأي المجتمع والأفراد أو الشرائح المستهدفة من خلال القرار بدراسة ردود الأفعال الأولية وتلقي رسائل الرفض أو التأييد وفي بعض الأحيان تقوم الهيئات الإعلامية بمهمة جسّ النبض قبل مرحلة إصدار القرار أصلاً عن طريق ما يدعى في لغة الإعلام بـ (التسريبات الإعلامية).

مرحلة التأزم في صنع القرار:

في أوقات معينة يجد النظام نفسهُ في وضعية حرجة مثل أن يمر بأزمة ما وهنا يجب أن أعرِّف بكلمات محددة معنى الأزمة. فهي «عبارة عن وجود تهديد خطير من داخل المجتمع أو خارجه يهدد بقاء النظام

ويستدعي اتخاذ قرارات محددة لمواجهة هذا التحدّي»، ومن الجائز أن يجد النظام من أنه لا يتمكن من الاستجابة أو الرد على كل المطالب التي تأتي إليه من المحيط، ويعاني من صعوبة في إمكانية بلورة قرار معين بسبب كثرة المطالب المرفوعة إليه أو ضعف في كفاءة النظم الفرعية التي تتولى مهمة تنقية المطالب «الفلترة» وذلك على قاعدة سُلّم الأولويات من حيث درجة الأهمية أولاً وقدرة النظام على الرد ثانياً.

ويمكن تسمية هذه الوضعية التي عليها النظام «بفترة التأزم» بمعنى آخر إن النظام السياسي أصبح يعيش في أزمة حقيقية لا يتمكن ولا يملك القدرة على إصدار القرارات وفي هذه الحالة يلجأ النظام إلى استعمال أساليب الاضطرار أو الحلول الجراحية والتي ربما تمسّ بنية النظام وهيكليته. لكنه يذهب إليها مدفوعاً بالخوف من احتمالات السقوط أو تعرضه إلى ضربات قوية من شأنها أن تهز مصداقيته أمام شعبه. فنراه يقوم بحلّ البرلمان أو إقالة الحكومة أو حتى السعي إلى تبديل الإيديولوجية المسيرة له واعتماد تبديل جذري في مفردات خطابه السياسي والأيديولوجي، بأن يلجأ مثلاً إلى تسويق خطاب يحمل بين طياته مضامين ومفردات دينية بدلاً من الخطاب العلماني أو التقليدي النافذ مما يضع النظام كله وسط حالة من التخبط الذي يسبق الانهيار. وفي التاريخ القريب للنظم السياسية المعاصرة نجد أن هناك ثلاثة أمثلة على الأقل تدلّ على ما ذكرته آنفاً. فلأجل مواجهة ميراث الزعيم الراحل جمال عبد الناصر المتمثل بأيدلوجية قومية وفكر سياسي محدد وأجهزة حزبية كالاتحاد الاشتراكي وللحاجة إلى مساندة من محيط آخر لجأ الرئيس الراحل أنور السادات إلى مغازلة التيارات الدينية في مصر وارتدى العباءة وبدا أكثر قرباً لهم في المناسبات الدينية وغض الطرف عن نشاطهم في الجامعات والمدارس، إلا أن هذه التيارات والجماعات الدينية، وحينما اشتدّ ساعدها صارتا بمثابة قوة منافسة لحكم الرئيس السادات في الشارع

وعندما افترق المسار بينهما بعد رحلته إلى إسرائيل سعياً وراء تسوية للحرب معها وجد السادات نفسه يخرّ صريعاً برصاصات هذه الجماعات التي أسهم في ظهورها إلى المشهد السياسي.. وكذلك لنا مثل آخر حول تغيير عقيدة النظام، ففي مطلع الثمانينيات من القرن الماضي تحول الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري من خانة اليسار والقوى التقدمية إلى فكر ديني إسلامي سلفي، وتعبيراً عن هذا التحول في المنطلقات الفكرية والسياسية ارتدى النميري العمامة وأطلق على نفسه لقب الخليفة فكانت نهاية نظامه ليست بعيدة عن هذه التحولات في العقيدة المسيرة لنظام الحكم. وفي العراق خلال مواجهة الرئيس العراقي الراحل صدام حسين للهجوم الأمريكي والغربي المسلح وعملية الحصار الاقتصادي الطويلة على بلده استبدل خطابه القومي والاشتراكي العلماني المعتاد إلى استخدام مفردات دينية وجهادية في محاولة منه لكسب وحشد التأييد له من طرف الحركات والتيارات الإسلامية بوقوفها إلى جانبه في معركته المستمرة مع الأعداء.. إن من أخطر الأمور على النظم السياسية هو ذلك التغيير الفجائي أو الجذري في مبادئ الإيديولوجية المسيرة للنظام أو بحصول تحول كبير في جوهر الخطاب السياسي السائد لأن ذلك بمثابة تحول في الفكر والتوجهات العامة، مما يمنح القوى المعارضة له الحق في الحلول بدلاً منه أو أنها تأخذ دور النظام في تطبيق مفردات الإيديولوجية أو الخطاب الجديد الذي تحول إليه نظام الحكم.

الفصل الرابع

كلفة القرار

إذا كان يجوز القول فإن حاضر ومستقبل أي نظام حكم في العالم هو حصيلة قراراته. فلا يوجد نظام في العالم حتى الآن لم يتخذ قرارات خاطئة قطعاً. لأن النظام السياسي الذي يريد إن لا يخطئ عليه أن يتوقف عن اتخاذ القرار وهذه مسألة مستحيلة. وفي هذا الإطار يعترف الملك الراحل الحسن الثاني ملك المغرب في كتابه «ذاكرة ملك» بأن ٦٠ ٪ من قراراته كانت خاطئة، وهذا الاعتراف يأتي من ملك عربي عُرف بثقافته الواسعة وحنكته ودرايته العميقة في دروب السياسة ويتوفر له طاقم من أفضل المستشارين المشهود لهم في العلم والخبرة، فكيف تكون الحال مع حكومات أو زعماء في العالم ربما لا يتوفر لهم مستشار واحد، وإن تواجدوا فلربما ليس لهم عمل سوى انتظار آخر الشهر ليقبضوا مرتباتهم ليس إلّا. فكيف يكون شكل هذه القرارات مع ندرة توفر الخبرات الاستشارية والمعرفة وحسن التقدير لتوقيت القرارات، وأنا كثيراً ما أذكر للملك الراحل الحسن الثاني إضافة مبدعة إلى التعريف المتداول للسياسة والقائل بأنها (فنّ الممكن) وأضاف لها بأنها كذلك (فن التوقُّع). حيث إن مهمة السياسي ليس التشبث في الممكن فقط إنما تتعداها إلى القدرة على القراءة الصحيحة للتغيرات المتوقعة انطلاقاً من معرفة المعلومات الدقيقة عن الحاضر والماضي وإدراك طبيعة التفاعلات اليومية للوقائع... ومن هنا

ندرك أهميَّة عنصر مهمّ في المعادلة التالية وهي أن حيوية النظام تساوي قابلية النظام على اتخاذ القرارات. وكل قرار له كلفة بمعنى أن كلّ قرار يتخذه النظام إزاء قضايا وتحديات معينة يكون لهُ ثمن يدفعهُ من رصيده المادي أو المعنوي. ومثلاً قريباً على ذلك أن نظام الرئيس الراحل صدام حسين لم يتغير لأن أمريكا والغرب أرادا له ذلك بسبب سياساته وطموحاته وبرامجه التسليحية والعلمية. إنما انتهى بسبب اتخاذه لسلسلة من القرارات الخاطئة في المحيط الداخلي أو الخارجي والتي قادته إلى هذه النتيجة الحتمية. ناهيك عن ضعف حساباته للأضرار المتوقعة لحظة اتخاذ هذه القرارات نتيجةً للتفرد في اتخاذها أو عدم كفاءة النظم الفرعية المساندة في تنقية المعلومات المتاحة وإصدار التقييم الموضوعي لها وتدني عملية الاحتساب الدقيق لنقاط القوة والضعف في المحيط الإقليمي والدولي استناداً إلى حسابات غير واقعية وخيالية. فجميع الدول تمتاز بعناصر قوة ومثلها نقاط ضعف، فدولة عظمى مثل أمريكا تمتلك أقوى ترسانة عسكرية في العالم احتلت العراق وأسقطت نظامه الوطني بفعل هذه القوة الكاسحة، إلا أنها فشلت بعد مرور ٥ سنوات من السيطرة عليه لضعف خططها لليوم التالي للاحتلال، وكما اعترف بذلك توم فرانك رئيس أركان الجيش الأمريكي بتاريخ ١٨/ ٥/ ٢٠٠٥م لشبكة السي أن أن، فشهد العالم كيف أن هذه القوة العسكرية الهائلة لم تقوَ على مجابهة المقاومة العراقية وحرب العبوات الناسفة في الشوارع والأزقة، وبقيت هذه القوات تنتظر عاماً كاملاً لكي تتمكن من اقتحام مدينة صغيرة مثل «الفلوجة» ومثل آخر فإن الاتحاد السوفيتي السابق امتلك أقوى ترسانة عسكرية في العالم إلا أن نقطة ضعفه القاتلة كانت في عدم توفر رافعة اقتصادية تستطيع أن تستمر في حمل هذه القوة العسكرية مما سارع في انهياره وتفككه.. فالدول التي لا تملك القدرة العسكرية أو البشرية ربما تمتلك عنصر المال وهو شديد الأهمية في

تكوين ونسج تحالفات وعلاقات مصالح مع قوى دولية كبرى يمكن أن توفر لها مظلة دفاعية فالعراق القوي عسكريًّا في عام ١٩٩٠م تغلبت عليه الكويت المقتدرة ماليًّا بتوظيف أرصدتها النقدية المودعة في البنوك الغربية لبناء تحالفات دولية مهمة ووسائل إعلامية ودعائية إضافة إلى عوامل أخرى تمكنت بسببها من إنهاء عملية ضمّ العراق لها، وكذلك الاستمرار في حصاره وخنقه اقتصاديًّا وصولاً إلى تسهيل عملية غزوه واحتلاله وإسقاط نظامه السياسي في ٩ أبريل عام ٢٠٠٣م. في الحقيقة أنا أريد أن أصل من خلال هذه الأمثلة إلى أن أي نظام قادر على القيام بعملية المعرفة الدقيقة لاستكشاف عناصر قوته المتوفرة له سواء كان ذلك في تشخيص المهارات الدبلوماسية لأشخاصه أو في تأطير وتوظيف مزايا الموقع الجيوسياسي للدولة أو استثمار الوفرة الاقتصادية أو القوة العسكرية أو العمق التاريخي والمخزون الحضاري والثقافي للبلد. وبهذا فالنظام عليه أن يعي بصورة واقعية غير مفرطة في المبالغة إلى المعرفة الدقيقة لعناصر الضعف والوهن في كينونته مثل هشاشة قاعدة النظام الشعبية وتآكل بنيته أو صغر رقعته الجغرافية وندرة مواردة البشرية أو في ضعف إمكاناته الدفاعية أو تلاشي تحالفاته الإقليمية والدولية أو محدودية موارده الاقتصادية ومن خلال عملية المراجعة والاستكشاف يستطيع النظام الذي يمتلك القابلية على الفعل من القدرة على تقوية فعالية عناصر القوة الإيجابية المتاحة له وفي نفس الوقت من الحد من التأثيرات السلبية لنقاط الضعف فيه مع عدم الاستخفاف بإمكانات الخصم مهما صغر شأنه.

ومثلما يقول الشاعر العربي:

«لا تحتقر كيدَ الضعيف فربَّما تموت الأفاعي من سموم العقاربِ»

وفي كلّ الأحوال فمثلما يصاب الأفراد في حياتهم بعدم القدرة على تحقيق كل أهدافهم وطموحاتهم لأسباب شتى فكذلك هي حال أنظمة

الحكم المختلفة، فلا يوجد نظام سياسي مهما بالغ في تقدير حجم إمكاناته وقدراته السياسية والاقتصادية يتمكن من إنجاز كل شيء يرغب به لأن منطق الجغرافية والتاريخ يقول بأن لكل نظام أو دولة حيزاً ومساحة يستطيع أن يتحرك عليها محكومة بقواعد صارمة من القيود تمثلها الوحدات السياسية المنافسة أو دول الجوار أو حتى السياسات الدولية ذات النفوذ العالمي ناهيك عن كمية الموارد المتاحة للحركة. ففي النهاية لا بد لك أن تتوقف عند نقطة معينة لا يمكن لك أن تتجاوزها مطلقاً.. وحتى لو افترضنا من الناحية النظرية وجود مثل هذا النظام الذي يسعى إلى تحقيق كلّ شيء يطمح إليه فإن النتيجة المنطقية وقوعه تحت ثقل الأخطاء الطبيعية المصاحبة للحركة أو تحت تأثير الديون الاقتصادية أو أن يصطدم بالقوى المنافسة له سواء كانت عسكرية أو اقتصادية وبالتالي فسقوطه سيكون مدويًّا وتراجيديًّا.. إلا أن النظام السياسي الذي يمتاز بعقلنة أهدافه بما يتلاءم والموارد المتاحة له أو القيود الموضوعة على حركته وباستخدامه لعملية المراجعة المستمرة للبرامج والخطط الواقعية سيكون حليفه النجاح في الوصول إلى غاياته وأهدافه، فتظل مهمة النظام السياسي هي فحص واختبار النظم الفرعية المساندة له للتأكد من صلاحيتها وسلامتها وقياس مدى الكفاءة والصلاحية للاستمرارية. وتمثل عملية فحص وصيانة أو تغيير الأجزاء المعطوبة بأخرى مثلما نسميه في علم السياسة «عملية التغذية المستمرة» ولنا مثلاً من علم الميكانيك فقائد السيارة الذي يتربع خلف مقود سيارته الفارهة يجب أن يدرك بأن سير هذه المركبة مرهونٌ بحسن انتظام واشتغال العديد من النظم الفرعية المتناغمة فيما بينها لغرض الوصول إلى السرعة المطلوبة وهذه النظم الفرعية تتمثل في الدورة الكهربائية، الدواليب، المحرك، سيور الحركة، نظام الزيت، دورة الوقود وغيرها فهي تحتاج دائماً إلى عملية الفحص والصيانة الدورية أو استبدال الأجزاء التالفة بين فترة وأخرى

حتى تتمكن المركبة وقائدها من السير بشكل آمن على الطريق بعيداً عن المخاطر.. بل إننا حتى في الحياة العادية نرى أن الفرد يذهب بين حين وآخر إلى الطبيب لإجراء فحوص وتحليلات مخبرية للتأكد من سلامة صحته قبل أن تداهمه الأمراض التي لم يعرها اهتمامه مما يجد نفسه يدفع كلفة باهظة ربما تصل إلى حد استعصاء العلاج.

وعودة أخرى إلى موضوع كلفة أو ثمن القرارات المتخذة من النظام نجد بأن قرارات رفع معدلات الضرائب أو أسعار المحروقات أو السلع المرتبطة بمعيشة المواطن هي في النهاية تعدّ قرارات غير شعبية مهما كانت مبرراتها وذلك يستلزم من النظام أن يدفع ثمنها من رصيده المعنوي وقاعدته الشعبية بينما نلاحظ أن قرارات أخرى مثل زيادة الرواتب والأجور أو الإعفاء من الرسوم والأقساط المستحقة تساهم بلا شك في تحسين دخول المواطنين، ولها صفة تعبوية تصبّ في مصلحة النظام فتزيد من مساحة مقبوليته وشعبيته، وتقوي رصيده الداخلي، إلا أن لها في ذات الوقت كلفة مالية كبيرة يسددها النظام من باب الميزانية المخصصة لمشاريع التنمية وبناء قاعدة اقتصادية أو من البند المخصص في الميزانية العامة للدولة لتحسين مشاريع البنية التحتية في البلاد مما يحدّ من حركة النظام في سعيه لإنجاز مشاريع كبرى ذات بعد استراتيجي منظور. ولذلك فإن عملية الموازنة بين أهداف القرار وبين كلفته تعتمد في المقام الأول على مدى كفاءة النظام السياسي ومرونته عند السعي لبلوغ أهدافه، لكن تبقى هناك بعض القرارات الإدارية والتكتيكية يلجأ إليها النظام في مراحل القلاقل والتأزم بهدف تطمين المحيط الداخلي على حاجاته مسألة واردة. فمثلاً إن إقالة رئيس حكومة أو وزير ما تحسب في لحظة محددة مطلباً شعبيًّا لتهدئة النفوس، وكذلك في المحافظة على الأمن العام.

الفصل الخامس

وظيفة حماية النظام

كل نظام سياسي في العالم يعمل من دون كلل على حماية نفسه مثلما تفعل جميع الكائنات الحية عند الدفاع عن نفسها ضد الأخطار المحدقة بها مدفوعة بغريزة حب البقاء.. وقد ثبت علمياً في علم الأحياء بأن أغلب الكائنات الحية حينما يعتريها الشعور بالخطر تقوم بإطلاق أصوات مسموعة وأحياناً غير مسموعة أو أنها تأتي ببعض الحركات الجسمية كتعبير عن ردة فعلها الطبيعية ضد هذه المخاطر أو التهديدات التي تمس حياتها. ومثلما هي وجهة النظر التي أؤمن بها في هذا الكتاب بالتشابه الموجود عند المقارنة النسبية في سلوك وتصرفات الكائنات الحية وبين النظم السياسية باعتبارها كائنات حية من خلال تنامي وتطور وظائفها العديدة فإن هذه النظم تسعى وبقوة إلى البقاء أيضاً مدفوعة في الرغبة في العيش والاستمرارية. وتطلق ردود أفعال ضد الأخطار من خلال ما نسميه في العلوم السياسية بعملية «البحث عن وسائل وأدوات التأييد المتوفرة في المحيط الداخلي للنظام» من خلال الحصول على الإسناد من الجماعات أو الشرائح الاجتماعية المؤثرة أو عبر الدفع بمظاهرات التأييد إلى الشارع أو القيام بإلغاء قرارات سابقة وإصدار قرارات ذات صفة رضائية بهدف استمالة فعاليات أو قطاعات واسعة من الجمهور. وفي أحيان كثيرة يلجأ النظام إلى الاستجابة لبعض مطالب

جماعات الضغط أو حتى التقرب إلى الأحزاب والشخصيات المناوئة له وتطمينها بالوعود أو من خلال إشراكها في مفاصل السلطة أو لجوء الحاكم الأعلى إلى مخاطبة الجماهير مباشرة لجلب التأييد وتخفيف الضغوط على النظام في الأوقات العصيبة والمتسمة بالخوف والتوتر.. لكن في حالات قليلة يكتشف النظام بأن وسائل التأييد له في المحيط الداخلي لا تكفي لتلبية شروط الرد على الأخطار المحدقة بالبلاد فيلتجىء إلى أدوات الدعم والمساندة من المحيط الخارجي بإبرامه اتفاقيات أمنية تصل في بعض الحالات إلى حد طلب المساعدة العسكرية والأمنية من المحيط الخارجي بهدف تأمين مستلزمات البقاء.. لكن حينما يستنفذ النظام كل وسائل الدعم والمساعدة المتاحة له في المحيط الداخلي وكانت وسائل التأييد الواردة إليه من الخارج غير كافية ففي هذه الحالة تكون النتيجة الطبيعية هو انهيار وسقوط النظام وبروز نظام سياسي جديد بديلاً له.. وهذه الحالة تشبه الصراع بين البداوة والعمران عند ابن خلدون في مقدمته الشهيرة.. إلا أن النقطة الحساسة التي سيكون على النظام أن يستخدم المكابح فيها هي استمرار التدهور في سياسات النظام الداخلية والخارجية.. إن تغطية نقص الفعل للنظام بزيادة الكلام لا يحل مشكلة أبداً لأن الأدوار لا تقاس بما يدعيه طرف ما عن نفسه إنما بما يعترف به الآخرون له. إن المحلل السياسي يستطيع أن يرى كثيراً من أنظمة الحكم في بلدان العالم الثالث تفتقد إلى عنصر الشفافية في القواعد الناظمة لعمل الحكومة والمؤسسات التي لا تستند إلى أسس دستورية مقبولة في ظل اقتناع جمعي حقيقي حيث يختلط مفهوم النظام بفكرة الدولة بمعنى أن النظام السياسي يسعى إلى ترسيخ نفسه بأنه هو الدولة وبسقوطه تنتهي الدولة كدور ومؤسسات ويعمل بكل جهد خلال حياته إلى تسويق هذا المفهوم من خلال وسائل وأدوات متنوعة تتراوح من الضخ الإعلامي إلى الهيمنة الفئوية على مفاصل النظام الحساسة.. ونستدل على ذلك بتوضيح

مثلين معاصرين يتسمان بخطورة كبيرة، فالأول ما حصل في الصومال عقب انهيار الحكم وإبعاد الرئيس الراحل محمد سياد بري عن سدة الرئاسة وأتذكر تصريحه الشهير قبل أن يحزم أمتعته ويغادر إلى دولة كينيا المجاورة قائلاً لمودعيه: «بعد أن أخرج من هذا القصر سوف لن يبقى حجر على حجر في مقاديشو» وللأسف جاءت الأحداث اللاحقة لتؤكد صواب نبوءة سياد بري فتآكلت مؤسسات الدولة نتيجة الصراعات العرقية والنزاع على السلطة، وانهارت الدولة تماماً بسبب أن نظام سياد بري كرس نفسه على أنه المعبر الوحيد عن الدولة. ومثل آخر للتوضيح أكثر ما حصل في العراق عقب الاحتلال الأمريكي للعراق وسقوط نظام الحكم السابق والذي كرس نفسه لمدة ٣٥ عاماً عبر أيديولوجيته وخطابه السياسي والإعلامي باعتباره الممثل الوحيد عن الدولة فصارت مؤسسات النظام هي أيضاً مؤسسات الدولة وسعى إلى زرع مفاهيم ترتبط بتقاليد سياسية راسخة لا يمكن تجاوزها فحينما انتهى النظام بفعل الاحتلال انهارت كل مؤسسات الدولة من سلطة وجيش وأجهزة أمن وإدارة فحصل ما حصل في العراق وهو جلي للعيان لا داعي للتوسع في شرحه. وكما هو الحال إن العلمانية خط أحمر يحافظ على استقرارالنظام في فرنسا أو الحرية الشخصية كمفهوم قوي في أمريكا يعد خطًّا أحمر لا يمكن المساس به. وهنا لا بد من الفصل بين النظام كحكم وبين الدولة كمؤسسة ضامنة للسيادة وإطار للعيش المستمر للسكان. وخلاصة القول إن أي نظام يجب أن تتوفر له وسائل الحماية الذاتية بمعنى لا ينحصر فقط في قوة الزجر الممثلة بالجيش والأمن، إنما يكمن في وسائل أخرى مثل ضرورة امتلاك النظام لمشروع سياسي حقيقي يرتبط بتحقيق جملة من الأهداف الكبيرة ذات البعد الوطني، ترتبط بسعي حثيث لتقديم إنجازات عملية والبعد عن المماحكات النظرية والدراسات العقيمة للمشاريع، والتي تبقى حبيسة مكاتب الوزراء أو بالإصغاء إلى نقاشات طويلة في

الهيئات البرلمانية إذ إن هذه المناقشات البرلمانية لمشاريع قوانين وقرارات هامة للشعب.

فهي غالباً ما تتأثر بمصالح النواب ومواقف الجهات والأحزاب التي يمثلونها. وهذه المناقشات الطويلة تسهم بلا شك في خنق عملية الإنجاز من قبل النظام السياسي الذي ربما تتوفر لديه الأموال والرغبة في العمل والإنجاز لخدمة المواطنين. إن اعتماد النظام على إدارات تنفيذية شفافة وعدالة في توزيع المداخيل والمشاريع على كل أجزاء الإقليم بما لا يشعر إحدى المناطق بالحرمان من الخدمات، كون هذا الشعور بالغبن والتهميش هو الدافع والمحرك الأساس إلى تكوّن الأحقاد والترسبات التي تتراكم بمرور الزمن لتشكل أرضية خصبة للكراهية المنتجة للقلاقل والتمردات على نظام الحكم. ومثلما يسعى كل نظام إلى كسب القبول والرضا من المحيط الداخلي، فمن المهم أن تكون مفردات برنامجه الوطني لا تقود إلى التصادم مع مكونات الأمة الروحية والدينية والقومية لأن الدولة كفكرة ومؤسسة تبقى وتستمر من خلال السياسة الناجحة والحكيمة، لأنها تظل هي الصيغة الأرقى لعيش الأفراد على الإقليم إلا أنه عند خلخلة أو ضياع هذا المفهوم فيسلك الأفراد حينها الطريق الطبيعي في اللجوء إلى العنصرين الدائمين لدوام الحياة واستمرار النشاط الإنساني ألا وهما ١- العرق ٢- الدين وما يتفرع عنهما من صراعات إثنية وطائفية وجهوية.

الفصل السادس

أزمة التكامل والإندماج

إن التغلب على أزمة الاندماج الوطني يشكل تحدّياً حقيقيًّا أمام النظم السياسية، ويتم ذلك من خلال ترسيخ مبدأ عدالة التوزيع وإشاعة مفهوم المساواة أمام القانون وتعزيز هيبة الدولة وتطوير كفاءة الإدارة والأجهزة القضائية المعنية بالضبط القضائي ومتابعة تنفيذ الأحكام لأن القانون من دون وجود سلطة عادلة وحازمة قادرة على إنفاذه يبقى مجرد نصوص مكتوبة لا قيمة لها على أرض الواقع.. فالتوتّرات العرقية أو الجهوية أو الطائفية أو التمرد على الحكومات لا ينشأ من فراغ فلكل نتيجة سبب، فضمان مشاركة كل مكونات الشعب في السلطة وشعورها بأن هناك فائدة تتحقق لها من عملية التنمية والبناء سيقود إلى تطمين الأفراد على مستقبلهم. فعناصر قوة النظام الحقيقية تكمن دوماً في المحيط الداخلي، أما عناصر القوة الأخرى فهي تندرج في باب مصادر الإسناد الخارجي للنظام. إن أزمة التكامل والاندماج تعتبر من الأزمات العديدة التي تجابه النظم السياسية سيما في المراحل الأولى لبناء الدولة من جهة قدرة النظام ومرونته في العمل على صهر المكونات الأساسية والفرعية للمجتمع في بوتقة وطنية أو إطار جامع من الانسجام والتناغم والتفاعل الإيجابي بين هذه المكونات العرقية والثقافية أو الدينية والطائفية. فبسبب عوامل وظروف النشأة الأولى للدول وانعدام وجود

الحدود السياسية والجغرافية وحرية تنقل الأفراد ونزوح القبائل من غير عوائق سعياً وراء لقمة العيش فقد استقرت في كل إقليم جغرافي عدد من هذه التكوينات العرقية والدينية، وحينما قامت الدولة الحديثة لم يكن باستطاعتها أن تختار المكون أو اللون أو الطيف الاجتماعي للناس الذين تريد أن تحكمهم فصارت وظيفة النظام السياسي هي في كيفية التعاطي مع هذه التنوعات والاختلافات على أساس إما أنها تشكل عامل إثراء وغنى ثقافي وحضاري ينتج عنه ثقافة وفن وفلكلور وتراث ترسم له سياسات طويلة النفس ترتكز إلى هذه الحقائق وتتعاطى معها باعتبارها تحديات طبيعية تجابه النظام لا باعتبارها تناقضات يستلزم حلها من خلال العمل على إزالتها أو محاولة تطويعها أو ترويضها بالقوة، إن اللجوء إلى أساليب عدم الإقرار بوجودها وإهمالها بالشكل الذي يجعل من هذه التناقضات تربة خصبة لقنابل موقوتة تنفجر بين فترة وأخرى في مناطق عديدة وبشكل مروّع هنا وهناك ملحقة خسائر كبيرة في وحدة البلاد تهدد النسيج الوطني والاجتماعي في الدولة. إن توسيع قاعدة المشاركة في السلطة يجعل من قوى اجتماعية وسياسية وقبلية عديدة شريكة بالسلطة وتتحمل بدورها مسؤولية المحافظة على انتظام عمل النظام السياسي وتخفيف درجة الاحتقان، فجزء من مفهوم المشاركة يعني عدم احتكار السلطة من قبل جماعة أو فئة محددة.

الفصل السابع

أزمة الفساد المالي والإداري

إن هذه الأزمة برزت إلى السطح حديثاً في العقود الأخيرة حينما شرعت الدول في تنفيذ برامجها وخططها التنموية الهادفة إلى تطوير بنية المجتمع وإرساء قاعدة صلبة للصناعة والزراعة والخدمات. ويتعلق مفهوم الفساد بانحراف الأشخاص المرتبطين بالدولة وفي مراكز المسؤولية عن معايير وشروط تولّي الوظيفة العمومية والمرتكزة إلى قواعد العمل الشريف والمحافظة على المال العام، وذلك باستغلال المناصب الرسمية لتحقيق ثروات شخصية بأساليب غير مشروعة، والتساهل في مسطرة الدولة عند مراقبتهم الوظيفية لمعايير الجودة في تنفيذ المشاريع ذات المنفعة العامة وسوى ذلك من الأساليب التي تؤذي سمعة النظام والحكومة وتقود إلى تآكل المصداقية وضياع موارد مالية مهمة تذهب على شكل أموال محرَّمة إلى جيوب المسؤولين الفاسدين بما يدفع إلى خلخلة الثقة في الدولة باعتبارها مؤسسة ضامنة وحافظة للمال العام. إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي هي من أهم الظواهر التي تعاني منها أجهزة الإدارة في كثير من دول العالم، بل تعتبر من أخطر أمراض العصر وأشدّها ضراوة في عرقلة جهود التنمية الشاملة فهو ينتشر كالنار في الهشيم ويعدّ بحقّ التحدّي الحقيقي لآمال أي مجتمع يسعى لتحقيق ذاته وكيانه وطموحاته وتطلعاته المستقبلية، وهو ظاهرة عالمية يندر أن يخلو

منها أي مجتمع متى صادف البيئة الملائمة والمشجعة، ولعلّ فترات التحول الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي في المجتمعات من أكثر الفترات المناسبة لانتشار الفساد الإداري حيث يبتعد فيها الفرد عن مثاليات وأخلاقيات وأدبيات العمل الإداري. وأهمية دراسة هذه المشكلة تكمن في اعتبارات عدة أهمها الآثار السلبية والمدمرة للفساد الإداري على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية في المجتمع، فالفساد الإداري في حدّ ذاته كظاهرة ليس جديداً في حياة الأمم قديمها وحديثها، لكن الجديد هو تعقد وتشابك هذه الظاهرة بل وتطورها بحيث أصبحت تؤثر على جميع أنشطة المجتمع. إن التشريعات الإدارية تساهم في تقليص الفساد الإداري وتؤدي إلى اتساع مجالات تدخل الدولة الحديثة وتعدُّد صور نشاطها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية مما يترتب عليه اتساع مجالات النشاط الإداري وتعدّدها مما استلزم بالضرورة الزيادة الضخمة في إعداد الموظفين العموميين وتأثر كافة المواطنين بأوضاعهم وظروف عملهم، وترتب على ذلك أيضاً تضخم الوظائف وتعقد المشكلات المتصلة بكلّ من الموظف والوظيفة تعقيداً يحتاج إلى الحل والتقويم، بل وظهرت الانحرافات الوظيفية بصورها المختلفة من رشوة وتزوير ومحاباة واستغلال النفوذ مما زاد من الفجوة بين الجمهور والعاملين في الإدارة، فتفعيل التشريعات الإدارية لتقليص ظاهرة الفساد نقطة جوهرية وذلك من خلال دور التشريعات الإدارية في تأمين البيئة الاقتصادية للموظف العام وفي تأمين بيئة العمل الوظيفي. ولذلك فإن تساهل النظام السياسي دونما ردع للمسؤولين الفاسدين وتقديمهم إلى العدالة وإنزال العقاب الصارم بهم أو التشهير بهم في وسائل الإعلام سوف يجعل من النظام دون أن يدري راعياً لانتشار ثقافة الفساد المالي والإداري. هذه الآفة الاجتماعية الخطرة، والتي إذا ما أنشبت مخالبها في جسد المجتمع سوف يصل تأثيرها إلى محاولة نسف

كل البنى والقيم الأخلاقية والاجتماعية التي تقوم عليها فكرة الدولة، وبالتالي ستؤدي عاجلاً أم آجلاً إلى تدمير سمعة النظام والقضاء على هيبته مما يسهل الطريق أمام خصومه للاحتجاج بهذا الفساد كدليل على عدم صلاحية النظام وبالتالي المطالبة بإسقاطه. إن مهمة محاربة الفساد المالي والإداري تستلزم من الحكومات أن تضع آليات قانونية ولوائح شفافة تحدّ من فرص استغلال النفوذ والسلطة بهدف الاستيلاء على المال العام. فوجود أجهزة رقابية مدربة وفعالة تحظى كوادرها بالتشجيع والحوافز المطلوبة يسهم في تحصينهم من الوقوع في ألاعيب وطرق شبكات الفساد.. وهنا أتذكر حكاية سبق أن ذكرها لي زميل دراسة في جامعة بنسلفانيا وهو على ما أظن ينتمي إلى عائلة الآلوسي المعروفة في العراق نقلاً عن والده الذي كان يعمل موظفاً سامياً في البلاط الملكي العراقي خلال عقد الأربعينيات من القرن الماضي، وهي أن فلاحاً من أصل إيراني كان بارعاً في تنسيق وتجميل حدائق القصر الملكي طلب يوماً من الوصيّ على عرش العراق حينذاك الراحل (عبد الإله) بعد أن استمع إلى إطراء الأخيرعلى عمله في الحدائق أن يكتب له توصية إلى مدير الأحوال المدنية في بغداد كي يستكمل له إنجاز أوراق حصوله على الجنسية العراقية لأفراد عائلته وفي نفس الوقت اشتكى إلى الوصي على عرش العراق من أن الموظف المختص لا يكمل أية معاملة في الإدارة المختصة إلا بعد أن يقبض رشوة من صاحبها. وهنا سأل الوصي عبد الإله الفلاح البسيط كم هو يا ولدي مبلغ الرشوة الذي يتقاضاه هذا الموظف على كل معاملة؟ أجاب الفلاح يأخذ بحدود ثلاثة دنانير وهنا أخرج الوصي محفظة نقوده من جيبه وناوله المبلغ المطلوب قائلاً له: خذ يا ولدي هذا المبلغ وأنجز معاملة أولادك. واندهش الفلاح من قيام الوصي بإعطائه مبلغ الرشوة لينبري قائلاً يا سيدي أنا لا أريد نقوداً إنما أطلب منك أن تضع هذا الموظف المرتشي في السجن. فتنهد الوصي على عرش

العراق زفرة ليجيبه: يا ولدي هل تريد مني أن أضع كل موظفي الدولة في السجن، فلو كان هذا الموظف وحده يرتشي لأمرت بسجنه فوراً، لكن المشكلة أكبر من معاقبة موظف واحد، فقد صار كل العاملين في الحكومة من المرتشين؟؟.. وتوضح حكاية أخرى شاعت في الرباط بالمغرب سنة ١٩٧٠م صورة علاقات الملك المغربي الراحل الحسن الثاني مع نخبة التكنوقراط بطلها وزير معروف أقام مأدبة غداء بمناسبة انتهائه من بناء دارته الرائعة الجديدة في حي السويسي الراقي في الرباط، وكان الملك بين المدعوين، وبعد أن قام الملك بجولة في المسكن الجديد التفت إلى الوزير قائلاً إنها شيء رائع كم كلفت هذه الفيلا؟ وكان الجواب محرجاً إذ كيف يمكن موازنة ثمن هذه الدار الواسعة مع راتب وزير لمدة ١٠ سنوات والوزير لم يمض في منصبه سوى سنة واحدة!! وبحذر قدم المضيف للملك رقماً أقل من نصف القيمة الحقيقية، فأجاب الملك الحاذق: إنها صفقة رائعة يا عزيزي الوزير، سأعطيك الآن شيكاً بالمبلغ الذي ذكرته. فبعد أن اشترى الملك المسكن من الوزير المندهش قدمه الملك هدية لبلد صديق مقرًا لسفارتهم في المغرب[1]. ومن خلال ما تقدم يتضح بأن مشكلة الفساد المالي والإداري عبارة عن سلوك يولد وينشأ في ظل بيئة تسمح له ولكافة مظاهره وصوره بالتفشي بانتهاكه الشديد لخطط التنمية وإخلاله بمبدأ الثقة المفترضة بين المواطن والدولة، لذا فالعلاقة بين التنمية والفساد علاقة عكسية وكلما زاد الفساد كلما أعاق ذلك خطط التنمية، وكلما زادت معدلات التنمية يرتفع مستوى المعيشة والوعي وينحسر الفساد الإداري في المجتمع إلا أن ظاهرة الفساد الإداري لها آثارها السلبية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، فيمكن القول إنه أصبح للفساد في

(١) جون واتربوري - كتاب أمير المؤمنين - الرباط ٢٠٠٣م، ص ٤٣٣.

الدول النامية بيئة حاضنة وراعية وداعمة تكرِّس هذا الوضع ليتسنى لها القدرة على جني المكاسب على حساب بناء المجتمع.. لكن الملاحظ أنّ قدرة الدول النامية على محاربة الفساد الإداري والحدّ من نموه وانتشاره لا تزال رهينة بالإرادة السياسية ونعتقد أن هذه الإرادة غالباً ما تكون غير متوفرة في معظم الدول النامية.

إن مواجهة الفساد الإداري لا يمكن أن تصل بنا إلى مرحلة يمكن من خلالها القضاء عليه بشكل كامل ونهائي مهما كانت الإستراتيجيات المتبعة. فالمواجهة الحقيقية هي في المقاربة التي تنظر إلى المشكلة بمنظور شمولي جامع للأسباب يوازن بين الظروف والإمكانات مع متابعة مستمرّة لجهود المواجهة. وهنا أجد أنه لا بد للموظف العمومي من برامج تدريبية متخصصة في أخلاقيات وسلوكيات وقيم الوظيفة. وعلى السلطة الإدارية إصدار تشريعات إدارية من شأنها أن تغرس المفاهيم والقيم الأخلاقية السليمة وتنمي المعارف والمهارات المهنية وترسخ أبعاد الوظيفة وأهدافها في أذهان الموظفين الجدد والقدامى، وبات من الضروري إصدار تشريعات وظيفية ذات بعد مالي - اقتصادي تتلاءم مع التحديات والمغريات الاقتصادية الجديدة ويراعى فيها بالإضافة إلى مصالح الإدارة المصالح المالية للموظف العام والتي تدعم أمنه واستقراره الاقتصادي والوظيفي.

الفصل الثامن

في العلاقة بين السلطة والثروة ومراكز النفوذ الإقتصادي

بسبب توسع مفهوم السوق وازدياد تشابك العلاقات الاقتصادية وحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات بين الدول وقيام الحكومات بتنفيذ خطط وبرامج تنموية كبيرة واقتحام عدد غير قليل من رجال الأعمال عالم السياسة عبر طريق الاستفادة من مواقعهم الاقتصادية للتسلل إلى المراكز الحكومية والبرلمانية من أجل إحكام سيطرتهم على حلقات صنع القرار في الدول بما يضمن لهم توسيع دائرة النفوذ والمحافظة على مكاسبهم.. ونتيجة لهذه المعطيات الجديدة ظهر مفهوم رائج بأن السياسة وأفعالها قد تراجعت مكانتها لصالح الاقتصاد، وصار الأخير هو من يقود السياسة بمعنى أينما يذهب الاقتصاد تتبعه السياسة.. إلا أنني أختلف كثيراً مع هذا المفهوم أو المقولة إذ ظلَّ المال والتجارة منذ نشوء الدول والإمبراطوريات لصيقاً بالحكم والسياسة التي هي من يقرر مساحة الحركة أمام رأس المال المتسم دائماً بالخوف والحذر، على العكس من السياسة التي تقرر الحرب والسلام وتحدد الضرائب وتشرع القوانين الناظمة للعمل التجاري، ويكفي للدلالة أن نشوء الدول والكيانات كان نتيجة قرارات سياسية وليس اقتصادية، فإذا كانت الحرب مثلما ذكر الكتاب الأوائل هي امتداد للسياسة لكن بوسائل أخرى فأين هو موقع المال والاقتصاد حينما تحبس بورصات الأسهم في العالم أنفاسها

وهي تترقب قراراً سياسيًّا أو فعلاً من أفعال السياسة سواء كان حرباً أم سلماً أو صلحاً بين الدول المتنازعة. في الواقع إن التطرق إلى هذه النقطة ليس ترفاً نظريًّا كما يبدو للبعض في الوهلة الأولى، إنما يهدف إلى توضيح المفاهيم في إطار سياقها المنطقي والتراتبي أولاً ودراسة اعتيادية لتوضيح مدى تأثير الاقتصاد على السياسة ثانياً. فالتقلبات السياسية والأمن الدولي ونشوب الحروب وإبرام معاهدات السلام واتفاقيات الحدود وتبديل العملة وتوفر الاستقرار السياسي كلها قضايا حاسمة في حركة واتجاهات الاقتصاد، صحيح أن بعض الدول تستخدم المساعدات الاقتصادية وفق ما يتلاءم وسياساتها إلا أن الأخيرة على الرغم من أنها تنتمي إلى فئة الاقتصاد لكنها تظلّ سلاحاً سياسيًّا. وفي جانب آخر من جوانب الموضوع نجد أن من طبيعة سلوكيات الأفراد المتأصلة في النفس البشرية ومنذ القدم هو ذلك السعي المحموم نحو مواقع السلطة والثروة بهدف ضمان النفوذ لكن العلاقة بين من يملكون الثروة وبين من يقبضون على السلطة هي دوماً علاقة تبادل مصالح، فصاحب الثروة يقترب من رجل السلطة لتعظيم نفوذه وحماية ثروته أو العمل على زيادة كميتها، وكذا صاحب السلطة يقترب من مواقع الثروة والمال بهدف الحصول على جزء منها مستفيداً من نفوذ السلطة مدفوعاً باعتقاد راسخ أن تملك الثروة هو أكثر ديمومة من امتلاك مراكز السلطة، والتي ستزول يوماً ما بفعل عوامل عديدة أقلها غضب الحاكم. إلا أن الهدف المشترك بين الفئتين هو العمل على بناء قاعدة للنفوذ والمصالح، وفي أوقات عديدة ترسم هذه العلاقة أشكالاً متنوعة من الصراع والعداء بسبب التنافس أو تنافر المصالح وفي أحيان أخرى ترسم لنا أشكالاً إضافية من التعاون يصل إلى حدّ تأسيس روابط اجتماعية متينة عبر المصاهرات والزيجات المتعددة بين السلطة والمال. إلا إن النظام السياسي أو بمعنى أدقّ قمة الهرم السياسي يظلّ يراقب بعين الحذر طريقة تشكل هذه العلاقات

ومسرح تبادل الأدوار بين مواقع الثروة ومراكز السلطة بهدف تطويعها لخدمة أغراض استمرارية النظام فيلجأ أحياناً إلى المباركة وأحياناً يمارس الاعتراض الذي يبلغ أعلى حدوده عند قمع هذه العلاقات وإعادتها إلى حجمها الطبيعي من خلال تصور الحاكم أن هذه العلاقات المستحدثة يمكن أن تخلق حالة من التأزم للنظام أو أنها ربما تشكل تهديداً مستقبليًا لاستمرارية الحكم عبر سعي هذه التحالفات إلى نسج قاعدة شعبية لها في الأوساط الملائمة. ومكمن خطورة وجود مراكز لقوى اقتصادية شرسة ذات نفوذ سياسي معين هو في قدرة هذه المراكز والقوى على استقطاب النخب الفاعلة في المجتمع لذا تلجأ أغلب الحكومات إلى سياسة تشجيع تواجد رؤوس الأموال والاستثمارات القادمة من الخارج للحد من نفوذ وتأثيرات المراكز والقوى الاقتصادية المحلية لأنه مهما كان الاختلاف حول تقييم أهمية تواجد الاستثمارات الخارجية وفوائدها الكبيرة للاقتصاد الوطني في زيادة حجم الأموال المستثمرة في تنمية البلاد وجلب تكنولوجيا متطورة وخبرات مهمة لتطوير مهارات العمالة الوطنية إلا أنها تظلّ في النهاية لا ترغب في التدخل في شؤون الحكم الداخلية ولا تشكل تهديداً على مستقبل نظام الحكم لأنها كائنات لطيفة تسعى إلى تحقيق الربح فقط، ومن مصلحتها أن تقدم الولاء والطاعة للقوانين النافذة واحترام تقاليد مؤسسة الحكم. بينما على العكس من ذلك نجد أن الرأسمالية الوطنية مدفوعة بنوازع شتى تسعى إلى تقوية قاعدة نفوذها الاجتماعي والسياسي عبر ممارسات عديدة تستثير قلق القابضين على السلطة في أحيان عديدة مما يستدعي من النظام اللجوء إلى مجابهة هذه الممارسات باحتكار سلطات المنح للأراضي والرخص التجارية ذات الأبعاد الاستراتيجية كالمناجم والبنوك والموانئ والمطارات. وطالما أن الحاكم هو الذي قام بالمنح فبيده أيضاً سلطة المنع لأن من يمنح يستطيع أن يمنع عملاً بقاعدة (بما أنني أعطيتك من دون سواك من الأفراد وأنك

لم تنلها لأنك تستحقها فمن الطبيعي نزعها عنك وقتما أشاء)[1].. فالمانح الأكبر لا يتركك تنساه مثلما لا يدعك تنسى أنك لم تكن تستحق ما تلقيته، فلو كنت قد نلت بعملك الجادّ أو بكفاءتك لكان بإمكانك أن تحتجّ عندما ينزع منك الشيء وبما أن الذي حصلت عليه هو مجرد منح وهبات فلا يبقى لك سوى الصمت، وكما ذكر لي يوماً أحد الموظفين الكبار في دولة عربية (إننا نعرف بأن في إمكاننا أن نسرق وننهب وننعم بالعمولات وأن نستغل النفوذ ما دمنا لا نتدخل في السياسة)[2] إلا أن من الطبيعي أن لا يسمح نظام الحكم لعلاقات التبعية البرجوازية أن تعرف ارتخاء الرقابة عليها وإلا فما هو الدور المتبقي للحاكم خصوصاً إذا ظهرت طبقة شبيهة بالمالكين في مصر خلال حكم الملك الراحل فاروق أو تشبه البرجوازية الهندية في مطلع القرن الماضي. ومع ذلك فإن أكبر مصادر الإزعاج للنظام السياسي تأتي دوماً من نقابات العمال والفلاحين والمهنيين والجمعيات الاقتصادية. فمن المعتاد في مجتمع ما وجود فلاحين من غير أراضٍ وتجار صغار وعمال ذوي دخول متهالكة وعاطلين عن العمل وأن يسعى هؤلاء في أغلب الأحيان إلى الحصول على المزايا والمطالبة بتحسين أجورهم وكذلك مقاومة قرارات رفع أسعار السلع والخدمات أو المطالبة بإيجاد فرص عمل لهم. وحينما تتفاعل هذه القضايا والمطالب مع قضايا أخرى فإن درجة الاشتعال تكون قريبة من درجة الانقاد وهنا يتحرك النظام إلى منصة الدفاع عن نفسه باستخدام وسائل الزجر أو الترويض بالوعود أو المناورات السياسية الأخرى مثل تغيير أشخاص في النظام وتحميلهم مسؤولية ما حصل من مشكلات

---

(١) Dank Want Rustor, politics and westernisation in the near east, Newyork, 1963, p. 73.

(٢) د. كريم فرمان - مقدمة نظرية لتحليل النظم السياسية - جامعة صنعاء، ١٩٩٢م، ص ٢٢٣.

وأزمات. فالحكومات يمكن لها أن تعاقب أو تتسامح، وفي الأخير ينبغي أن يتلازم سلاحا العقاب والتسامح والعفو حيث يستحيل تغييب أحدهما، إلا أن التهديد بالعقاب لا يؤدي فعاليته إلا إذا تأكد للأفراد بأن إخلاص ووفاء قوى الجيش والشرطة والأمن مضمون بشكلٍ كافٍ وكامل لنظام الحكم.

الفصل التاسع

حول مبدأ الفصل بين السلطات والانتقادات الموجهة إليه

تأخذ أغلب دول العالم بمبدأ الفصل بين السلطات وتعمل على تكريسه في نصوص الدساتير باعتباره مطلباً يتماشى والمعايير الحديثة في كتابة الدساتير الوطنية ومظهراً مصاحباً للمشهد الديمقراطي المعاصر. وهذا المبدأ يستمد جذوره من أصول فكرية في تاريخ الفكر السياسي حينما كتب عنه مفكرو السياسة الأوائل، إلا أن هذا المبدأ ترسخ في فترة مثلت فيها الدول كوحدات سياسية عدداً قليلاً جدًّا لا يتجاوز أصابع اليد في مطلع القرن الثامن عشر ميلادي ولم تكن وظائف النظم السياسية القديمة بمثل هذا التشابك والتعقيد، ففي يومنا هذا صار عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يربو على ٢٠٠ دولة، ومع تطور وسائل الاتصال الحديثة وسهولة الانتقال وتبادل التأثير والمنافع وانتشار قيم العولمة وازدياد حجم وحدة الصراعات والنزاعات والتنافس الشديد على الموارد، وسرعة عمليات تبادل التفاعل والتأثير بين المحيطين الخارجي والداخلي للدول أصبح من الصعوبة بمكان أن نجد فصلاً حقيقيًّا بين السلطات الثلاث خصوصاً في البلدان النامية التي تقوم على سعي السلطة التنفيذية المستمرّ على احتكار والاستحواذ على كلّ أدوات السلطة، وصار الأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات أشبه بلازمة دستورية أكثر مما هو احتياج حقيقي للنظام فوجود ٣ سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية تعمل

في ساحة واحدة، وتتشابك المصالح فيما بينها، وتتنازع على مواقع النفوذ والقوة وصعوبة رسم خطوط فاصلة لحركة أفراد هم في الأخير من يمثل هذه الهيئات، وليس ماكنات صماء فمثلاً أن وزير العدل عضو في السلطة التنفيذية، وفي نفس الوقت عضو مؤثر في تصريف حركة السلك القضائي، والجمع بين العضوية في البرلمان أو تبادل المواقع مع السلطة التنفيذية إضافة إلى حاجة النظام وسط تحديات معينة إلى تناغم جميع السلطات وفق إيقاع محدّد ومرسوم من قمة الهرم. كل ذلك يجعل من الصعوبة إيجاد هذا الفصل الواقعي، فوظيفة كلّ سلطة تظلّ مرتبطة بالتفاعل مع السلطة الأخرى، بل حتى في البلدان الأخرى مثل الولايات المتحدة وبريطانيا إن أعضاء السلطة التشريعية أغلبيتهم من الحزب الحاكم نجدهم يتضامنون مع السلطة التنفيذية من أجل فرض أو تثبيت سياسات أو تشريعات بعينها. هذا من ناحية الانتقادات والمثالب الموجهة إلى مبدأ الفصل بين السلطات إلا أن كثيراً من الكتاب يشير إلى أهمية هذا المبدأ من نواحٍ شكلية وموضوعية أخرى. حيث إننا لو اختزلنا الديمقراطية في كونها عملية اقتراع تعطي شرعية لمن يمثل الأغلبية في أن يتولّى مقاليد الحكم، لما كانت الديمقراطية حلماً تتهافت عليه الأمم، وتبذل الشعوب في سبيله سنين طويلة من العرق والدماء لأن الديمقراطية الحقة - كما يراها الليبراليون - هي كلّ لا يتجزأ من التشريعات والتقاليد والأعراف، هدفها النهائيّ هو تحرير الإنسان الفرد من قيود السلطة وإطلاق لقدراته الإبداعية والإنتاجية، لذا فإن عملية التحوُّل الديمقراطي أو الدمقرطة عملية لا تنتهي، عمرها هو تاريخ البشرية ومبتغاها الأسمى هو الإنسان. وقد أدرك فلاسفة الليبرالية الأوائل، أن إطلاق الحرية الفردية إلى أقصى مداها، لكل البشر في آن واحد هو أمر مستحيل، فإذا كان من حرية الفرد - نظريًّا - أن يقتل، فإن من حريته أيضاً ألا يقتل، وهذا التعارض بين المصالح الفردية، يعني وجوب تقييد بعض الحريات

من أجل الحفاظ على الحريات الأهم والأعظم، وهو ما يمكن أن يلخص في مقولة تعود إلى القرن الثامن عشر، على لسان الكاتب السياسيّ الإنجليزيّ توماس بين «الحكومة والدولة شرّ لا بد منه في أفضل حالاتها» فالحكومة إذن هي الكيان المنظم لمجموعة من القيود المفروضة على الحريات الفردية، هذه القيود التي اتفق عليها سلفاً من مجموع الواقعين تحت سلطة هذه الحكومة أو بمعنى آخر مجموعة من الحريات التي قبل المحكومون التنازل عنها للحاكم على ان يحفظ لهم الجانب الأهم من حرياتهم، هذه الصياغة تعرف في الأدبيات السياسية الليبرالية «بالعقد الاجتماعي» والعقد الاجتماعي يؤسس لفكرة بالغة الأهمية، هي فكرة القانون، الذي يعني مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقات بين الأفراد، وبين الأفراد والدولة «الحكومة» ينتج بديهيًّا عن هذا التعريف المبسَّط الحاجة لأربعة كيانات تمثل فكرة الحكومة أو الدولة[1]، فالقانون بحاجة لمن يصوغه بناءً على رغبة المتعاقدين في العقد الاجتماعي «التشريع» ومن يطبقه «التنفيذ» ومن يفصل في النزاعات الناجمة عن اختلاف التفسيرات أو الانتهاكات «القضاء» ثم من يراقب ويحفظ جوهر هذه القوانين أثناء تنفيذها «الرقابة» ومن تعريف العقد الاجتماعي، فإن سلطة التشريع يفترض أن تعطى لكافة المحكومين، ولكن لكون هذا مستحيلاً نشأت فكرة انتخاب ممثلين للشعب «البرلمان» ليتولوا هذا الدور نيابة عمن يمثلونهم، أما السلطة التنفيذية فهي في معظمها غير منتخبة، إلا أن انتخاب من يرأسها «الحكومة» بمعناها الضيق أمر جوهري للحفاظ على الديمقراطية، فالسلطة التنفيذية هي السلطة الوحيدة العينية، أو إيضاحاً هي التي تمتلك أدوات حقيقية تكفل لها تقييد حرية الأفراد، أما القضاء فله طبيعة خاصة، فهو ينتهج آليَّة مختلفة في

---

(١) Kortes Rayan - between the politic and power, Washington print library, 1993, p. 340

اختيار أعضائه، حيث إنه يشترط فيمن يمارسونه معرفة قانونية عميقة وخاصة، حيث يتمّ انتقاء أفضل العناصر الدارسة للقانون بواسطة هيئة تمثل المشتغلين بالقضاء بأنفسهم. أما عن الدور الرقابي فقد أسند إلى السلطة التشريعية تلقائيًا لسببين، الأول هو أنه لا داعي لانتخاب ممثلين للشعب مرتين الأول للتشريع والثاني للرقابة. والسبب الثاني هو أن القائمين على صياغة التشريعات هم الأجدر بمتابعة تنفيذها، والفصل بين هذه السلطات وتحديد اختصاصاتها هو الأمر الفاصل بين الديمقراطية الحقيقية والديمقراطية الصورية، حيث إن هذا المبدأ يعني بالأساس الفصل بين السلطة التنفيذية والسلطتين الأخريين، فالسلطة التنفيذية كما أسلفت هي السلطة الوحيدة العينية فيما يمكن القائمين عليها من استغلال نفوذهم لتحقيق مصالح فردية أو جماعية تخالف إرادة الأفراد الواقعين تحت سيطرتها وهو ما يمكن أن نعرفه بالفساد وفي حالة اختلاط السلطة التشريعية بالتنفيذية والقضائية فإن هذا يمثل إخلالاً جوهريًا بالعملية الديمقراطية، ويحولها إلى ديمقراطية شكلية أو صورية. أما عن كيفية الفصل بين السلطات فيمكننا أن نحدد عدة مبادىء أولية مع مراعاة أن الموضوع أوسع من أن يتناوله مبحث أو فصل واحد أو حتى كتاب.

هذه المبادىء تتلخَّص في:

١- مبدأ الحصانة لكل من أعضاء السلطتين التشريعية والقضائية، حصانة ضد إجراءات وتدابير السلطة التنفيذية لا يجوز رفعها إلا بإجراءات خاصّة تتولاّها السلطة المختصة، فمثلاً من غير الجائز اعتقال عضو في السلطة التشريعية أو توجيه اتّهام له بغير موافقة أغلبية أعضاء السلطة ذاتها على رفع الحصانة عنه.

٢- مبدأ الإشراف القضائي على الانتخابات، فالقضاء من حيث كونه سلطة محايدة لا تمثل طرفاً أو مصلحة يكون هو الضامن لسير

العملية الانتخابية، بشكل نزيه وعادل، بحيث لا يكون للسلطة التنفيذية أثر في تحويل المصلحة لهذا أو ذاك.

٣- **مبدأ حرية الرَّأي والتعبير وتداول المعلومات**.. ومن هذا المبدأ سُمِّيت الصحافة «بالسلطة الرابعة» حيث إن الصحافة (الإعلام بشكل عامّ) لها دور مهم في الرقابة على أداء كلّ من السلطات الثلاث بما يحقق شروط العقد الاجتماعي ويضمن للمحكومين الحدّ الأدنى من المشاركة ومتابعة الشأن العام.

٤- **مبدأ استقلال القضاء**.. لا بد أن يكفل للقضاء استقلال تامّ، فلا تكون للسلطة التنفيذية أي إشراف أو رقابة عليها ولا يحقّ لها التدخل في تعيين أي من هيئات السلطة القضائية أو أفرادها.

٥- **مبدأ المساءلة**.. وهو يعني خضوع أعضاء السلطة التنفيذية للمساءلة التشريعيّة (الرقابيّة) والقضائيّة بشكل تام ودون استثناء، بحيث يكون للقانون السيادة الكاملة، وبحيث يضمن للمحكومين تحقق المصلحة العامة بدون شبهة الفساد. وختاماً فإن المقولة المبكرة لإدوارد جيبون صاحب كتاب «اضمحلال وسقوط الإمبراطورية الرومانية» والتي تعود إلى عام ١٧٧٦، تلخص مبدأ الفصل بين السلطات في أن (مزايا أي دستور حرّ تعود بلا معنى حين يصبح من حقّ السلطة التنفيذية أن تعين أعضاء السلطة التشريعية والقضائية.

إن الحديث عن دولة المؤسسات، وعن مبدأ المشروعية في دولة لا يوجد فيها قضاء مستقلّ يصبح ضرباً من العبث فسيادة القانون والمشروعية أمور ترتبط فيما بينها ارتباطاً لا ينفصم، فحيثما يوجد إيمان بمبدأ ينبغي أن تأتي تطبيقاته منسجمة معه وعندما تختفي سيادة القانون فلا معنى لوجود دستور. فالسلطة القضائية تكون مستقلة كنتيجة طبيعية لسيادة القانون والتوازن بين السلطات يحدّ من جموح إحداها على الأخرى.

فمن قديم الزمان لمس العديد من المفكرين السياسيين منذ أيام الإغريق فكرة تعدد الوظائف في الدولة، إذ يكون من الصحيح أن ينسب هذا المبدأ إلى المفكر الفرنسي مونتسكيو، وهي تدور حول ثلاثة محاور:

(أ) كيف نحمي الحرية.

(ب) كيف نمنع إساءة استعمال السلطة.

(ج) الاعتدال والموازنة.

وكان ما يهدف إليه مونتسكيو أساساً هو أن لا تتركز وظائف الدولة الأساسية في يد هيئة أو جهة واحدة، وإنما تتوزع على هيئات متعددة بتعدد الوظائف لكي تراقب وتمنع من «الطغيان». من غير شك فإن وجود سلطة قضائية مستقلة يعني وجود ضمانة قوية باستقلال السلطة القضائية لتطبيق القانون في حيادية وموضوعية، وفي مواجهة كل أطراف المنازعات.

الفصل العاشر

عمل النظام في ظلّ حالة توازن القوى

نتيجة لقلة كفاءة أشخاص النظام وضعف قابليته على النمو وتطور مؤسساته وهياكله الفاعلة بسبب معاناته المزمنة من أمراض ترتبط بخصائص البيئة الاجتماعية الحاضنة له وطريقة نشوء وتكوّن القوى الفاعلة في المجتمع، ونوعية التراث السياسي لبنية السلطة والثقافة السائدة تبرز على السطح قوى عديدة تتراوح اتجاهاتها العامة من مجموعات قبلية أو عشائرية إلى تيّارات دينية أو حتى جماعات ضغط منظمة تمتاز بالقدرة في التأثير على نظام الحكم وهي في الواقع تسعى إلى نيل حصتها من الحكم عبر المشاركة المباشرة أو في العمل على إبقاء نفوذها مستمرًّا على السلطة الحاكمة بهدف المحافظة على مكتسباتها ومواقعها، ومن الطبيعي أن تسعى هذه القوى إلى أن تحتفظ بأدوات التأثير الضاغطة على جسم النظام، ولمواجهة نشاط وتأثير هذه القوى العديدة يلجأ النظام حينما يكون في موضع غير القادر على قمعها أو عزلها إلى استخدام سياسة إعادة التوازن بين هذه القوى عبر عدة وسائل أهمها:

١- منح إحدى هذه القوى مكاسب ومزايا بهدف ترضيتها وكسبها إلى جانبه.

٢- تعديل حجم إحدى هذه القوى من خلال تقليص مساحة النفوذ

أمامها لكي يتوازن حجمها مع القوى اللاعبة الأخرى في الساحة السياسية.

فوظيفة النظام تتركز في كيفية العمل على إبقاء هذا التوازن عند مستوى مقبول لأطول فترة دعماً لفكرة استمراريته في الحكم. وهذا الشكل من العلاقات يجعل النظام السياسي بصورة مستمرة في وضعية القلق والتحفز ويشلّ من مقدرته على التفاعل مع تحديات أخرى لتقديم منجزات تنموية في مجال تحسين البنية التحتية، وتطوير الخدمات العامة، وتدريب الإدارات التنفيذية على الإنجاز. وكمثال على نظام توازن القوى يشكل لبنان البلد العربي نموذجاً فريداً في ميكانيكية العمل في ظلّ هذه الحالة والتي أصابت مؤسسات الدولة بالشلل التام وهيمنة مظهر النزاعات المستمرة على بيئة عمل نظام الحكم في البلد الذي خرج من أتون حرب أهلية طويلة بسبب أن النظام ظل محكوماً بقواعد صارمة على حركة القوى اللاعبة من حيث محدودية مساحة الحركة أمامها، وقصر نفس المناورات السياسية كون أن القوى جميعها مستنفرة ولا تريد التفريط بأي مكسب انتزعته خلال نشاطها السياسي مما يبقي النظام في خانة المتفرج والعاجز الذي لا يمتلك في جعبته سوى التصريحات والبيانات.. وفي اليمن نجد نموذجاً آخر لتوازن القوى المكونة للمشهد السياسي في البلاد، والتي تتراوح بين قوى قبلية متجذرة، ومؤسسة عسكرية صار لها مخالب ومصالح تدافع عنها، إضافة إلى تيارات إسلامية وأخرى يسارية أو قوى مجتمع مدني ناشطة تتبادل بينها مواقع التحالف والصراع بحسب ما تراه من مناخ مناسب لالتقاء المصالح. فقد عانى النظام السياسي في اليمن من الانقلابات العسكرية منذ عام ١٩٦٢ لغاية ١٩٧٨ إذ ابتدأت فترة مهمة من الاستقرار النسبي على الأقل في قمة الهرم السياسي حينما تولى مقاليد الحكم الرئيس علي عبدالله صالح، والذي برزت أمامه تحديات التنمية الحديثة وكيفية التعاطي مع متغيرات

الإقليم الحادة ومشكلات الحدود مع الدول المجاورة، وعلى الرغم من أن الظروف كانت مؤاتية للرئيس صالح في امتلاك مشروع وطني كبير بعد نجاحه في قمع التمرد الانفصالي في جنوب اليمن والذي قاده الحزب الاشتراكي، ونجح في تحقيق إنجاز تأريخي رائع هو إتمام الوحدة اليمنية التي ظلّت حلماً يراود مخيلة الجميع إلا أن المشاريع الكبرى تحتاج دوماً إلى رؤية وأدوات وإمكانات عديدة ومع توفر مهارات القيادة والحنكة لدى الرئيس صالح إلا أن النظام عاد إلى ممارسة اللعبة القديمة والتي أجادها والمتمثلة في أن الاستمرارية في الحكم تتطلب إبقاء سياسة اللعب على التوازنات لأطول وقت إلا أن الأخذ بهذا الأسلوب يبقى غير مأمون العواقب على مرور الوقت من حيث إن الخطأ في احتساب أحد قواعد اللعبة ربما يؤدي إلى مخاطر جمّة تصل إلى درجة الانتكاسة، فاستخدم النظام سلطته استعمالاً دفاعيًّا محضاً، وتجنب القيام بأيّ مبادرة جسورة مع أن الظروف وفّرت له كل الشروط المناسبة للاضطلاع بدور الزعامة وكان بإمكانه أن يجند الشعب من أجل أي هدف يختاره في ميادين التنمية الاقتصادية.

إن الحياة وأدوارها المتنوعة تقوم دوماً على فرضيَّة واحدة وهي حالة الصراع أو التعاون وهما سمتا النشاط الإنساني على مرّ العصور إلا أن مستويات الصراع ربما لا يرصدها غير المختصين فهي تأخذ أشكالاً عديدة تبدأ من المستوى الصامت والتي لا يتلمسها الجمهور حتى تنتقل إلى مستويات أعلى. لكن المتخصصين في دوائر المخابرات والأبحاث يتمكنون من رصد كل أشكال الصراع من أدناها إلى أعلاها بينما عامة الأفراد بحكم انغماسهم في مشكلات العمل والحياة لا يتمكنون من رصد وتحديد هذه التفاعلات إلا عند ارتقائها إلى مستوى الأزمة. ونورد مثلاً آخر على عمل النظام في حالة توازن القوى وهو ما يحصل في الكويت من تنازع على الدور والسلطة بين الأسرة الحاكمة والحكومة من جهة

وبين البرلمان والتيارات المشكلة له من جهة ثانية مما أصاب البلاد بحالة من ضعف الأداء الحكومي وتوقف الحكومة الكويتية عن تقديم أية خطة تنموية منذ عام ١٩٨٨ م ولحدّ الآن. ويقوم عنصر التوازن في الكويت على قدرة البرلمان المنتخب باستفزاز عناصر الحكومة بأسلوب الاستجوابات النيابية وفي الطرف المقابل تستطيع الحكومة من حل البرلمان بموجب الصلاحيات التي منحها لها الدستور، وهذه معادلة محسوبة بدقة لكلا الطرفين ففي الوقت الذي يوجد هناك عنصر إغراء لدى الحكومة في سلطة الحل تجد القوى المشكلة للبرلمان بأن الحل لا يمكن أن يستمرّ طويلاً مع وجود حجم كبير من الضغوط الدولية بضرورة وجود برلمان منتخب يتماشى مع المظاهر الديمقراطية الجديدة كمطلب مهمّ لواجهة الدولة الديمقراطية. ومن خلال ما تقدم نرى أن من الضروري في عمل أي نظام سياسي أن تكون هناك مرجعية حكم لها الأرجحية الدستورية والتنفيذية تسعى إلى الحرص على انتظام عمل السلطات في الدولة وهذه المرجعية تتلخص في شخص الحاكم القوي والقادر على حلّ الإشكالات، وبوجود هذه المرجعية التي يتوفر لها سلطات دستورية حاسمة وحقيقية فإنها تعد الضمانة القوية لعمل نظام الحكم واستمرارية المؤسسات في خدمة احتياجات الناس والمصالح العليا التي ربما تضيع وسط معمعة الصراعات والتجاذبات بين القوى المتنازعة هذه القوى المتصارعة تضع نصب عينيها في كل مراحل الصراع مصالحها الخاصة قبل مصالح الوطن الحيوية.

الفصل الحادي عشر

في كيفية التعامل مع المعارضة

إن كل تغير فجائي يحدث لنظام الحكم نتيجة انقلاب عسكري أو ثورة شعبية لا يأتي إلا من جماعات عسكرية أو مدنية أو مختلطة اعتمدت على التنظيم منذ فترة مناسبة. فكل جماعة معارضة للنظام أحياناً تكسب شعبيتها من أخطاء وقصور في سياسات النظام أو ضعف كفاءة الأجهزة الفرعية المساندة له أو في اختلال أصاب أحد هذه النظم الفرعية التي تساعد في تغذية النظام وتقوم بوظيفة تطمين الأفراد والجماعات.. وفي ظلّ وجود حالة كامنة أو ظاهرة من الصراع بين الحكم والقوى المعارضة له لا بد للنظام أن يمتلك ما يسمى «الاستراتيجية السياسية لاستمرار الحكم» فسواء كانت خطوط هذه الاستراتيجية واضحة المعالم لعامة الناس أو أنها محددة يعرفها ويعمل عليها مجموعة مختارة من أشخاص النظام أسميتهم في صفحات هذا الكتاب «حافظو أبواب النظام» وفي أوقات عديدة تكون هذه الاستراتيجية قاصرة لأنها تركز على نقطة واحدة هي كيفية ضمان استمرار نظام الحكم على الرغم من وجود خسائر من دون النظر في حجم هذه الخسائر. والحاكم مثله مثل أي إنسان آخر يدافع عن نفسه ضد الأخطار المحدقة به أو عندما يتلمس وجود محاولة لعزله من السلطة وذلك مدفوعاً بما ندعوه في علم السياسة «غريزة البقاء السياسي» ومشكلة هذه الغريزة لدى بعض الرؤساء تجعلهم يركزون دائماً

على الحاضر فيتجاهلون المستقبل فتدفعهم إلى دفع الأخطار المباشرة عنهم ولو على حساب المكاسب البعيدة المدى فيعمدون إلى الحلول الوقتية لمعالجة عشرات المشاكل المزمنة في اقتصاد الدولة وسياساتها بنفس طريقة معالجة الصداع المزمن ببعض أقراص الأسبرين. والنتيجة أن هذه المشاكل تعود دائماً وفي كل مرة. ويقول البروفيسور «كورتس رايان»[1]:

إن الزعماء والرؤساء عادة من البشر وليسوا أنبياء ومهما بلغ حرص الزعيم أو الرئيس على مصالح بلاده فلا بد أن يجد نفسه للحظة ما في موقف يتعارض في أسلوبه في الحكم وآليات انتقال الحكم أو طريقة ضمان مصالح أسرته وأقربائه أو حزبه مع جزء من مصالح شعبه. ومثل على ذلك هو حكم الرئيس الراحل سوهارتو في أندونيسيا والذي حكم البلد عدة عقود من الزمن وسخَّر كل مزايا الحكم لأفراد عائلته مما ساهم في إسقاطه على يد طلاب المدارس الثانوية في العاصمة جاكرتا وذلك لأن نظام الحكم قد تكلست كل شرايينه مما أدى إلى إصابته بالسكتة القلبية. صحيح أن هناك من يقول بأن الإفراط في استخدام القوة لقمع المعارضة يفلح في التخلص منها إلا أنني أرى بأن المعارضة مثل المادة لا تفنى ولا تخلق من العدم، بمعنى أنها تبقى موجودة وإن اختفت من السطح، فهي فقط تنتقل من شكل إلى آخر فتارة تعمل بحسب معطياتها على السطح، وتارة أخرى تنزل من فوق الأرض إلى تحتها عندما تقمع بالقوة، وتجد في متطلبات العمل السرّي أسلوباً اضطراريًّا مناسباً لها وهنا يصح القول بأن القوة الغالبة تستطيع أن تفرض منطقها على القوة المهزومة لكن ربما إلى حين... وبسبب أن أغلب نظم الحكم المعاصرة باتت تعاني من مشكلات متشابهة في خطوطها الأساسية مع اختلاف في

---

(١) Kortes Rayan, op.cit. pp. 381.

بعض التفاصيل أو درجة حدّة، واتساع هذه المشكلة أو تلك بحيث صارت أغلب هذه المشكلات بمثابة لازمة للحكومات مثل البطالة وخلق وظائف جديدة للخريجين الذين تزداد أعدادهم في كل سنة مع ضعف الاستثمار وانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار وكذلك مشكلات تدهور مستوى التعليم وجودته وتردي الخدمات الصحية وارتفاع نسب التضخم. فجملة هذه المشكلات إذا ما تمّ إضافة مشاكل فرعية أخرى إليها مثل نقص الحريات العامة والكبت السياسي أو القمع والبيروقراطية الإدارية والفساد المالي والإداري وانتشار الرشوة وغيرها فيتراكم أمام النظام كمّ كبير من المشكلات التي تحتاج إلى حلول، وبما أن أي نظام حكم يفكر في الاستمرار لا بد له أن يضع خططاً دائمة لزيادة قوته ويمتلك من النفوذ والسلطات بما يجعل من المستحيل للقوة المعارضة أن تفكر في إزالته، ولكي يصل النظام إلى هذه الدرجة من القوة والنفوذ فلا بد له من إضعاف سلطات المؤسسات الأخرى في الدولة سواء كانت تشريعية كالبرلمان أو حتى المؤسسة القضائية مثلما حصل في باكستان عندما أقدم الرئيس برويز مشرف في شهر أكتوبر ٢٠٠٧م إلى تعطيل عمل المحكمة الدستورية العليا لأنها صارت في موقع ينازعه على الدور والصلاحية. فلا يمكن لنظام الحكم أن يكون سعيداً في ظلّ وجود مؤسسات أو هيئات أخرى تتصارع معه على الصلاحيات والسلطة، بل حتى في دولة عظمى مثل الولايات المتحدة الأمريكية دخل الرئيس جورج بوش في تنافس مستمر مع الكونجرس حول الصلاحيات من أجل فرض سياسات داخلية وخارجية معينة، وذهب إلى استخدام الفيتو لتعطيل مشاريع وقوانين صدرت من المجلس النيابي في نوع من أشكال التعبير عن مستوى الصراع على الصلاحيات والنفوذ.

طرق النظام السياسي في التعامل مع المعارضة:

١- **طريقة الاحتواء**: وهي أن يتعامل النظام مع ضغوط المعارضة بمحاولة امتصاص الغضب الشعبي من سياسات معينة أو قرارات غير شعبية سبق وأن أصدرها النظام بالحرص على أن يظلّ أي اعتراض أو احتجاج على سياساته مجرد حالات فردية محدودة التأثير والانتشار. وفي الواقع إن سياسة الاحتواء ليست من البساطة لتنفيذ خطوطها بل تحتاج من النظام إلى براعة في استخدام مجموعة من التكتيكات السياسية في التعاطي مع معارضيه، فهو إما أن يحاول ضمّ بعضهم إلى صفوفه أو أن يستقطب البعض الآخر لكي يؤيده وإن اختلف مع بعض سياسات الحكم. بينما يمكن له أن يترك غيرهم يثرثر في الهواء. ومن أجل ضمان نجاح سياسة الاحتواء فعلى النظام أن يشخص من هي الوجوه والشخصيات الفاعلة والمؤثرة في المجتمع وطريقة التعامل المناسبة مع كل واحد منها، ومن ثم العمل على إقامة نوع خاص من التوازن بين أقطاب المعارضة المختلفة بحيث لا يشعر أحدها يوماً بأنه قادر على أن يصبح أكثر أهمية أو سلطة من الأقطاب الأخرى. فهي إذن سياسة تحتاج إلى قدر عالٍ من التفهم والجرأة والصبر. ولعل من نافلة القول أن سياسة الاحتواء ذات فائدة كبيرة للنظام بحيث إنها تترك المعارضة تعمل وكأنها جزء من النظام بدلاً من أن تعمل من موقع مضادّ له فيدعها تناقش مشاكل الحكم الحقيقية بروح المسؤولية وتضع مقترحات وحلولاً بدلاً من تفرغها فقط لتوجيه سهام النقد للحكومة، وربما ينجح هذا الأسلوب في إقناع المعارضين السريين للنظام وإخراجهم من تحت الأرض والدفع بهم إلى سطح العمل السياسي العلني، وهنا يكتسب النظام ميزة فريدة في أنه يرى بناظريه جميع معارضيه يعملون أمامه ويتعرف إلى الحجم الحقيقي لهم بعيداً عن تصورات أجهزة الأمن والاستخبارات المفرطة في المبالغة أحيانا بغية تعظيم أدوارها وأهميتها لدى الحاكم للمحافظة على امتيازاتها

وقوة نفوذها تحت حجة الخطر الداهم والتخويف المستمر لقمّة هرم نظام الحكم من المعارضين الأشباح كون هذه الأجهزة تحرص على بقاء امتيازاتها وصلاحياتها كبيرة بسبب أن أدوارها تبقى مطلوبة وجوهرية للنظام طالما بقيت المخاطر السياسية محدقة بالنظام من كل الاتجاهات.

٢- **طريقة تشتيت الانتباه**: وبموجب هذا الأسلوب أو الطريقة يعمد النظام إلى تشتيت انتباه الجماهير والمعارضة بتحويل اهتمامهم من قضايا داخلية ساخنة إلى افتعال أحداث وأزمات خارجية حتى يتفرغ من ترتيب أموره الداخلية فمثلاً يلجأ النظام إلى تحويل اهتمام الأفراد من قضايا معيشية إلى الاهتمام بتفاصيل وتطورات نزاع حدودي مع دولة مجاورة مستخدماً خطاباً سياسيًّا يتناغم ونبرة المطالبة بحقوق الوطن والسيادة والعزة الوطنية وتصوير هذا النزاع أو الأزمة وكأنه يمسّ المصالح العليا للبلاد. وربما يذهب النظام إلى خطوات تسخينية محسوبة بدقة تصل إلى حدّ القيام بتحركات عسكرية أو حتى رفع نبرة الخطاب السياسي إلى مستوى التهديد بإعلان الحرب، وفي المحصلة يرمي النظام من هذه الأفعال إلى إسكات جميع قوى المعارضة له، وفي حالة خروج هذه القوى عن قواعد اللعبة واستمرارها في النشاط يمكن أن يسوق النظام هذه الأفعال وكأنها جزء من المخطط الخارجي الذي يستهدف وحدة وسيادة البلاد، ويجدها فرصة سانحة لاعتقال العناصر المناوئة له..

٣- **طريقة القمع**: وتتمّ باستخدام قدر من القوة والشدة عند التعامل مع قوى المعارضة من خلال فرض الرقابة الأمنية عليها أو تجنيد أفراد من المعارضين للتجسس على قادتهم أو على بعضهم البعض وتشغيل عناصر من المعارضة لصالح أجهزة الأمن ينفع، فبعد فترة من انتفاء الحاجة إلى خدماتهم أن يكشفهم علناً ويستخدمهم نظام الحكم بطريقة تفضح المعارضة وتصورها للشعب، وكأنها مجموعة من الأفراد النفعيين والانتهازيين الذين لا يمكن للشعب الوثوق بهم لتزعم حركة المطالب

والتغيير. كما أن الحكم يستطيع بحسب هذا الأسلوب أن يتدثر بشعارات محاربة الإرهاب والتطرف وغيرها من الشعارات أو اللجوء إلى الطريقة الأسهل بتفعيل قوانين الطوارئ لتبرير كل أشكال القمع والعنف والاعتقال. وربما يضيف النظام طريقة مكملة بمحاولة تقسيم المعارضين إلى تيارات معتدلة وأخرى متشددة ويعطي لنفسه حق التعامل بقسوة مع الفئة الأخيرة. إلا أن الخطورة تكمن هنا في تمادي النظام باستخدام وسائل البطش والفتك بمعارضيه والتنكيل الجماعي الذي يصل إلى درجة المواجهة الشاملة، وبما يستدعي من القوى الخصم أن تستنفر أيضاً كل قواها لدفع النظام إلى إنزال الجيش إلى الشارع ممّا يعدّ انحرافاً خطيراً في طبيعة الوظيفة الحيوية لهذه المؤسسة السيادية بالغة الأهمية والموكل إليها بموجب الدستور مهمة الدفاع عن سيادة ووحدة أراضي البلاد ضد العدوان الخارجي. وفي هذه الحالة مهما كانت مكاسب النظام إلا أن المعارضة هي الكاسب الأكبر من المواجهة لأنها ستقول للشعب إن الحكم فشل في مواجهتها ولجأ إلى الجيش، وهذا يمثل فشلاً لقوى الأمن الموكل إليها حماية الأمن الداخلي، إن أي نظام حكم يمتاز بقدر من الحكمة والتروّي أن يتجنب ما استطاع إقحام الجيش في فضّ أعمال الشغب وعمليات القمع الداخلي لأن مهمة الجيش وواجباته مختلفة جوهريًا عن مهمة وواجبات أجهزة الشرطة والأمن من حيث إن الأخيرة كمؤسسة ضبطية بحكم وظيفتها المعروفة وتراثها تستطيع أن تتحمل بعض الخسائر المعنوية لكن الجيش الوطني كمؤسسة ضامنة للسيادة والوحدة الوطنية ينبغي على النظام السياسي وجميع أجهزته وبصورة دائمة إضفاء قدر كبير من المهابة الوطنية والفخر على الجيش، وجعله قريباً من عقول ونفوس المواطنين باعتباره حامي الحمى وجيش الوطن وليس جيشاً للحاكم أو النظام. إن بعض الأنظمة السياسية لا ترغب ربما في استخدام أسلوب الاحتواء الذي من الممكن أن يكون أكثر فعالية من أسلوب القمع

وأقل كلفة مدفوعة بفكرة أن ثمن القمع أقل من ثمن الاحتواء وتحمل الحكم مشاركة معارضيه بما لا يطيقه رؤية هؤلاء في مراكز السلطة وأن يصبحوا جزءا من هيكلية النظام. إلا أن بعض النظم تحاول المزج بين أسلوبي الاحتواء والقمع كما هي طريقة العصا والجزرة، لكن هذا الأسلوب يتطلب إدارة مرنة ومتفتحة تمتاز بالديناميكية لضبط إيقاع القمع وجاذبية الاحتواء والأهم من ذلك كله هو أن على النظام أن يمتلك بصورة مستمرة خططاً وبرامج لتلبية المطالب العامة سيما العاجل منها عند السعي للتعاطي مع كل أشكال المعارضة لأن أي متفحص لنشاط المعارضات السياسية في كل بلدان العالم يجد أنها دائماً وفي كل الظروف تستمد كهرباءها من بطارية المطالب وأخطاء النظام. وفي دول الوفرة البترولية صارت الدولة أكثر استقلالية عن المجتمع من الناحية الاقتصادية من حيث قدرة النظام على اقتناص الفرص التي وفرها له هذا التطور في المداخيل والثروات لتحقيق وإعادة توجيه السياسات الاجتماعية. وفي النهاية تظلّ النقطة الجوهرية في عمل أي نظام حكم هي (أين النقطة التي سيكون على النظام أن يستخدم المكابح فيها؟ أظن أن الإجابة على هذا التساؤل يكمن في استمرار التدهور في سياسات النظام الداخلية والخارجية).

الفصل الثاني عشر

النظام السياسي وطبقة التكنوقراط

إن هذا الاصطلاح حديث نسبيًا ففئة التكنوقراط تمثل الأفراد الذي حصلوا على مستوًى عالٍ من التأهيل الأكاديمي والتكوين العلمي في جامعات ومؤسسات غربية أو مناطق أخرى ويعملون في إطار هيكل الدولة يمكن أن ندعوهم بـ «الفنيين» لأنهم في الواقع لا يشكلون طبقة بل هم شريحة اجتماعية لها أدوار هامة في تعزيز ثقافة الكفاءة والتأهيل للوظيفة الحكومية إلا أن هناك لبساً واضحاً عند تناول هذه الشريحة عبر توصيفات إعلامية تخلط بين مفهومين هما الحكومة والإدارة.. فالحكومة هي السلطة العليا ممثلة في رئيس البلاد أو رئيس الوزراء والوزراء وتضطلع بمهام وطنية وسيادية في تسيير شؤون البلاد الداخلية والخارجية ورسم الاستراتيجية العليا وتنفيذ خطط السياسة العامة للدولة، ولذا فهي كجهة عليا تتعاطى على مدار الوقت مع وقائع خارجية وتطورات داخلية كما أنها منوط بها مسؤولية التفاوض والتمثيل الدبلوماسي وإبرام المعاهدات الدولية والتعاطي مع سياسات دولية جديدة كالأمن الدولي ومحاربة الإرهاب والتعاون والإشراف على توزيع الموارد وتقسيم العمل في مؤسسات الدولة في الداخل. وبهذا فإن الحكومة تجسد سلطة الدولة الرسمية على الإقليم متمثلة بأشخاصها من أجل ممارسة أدوارها المركبة والمعقدة تظلّ بحاجة إلى نمط من السياسيين الذين قد اكتسبوا خبرات

وتجارب كبيرة من خلال التقلب في مناصب الدولة الداخلية والخارجية نسميهم بـ «رجال الدولة» وهؤلاء للأسف نرى أنه في العقود الأخيرة قد تناقصت أعدادهم لصالح فئة التكنوقراط، إن هذا الصنف من رجال الدولة هم ذخيرة النظام الحية كونهم لم يتشكلوا بين ليلة وضحاها إنما قد اكتسبوا مهاراتهم وقدراتهم القيادية عبر سنوات طويلة من الجهد والكفاح تقلدوا فيها مناصب الإدارة العليا وتعاطوا مع الشأن العام، وبسبب قربهم من قمة الهرم السياسي يتميزون عادة بالرؤية الواسعة والمرونة على فهم منحنيات الاستراتيجية العليا للدولة وتكتيكات الحكم ويعرفون أين تكمن مواضع الخطوط الحمراء المرسومة بدقة على حدود المناورات السياسية ويظل ارتباطهم أرتباطاً صميميًّا بأساليب الدولة في العمل وتنفيذ البرامج العليا، لذا فهم الأكفأ والأجدر في تسلم المناصب السيادية كنواب لرئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو تقلد حقائب وزارات السيادة كالدفاع والخارجية والأمن القومي والمالية والداخلية وسواها من المراكز الحساسة أو كمبعوثين شخصيين للحكام أو سفراء في عواصم القرار. إن هذه المواقع والمسؤوليات بحسب ما أعتقد لا يمكن أن يتكيف معها وينجح بها القادمون الجدد من فئة التكنوقراط إلى عالم السياسة والمسؤوليات المهمة حيث إن فكرة إشراكهم في الحكم نابعة في الأصل من الحاجة لتخصصاتهم الفنية الدقيقة في تسيير الوظيفة العمومية في المؤسسات البيروقراطية للدولة، وليس من الحاجة إلى أدوارهم بسبب أن الدور هو عبارة عن مهام وأعباء، بينما الوظيفة تتعلق بمسؤليات إدارية وتقنية.. ومن هنا يبرز أمامنا تساؤل منطقي، ما هي الطريقة المناسبة للاستفادة من خبرات ومهارات شريحة التكنوقراط في إدارة المؤسسات الحكومية؟ إن الجواب على هذا السؤال يرتبط بملاحظة أن مفهوم الإدارة يرتكز أصلاً على فكرة كيفية استثمار قدرات الأشخاص في الاستفادة القصوى من الموارد لتحقيق أهداف معينة.. كما يجب في هذا

السياق توضيح فكرة وهي أن استعمال مصطلح الإدارة قد انتشر أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية والتي عادة ما يستخدم فيها السياسيون والصحفيون مفهوم الإدارة بدلاً من الحكومة انطلاقاً من طبيعة نشوء وتكوُّن النظام السياسي الفدرالي في أمريكا وأهمية دراسة العوامل والظروف التي تسهم في إيصال الأفراد إلى مراكز السلطة ومواقع القرار. ويتجسد مفهوم النشاط الحكومي للدولة بشكل جليّ من خلال نشاط وحركة وبرامج الرئيس ونائب الرئيس ووزراء الخارجية والدفاع، وكذلك مستشار الأمن القومي ورئيس المخابرات، بمعنى أن الفعاليات والأنشطة الحكومية والسياسية تبقى متداولة في نطاق عدد ضيق من الأشخاص بعينهم - أما ما يمكن أن ندعوهم بوزراء الصحة والمالية والزراعة والتعليم وغيرها فيطلق عليهم لقب سكرتير الدولة في الزراعة أو الصحة أو المالية أو التعليم..إلخ. إن هولاء في الواقع يماثلون في مناصبهم هذه فئة التكنوقراط في بلدان أخرى، والذين يعبر عنهم في الدول النامية من هم في منصب أو مركز وكيل وزارة أو مدير عام أو رئيس مؤسسة أو هيئة أو رئيس مهندسين أو كبار الاستشاريين في حلقات الدولة المتنوعة. إن هولاء هم من ينطبق عليهم توصيف التكنوقراط حيث مكانهم المناسب هو في تولّي مراكز الإدارة وليس مواقع الحكومة والعمل على الاستفادة القصوى من خبراتهم ومقدرتهم على تطوير أساليب العمل في الوظيفة العمومية. ومع ذلك فإننا نجد من يجادل بالقول إن للتكنوقراط وظيفة هامة وأساسية تتمثل في دورهم بإشاعة الثقافة الديمقراطية في المؤسسات البرلمانية بحكم الموهلات العلمية والمعارف التي اكتسبوها من المجتمعات الغربية التي تشربوا منها بالعلم والثقافة. إن هذا الطرح ليس صحيحاً بالمطلق لأن وجود هذه الشخصيات من التكنوقراط لا يمكن أن يساهم كثيراً في غرس التقاليد الديمقراطية القائمة على أسس النقد والمحاسبة والرقابة على عمل المؤسسات العامة

في الدولة لسبب أن أغلبهم قد عملوا لفترات غير قصيرة في هيئات ومفاصل الدولة، واكتسبوا خلالها مهارات الدفاع عن أخطاء الدولة وقصورها في الأداء لأنهم مرتبطون وجدانيًّا بفكرة الدولة أو المؤسسة التي لا تخطئ تحت إدارتهم وكذلك مثلهم الأكاديميون الآخرون فهم يمثلون دوماً القدرة على التنظير والتعليق مع افتقارهم للتجربة والممارسات الإدارية ومما تقدم أرى أن مهمة النظام السياسي أمام هذا التداخل تظلّ بحاجة إلى عين فاحصة وميزان دقيق لفرز من هم الأشخاص القادرون على تولي المناصب العليا في الدولة «رجال الدولة» من ذوي التاريخ الحافل بالمسؤوليات وأصحاب السجل النزيه والعقول النيرة الذين يتصفون بالألمعية والمران السياسي عن الأشخاص الذين ينتمون إلى فئة التكنوقراط والهامين جداً في تنمية وتطوير أساليب العمل في المؤسسات العمومية من خلال توافر خبراتهم العلمية والعملية المبدعة. وعلى الرغم من كل ذلك تبقى الملاحظة الجديرة بالعناية أنه في السنوات الأخيرة وفي كثير من الدول لم يعد أحد يرصد بانتباه مدى تناقص أعداد رجال الدولة، وفي نفس الوقت تزداد أعداد عناصر ما يسمى بحكومات التكنوقراط.

الجزء الثاني

بعض المبادئ والأسس النظرية
في عمل النظام السياسي

الفصل الأول

تمهيد

إن مادة هذا الكتاب تتضمن جانباً نظريًّا (المنهج السستمي) وجانباً تطبيقيًّا هو دراسة نماذج للنظم في سلطنة عُمان، الجزائر، إيطاليا، فرنسا، إن الذي يجمع بين هذه النظم أنها جميعاً تطلّ على بحار فالجزائر وإيطاليا وفرنسا تطلّ جميعاً على البحر الأبيض المتوسط، أما سلطنة عُمان فهي تطل على ثلاثة بحار في موقع حيوي للغاية، ألا وهي بحر العرب، والخليج العربي، وخليج عُمان. ولكنها تختلف فيما بينها من ناحية تقدّمها الاقتصادي والاجتماعي، فعُمان والجزائر دولتان ناميتان بينما إيطاليا نامية في جزئها الجنوبي وصناعية في الجزء الشمالي، أما فرنسا فهي من الدول الصناعية المتقدمة.

إنّ المعلومات العامة عن هذه البلدان متوفرة، أما الأدوات المنهجية فهي متعددة نظريًّا، وكل أداة نظرية تستخدم في توظيف المعلومات بما ينسجم مع المنهج المعمول به. إن النهج الذي استعملناه هو النهج الوظيفي السستمي للتحليل، وهو نهج حديث نسبيًّا ظهر في الخمسينيات[1]. والغرض من استعماله العمل على تطوير المنهج العلمي للدراسات الإنسانية.

---

(١) Dr. Peter Nettle - The history of Gulf. Newyork university print, 1973, p. 134.

فكتب ديفيد أوستن[1]. بحثه النظام السياسي، وأعقبه ألموند وكولمن في كتابهما السياسات المقارنة وقد ذكر الكاتبان ألموند وكولمن بأن جميع الأنظمة السياسية تتصف بوجود خصائص مشتركة لها هي:

١- إن جميع النظم السياسية تتميز بوجود بنى أو بنية.

٢- كل النظم تمارس أدواراً في مجتمعاتها.

٣- إن المؤسسات تقوم بعدة أدوار.

٤- إن الثقافة السائدة في المجتمع هي مزيج من عدة صفات وسمات[2]، ولم يغفل الكاتبان الكلام عن وجود سلطات ثلاث: تنفيذية، وتشريعية، وقضائية إلا أن عمل النظام السياسي يتمّ بوجود مؤشرات تؤثر في دخل النظام بحيث تعمل وتشكل مطالب. والمؤشرات هي:

١- التنشئة السياسية والتوظيف.

٢- مؤشرات المصالح.

٣- تجميع وتكوين المصالح.

٤- الاتصالات السياسية.

٥- أما ناتج النظام السياسي فعمله رهن بورود الطلب على النظام أي أن العلاقة مترابطة بين وجود الطلب والإنتاج.

---

(١) لقد اختلف كلٌّ من أستن وألموند في تحليل العلاقة منهجيًّا بين الطلب والإنتاج ففي حين اعتمد أستن على آلية العلاقة أي علم الميكانيك بينما لجأ الموند إلى تبني المفهوم الوظيفي لبيان العلاقة بين الطلب والإنتاج وبالتالي اتخذ مفهوم الوظيفة المستخدم في علم الأحياء.. الجزء النظري في هذا الكتاب اعتمد على صيغة الأستاذ لابيير وهي في الحقيقة صيغة توفيقية تجمع بين المنهجين المتبعين في التحليل النظري.. المؤلف.

(٢) Cf Gabriel Almond, Cloman, the politics of developing area - Princeton. 1970, p.17

وإن هذا النهج الوظيفي جاء مجدداً للنظرية السياسية، وفي التقليل من دور نظرية الفصل بين السلطات كمنهج للمقارنة بين الأنظمة وبتبني مفهوم التقدم والنمو كأساس للمقارنة بين النظم. فنظرية الفصل بين السلطات وجدت في عالم لم يكن فيه عدد الأنظمة السياسية تزيد عن أصابع اليد. أما حاليًا فإن عدد الأنظمة السياسية يزيد على المائتي نظام معترف به في الأمم المتحدة. وقد انتقد بار بروك مفاهيم ألموند وباول في التنمية السياسية واعتبرها قاصرة في حل مشاكل التنمية في أغلب بلدان العالم الثالث[١]. أما الأستاذ ماكينزي فلا يؤمن بوجود منهج جديد لدى الكاتبين وإنما هناك مسميات جديدة لاصطلاحات سبق استخدامها فالاتصالات هي وظيفة الرأي العام، وتجميع المصالح تعني الأحزاب، ومؤشرات المصالح تقابل جماعة الضغط والنخبة تعنى بوظيفة التنشئة والتوظيف حسب ما يذكرها ألموند وباول[٢].

إلا أن التحليل الوظيفي لا يسعى فقط إلى تجاوز تحليل نظرية الفصل بين السلطات وإنما يهدف إلى التقرب أكثر فأكثر إلى العلوم الصرفة في التحليل بحيث يصار إلى وحدة في استعمال المصطلحات المشتركة بين العلوم الاجتماعية والعلوم الصرفة، وذلك نظراً إلى التقدم العلمي الحاصل على المستويات كافة.

---

(١) Cf Barbook, Alce op.cit p. 65.

(٢) Cf. Almond and Powel, Comparative politics a development approach little brown - Boston, 1966, pp. 28-29.

مقدمة منهجية عامة:

إن غرض هذه المقدمة العامة هو بيان:

أولاً: القصد من النموذج النظري:

إن عقد المقارنة لا تتم صحته إذا لم يكن هناك معيار مشترك بين الموضوعين المقارنين. لهذا فإن وجود معيار مشترك بين نظامين يسهل عملية إجراء المقارنة، أما المعايير الوظيفية المستخدمة لدراسة النظم فتتم على المستويات التالية:

١- اكتشاف قابلية النظام في إنجاز وحدته مع محيطه، ويقاس الإنجاز بمدى قدرة النظام على التدبير، الاستثمار، الرد، والتوزيع.

٢- معرفة مدى فعالية النظام داخليًّا في أن يحول الطلبات إلى إنجازات.

٣- معرفة مدى تماسك ومحافظة النظام على نفسه ومدى تكيفه مع محيطه ومع المطالب المقدمة إليه.

إن استعمالنا للمنهج الوظيفي كأداة علمية للمقارنة بين الأنظمة سيكون لغرض التعرف عليها من خلال معرفة كيفية أداء هذه النظم لعملها في تفاعلها مع محيط كل منها. فالمقارنة إذن تعتمد على استعمال أداة أو منظار واحد لعدة قضايا تخص النظام للتوصل بعدها إلى معرفة أوجه الشبه أو الاختلاف بين الأنظمة المبحوثة كنماذج. ولا يمكن للنموذج أن يرقى إلى مصاف النظرية العلمية إلا بعد عرض وتدقيق وإقامة التجارب عليه. ولأن النموذج المطروح للتحليل يسعى إلى رصد واستنباط الحقائق المكتشفة فهو نموذج للتحليل وليس للوصف. إن الوصف بحد ذاته مفيد لمعرفة الحقيقة ولكنه ليس الحقيقة بذاتها، ولهذا يستدعي اللجوء إلى التحليل المنهجي للوصول إلى الحقيقة. فكل شخص يرى الأشياء ويصفها

حسب وضعه الثقافي ومكانته الوظيفية في المجتمع وحسب الخلفية الاجتماعية له والتي تحدد غالباً نظرته إلى الشيء.

فالنموذج هو أداة مؤقتة ومفيدة لبناء نظري للمواضيع المدروسة وليس أداة دائمة مطلقة ولكنها أداة مهمة لتقدم العلم.

وقد ينتقد أصحاب النماذج النظرية على اعتبار أنهم انغلقوا مع مصطلحاتهم في تفسير الواقع وبالتالي أصبحوا متقاعسين عن العمل والبحث، ويرد على ذلك بأن صاحب الفرضية في البحث يجب أن يغير دائماً في توقعاته بإرادة مسبقة[1]. فإذا تم التغيير في التوقعات من قبل الباحث فلا مجال إذن للانغلاق، ولا إلى التزمت في التعامل مع الوقائع. ويصبح عندها الباحث شخصاً يبني ويهدم قناعاته بحسب ما يكتشفه من وقائع جديدة. فالباحث العالم هو أقل الناس تواضعاً مع ما يعرفه في تعامله بفهمه مع الآخرين.

ثانياً: عرض المفاهيم والمصطلحات الأساسية للتحليل:

إن الوظيفيين استخدموا مفاهيم ومصطلحات في الأساس هي مفاهيم ومصطلحات مستعملة في العلوم الصرفة: فيزيائية، ميكانيكية، بيولوجية. فالافتراض بوجود نظام مشترك بين كل العلوم عزز محاولة الاستعمال المتبادل المشترك للاصطلاحات. فيعرَّف النظام بأنه (مجموعة عوامل مشتركة مترابطة فيما بينها بحيث إذا تغير أحد العوامل فإنه يؤثر بالنتيجة على عوامل أخرى ويغيرها)[2]. فالسيارة تعمل كنظام متكامل إلا أن توقف أحد أجهزتها قد يؤدي إلى تعطيل عملها. والنظام أصلاً يتكون من عدة أجزاء وعدة أنظمة فرعية وكلها تعمل ضمن نسق واحد لتأدية

---

(١) Cf. Barbook, Ibid.

(٢) Cf. Right Mills, l'imagination sociologique, François Maspero, 1967, pp. 12 - in Jean William Lapierre l'analyse des systèmes politiques p.v.f. 1913, p. 20.

عملها. فهناك النظام الاقتصادي والنظام الثقافي والنظام الاجتماعي وهناك النظام السياسي. فكل نظام يتألف من نظم فرعية وهذه قد تتشكل بوجود أجهزة فرعية أخرى متعاونة ومتكاملة تشكل نسقاً واحداً في أداء وظيفة ما.

وإذا أخذنا النظام السياسي كنظام فعمله كما يلي:

١- إن النظام السياسي يوجد في محيط متكون من عدة أنظمة بيئوية واقتصادية، واجتماعية، وثقافية.. فيستلم النظام السياسي المعلومات والطلبات من محيطه، وما يدخل النظام يسمى دخل، in put ويشكل الدخل غذاء النظام السياسي. إذ بدونه لا تتم عملية تغذية النظام مع الإشارة لضرورة وجود الإسناد[1].

٢- تفاعل الدخل الذي يشكل الطلب نفسه على النظام يؤدي بالنتيجة إلى وجود الإنتاج. فالإنتاج هو حصيلة تفاعل الطلب مع النظام، الإنتاج هو جواب على الطلب، ويسمى حسب الاصطلاح المستعمل في الاقتصاد والذي أورده ديفيد أوستن بال (أوت بت Out Put).

٣- نتيجة التفاعل بين الطلب والنظام والتي تؤدي إلى الوصول إلى الناتج لا تتم بصورة واحدة في كل النظم السياسية، إنما يتوقف ذلك على طبيعة الأدوار التي يتم من خلالها الإجابة على الطلب. فلكل نظام أدوات يقوم بها ويتعامل مع محيطه من خلالها وقد يعمد النظام إلى التأثير في محيطه أي أن عمل النظام ليس رهناً بما يستلمه وإنما قد يؤثر بدوره على محيطه وهذا ما يطلق عليه اصطلاح التغذية الاسترجاعية (Feed back). إلا أن عمل النظام السياسي هو الاستجابة للطلب الوارد إليه من البيئة أو المحيط وعليه فإن معرفة الطلب تشكل الأساس في تغذية وعمل النظام

---

(١) Cf. David Easton, categories pour l'analyse systémique de la politique. pp.84-102 in Pierre Birnbaum, sociologiepolitique - Armand Cloth. Paris, 1971, p. 98.

السياسي حيث يتوقف على الطلب تشكل الأساس في تغذية وعمل النظام السياسي حيث يتوقف على الطلب استمرارية أداء النظام لوظيفته بصورة اعتيادية. فمن غير طلب ليس هناك عمل للنظام السياسي بمعنى انتهاء صلاحيته وتوقفه نهائيًا وهذا ما دفع أوستن إلى الاهتمام بالطلب أكثر من اهتمامه بالإنتاج.

الفصل الثاني

في عمل النظام «التحليل النظري»

إن إنتاج النظام رهن بما قد استلمه، فالشيء لا يخلق من العدم ولا شيء يضيع، الكل يتحول[1]. فقرارات النظام، وأعماله وإنجازاته هي في الأصل مجموعة من الطلبات التي وصلت إلى النظام وبعد سلسلة من الفعاليات التي يقوم بها النظام فإنه يحول الطلبات أو قسم منها إلى إنجازات تصدر على شكل قرارات تخص المجتمع. وتختلف النظم فيما بينها في مدى فعاليتها. فقد توصف بعض الأنظمة بالحيوية أكثر من غيرها وذلك عندما تكون استجابتها للطلبات أكثر من غيرها. وهذا يتوقف بطبيعة الحال على نوعية الطلبات وحجمها، فإذا كانت الطلبات من الكثرة والتنوع بمكان فإن إمكانية الرد قد تكون غير ممكنة بل مستحيلة. إلا أن هناك عوامل تضمن إمكانية أداء النظم في الرد وهي:

١- وجود محفزات ومؤثرات تدفع النظام لأن يكون أكثر استجابة في الرد على الطلبات.

٢- بذل جهد لإدامة الرد في النظام.

٣- توفر شروط إمكانية رد النظام على الطلبات.

---

(١) وفيما يتعلق بعمل هذه التغذية فهي لتخفيف توتر النظام السياسي وتقليص حجم الاحتقان.

فتتحدد إمكانية رد النظام على الطلبات حسب قابلية النظام، واتفاقها أي (الطلبات) مع محيط النظام. ولهذا فتختلف مقدرة الأنظمة على الاستجابة للطلبات وهو ما يعرف بمكونات البيئة.

مكونات المحيط أو «البيئة»

توجيه الطلب:

يتفق الباحثون في تحليل مكونات دخل النظام على أنه يتكون من الطلب والموارد والقيود، وهذه الأنواع الثلاثة مصدرها محيط النظام «البيئة». فقد تكون إما بيئة النظام الداخلية أو بيئة النظام الخارجية «أنظمة سياسية أخرى» أو من النظام نفسه.

فدخل المطالب لا يتضمن فقط ما يسمى بالمحيط للحصول عليه وإنما يفترض إلى جانب ذلك أن يكون هناك مساندة وتعضيد من قبل المحيط للنظام. فالرضا والقبول وطاعة الأوامر والقرارات الصادرة من النظام تسهل بالضرورة عمل ووظيفة النظام.

المبحث الأول: المطالب السياسية:

تختلف الوسائل والطرق التي يأخذها النظام السياسي في إيصال الطلبات إليه. إلا أنه يفترض من اختلاف الوسائل وجود الطلبات الواردة من المحيط إلى النظام السياسي، فالأصل هو وجود الطلب. ففي المجتمعات ذات النظم الليبرالية حيث توجد أنظمة حزبية مختلفة «نظام الحزبين أو التعددية» فإن الأحزاب غالباً ما تكون وراء تبني المطالب. وإلى جانب الأحزاب هناك جماعات الضغط والهيئات الاجتماعية والاقتصادية (نوادي، تعاونيات) تعمل بدورها على تبني ورفع المطالب. إلى النظام السياسي.

وفي أحيان عديدة قد يحصل أن بعض الأفراد يقومون برفع العرائض أو التظاهر من أجل إسماع أصواتهم للنظام السياسي. أما في الأنظمة الشمولية أو أنظمة الحزب الواحد فإن الحزب أو منظماته التابعة قد تقوم بإيصال المطالب إلى النظام السياسي. وحتى في المجتمعات البدائية أو الصغيرة يعمل رؤساؤها على ضوء ما يصلهم من مطالب ومظالم وأحياناً يلاحظ أن المسؤولين أنفسهم يتوجهون إلى الناس مباشرة لمعرفة مطالبهم إلى جانب وجود قنوات اعتيادية لإيصال مطالب الأفراد والجماعات إلى النظام السياسي. وقد تختلف وسائل التعبير عن المطالب كأن تأخذ شكلاً سلميًا أو فرديًا أو شكلاً جماعيًا هادئاً أو حادًا. ودرجة الاهتمام بالمطالب أيضاً قد تختلف فقد يكون الأمر متعلقاً بحالة فردية أو تتعلق بمحلة صغيرة أو تخص المجتمع أو أن المطالب قد تكون ذات صفة مصلحية تقتصر على هيئة اجتماعية قليلة العدد. فإذا كانت المطالب تتعلق بكامل المجتمع أو أغلبه، فعندها يتدخل النظام السياسي ليقوم بعملية التوازن والتنسيق، وبالتالي العمل على الرد على هذه المطالب، أما إذا كان الأمر يتعلق بفئة قليلة العدد فإن النظام السياسي قد يرد عليها بصورة مباشرة بدون أن تستدعي جهوداً كبيرة من النظام.

إن تدخل النظام السياسي مباشرة للرد على بعض المطالب أيًا كان مصدرها يبين بأن الأنظمة الفرعية في موقف ضعيف بحيث لا تستطيع هذه الأنظمة الرد عليها لوحدها فقد يحصل أحياناً بأن أموراً كثيرة تندرج تحت مظلة وظائف الأنظمة الفرعية الأخرى من المطالب السياسية، أما المطالب الأخرى فهي مطالب بالضرورة ليست سياسية طالما أنه لا يستدعي تدخل النظام لحلها.

ولإيضاح دور المطالب في النظام السياسي فإن بعض الافتراضات قد تصح لبيان بعض الحقائق المتعلقة بسير المطالب.

أولاً: في المجتمع الكبير هناك مطلب سياسي عندما يقتضي إنجاز بعض المهام كتعبئة كافة الوسائل والمصادر التي تتجاوز إمكانية وقابلية توفرها لدى الجماعات الصغيرة. هذه الفرضية تصلح للمجتمعات الصناعية الغربية إذ إن بعض المؤسسات الخاصة وجماعات الضغط تطالب بنفسها من الدولة أن تقوم بتولي مهامها الأصلية كجماعة صناعية وذلك لعجزها عن القيام بنفسها على مهمة إدارة المشروع الصناعي.

ثانياً: وفي المجتمع الكبير أيضاً يلاحظ أن عدم قابلية الأنظمة الاجتماعية في إرضاء الكل أو قطاعات كبيرة من الناس تدفع جماعات المصالح إلى الطلب من الدولة بالتدخل إما لحماية المشاريع الصغيرة أو لتولي المسؤولية بنفسها.

وحاليًّا يذكر «لابيير» كيف أن المستهلكين أو المدافعين من البيئة يحاولون قدرالإمكان العمل على الحد من التصنيع المتزايد الذي يؤثر على الحياة المدنية أو يؤثر على البيئة من الناحية الصحية أو الجمالية. إن أصحاب المصانع والمصالح وهم مدفوعون أصلاً من أجل الربح لا يهمهم شيء يعرقل من اهتماماتهم المادية ويحاولون في نفس الوقت إثارة جماعات الحفاظ على البيئة في محاولة منهم للتخلص من المسؤولية والحصول على حماية مجانية من الدولة لمصالحهم بدون مقابل. ويذهب كل من ألموند وباول إلى أن المشرعين، ودوائر الدولة ومكاتب الوزارات تشكل أيضاً قنوات لإيصال المطالب.

ولهذا فالنظام السياسي نفسه يصبح ذا دور في أن يشكل جهة مطالبة أو وسيلة تطالب النظام السياسي بالإنجاز. وهذا يعني أنه في بعض الأحيان تؤثر القيادة المسؤولية على عمل النظام السياسي بحيث توجهه الوجهة التي تمكن النظام أن يتسلم الطلبات ويعمل على الرد عليها. ويظهر هذا الدور أكثر في الدول النامية عندما تستلم السلطة قيادة تولي

على نفسها الارتقاء بالمجتمع إلى مصافّ مجتمعات متقدمة فتشرع في تحقيق إنجازات مطالب رفعها مسؤولو النظام أنفسهم. وإذا كان التأثير هنا حاصل بين النظام ومحيطه ففي أحيان معينة أو حالات محددة فإن النظام السياسي قد يتأثر أيضاً بالأنظمة السياسية الخارجية. ولا يمكن بطبيعة الحال إغفال ما لتأثير الأنظمة السياسية الأخرى على النظام السياسي الداخلي. فالتكتلات الخارجية مثل منظمة التجارة العالمية والأحلاف تعبر عن واقع ثقافي أو اقتصادي أو سياسي وتشكل منظومة تسعى إلى التأثير على النظم الأخرى فتطالب بدورها، وتؤثر أيضاً على النظم الأخرى.

فالمجموعة الأوروبية والتكتلات الاقتصادية والعسكرية والثقافية تشكل أيضاً جهة مطالب مؤثرة على النظم الثقافية والاقتصادية للنظام الداخلي، وبالتالي يلاحظ تأثيرها على أنظمة الدولة الداخلية. إن أهمية الرد على الطلبات بصورة تكفل الموازنة من قبل النظام السياسي تكمن في المحافظة على التكامل الاجتماعي إذ بدونه ينعدم الاستقرار أو يصبح عرضة للحرب الأهلية.

المبحث الثاني: الموارد والقيود:

يقصد بالموارد كل ما من شأنه المساهمة أو المساعدة على الحفاظ على زيادة الإمكانات لعمل النظام السياسي وبالتالي مساعدته في اتخاذ قرارات ممكنة. أما ما يتعلق بالقيود فهو كل ما يخص تحديد وتقليل إمكانية النظام على اتخاذ قرارات عديدة.

ومن المعلوم أن النظام السياسي الذي أساس عمله هو التنسيق وتدبير عمل الأنظمة الفرعية الأخرى لا يمكن أن يقرر لوحده دائماً بصورة مطلقة سير عمله، إذ إنه محكوم بمقتضى الإمكانات المتاحة له. فليس كل ما يرغب به الإنسان، يستطيع تحقيقه. وهناك الكثير من

الرغبات التي يطمح الإنسان في تحقيقها، ولكن تقف أمامه الحاجة الحقيقية وكذلك القيود التي لا يستطيع أن يتجاوزها، فحاجة الإنسان إلى الأكل تتوقف عند حد المرض «حينما يتلكأ أو يتوقف عن العمل أحد أعضاء الجسم الحيوية».

إن الموارد هي الشروط الموضوعية التي تقرر وتحدد ما يمكن أن يقوم به النظام السياسي في أداء وظيفته الاعتيادية، أما القيود فهي أيضاً الشروط الموضوعية التي تحدد ما لا يمكن أن يقوم به النظام في إنجاز وظيفته. فكل نظام سياسي مقرر له أن يتحرك وينجز وفق ما لديه وما تتوفر لديه من المواد المتاحة، وإذا ما توفرت لديه المعلومات الكافية عن ذلك فإنه سيكون في موقف يتمكن من خلاله أن يتحكم في صرف إمكانياته على ضوء ما لديه من موارد. وإلا فإنه سيجد نفسه في حالة قد لا تمكنه من أن يستجيب للطلبات ومثال على ذلك الخطة الخمسية للاتحاد السوفياتي التي بدأت عام ١٩٢٨م. تصلح لبيان كيف أن التركيز على بناء الصناعات الثقيلة «حيث أولاها ستالين الأولوية» قد قللت من إمكانية الرد والإجابة على الطلبات الأخرى المتعلقة بالزراعة ورفع مستوى العيش، وكذا الحال أيضاً مع فرنسا الديغولية التي أولت اهتماماً لتسلحها النووي المستقل مما جعل نظامها السياسي غير قادر على الرد لتأمين حاجات المواطنين في توفير السكن أو لتعميم التعليم بصورة متساوية للمواطنين.

وفي حالات معينة كالحرب مثلاً فإن النظام السياسي يكون أقل قدرة في الاستجابة للرد على الطلبات المتعلقة باهتمامات أخرى. وذلك أن موارده قد وظفت كليًا لكل ما يتعلق بتغذية الجهد الحربي مما لا يوفر موارد كافية لصرفها على تغطية طلبات أخرى غير الحرب. مثلما حصل في العراق إبان فترة الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠ ولغاية ١٩٨٨ حيث توقفت أغلب مشاريع الخطة الخمسية للتنمية.

كما أن كثرة السكان في مدينة ما قد يسهل عملية التصنيع والبناء إلا أن عدم توفير وسائل النقل قد يشكل عبئاً على نظام الاتصالات مما لا يسهل عملية وصول الأيدي العاملة إلى مواقع العمل. ومع التقدم التكنولوجي الذي سهل عملية انتقال السكان من مكان إلى آخر إلا أن هذه العملية (النقل الآلي) قد لا تسهل ولا تتلاءم مع نظام الاتصال الاجتماعي والتكامل فتخلق فجوة بين السكان وبين الأشخاص الذين ينتقلون معاً من مكان إلى آخر أو قد يتواجدون في محل عمل واحد. فالمشاكل الاجتماعية الموجودة حاليًا في بعض المدن الصناعية تفسر غالباً في وجود اختلاف قيمي أو نفسي أو ثقافي بين العاملين مما يسبب تعارضاً قيميًا بين العمال بما لا يسهل من عملية التصنيع. ولهذا فإن تداخل الأنظمة الفرعية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) فيما بينها في بعض الأحيان يفقد التجانس والتكامل الذي يطمح إليه النظام، مما يؤدي في أحيان أخرى إلى تلكؤ في عمل النظام نفسه، إلا أنه يعود للنظام نفسه في أن ينسق ويرجح في سلم الأولويات المعطاة في تعامله مع الأنظمة الفرعية الأخرى. فقد يجد النظام السياسي أنه يرجئ النمو الاقتصادي على حساب النمو الاجتماعي، فلا ضير لديه من أن يكون هناك إنتاج اقتصادي مع وجود خلل في التعامل الاجتماعي في مدينة صناعية معينة. وهذا ما يفسر لنا إلى حد ما وجود عدة ملايين من العمال الأجانب في الدول الغربية الصناعية مع وجود أزمة بطالة واضطرابات اجتماعية بين العمال الأجانب في الدول الغربية ولكن الذي يبدو من تعامل النظام السياسي أنه يجد نفسه من ناحية الموارد أفضل مما لو لم يتواجد هؤلاء العمال الأجانب مع المشاكل الاجتماعية الناجمة عن وجودهم مع العمال الأصليين في البلاد. من كل ذلك نذكر أن معركة الموارد والقيود التي توجد مع توفر الموارد هي مهمة النظام السياسي حتى يستطيع أن يتحرك بصورة منسقة إذ يستطيع النظام أن ينهض بدوره بصورة متكاملة في

المحافظة على ذاتية ووظيفة الأنظمة الفرعية الأخرى التي يتشكل منها النظام السياسي في مجتمع ما، وذلك أن معرفة الموارد والقيود تسمح للنظام أن يتحرك ويتصرف عبر التفاعلات التي تتم فيها عملية المفاضلة بين المطالب والموارد التي تحدد حركته وذلك من أجل الرد عليها.

الفصل الثالث

عملية نفوذ الموارد والمطالب في النظام السياسي

الأصل في عمل النظام السياسي أن وظيفته تتم حسب الطلب ووفقاً لما يتوفر للنظام من موارد للرد على الطلبات القادمة إليه من المحيط. ولكن النظام لا يحقق بالضرورة كل ما يطلب إليه من المحيط.لكن كل نظام لا يحقق ولا ينفق كل موارده للرد على المطالب القادمة إليه من المحيط، فلا يوجد لحدّ الآن هذا النظام المثالي الذي يلبّي كل ما يطلب إليه، فقد تتفاوت نسبة مجالات الرد على المطالب من نظام إلى آخر، فما اصطلح على تسميته بالملكية العامة هو في الواقع تفسير لوجود الموارد الكامنة والظاهرة التي لا تعود ملكيتها لأحد وإنما للكل وحق التصرف بها محدود بحدود الاستفادة للاستخدام المؤقت لها، وأحياناً لا يحق لأحد استخدامها.

وقد وجد قديماً كما يوجد حاليًّا لدى الأنظمة السياسية ضوابط محددة يتمّ من خلالها العمل على تهيئة الأدوار لبعض الأشخاص أو الفئات لأن يقوموا بمهمة المحافظة على عدم تسرب الموارد لأجل المحافظة عليها وتكييف هذه الموارد للاستخدام الأمثل لها من قبل النظام السياسي.

المبحث الأول: أشخاص النظام «حافظو النظام» Gate-Keeper:

تعهد كل الأنظمة السياسية إلى بعض الأشخاص مهمة القيام بدور تصفية الطلبات القادمة من محيط النظام. هؤلاء الأشخاص ليسوا بالضرورة من الموظفين إلا أن عملهم يمتاز بممارستهم لأدوار اجتماعية تجعلهم في مركز يسمح لهم بأن يتقوا الطلبات ويوصلوها إلى النظام.

ويعني هذا بأن كل الطلبات التي تصل إلى النظام سوف يرد عليها بالإيجاب، ولكن إيصال هذه الطلبات بحدّ ذاته يبين أن بعض هؤلاء الأشخاص يمارسون دوراً في المجتمع، ففي أنظمة الحزب الواحد فإن كوادر الحزب يشكلون الجهة الأساسية لتنقية المطالب كما أن الموظفين الكبار في الدول وجماعات الضغط، والوجهاء ممن لهم اتصال وثيق بالمتنفذين يشكلون بدورهم حافظي النظام من ناحية إمكانية انتقاء الطلبات ورفعها إلى النظام السياسي، ويصدق التحليل أيضاً بالنسبة للمجتمعات الصغيرة حيث هناك دائماً أشخاص مميزون للقيام بدور إيصال الطلبات للبتّ بها. ومما لا شك فيه أن لعوامل كبر السن وعلاقات القربى أو المعرفة أو الذكريات القديمة في الزمالة الدراسية دوراً في تسهيل عملية إيصال طلبات معينة قبل غيرها، فإيصال الطلبات بهذه الصورة تمكن النظام من البتّ بها ويندر أن يوجد نظام لا يريد أن يتعامل مع محيطه ليستلم منه المطالب. وإذا صادف ووجد مثل هذا النظام فإن عملية تعامل وتسرب المطالب إليه قد تختلف. فقد تتسرب المطالب بصورة قسرية عن طريق العنف أو التظاهر أو التهديد بالثورة، فالمطالبة بتحسين ظروف العيش أو المساواة أو التعليم أو برفع مستوى العيش قد تتطور لتصبح مشكلة أو أزمة لا يستطيع النظام أن يوصد أبوابه تجاهها. وهذا ما يفسر لنا الكثير من الأعمال السلمية الهادئة والتي قد تنقلب إلى أعمال عنف وشغب لإجبار النظام على سماع المطالب القادمة إليه من المحيط.

المبحث الثاني: تهيئة الأجهزة المناسبة لتوظيف الموارد:

يتحتم على النظام السياسي أن لا يحافظ فقط على موارده فقط وإنما في العمل على عدم تسربها ونضوبها وكذلك في العمل على تنميتها واستثمارها بطريقة فعالة. إذ يبدو النظام من دونها لا يمكن إدامة حركة النظام السياسي ودعم عمله المباشر والمستمر. فتقاس قابلية النظام بمدى استخدامه الجيد للموارد البشرية والمادية. وهذا لا يعني أن الاستخدام الجيد للموارد البشرية والمادية عدم تفضيل قطاع إنتاجي أو خدمي على آخر فليس هناك نظام كامل المثالية في العمل وإنما هناك عملية تسوية بين الأفضليات.

وليس هناك خلاف كبير بين الأنظمة في العمل على تهيئة وإقامة المؤسسات العامة للقيام بهذه المهمة، وقد يهتم النظام بجهاز معيَّن يوليه اهتماماً أكثر، أو أن بعض الأجهزة والمؤسسات تحمل تسميات مختلفة أو يشكل وجودها مظهراً بدون وظيفة فعلية. فهناك سلطات ثلاث، وإدارات تتبع لهذه السلطات الثلاث، وهناك أجهزة أمنية دفاعية، وقد يسمح النظام بقيام نظام حزبي يختلف من دولة إلى أخرى وقد يسمح بوجود جماعات الضغط ووكالات الإعلام وأجهزة للدعاية السياسية والتجارية، وإلى جانب هذه الأجهزة الرسمية وغير الرسمية التي ينشئها النظام السياسي ومع وجود بعض الاختلافات التفصيلية في الوظائف المناطة بها وأهميتها في النظام يبقى بيان كيفية تهيئة النظام وكلاءه وأشخاصه وما مدى فسح المجال للمشاركة؟ وما هي وسيلة تعبئة الموارد.؟. وكيف تنفذ القرارات..؟ إن معرفة هذه التفاصيل بلا شك تساهم في إمكانية المقارنة بين الأنظمة السياسية المختلفة، فالتوقف فقط على وصف المؤسسات والأجهزة القائمة لا يسهم كثيراً في التعرف على الاختلافات الحاصلة بينها. ولهذا فتحليل وظيفة وعمل هذه المؤسسات يوصل إلى معرفة طبيعة ووظيفة النظم بصورة أفضل.

١- تهيئة الوكلاء وأشخاص النظام «التنشئة»:

من دون أدنى شك إن كل نظام يسعى إلى تهيئة الأشخاص الذين يقومون بأعباء النظام بحيث يصار إلى أن يتبوأ بعض الأشخاص من دون سواهم المراكز والمناصب الحساسة، كرئاسة أجهزة الاستخبارات والأمن أو التشكيلات المكلفة بحماية أشخاص النظام الهامين وأن بعض رجال السلطة ممن يستمرون في مناصبهم لفترة طويلة نسبيًّا يمثلون دوماً للحاكم الأعلى دور المسؤول الذي لا غنى للنظام عنه أبداً بحكم أنهم قد أثبتوا في مواقف معينة إخلاصهم للرئيس أو أنهم بحكم مسؤولياتهم الحساسة قد اطلعوا على المناطق المعتمة في شخصيات السلطة. إن اختيار هذه الشخصيات قد لا يتم بصورة واحدة من قبل النظام. فبعض الأنظمة تختارهم بالتعيين مباشرة من قبل الرئيس الأعلى وأنظمة أخرى تنيط المهمة إلى مجموعة أشخاص هم في الأصل مقربون من مراكز السلطة أو ممن يمارسون السلطة فعليًّا ويقومون بأعباء النظام، بحيث يصار إلى أن يتبوأ بعض الأشخاص المراكز الحساسة والمهمة في الدولة آنيًّا أم مستقبلاً أشخاص أصلاً مقربون من السلطة أو ممن يمارسون السلطة فعليًّا، وأنظمة أخرى تعهد أمر تعيين الشخصيات العليا إلى المحكومين. وكلما كان المنصب عالياً كلما كانت المنافسة بين الأشخاص حادة وكبيرة. وقد تتدخل عدة اعتبارات في حسم الاختيار، كأن تتوفر لبعض المرشحين قابليات أو قدرات استثنائية أو تخضع لاعتبارات القرابة أو الجاه والنفوذ أو ولاء هؤلاء لقمة هرم النظام مضمون بالمطلق، فمثلاً لدى بعض الجماعات البدائية والمجتمعات البسيطة فإن الساحر أو الذي يستطيع أن يوفر العيش لجماعته كان يحظى بنصيب أوفر لشغل المكانة العليا في مجتمعه. وفي الملكيات القديمة كان الملوك يخلعون الهبات ويعطون الامتيازات للمقربين إليهم وبذلك ينالون حظوة الملك ورعايته[١].

---

(١) Cf. Jean William Lapierre, op.cit. p.47.

ويلاحظ في نظام الحزب الواحد علاقة متوازية بينه وبين مؤسسات الدولة وفي بعض الأحيان قد يتجاوز الحزب الدولة وفي بعض الأحيان الدولة تتجاوز الحزب في إقرار تعيين بعض الأشخاص المهمين لتولي المناصب العليا في الدولة. ويشكل مبدأ الإخلاص للحزب شرطاً أساسيًّا لتولي المناصب العليا وقد تحتاج الدولة بطبيعة عملها إلى أشخاص قد لا يوجدون في الحزب فيتم إما بانتمائهم المتأخر وتبوئهم المناصب العليا أو باستخدامهم كموظفين بدون انتماء نظراً للحاجة الماسّة إليهم. وفي الديموقراطيات الغربية فإن المناصب العليا «الوزراء» تشغل كنتيجة للانتخابات وتبقى عدة مناصب ذات طبيعة تقنية بعيدة عن المنافسة الحزبية (وكلاء الوزارات ومدراء المؤسسات). وهم من يصطلح تسميتهم بفئة التكنوقراط. وفي الولايات المتحدة وحيث نظام الحزبين فإن ما يسمى بنظام الغنائم لا يزال معمولاً به إلى حد الآن لشغل العديد من الوظائف العليا والدنيا. وليس هناك معيار واحد لتوظيف وتهيئة أشخاص النظام وإنما هناك عدة معايير يلجأ إليها كل نظام على حدة لاختيار أشخاصه وقد يلجأ النظام إلى معيارين أو أكثر لتهيئة كوادره ووكلائه لإشغال المناصب.

٢- درجة المشاركة السياسية:

تعمل الأنظمة كل حسب أسسها ونظمها المتبعة على فسح المجال للأفراد، أو للفئات أو الأحزاب لأن تشارك في التعبير عن آرائها حول الحياة وهذا لا يعني أن المشاركة بالضرورة تعني وجود ضوابط وقواعد محددة حتى تتمّ، لكن في جميع الأحوال هناك من هم في النظام ومن هم خارج النظام، وفي أحيان معينة ومع وجود حق المشاركة فليس بالضرورة أن يشترك كل الأفراد والجماعات أو الأحزاب في الاهتمام بالأمور العامة، إذ يقتضي أن يكون الأمر العام ذا مساس مباشر بحياة الناس حتى

يبدو اهتماماً في المشاركة وقد تكون المشاركة أو عدم المشاركة الواسعة من المجتمع في الحياة العامة بنسبة عالية ليست دليلاً على استقرار النظام السياسي مما يجعل الناس يهتمون للانصراف بتفصيل الاهتمام بشؤونهم على الاهتمام بشؤون السياسية العامة.

فالديمقراطيات الغربية تشهد نسباً قليلة من المشاركة في الانتخابات العامة التي تجري في أوروبا دوريًّا وهذا مما يفسر استقرار النظام ووجود القبول العام لدى المجتمع.

وقد يفسر عدم المشاركة عند اعتقاد الناس بعدم جدوى المشاركة في الانتخابات طالما أن المستفيدين هم قلة دائماً لا يهمها مطالب الكثرة في التغيير. فبمثل ما يحتاج النظام لإدامته إلى الموارد فإنه يحتاج إلى الدعم والإسناد من محيطه الاجتماعي، وقد لجأت الأنظمة إلى أسلوب ووسائل قياس الرأي العام لمعرفة حجم المساندة التي يقدمها الرأي العام للنظام. وقد بدا واضحاً بأن عالمنا الحاضر قد استفاد كثيراً من الاستعمال التقني العالي الذي أصاب وسائل الاتصال والمعلومات. فلهذا السبب وللإمكانيات الواسعة التي تمتلكها الأنظمة السياسية فإنها قبل غيرها استفادت كثيراً من الوسائل التقنية في التأثير الاجتماعي والاقتصادي ويذهب جان ماري دومناك إلى الصعوبة التي يواجهها الفرد في تكوين رأي خاص به[1]. وفي دراسة لسغفريد عام ١٩١٣م بين كيف أن درجة المشاركة تزداد كلما كانت هناك أزمة أو توتر وكلما خفت الأزمات قلّ اهتمام الناس بقضية المشاركة.

وقد أشار المختصون في شؤون الدعاية والمعلومات إلى بيان سطوة وسائل الإعلام خاصة الهتلرية منها في عملية الإنهاك النفسي التي مارستها هذه الوسائل أو أن استعمال هذه الوسائل يؤدي إلى إبعاد

---

(١) Cf. Jean William, op.cit. pp.108-109.

الجماهير عن معرفة الوقائع الحقيقية، وبالتالي جعلها تنشغل في قضايا ثانوية لا قيمة لها بهدف تمرير قرارات أو سياسات معينة يريد النظام إنفاذها في المحيط الداخلي. إن استخدام وسائل الإعلام والدعاية مفيدة بطبيعة الحال للنظام ولكن إساءة استعمالها قد لا يؤدي إلى الغرض الذي أنشئت من أجله في معرفة اتجاهات الرأي العام والعمل ضمن ما يستشف منه للوصول إلى مساندة من الرأي العام لإنجازات الحكومة ومشاريعها وقراراتها.

٣- كيفية توظيف القرارات:

ينظر عادة إلى النظام السياسي كجهاز منسق ومنظم في المجتمع ويعتمد على مصادر معلوماته لمعرفة موارده وإمكانياته فالنظام بدوره يتمكن من استثمار الموارد المتوفرة لغايات تأمين المطالب التي ترده من المحيط الاجتماعي. إن وجود مصادر المعلومات يعتبر قوة تمهد السبيل لمعرفة المطالب المتعددة. إن توظيف الموارد بحسب تسلسل الأولويات للمطالب يتوقف على صحة المعلومات المتوفرة للنظام، وفي حالات عديدة لا يقوم النظام كجهاز بهذا الدور مما يؤدي على المدى البعيد إلى حصول تراكمات في الطلبات غير المستجاب لها. ويحصل عندئذٍ تدهور في الوضع الاجتماعي وبالتالي نشوء اضطرابات لا تمكن النظام من إنجاز أعماله بصورة اعتيادية. فالانتفاضات والمظاهرات والإضرابات التي تشهدها العديد من العواصم في بلدان العالم الغربي والمناطق الأخرى ليست إلا دليلاً على عدم استجابة النظام للطلبات بسبب إغفالها أو الاستخفاف بها إلى درجة قد توصل الاضطرابات إلى الحد الذي لا يستطيع النظام أن ينجز أعماله بصورة طبيعية فيلجأ إلى إعلان الأحكام العرفية أو إعلان حالة الطوارئ لمنع القيام بأي عمل من شأنه الإخلال بالنظام، لذلك فإننا نجد بأن الأحداث اليومية المضطربة في الهند

وبولونيا وسريلانكا ولبنان ومصر وتركيا وغيرها من الدول الكثيرة تعبر إلى حد بعيد عن تراكم الطلبات الواردة على النظام السياسي منذ فترة غير وجيزة بحيث صار النظام في وضعية غير اعتيادية لا يتمكن خلالها من الرد على هذه المطالب. لهذا فإن استجابة النظام للطلبات تعتبر من العوامل المهمة لغرض قيام النظام بعمله بصورة معتادة.

الفصل الرابع

استجابة النظام للطلبات

إن استجابة النظام للطلبات في وقت ما تتم عندما يتخذ قراراً بشأنها، وهذه المطالب والاستجابة لها تتحركان بدورهما لاستخدام بعض الموارد، ولكن استجابة النظام تخضع لقيود تحدّ من إمكانات النظام في الاختيار. وحتى على فرض أن الطلبات قد سبق وتم صياغتها وواجهت إجراءات الفرز، فذلك لأنه قد يحدث أحياناً وجود طلبات زائدة قد تتحول إلى كمية فائضة من الطلبات لا يمكن للنظام أن يفصل بينها جميعاً بصورة إيجابية. فالنظام الذي يرد على الطلبات وهو على هذه الصورة من التحميل المفرط فإن قراراته قد تصدر وهي غير منسجمة مع المطالب التي وجهت إليه. إن هذه الحالة الميكانيكية تشبه إلى حد ما الحالة العضوية للجسم الحي، فالإنسان لا يستطيع أن يقوم بعمله بصورة اعتيادية إذا كان مثقلاً بالمشاكل والمشاغل.

إن اضطرابات القرارات أو الإحجام عن تقديم القرارات هما حالتان متساويتان في مدى خطورتهما على النظام وعمله العام. فعدم صلاحية الأجوبة المعطاة من قبل النظام لا يمكن تجنبها طالما أن النظام مثقل ويعاني من وطأة الحمل عليه لوجود حوافز ومعلومات تنساب إليه بدون توقف. فالنظم بدورها تعمل وتجهد ذاتها على إيجاد السبل لتقليص الطلبات، وحتى القديم منها وتسعى إلى أن لا تشكل الطلبات عبئاً على

النظام. في كل مرة فإن هذا الرأي ينسجم مع وجود المجتمعات الحية الداعية إلى استقلالية الأنظمة الفرعية ودورها في النظام السياسي، وكلما كان المجتمع تعدديًا انطبق عليه الرأي أعلاه ويقل التأثير المذكور بوجود المجتمع الكلي. إن الطلبات المرفوعة تمتاز بتنوع حالاتها، حيث إن البعض منها لا يمكن استبعادها من قبل النظام، فقسم من الطلبات لها طبيعة تتمتع بصفة الاضطرار وقسم آخر تتسم بالجدية، وقد تتقدم هذه الطلبات وهي متعارضة فيما بينها، فحتى تأخذ طريقها إلى النظام فإن التنافس يفرض عليه أن يضطلع كل طلب بدور حتى يثبت جدارته ليأخذ مكانه في النظام. هذه الطلبات قد تكون على درجة معينة من الأهمية والحساسية بحيث لا تحتمل التأخير ولا التجاهل ولا حتى الإدراج ضمن جدولة روتينية للفصل بينها.

إن حقائق الحياة السياسية تتجلى دائماً ويوميًا بظهور قضايا ومشاكل رئيسة يتمحور حولها العمل والنشاط السياسي والتي على ضوئها يتوزع الرأي العام بين مؤيد ومناهض لدور النظام السياسي فيما يتعلق بدور الحاكم في الاهتمام بالأفضليات والأسبقيات للفصل في هذه القضايا والمشاكل ذات الطبيعة الملحّة والتي تنتظر الحلّ. إن الصعوبة أمام النظام لحسم القضايا المعلقة هي كيفية التوصل إلى إرضاء القسم الأكبر، ذلك أن وراء كل قضية عدة جماعات تحمل كل منها رأياً لا يتفق بالضرورة مع الطرف الآخر، لهذا فإن عملية اتخاذ القرار هي عملية اختيار بين اهتمامات عديدة لأمور أكثر أهمية... كيف يتعامل النظام عند اتخاذ القرار الأفضل؟ ومن الذي يقرر في النظام طبيعة ونوعية الحلول للمشاكل؟ هل هناك جهاز واحد أو عدة أجهزة تشترك عند الفصل في اختيار المطالب وفي عملية اتخاذ القرار؟ بطبيعة الحال إن كيفية حسم المشاكل تختلف من نظام إلى آخر. فبعض الأنظمة لا تستطيع حل الكثير من القضايا والمشاكل المعلقة إلا بعد إجراء مشاورات عديدة والآخر لها

القابلية على الحسم بدون المرور على أجهزة وجهات متعددة.. والبعض الآخر يربط كل مشكلة مع مشاكل أخرى، وربما هناك نظام آخر قد يتعمد إبعادها بدون حسم.

المبحث الأول: تقليص الطلبات:

إن كثرة الطلبات يستدعي تدخل جهاز تنقية «تصفية» أو ما يمكن تسميته بفلترة هذه الطلبات وذلك لأن النظام السياسي لا يستطيع أن يفصل فيها جميعاً بسب القيود «الموارد» التي تحدّ من تجاوز النظام للإمكانية المتاحة له بالعمل، ومن النادر في المجتمعات المتقدمة أن لا تحاول الطلبات أن تتجاوز إمكانات النظام المتاحة للإجابة عليها. وفي هذا الخصوص وضع «أشبي» قانون المتغيرات الأساس وهو قانون مختص بالسيبرنتيك:

فحوى قانون المتغيرات (قانون أشبي) يشير هذا القانون إلى الشرط الذي من دونه لا يمكن لأي نظام «أو نظام فرعي» وليكن «ص» أن ينتظم أو أن يسطير عليه بواسطة نظام أو نظام فرعي آخر «س»: فمدى تغير «ص» أو ظهوره بحالات مختلفة لا يمكن أن تكون أقل من مدى تغيرات «س».

بعبارة أخرى ناتج «ص» لا يمكنه حالة النظام «س» إلا إذا كان تغير الناتج المحتمل لـ «ص» هو على الأقل مساوياً «أو أعلى» من تغير الحالات الممكنة لـ «س». وإلا فسوف يكون هنالك تغيرات لحالة «س» لا تنسجم أو لا تتناسب مع أن ناتج لـ «ص». ومثال آخر أورده جان لابيير في الخصوص هو أن جهاز الترموستات يستطيع تنظيم جهاز التدفئة إذا كانت متغيرات درجات الحرارة التي يستطيع الجهاز أن يوفرها. فالاستعارة هنا واردة من علم الميكانيك فلا يمكن لجهاز تبريد أو تدفئة صغير أن يلبي حاجة الغرف أو القاعات الكبرى.

وعليه يقال بصورة عامة بأن التنظيم أو السيطرة على أي نظام وليكن

«س» بتاثير نظام آخر وليكن «ص» لا يحصل إلا إذا كانت القيم التي تأخذها المتغيرات الأساسية لـ «س» تعتمد على ما ينتج من «ص».

النموذج المقدم يبين شرط التنظيم أو السيطرة الكاملة. ولكن في مجتمع إنساني لا يوجد أي نظام سياسي يستطيع أن ينظم ويتحكم بصورة كاملة ببقية الأنظمة الاجتماعية الأخرى وإلا فسنكون أمام حالة النظام الكلي الممكن وجوده نظريًا. وهذا مثال لنموذج النظام الذي لا يفرق بين ما هو خاص وما هو عام. في الواقع إن التنظيم السياسي لا يهتم في كل لحظة إلا ببعض المطالب: وهي القادمة من الأنظمة الاجتماعية الأخرى لتدخل في النظام السياسي. ولذلك لا يمكن تصور تطابق قانون أشبي على المتغيرات المحتملة لمجموع العوامل الموجودة في الأنظمة الاجتماعية. وهذا القانون ينطبق على حالات من الطلبات القادمة من الأنظمة الاجتماعية بعد تصنيفها لتدخل في النظام السياسي. إن الذين يهتمون بهذا النوع من التحليل يؤكدون على خطورة التحميل المفرط للنظام وذلك أن المتغيرات المتعلقة بالمطالب تستطيع أن تتجاوز متغيرات الاحتمالات التي يستطيع النظام السياسي أن يجاوب عليها بقرارات. الذي يحصل هو ما يقابل الاقتصاد والندرة في النظام الاقتصادي. وذلك عندما يكون الطلب قد تجاوز العرض، أو أن العرض لا يتناسب مع كثرة السكان.

فالموارد غير كافية لتطمين حاجة الطلب والقيود قوية جداً والسلطة في حالة دفاع تجاه ورود المطالب الكثيرة والمتنوعة المتوجهة إليها، فالسلطة تبدو في هذه الحالة المضطربة غير قادرة أو متمكنة من الإجابة الصحيحة.

ويذكر كارل دوتش في هذا الصدد أن التحميل المفرط من المعلومات والذي يفترض تحميلاً مفرطاً من القرارات يؤدي لتدهور الدول والسلطة السياسية. ففي مجتمع يحاول كل فرد فيه الحصول على مكاسب خاصة أو موقع متميز أو أشياء أخرى تكون السلطة حينئذٍ في

موقع غير محمود. ذلك أن التراكم في الطلبات يشكل عبئاً على التقدم الاقتصادي وعلى الديمقراطية في البلد. أما ديفيد أستن فإنه يعتبر التحميل الزائد من الطلبات أحد العوامل التي تؤثر على استمرارية أي نظام في عمله الاعتيادي.

لهذا فإن ديفيد أستن يقترح نوعين من الحلول لإدامة النظام:

١- زيادة فلترة أو تصفية الطلبات في مدخلات النظام السياسي، ليصار إلى التقليل من تنوع الطلبات.

٢- زيادة قابلية النظام في استلام المعلومات بواسطة زيادة قنوات استلام الطلبات.

بهذين العاملين يحافظ النظام على استمراريته بعد أن يعمل على زيادة قابليته في استثمار موارده، ومن ثم إقامة المؤسسات الكفيلة بالمتابعة والفصل في قضايا ومشاكل الطلبات. وقد يعني هذا زيادة في تدخل الدولة والعمل على الأخذ بالتحديث وهما حلقتان متكاملتان لأجل إدامة النظام في عمله.

وعلى كلٍّ فإذا تصورنا أن الطلبات قد دخلت إلى النظام السياسي فما هي العراقيل التي سوف تلاقيها الطلبات في مسارها إلى أن تبلغ حد صدور القرارات حولها؟

المبحث الثاني: مراحل وصول الطلبات:

يذكر وليم لابيير أن هناك ثلاث مراحل تشكل بدورها عراقيل أمام الطلبات وهي:

١- الاختيار أو الانتقاء.

٢- تصنيف الطلبات حسب الأولويات.

٣- تركيب الطلبات.

أولاً: الاختيار أو الانتقاء:

مثلما يعمل جهاز التنقية في مدخل النظام السياسي فإن الاختيار يتضمن انتقاء قسم من الطلبات. كل رجل سياسة وكل موظف سلطة في أي نظام سياسي يكون عرضة لاهتمامات كثيرة فهو يستشار غالباً لإبداء رأيه في ما يخص المشاكل والمعضلات الكثيرة التي تعرض على السلطة. وقد يصبح الشخص المسؤول غارقاً عاجلاً أم آجلاً في خضم العمل لحل المشاكل إذا لم يكن قد احتاط أصلاً ونظم أمر استلام المطالب بواسطة أفراد يقومون باستلام الطلبات بعد تصنيفها وتنظيمها والنظر بتحضيرها بحسب المستلزمات الأصولية، وإبعاد كل ما من شأنه الإخلال باختصاص النظر في الطلب، بحيث يصار أيضاً إلى رمي بعض الطلبات في سلة المهملات. وقد جرت العادة بأن يقوم مدير المكتب المسؤول أو مساعدوه أو موظفون آخرون للدائرة المسؤولة أو المكلفة بمهمة الاستلام والانتقاء.

إن هؤلاء الأشخاص الذين يديرون عملية الاستلام والانتقاء هم حافظو أبواب النظام والذين يعدون جزءاً من عملية ورود المطالب للنظام السياسي. وقد يكونون من كبار رجال العشيرة أو كبار رجال السن أو من المعلمين أو من المتبرعين للقيام بهذا الفرز للطلبات القادمة للنظام. ومن الناحية الواقعية فقد يلجأ النظام إلى التمييز والمفاضلة بين الطلبات حسب المنزلة الاجتماعية والمكانة التي يتبوأها حامل الطلب وأحياناً نجد أن النظام يعمل على إيجاد وسائل خاصة به لاستلام الطلبات بصورة مباشرة بدون اللجوء إلى متابعة حافظي أو حراس الأبواب...

ثانياً: تصنيف الطلبات وتقديمها بحسب الأولوية أو الأفضلية:

هنالك بعض التنظيم الذي يقوم به النظام لكي تأخذ الطلبات مجراها بحسب الوقت فتصنف الطلبات باعتبارها مستعجلة والأخرى

عادية، وهكذا وكلما كان هنالك عدة قنوات أو منافذ لتسلم الطلبات فإن التنقية تكون أسرع والعكس صحيح عند تراكم طلبات كثيرة بوجود قنوات قليلة لذا فسوف يكون عمل جهاز الاتصالات متلكئاً وبالتالي تقلّ كفاءته نظراً لكثرة الطلبات الواردة.

ثالثاً: ترتيب الطلبات:

تأخذ بعض الدول إجراءً فنيًّا ومتقدِّماً لغرض تقليص الطلبات، عندما يساعد النظام نفسه الجهات الطالبة للقيام بعملية تلخيص هذه الطلبات القادمة من عدة جهات أصلاً. فالنقابات والأحزاب وجماعات الضغط تدرك بأن النظام يتساهل معها عند ورود طلبات ملخصة من جانبها. لهذا فتقدم الطلبات مرفوعة بصيغة موحدة من قبل عدة أطراف. فالحزب الحاكم نفسه وبواسطة لجانه الشعبية والمهنية قد يساهم بدوره بعد استشارة لمنظمات أخرى بتقديم تلخيص موحد للطلبات موجه إلى النظام.

الفصل الخامس

المنافسة بين الطلبات الواردة للنظام

المبحث الأول:

غالباً ما تصور الحياة السياسية بأنها صراع بين من يملكون وبين من لا يملكون فأصحاب نظرية النخبة (باريتو، موسكا)[1]. يبررون هذا الاختلاف لأسباب طبيعية، والماركسيون يذهبون إلى تأثير وجود الصراع لأسباب تتعلق بتقسيم العمل وبتراكم رأس المال. إلا أن الوقوف عند هذين الرأيين قد يكون تبسيطاً مفروضاً لتحليل حقيقة عمل النظم السياسية. فالأنظمة تعمل غالباً بصورة تحاول فيها كسب الرضاء العام.

فالكثير من المشاكل والقضايا المعروضة أمام النظام تفصل وتحل بواسطة المساومة والتدقيق بين الأطراف المتنافسة للحصول على حل للمشاكل والقضايا المعروضة. فالتوتر والاضطراب هما سمتان مميزتان للحياة السياسية والتعارض والاختلاف هما أيضاً من طبيعة العمل في السياسة إلاّ أن عملية التلخيص التي يقوم بها النظام السياسي كفيلة بتخفيف التوتر والاضطراب والاحتقان. فالنظام السياسي في النهاية هو جهاز قرارات وليس مجرد جهاز عمل للبرمجة.

---

(١) Cf. Jean Marie Domenach la propajando politique p.u.f,1973, p.104.

أولاً: جهاز البرمجة اتخاذ القرار:

تعرف البرمجة بأنها سلسلة من العمليات التحويلية المحددة والتي تسمح بانتقال الطلبات من حالة أولية إلى حالة نهائية.

فإذا قيل مثلاً إن جماعة سياسية أو خطًّا سياسيًّا فهذا يعني أن الجماعة تسير على هدى برنامج وضعته بخطوات تبعاً لشروط محددة وتنتهي للوصول إلى أهداف محددة فلديها شروط عملها وبالتالي سيكون أمامها ناتج محدد.

فتنظيم جهاز تصويب على هدف متحرك، أو حل لمعضلة رياضية، أو تدبير وإدارة مخازن لمؤسسة في سوق موسومة بالتقلبات والتغيرات، أو سلوك حيوان ناتج عن ردة فعل هي شروط لازمة للعمل... كلها أمثلة لتنفيذ البرامج. القاسم المشترك يتحول ولا ينتج. معرفة الهدف المتوخى لا تعني عدم الأخذ بنظر الاعتبار لمبدأ الاحتمالات أن يكون وارداً ويبرمج أيضاً فالاحتمالات يأخذ بها ونظام استلام المعلومات يقوم على إدراج الاحتمالات حتى يستطيع أن يواجهها أيضاً. أما القرار فهو اختيار بين وسائل عديدة للوصول إلى هدف محدد أو بين عدة أهداف ممكنة. أما الاختيار القائم على العشوائية فيعني افتقاراً للمعلومات الدقيقة.

وقد يوجد نظام سياسي يتخبط في قراراته المعلنة منه إما لسبب نقص في معلوماته أو لسبب يتعلق بشدة مبالغته بتنقية الطلبات قبل دخولها للنظام السياسي. فالسبب إذاً هو اختلال في قنوات الاتصال.

ثانياً: الاتفاق والاختلاف ومدى جدارة النظام:

اختلاف الطلبات الصادرة عن المجتمع تعبر عن اختلاف لاهتمامات الفئات والأصناف والجماعات. وكلما كان المجتمع متقدماً كلما كثرت حاجاته وتنوعت رغباته. الاختلاف بين الجماعات في أهدافها

وطروحاتها لا يعبر عن العداء بين الجماعات إذ إن كل مطلب له سند اجتماعي يعبر عن رأي صنف من الناس.

والمطالب نفسها قد تكون مكملة الواحدة للأخرى أو متلائمة فيما بينها رغم ورودها من جماعات مختلفة. فبالنسبة للحالة الأولى (التلاؤم) كان الفلاحون الفرنسيون أيام الثورة الفرنسية يتطلعون لإلغاء حقوق السادة (الإقطاعيين) وهذا المطلب يتفق مع مطالب البرجوازية في حرية البضائع والتجارة..

إلا أن بعض المطالب قد تكون متعارضة في الهدف المتوخى منه بحسب الفئة أو الصنف الاجتماعي التي تدعم الطلب. فالفلاحون يرغبون في بيع محاصيلهم الزراعية بسعر أعلى من السعر الذي يرغب في شرائه العمال وعامة الناس في المدن وأصحاب الأفران بدورهم يفضلون بيع إنتاجهم بسعر لا يضاهيه الثمن الذي باعه الفلاحون، فكل طرف يريد أن يستفيد بصورة أكثر مما يستفيده الآخرون.

الإنتاج الزراعي من زراعة إلى تصنيع إلى توزيع يتبع النظام الاقتصادي السائد إلا أن جميع هذه المعاملات من بيع وشراء تخرج من نطاق النظام الاقتصادي لتدخل تحت مظلة التنظيم للنظام السياسي خصوصاً في ظل نظام سياسي موحد. هذه المطالب قد تبدو مختلفة بل متعارضة فيما بينها. إلا أنها تبدو متلائمة في حال تحرك النظام السياسي بشكل يهيىء صدور قرارات تأخذ بنظر الاعتبار معرفة القيود والمواد المتوفرة ويعمل النظام على شكل ينسق بين الأنظمة الفرعية الأخرى حتى يوجد الملاءمة بين هذه الأطراف المختلفة في المطالب.

ثالثاً: البتّ في المشاكل الصعبة:

التقليص والمنافسة بين الطلبات هما أمران يؤديان إلى البتّ وإعادة النظر ببعض النقاط الحرجة حيث بمقتضاها يستلزم اتخاذ القرار:

فمشاكل الساعة والقضايا الساخنة هما من القضايا التي تتوقف عليها نتائج المنافسات والصراع في المجتمع. فعلى ضوء المنافسة ودرجة حدتها بين العديد من المطالب يلتزم النظام بالأخذ بالمطالب الأكثر أهمية.

رابعاً: تحضير واقتراح الحلول:

عندما يكون هناك تقليص ومنافسة بين الطلبات يتركز التعاطي السياسي حول بعض المشاكل والتي تدعو بالضرورة لاتخاذ قرار لمجمل المجتمع، فإن الناطقين باسم القوى التي تعبر عن مساندة المطالب المتعارضة يقترحون عادة حلولاً على ضوئها يتم الاختيار. أصحاب الحل والعقد قد يجدون أنفسهم في حالة التعارض بين الطلبات ووجوب إعطاء قرار لأن يصار إلى فصل قائم على اختيار إحدى الحلول الأربعة:

١- حلول رجعية تحاول أن تعيد حالة مشكلة ما إلى ما قبل النظام السائد.

٢- حلول محافظة، تحاول المحافظة على الوضع الراهن للنظام.

٣- حلول إصلاحية، تحاول أن تبدل جزئيًا وبصورة جزئية حالة النظام.

٤- حلول ثورية جذرية، تحاول أن تبدل كليًا وبسرعة حالة النظام.

هذه الحلول للمشاكل يأخذ بها النظام السياسي بمقتضى رد فعل التغذية الاسترجاعية القادمة من المحيط.

مما ينتج عنه اختلاف في طبيعة العلاقات بين القوى المتنافسة من أجل إيصال كل منها لمطالبها يختلف باختلاف القوى ومبلغ المشاكل المتأتية من هذا الاختلاف «مداه».

ففي حالة وجود صراع بين قوتين اجتماعيتين متجانستين إلا أنهما مختلفتان بمطالبهما فهناك خمسة أنواع من الحلول الممكنة.

١- واحدة من القوى تحطم الأخرى فتلغي كليًّا طلبات الثانية.

٢- واحدة من القوى تسيطر على الأخرى وتفرض هيمنتها بدون ترضية لمطالب الثانية.

٣- القوتان تتساويان بحيث كل واحدة تمنع الأخرى من تحقيق مطالبها.

٤- القوتان تضعفان وتتصدعان بالتنازلات والمساومات.

٥- القوتان تتساومان للوصول إلى صيغة توفيقية بحيث تصبح طلباتهما غير متعارضة.

والكثير من التعارض بين الفئات والجماعات تحل بدون أن يكون هنالك تركيز حاد ومنقسم للمجتمع حولها. وقد وصلت المجتمعات المتقدمة إلى مرحلة عدم الوصول إلى النقطة الحرجة في انقسام المجتمع. وهذا ما لم يصل إليه العديد من المجتمعات النامية التي لم تستطع أن تصل إلى إمكانية التلاقي والتكامل الاجتماعي.

أما بخصوص الذاكرة السياسية للمجتمع فإن ديفيد أستن قد تجاهل هذا الاعتبار بينما تطرق إليه كارل دوتش. عندما ذكر بأن لكل نظام سياسي مخزناً للمعلومات تجمع فيه كل القرارات المتخذة من قبله. مخزن المعلومات يفيد النظام السياسي كثيراً. ذلك أنه يستطيع بواسطته عند الرجوع إلى هذا المخزن أن يستفيد من التجارب الماضية للنظام في الفصل في المشاكل التي يصادفها في مسيرته. فالأنظمة السياسية الأكثر توفيراً في اختصاصاتها ووظائفها تستطيع أن تراجع دائماً مخزنها من المعلومات فلا يمكن أن يكون هناك خط واضح من العمل الإداري بلا مخزن من الذاكرة. عدم الرجوع إلى مخزن الذاكرة هي بمثابة انفصال الرأس عن أطراف الجسم التي تصبح مشلولة وغير قادرة على التوجه الوجهة الصحيحة. أجهزة وأشخاص هذه الذاكرة الجماعية للنظام

السياسي تختلف حسب طبيعة المجتمع الذي يوجد فيه النظام السياسي. فذاكرة مجتمع بسيط غير معقد توجد لدى شيوخ وكبار السن في المجتمع. وذاكرة المجتمع المعقد توجد على شكل ملفات ووثائق في مراكز يلجأ إليها أشخاص النظام للتعرّف على المخزون. وقد تتواجد المعلومات في ذاكرة الآلة الحاسبة لدى الدوائر المختصة بجمع المعلومات والوثائق الرسمية المهمة للمجتمع.

وكل حزب أو نقابة أو جماعة ضغط يتوفر لديها مخزن من المعلومات أو ما نسميه بالأرشيف ترجع إليه عند الحاجة. وكذلك النظام السياسي فإن مؤسساته تحتفظ كل منها بمعلومات تخصّ وظيفتها وأعمالها بحيث يعود إليها عند الحاجة للتوقف ودراسة ما يجب العمل به على ضوء المعلومات المتوفرة.

تبين لنا كيف أن مفهوم السبرنتيك للمتغيرات الأساسية قد أوضح كيف أن النظام السياسي لا يستطيع أن يسيطر على الأنظمة التي تكون في محيطه الداخلي أو الخارجي إلا إذا كانت متغيراته هو مساوية أو أكثر من متغيرات الأنظمة الفرعية الأخرى. فكلما كان المحيط معقّداً ومتنوعاً كلما وجب على النظام السياسي أن يكون له متغيرات مساوية أو أكثر حتى يستطيع أن يسيطر عليها وإلا أصابه البطء أو العطل في الإجابة. ففي المجتمع الصغير المغلق فإن النظام السياسي ذي المطالب الكثيرة والمتنوعة التي توجب الإجابة من قبل النظام السياسي تتطلب مستوى عالياً من التنظيم.

المبحث الثاني: وضعية التردد في القرار السياسي:

كنا قد أشرنا إلى النظام المبرمج ونظام اتخاذ القرار. فالأول هو عبارة عن سلسلة حلقات عمل تتفق مع مجموعة متكاملة من القواعد والمعطيات. فتنفيذ برنامج يتضمن تطبيق مجموعة متكاملة من تعليمات

ذات علاقة مع بعضها وتتفق مع مجموعة متكاملة من المعلومات. فلكل نظام متغيراته، وبالتالي هنالك عدة احتمالات للجواب ولكن كل حالة تتوفر لها معلومات مفيدة متوفرة ولكن الأهداف تكون محددة بواسطة احتمال واحد هو الأفضل فشروط العمل المبرمج هي كالآتي:

١- الأهداف محددة وغير متغيرة أثناء العمل.

٢- المحيط ثابت تقريباً، والتغيرات غير المتوقعة نادرة.

٣- اختلاف وتضارب المعلومات القادمة من المحيط ضئيلة.

٤- متغيرات النظام تكون محدودة ولكنها تعادل أو أكثر من المعلومات التي تأتي من المحيط.

٥- النظام بصورة عامة مستقرّ والتحرّك يكون ضمن مجالات محددة.

أما القرار فهو السلوك الذي يسمح بالتعامل مع العديد من الخيارات حين لا تتوفر معلومات متكاملة. فكلما كان النظام أكثر انفتاحاً وأكثر استقلالية في تقرير خياراته كلما زادت نسبة التأرجح في اختيار القرار المناسب وبالتالي ضعف في التحديد. وهذه الحالة عامة في الأنظمة الاجتماعية وخاصة لدى النظام السياسي. وتقلّ فعالية النظام السياسي في المجتمعات المنغلقة ولكنها تزيد في حالة المجتمعات المتقدمة، حيث التقسيم الواسع للعمل.

وقد يقال إن المجتمعات المتقدمة تستطيع أن تتجاوز معضلة تعقد المشاكل وكثرتها لوفرة الموارد والإمكانات المادية والبشرية المتاحة لديها والوفرة في استلام المعلومات. وهذا ما يقود للقول بأن الحلول ستقدم على أساس وجود الحل الأمثل أو أن المنطق العقلاني يفرض التسليم بوجود حالة الضرورة، وكثيراً ما يلاحظ أن بعضاً مع الأنظمة لا تتواصل للفصل في المشاكل المتعددة لضعف أو خلل في أجهزة

استلامها للمعلومات وهذا ما يؤدي إلى مواجهة النظام لحالة أو حالات الضرورة التي تشكل حسب حراجة الحالة موقفاً مصيريًّا بالنسبة لسير وعمل النظام السياسي. وقد يتعين بيان الفروقات بين قرارات النظام السياسي للمجتمع وبين الأنظمة العلمية والحياتية الأخرى. وهذه الفروقات تتمثل في صعوبات البت بنتائج القرارات المنبعثة من النظام السياسي فقرارات النظام تتعلق بالمجتمع الكلي ويفترض الانسياق إليها ولكن هناك صعوبات للتوصل إلى ذلك. فالهدف من القرار قد لا يمكن الوصول إليه لتعدد في مجالات الاحتمالات كما أن القرار قد لا يمكن الوصول إليه لتعدد في مجالات الاحتمالات كما أن القرار قد لا يجد له صدًى منتظراً، أو أن القرار لا يؤدي إلى النتائج المتوخاة منه. بينما نرى أن تطور البنية والوظيفة للكائن الحي قضايا محسومة حسب قانون الوراثة (هذا إذا لم يصب الكائن طارئ عرضي) كما أن النتائج التي يعرضها جهاز (الكمبيوتر) تعرض نتائج عملها حسب التغذية التي زود بها المختصون هذه الآلة. لهذا فالقرارات والأهداف المتوخاة من النظام السياسي ومن الأنظمة الأخرى قد لا تكون واحدة.

فالقرارات المتخذة من قبل النظام السياسي قد توصل إلى بلوغ أهداف مقبولة ويلتزم بها في حالة وجود مجتمع مغلق مستقر في نمط حياته، حيث إن الاستقرار يشكل السمة الأساسية لمجمل سلوك الأفراد والجماعات التي يتكون منها. إلا أن الأغلبية من المجتمعات تعرف بتعدد المصالح والأهداف التي تتجاذب أفرادها والمجاميع التي يتشكل منها المجتمع. وبالتالي تتشابك وقد تتعارض وتتناقص مصالح وأهداف الجماعات المكونة للمجتمع. إلا أنه في حالات تاريخية معينة ومحددة يمكن لهذا المجتمع المنفتح (المتكون من مصالح وجماعات عديدة) أن يكون أمام حالة وجود هدف مشترك في مسعى موحد فتتشكل أهدافه ومصالحه ضمن قناة واحدة وبالتالي يضمن وجود الإجماع على وجود

هدف أو مصلحة مشتركة واحدة للمجتمع. ففي حالة تعرض المجتمع لخطر واحد يهدد النظام الاجتماعي أو النظام الاقتصادي أو النظام السياسي. فقد يقف المجتمع كجسم واحد ذي هدف واحد حين تعرضه لحرب أو لأزمة اقتصادية أو لخطر يهدد قيمه ونهج حياته.

أما فيما يتعلق بالموقف من القرارات غير المنفذة فقد يختلف ردود فعل المحيط عليها. فحالات القرارات غير المنفذة من قبل الأنظمة قد لا يمكن حصرها. ولكن الطلب بالتنفيذ يتوقف على مدى حاجة المحيط لتنفيذ القرار من قبل الأنظمة الفرعية وهم أصحاب المصلحة الأولى في التنفيذ. وقد تبدو حالات عدم التنفيذ أكثر وضوحاً في عمل الأنظمة على المستوى الخارجي أكثر منه على المستوى الداخلي، فقانون ما أو معاهدة دولية مثلاً بين دولتين أو أكثر تبقى حبراً على ورق إذا لم تتخذ إجراءات تنظيمية لاحقة إما بالإلغاء أو بالتنفيذ. وقد يتدخل الرأي العام الداخلي الذي قد يكون أكثر اهتماماً بالشؤون الداخلية من الشؤون الخارجية وعلى العموم فإن كلا الأمرين يتعلقان بالمصلحة المباشرة للمجتمع في الاهتمام بتنفيذ أو عدم تنفيذ أي شأن متعلق بالسياسة الداخلية أو السياسة الخارجية.

المبحث الثالث: مجالات الاختيار (بين القرارات والمخاطر المحسوبة):

القرار السياسي هو اختيار بين عدة إمكانات متاحة للعمل، وحسب مجالات محدودة لا يمكن لصانع القرار أن يتعداها فهو محكوم بقيود وحدود لا يمكن تخطيها إلا بالتمني. ففي وضعية معينة لا يستطيع الفرد أن يعمل كل شيء بل يستطيع أن يعمل شيئاً واحداً ضرورياً. وقد يكون مجال اختيار الحلول واسعاً أكثر مما يعتقد ولكن بالضرورة فإن اختيار بعض الحلول غير ممكن التطبيق لهذا فإن مجال الافتراض في مكان الاختيار

يختلف بحسب أهمية القرار الذي يراد اتّخاذه، وحسب مستوى القرار وبمقتضى حدة المشكلة التي يتوجب على القرار حلها.

وبطبيعة الحال إذا كان القرار المراد اتخاذه مهماً جداً لمواجهة مشكلة لا تقبل التأخير فإن مجال المفاضلة بين الحلول يكون ضئيلاً. أما إذا كانت المشكلة المعروضة أمام صانع القرار ذات صفة تحتمل البطء في اتخاذ قرار حولها فقد يلجأ صانع القرارإلى الانتقاء بين عدة حلول والمفاضلة بينهما. وقد اقترح ماك فيرسون وجود ثلاثة أصناف من القرارات حسب أهمية المواضيع التي تتعلق بها هذه القرارات[1].

- الأكثر أهمية: وهي قرارات متعلقة بالحرب والسلم
- وبعدها القرارات المتعلقة بالأمور الاقتصادية
- وأخيراً بقية القرارات

إلا أن المهم لدينا هو مدى التقسيم الحاصل للأعمال المناطة للأفراد والجماعات. فترتيب أفضلية القرارات هذا قد يصلح للدول المتقدمة تكنولوجيًّا والتي تتمتع بنمو اقتصادي متقدم. وعدد الدول المتقدمة لا يزيد على العشرة وهي الدول الأكثر غنًى. ولهذا فإن ترتيب الأفضليات يصلح عند التطبيق على الدول الأكثر تقدماً وليس بالضرورة على بقية الدول وهي الأكثرية. لهذا يجب التفريق بين:

١- القرارات التي تتضمن الاختيار بين الأهداف المتعلقة بالعمل الجماعي (أي التي تخصّ التدبير الاجتماعي الكلّي للمجتمع).

٢- القرارات التي تتضمن الوسائل (الطرق)، للوصول إلى الأهداف أو القرارات المتعلقة بتقديم قيم معينة للمجتمع لا يمكن التنازل

(١) Cf. Lapierre, op.cit. p.132 et suivant.

عنها، (وهي قرارات تكتيكية). هذه القرارات التكتيكية مهمة للوصول إلى أهداف عامة.

٣- القرارات الروتينية المتعلقة بمتابعة الأعمال الجماعية أو قرارات تنظيمية للوصول إلى الأهداف العامة للمجتمع.

إلا أن حدّة المشاكل التي يواجهها المجتمع قد تختلف من مجتمع إلى آخر، لهذا فمن الصعوبة بمكان أن تستطيع جميع الأطراف وضع حلول لها سواء كانت (أحزاب، نقابات، رأي عام) بصورة جذرية، فمشكلة البطالة في المجتمع الأوروبي الصناعي ومشكلة اللّغة في بلجيكا- من المشاكل التي تتسم بالحدّة.

المبحث الرابع: النفوذ السياسي بين السلطة الشكلية والسلطة الحقيقية:

هنالك اختلاف في الطبيعة بين مرحلة تحضير القرار لدراسته وبين مرحلة اتخاذ القرار النهائي بشأن مشكلة وقضية من القضايا التي تعرض على السلطة السياسية. فعملية تحضير القرار هي أسهل من عملية اتخاذ القرار، فمراكز اتخاذ القرار إذا كان البرلمان أو مجلس الوزراء أو رئاسة الجمهورية أو القصر الملكي تعتمد في الأساس على وجود لجان أو مكاتب استشارية متخصصة. وحضور هذه اللجان غير ممكن بل مستحيل بالنسبة إلى أي طرف يريد أن يعرف ماذا يجري من مناقشات ومداولات بين أعضاء هذه اللجان. ففي المعتاد يوجد ناطق رسمي يصرح على ضوء ما تم الاتفاق عليه حول أي قرار قد اتخذ بشأن مشكلة من المشاكل وكثيراً ما يعرض أمام الرأي العام مشكلة من المشاكل التي سوف يتناولها البرلمان مثلاً أو رئاسة الوزراء. إلا أن التفاصيل المتعلقة بكيفية تناول المشكلة وبيان رأي الأطراف فيها يبقى محظوراً أمام الرأي العام.

ومع ذلك فأحياناً يلاحظ أن البتّ في مشكلة يستدعي اجتماعاً كاملاً لجميع أعضاء مجالس الوزراء أو لقسم منه وأحياناً يلاحظ وجوب توفر نسبة معينة من الأصوات لضمان البتّ في إيجاد حل نهائي لمشكلة ما. وقد أظهرت الممارسة العملية في الاتحاد السوفيتي سابقاً بل وحتى في بريطانيا هنالك مجلس وزراء موسع يضم حوالي ٥٠٠ وزير وآخر مصغر يضم ٢٠ وزيراً وبالتالي فمن الناحية الفعلية فإن هناك عدداً محدداً من الأشخاص في كل الهيئات هم من يتصدى للتحضير والمناقشة والصياغة ويبقى دور الآخرين في المشاركة بالتصويت. وفي بعض الأحيان فقد يستدعي أمر النظر في المشكلة استدعاء بعض الأشخاص المعنيين أو التشاور مع جهات أخرى ذات مصلحة أو معرفة بالموضوع فنكون أمام حالة من تعاون عدة جهات من أجل القرار. إلا أنه من الواضح وحسب طبيعة عمل النظام السياسي فقد تقرر جهة واحدة أو عدة جهات في البتّ في موضوع مشكلة ما. وعملية تحليل مدى تأثير الجهات على البتّ في القضايا المعروضة تسمح إلى حد ما بمعرفة مدى توافق وانطباق السلطة الشكلية مع السلطة الحقيقية.

فالسلطة الشكلية أو السلطة صاحبة الحق هي سلطة الفرد أو المجموعة أو الهيئة التي تقرر فيما يخص أمراً من الأمور حسب اختصاصاتها المنصوص عليها والمثبتة في القوانين أو الدستور. أما السلطة الحقيقية فهي سلطة الأمر الواقع فهي سلطة الفرد أو المجموعة أو الهيئة التي تتصرف واقعيًّا بشأن القرار الصادر عن السلطة الشكلية. وليس من قبيل المبالغة القول بأن من لديهم السلطة الشكلية ربما لا يمارسون لوحدهم بدون مشاركة آخرين عملية صنع القرار. فقد وجد في بعض المجتمعات وفي أوقات معينة في تاريخها بأن من لديهم السلطة الشكلية لا يكونون هم من يمارس حقيقة السلطة. فسلطة سلالة المورفيجان في فرنسا عند أواخر حكمهم كانت تمارس من قبل مدراء القصر الملكي

بدون الرجوع إلى الملوك أنفسهم[1]. ولكن يكتفى بذكر أسماء الملوك على القرارات الصادرة باعتبارهم أصحاب السلطة الشكلية. إن الدراسة المقارنة لاتخاذ القرار لدى الأنظمة السياسية تتطلب الوقوف عند الوقائع وبذلك يمكن وصف الحالات الحقيقية للسلطة الفعلية وهي القدرة على ممارسة السلطة، والسلطة الحقيقية لا تتوقف فقط على الأداء الشكلي لها وذلك لأن الممارسة تتوقف على أمرين أحدهما هو أن القرارات المتخذة من قبل السلطة تأتي بمقتضى استلام المعلومات حول أي أمر من الأمور التي تمّ البت فيها، والثاني أن القرارات المتخذة من السلطة قد لا تكون رد فعل أو صدى لما حدث بصورة تلقائية، وإنما قد تتدخل اعتبارات تقديرية من قبل الحاكم في صياغة ردود فعل الحكم عند اتخاذ القرار.

إن التحليل السوسيولجي للقرار يبعد عنه عاملي الصدفة والضرورة ويؤكد على أن علاقات السلوك الاجتماعي تتركب من عدة عوامل مع وجود احتمالات غير محسوبة لنتائج هذه العلاقات فحرية تصرف الحكام تتحدد بحسب الشروط والقيود التي تؤثر على الحكام أو على قراراتهم.

---

(١) Jean William, op.cit. p.180.

الفصل السادس

تنفيذ قرارات النظام السياسي

لا يكفي لأن يتخذ قرار ويعلن من قبل السلطة ليتمّ بعده معرفة درجة تأثيره على العناصر المحيطة بالنظام السياسي، وإنما يجب أن يتمّ تنفيذ القرار حتى تظهر نتائجه على محيط النظام. إن صدور القرار لوحده هو أسلوب مجرَّد عن إشكالات جوهر القرار على عمل النظام السياسي في محيطه. فإصدار القرار لوحده (هو بمثابة جسّ نبض) إذ بمقتضاه يستطيع النظام السياسي أن يتحرك لفسح المجال أمام المنفذين للعمل بموجب القرار أو إلغاء القرار حسب الظروف المتاحة فالذي يؤثر على المحيط من قبل النظام هو القرار الذي يصدر عنه عمل النظام في التأثير المقترن بالتنفيذ وليس بالإعلان فقط.

ولهذا فالسياسة تعرف بأنها مجموعة قرارات متعاقبة مع إجراءات لتنفيذها. فإنتاج النظام يعرف من قبل ديفيد أستن بالقرارت الحقيقية المتخذة مضافاً إليها سلسلة الفعاليات الإجرائية لتنفيذ القرارات. فعمل النظام السياسي يتميز بوجود ركنين. فيما يتعلق بالعمل الأمري أولاً وبالعمل التنفيذي ثانياً. فالعمل الأمري وهو ما تتضمنه الوظيفة التشريعية ووظيفة الحكومة، أما الوظيفة التنفيذية فهي الأنشطة المتخذة فقد تتبدل أو لا يتمّ تنفيذها. وإذا كان من المفروض بأن يحاسب الشخص ويقيم

على أعماله وليس بمقتضى أقواله، فإن نفس الشيء يصح عند الكلام عن عمل وناتج النظام السياسي. فإذا أريد لغرض المقارنة بين الأنظمة السياسية في قياس مدى قابليتها للعمل والإنجاز فيجب الرجوع إلى ما تمَّ عمله وليس إلى ما صدر عن النظام من قرارات شكلية تتعلق بنيته في العمل. فالذي يحدث على مستوى التنفيذ لا يقل أهمية لما يقع على مستوى الأمر. وبشكل عام فإن نجاح تنفيذ القرارات السياسية يعتمد على عدة عوامل متداخلة قسم منها فنية والأخرى نفسية والثالثة مادية.

١- توفر مستوى معين لأداء الأجهزة المتخصصة للواجب المناط بها أمر الإنجاز (الإدارة العامة ومرافقها، المراجع القضائية).

٢- وجود وتوفر عنصر الطاعة والرضا العام لدى المواطنين عند شمولهم لقرار صادر عن سلطة عليا.

٣- توفر الوسائل القسرية أو الزجرية لدى السلطة لحمل المواطنين على إطاعة القرارات الصادرة عن النظام.

المبحث الأول: دور أجهزة التنفيذ:

لقد زود علم الأنثروبولوجيا السياسي معلومات شيقة عن كيفية تمرير القرارات المتخذة من قبل السلطة إلى المجتمع... فقسم من هذه المجتمعات ليس له وجود حاليًا، والقسم الآخر يعتبر في طور الانقراض. فقد كان يكفي الرؤساء أن يصدروا أوامرهم مباشرة إلى المتبوعين حتى تنفذ هذه القرارات، وإذا حصل ولم يتمّ التنفيذ فإن على الجماعة أن تستعمل بعض أنواع الضغوط على الرافضين أو قد يتم حجزهم أو أن الرئيس يفقد مركزه وينصب شخصاً آخر بدله. فمجموعات النابكوارا الأمازونية لم تعرف الزجر وكثيراً ما تنفرط المجموعات لتتكون مجموعات أخرى تحت قيادة قائد جديد. والحال كذلك مع الرؤساء في سيبريا مع جماعات الياقوت أو مع جماعات الأنكتا البدائية في أستراليا الوسطى.

وقد وجدت جماعات أخرى توفر لها أجهزة وسطية منفذة بين الرؤساء والمحكومين كما الحال في تجمعات (المار) المحلية في جنوب السودان، أما الإمبراطوريات الشرقية القديمة كما الحال مع إمبراطورية الصين فقد كان هنالك جهاز وسطي ضخم من الموظفين والسعاة. فعددهم يدل على ذلك بوجود[1] ألف موظف. ونصف مليون ساعٍ لجباية الضرائب وتنظيم أمور البريد والخدمات.

وفي عهد نابليون الثالث في فرنسا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر عرفت فرنسا الإمبراطورية تضخماً في أعداد موظفيها، فإلى جانب وجود جيش كبير العدد فبالمقابل وجد (جيش من الموظفين) بتعداد يزيد على النصف مليون شخص. هذا العدد الكبير يفيض عن الحاجة، ويوضح مبلغ نمو الجهاز الإداري في الدول، والعدد المبالغ به من الموظفين يمثل زيادة قد تعتبر غير ذات حاجة. والتحليل المقارن يستطيع أن يقيم الدور العددي للموظفين في عمل النظام السياسي. ومع تقدم المواصلات والاتصالات، ومع إسهامها في تسهيل العمل الوظيفي للدول الحديثة لا يزال العديد من المشاكل المتعلقة بالاتصال والمواصلات عالقة بدون حل، وتبين أن عملية إيصال الرسائل والأوامر من أعلى إلى أسفل أيسر من إيصالها من أسفل السلم الإداري إلى أعلى السلم. وعلى فرض وجود نظام سليم للاتصالات إلا أن قضايا التنفيذ تتطلب دائماً من الإداريين المقدرة على التكيف وترجمة صحيحة للقرارات بحيث يوضع بعين الاعتبار الظروف والمواقف الخاصة بكل حالة من الحالات التي يواجهها العمل الإداري.

فالعمل الإداري لا يتمتع بالضرورة بالاستقلالية في عمله الوظيفي في كافة الدول.. وقد تهيأ لفرنسا جهاز إداري حافظ على استقلاليته لحد

---

(١) Jean William, op.cit. p.194.

ما منذ زمن نابليون الأول. وبمدى تمتع الإدارة بالاستقلالية يمكن ملاحظة مدى النسبة العالية من الفعالية والنشاط الذي يوفره العمل الإداري في مجال الخدمات العامة.

إن العدد المبالغ به من الموظفين يشكل عبئاً على ميزانية الدولة وقد يعتبر بمثابة بطالة مقنعة حيث لا يوازي العدد كمية الخدمات المقدمة من قبلهم. لهذا نجد أن الدول قد عملت على وضع الأنظمة والقوانين المتعلقة بالوظيفة العامة وأسس وشروط التوظيف ومعايير التدرج وآليات رفع الغبن الذي يصيب العاملين خلال فترة عملهم، وكل هذه القوانين والتعليمات توضع لأجل أن يؤدي الجهاز الإداري عمله بصورة مستقلة تضمن خلاله فاعلية العمل والمنجزات للدولة في تعاملها ضمن نطاق المجتمع لتدبير شؤونه. إن الاستقلالية وضمان ذاتية وخصوصية العمل الإداري للدولة يمكن أن تؤدي بالنهاية إلى إيجاد طبقة اجتماعية مميزة عن بقية الطبقات أو الفئات الاجتماعية لها مصالحها وتوجهاتها الخاصة تدعى بفئة الموظفين التي يتشكل منها الجهاز الإداري.

المبحث الثاني: ردود فعل المحيط (المجتمع) على التنفيذ:

إن القيام بتنفيذ القرارات على الوجه الصحيح لا يعتمد على وجود جهاز إداري جيد، وإنما يعتمد أيضاً على مدى انقياد أفراد المجتمع للتعليمات المقررة من قبل الجهاز الإداري. فكلما انصاع الأفراد إلى توجيهات القواعد الآمرة كلما كان نجاح هذه القواعد عملاً مضموناً. ولا يفترض أن الانصياع والانقياد للأوامر والقواعد قد تمّ بقوة القسر، ولا يعني الانصياع أيضاً الخضوع. في الواقع هنالك الكثير من الأفراد يعتقد بأهمية وجدوى القواعد المنبثقة عن السلطة. فالضرورة تستدعي تنظيم المجتمع وحسن سيره وسلامته. ومثلما عرف عن المجتمعات القديمة بأن الطاعة للرؤساء والقادة لم تستند أو تقوم على الإجبار بقدر ما

كانت الطاعة قائمة وخاضعة لعامل السنّ. وقد عرفت هذه القاعدة (الانصياع للقادة بسبب العمر) في المجتمعات القديمة لدى الأروكان في شيلي أو لدى المجتمعات القديمة في مدغشقر أو حاليًّا في تجمعات النابكوارا في منطقة الأمازون[1]. فالأنظمة المدنية لم تقم جميعها على مبدأ القوة في طاعة القوانين والانصياع لها، حتى ولو افترضنا أن قيامها ارتكز على القوة. فالأنظمة تحت تصرفها الموارد المادية التي تستطيع أن تحركها لمواجهة المخالفات والانتهاكات التي يمكن أن تحدث للقواعد والأنظمة التي يصدرها النظام إلا أن القوة المادية للنظام تذكر الساعين لانتهاك القواعد بأن القوة هي الأداة الفعلية لسهر النظام. في المحافظة على الأهداف العامة والمصالح العليا للمجتمع.

ويذكر ديفيد أستن بأن الإسناد القادم من المجتمع للنظام يؤدي إلى زيادة متانة النظام ويسهل عملية قبول المجتمع بالأوامر الواردة من النظام.

---

(١) Cf. Almond and Powell, op.cit. p.12.

الجزء الثالث

دراسة النماذج التطبيقية

دراسة النماذج التطبيقية

ينتج عن كل القرارات السياسية المنفذة تغيرات على الأنظمة الفرعية التي يتكون منها المحيط وفي المقابل فإن هذه التغيرات تحدث نتائج تؤثر على النظام فإذا لم يتم أي تغير بتغير المحيط فنكون أمام حالة خاصة غير اعتيادية. فالإبقاء على الوضع الراهن غير المتبدل للمحيط والنظام بصورة دائمة تعني الثبات والجمود ولا تعني الاستقرار، فالاستقرار في فحواه هو حالة استمرارية تفاعل النظام السياسي مع الأنظمة الفرعية الأخرى المحيطة به مع وجود التفاعل والتأثير المتبادل. بمعنى أن عملية ردود الفعل والفعل المؤثر عملية جارية غير متوقفة. فكل الأنظمة تسعى إلى الاستقرار والمحافظة عليه، لكن هذا لا يعني أن الأنظمة لا تسعى إلى إجبار أو دفع الأنظمة الفرعية الأخرى للتأثر والتغيير فالنظام السياسي ينسق بين عمل الأنظمة الفرعية وينظم ردود فعلها، وقد يلجأ إلى إعطاء قرارات لصالح نظام فرعي على حساب نظام فرعي آخر. لهذا فقد يزود النظام السياسي الأنظمة الفرعية الأخرى بموارد ليشجعها بدوره إلى أن تقوم الأنظمة الفرعية بالطلب إلى النظام السياسي للقيام بدوره كمنظم ومنسق مع الأنظمة الأخرى.

فالقرارات الهامة التي تصدر من النظام السياسي قد تتعلق: بالدخول في حرب دفاعية أو هجومية أو صدور قرارات تنظيمية أو مكملة

لإنجاز خطط تنموية شاملة ولعدة سنوات خمسية أو رباعية أو لمدى طويل أو إقرار التعليم الإلزامي أو محو الأميّة، أو قرارات تتعلق باستصلاح الأراضي لغرض الزراعة أو تحديث الصناعة.. كلها قرارات جبرية محفزة تصدر عن النظام السياسي لإثارة الأنظمة الفرعية الداخلية وقد تكون العوامل الخارجية تؤثر على عمل ووظيفة الأنظمة الأخرى وبالتالي تؤثر على إنتاجها. هذا الإنتاج يتحول إلى مطالب للأنظمة الفرعية في مقابل النظام السياسي والذي في الأصل شهد عملية تلقيم قام بها النظام ليحفز عمل الأنظمة الفرعية الأخرى، وهو ما اصطلح على تسميته بالتلقيم، وليس هنالك أي نظام يستطيع أن يتكيف ويتمرن ويبدع إذا لم تتوفر لديه المعلومات الكافية لبيان العلاقة بين ما يدخل النظام للوصول إلى الأهداف المتوخاة فإن على النظام أن يتوفر له جهاز متابعة لمعرفة العمل الفعلي للنظام في خصوص المدى الذي وصله النظام في تحقيق أهدافه.

فإذا كان هدف النظام إشباع بعض الحاجات ولوحظ أن الطلبات مستمرّة في القدوم لإشباع هذه الحاجات، بمعنى أن النظام لم يردّ بصورة صحيحة على الحاجات، والأنظمة تختلف فيما بينها حسب قابليتها في المحافظة والتكيف والتغيير.

القسم الأول: الأنظمة المحافظة:

وهي أنظمة ثابتة نسبيًّا في الإبقاء على العلاقات الموجودة بين النظام السياسي والأنظمة الفرعية الأخرى. فهي أنظمة مغلقة نسبيًّا. وليس هنالك مؤثرات تتأثر بالمحيط وتحاول أن تغير من عمل الأنظمة. فالتأثيرات الخارجية على الأنظمة الفرعية تكاد تكون معدومة أو غير ذات أثر على وظائفها.

القسم الثاني: الأنظمة المتكيفة:

وهي أنظمة منفتحة تتأثر بالمؤثرات الخارجية وتعمل على تبديل وظائفها بالصورة التي تتلاءم مع الأهداف المتوخاة. ولديها قابلية على التنظيم الذاتي والمحافظة عليه مع الاستعداد إلى التغيير وإعادة التنظيم.

القسم الثالث: الأنظمة المتغيرة.

وهي الأنظمة التي لديها القابلية الكبيرة للتحويل الذاتي، وللتدبير ولإعادة البناء لتوفر القابلية في السيطرة الذاتية[1].

الخلاصة للتحليل النظري الوظيفي:

هذا النموذج المعتمد على بيان التحليل الوظيفي للنظام انتقد على اعتبار أنه نموذج تحليلي محافظ، الغرض منه الحفاظ على الإيديولوجية المحافظة عند القيام بتحليل الظواهر الاجتماعية والسياسية. إلا أن هذا الانتقاد ومع قوة منطقه لا يفرق بين المحافظة على النظام وديمومة النظام. فالمحافظة تعني الحفاظ على نفس النمط من العلاقات التي يقوم بها النظام. بينما الديمومة تبين بالتحليل معرفة مدى التفاعل الحاصل بين العلاقات التي يستند عليها النظام وليس هنالك نظام لا يهدف إلى الديمومة والاستمرارية.

والتحليل الوظيفي لا يؤيد هذا النمط أو ذاك بقدر ما يكشف خلاله التحليل السياسي وليتم التفاعل والتأثير المتبادل بينهما.

فالتحليل الوظيفي استعمل هنا للإشارة إلى مدى التفاعل الحاصل بين النظام السياسي والأنظمة الفرعية الأخرى التي هي أنظمة: اجتماعية،

---

(١) Cf. The history of Gulf, op.cit. p.133.

اقتصادية، بيئوية، ثقافية. ويبين التحليل الوظيفي كإطار نظري كيف أنه استعمل كأداة منهجية نظرية لبيان علاقة المواضيع فيما بينها ولهذا فهو أداة منهجية للتحليل بعد أن يتم تجميع الوقائع للملاحظة والمقارنة بينها، هذه الأداة المنهجية هي التي سنلجأ إليها للتقرب من معرفة الأنظمة السياسية ووظائفها في كل من سلطنة عُمان والجزائر وإيطاليا وفرنسا.

إن دراسة تطور النظام السياسي في كلٍّ من سلطنة عُمان والجزائر كنموذجين لطبيعة النظام السياسي في الدول «النامية». ودراسة النظامين في كلٍّ من إيطاليا وفرنسا تمكن القارئ من امتلاك صورة مقربة عن طبيعة نشوء وتكوّن هذه النظم ومعرفة العوامل التي ساعدت على تطورها من خلال فهم ما يلي:

أولاً: إن عملية تطور النظام السياسي لا يمكن أن تكون تامة، فليس هنالك قطعاً أي نظام يتمكن من أن يحل كافة مشاكله، وذلك لأن طبيعة أي نظام سياسي تقتضي بأن يجابه بصورة مستمرة المشاكل العديدة المتنوعة التي تحيط بالنظام السياسي. فعمل النظام السياسي دائمي طالما أنه يستلم المطالب من المحيط، إلا أنه من الممكن تقييم مجال تقدم أي نظام سياسي بالاعتماد على معايير الباحثين للمجتمعات المتقدمة أو السائرة في طريق التقدم والنمو. ومن بين المعايير في مجال التحليل السياسي هي الدراسة بالربط بين النظام السياسي وقابليته في الإحاطة والإجابة على الحاجات والمطالب الاقتصادية والاجتماعية المستجدة، هذه الحاجات كما ذكرها ألموند وبأول تتشكل وتصاغ من قبل إما:

١- المحيط الخارجي للمجتمع.

٢- المحيط الداخلي للمجتمع.

٣- أو بواسطة السلطة الحاكمة (النظام السياسي نفسه).

وحسب التعبير الوظيفي، فإن أي نظام حتى يتمكن من الإجابة على المطالب الجديدة والمتنوعة عليه أن:

١- يزيد قابليته وينميها.

٢- يطور وظائفه في التحول.

٣- وينمي وظائفه في المحافظة والتكيف.

هذه العوامل في المستويات الوظيفية التي بواسطتها يتمكن النظام من التعامل مع الإنجاز في محيطه.

إلا أن النمو السياسي للأنظمة يختلف من بلد إلى آخر وذلك بحسب مراحل التحديات التي وصلت إليها أو تجاوزتها هذه البلدان. وإذا افترضنا أن الدول القومية الأوروبية قد عرفت مراحل لتطور أنظمتها لكي تعرف كدول قومية بعد الحرب العالمية الثانية بالذات فإن مسارها قد جابه أربعة تحديات.

١- مرحلة بناء الدولة.

٢- مرحلة بناء الأمة.

٣- مرحلة المشاركة.

٤- مرحلة التوزيع (المجتمع الاستهلاكي، الرفاهية).

هذه التحديات جابهتها الدول الأوروبية. وقدمت لها الحلول في أوقات متقاربة نسبيًا بحيث طبعت إلى حد ما تطور الأنظمة السياسية الأوروبية الرئيسة.

وقد تداخلت عوامل ثقافية وجغرافية واقتصادية لتسهم في عملية صياغة الأنظمة الأوروبية على نحو يستفاد منه. إن الأنظمة الأوروبية أصبحت نماذج للمقارنة، ونماذج دليل يصاغ على أثره ويعرف عمل وطبيعة بقية الأنظمة السياسية، فظهور النظام الشمولي أو الكلي في الاتحاد السوفيتي وانتشاره في دول المنظومة الشرقية سابقاً ومحاولة

تقليده ومحاكاته في عدد من البلدان النامية، واستمرار النظام الليبرالي في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية الأخرى واليابان وغيرها من الدول التي أخذت بهذا النوع من الحكم، لا يمكن أن يضعفا قوة التحليل الوظيفي القائمة على أساس أن قابلية النظام الأساسي مرهونة بالمحيط الداخلي والمحيط الخارجي للنظام السياسي في الاستمرار والاستفادة من الإمكانيات المتوفرة وفي زيادة قابلية التحول وزيادة إمكانية النظام في المحافظة والتكيف.

الفصل الأول

دراسة النظام السياسي في سلطنة عُمان

.. استهلال تأريخي لنظام الحكم

أجمع العُمانيون على مبايعة الإمام أحمد بن سعيد عام ١٧٤٤م في الرستاق ويعتبر من الناحية الفعلية هو المؤسس الحقيقي لحكم الأسرة البوسعيدية الحاكمة[١] والذي كان على اتصال مع عدد من البلدان العربية وقتذاك، وبرز اسماً ذا رصيد قوي في أذهان القبائل العربية خصوصاً حينما استنجدت به القبائل العربية المحاصرة في البصرة سنة ١٧٧٥ م لفك الحصار الفارسي عنها، فاستجاب لها في تعبير عن قيم النخوة والشهامة العربية حيث جهز أسطولاً من ٨٠ قطعة بحرية لنجدة إخوانه المستغيثين به في مدينة البصرة العراقية ووضع على مقدمة الأسطول ولده هلالاً مستقلاً سفينة الإمام أحمد المسماة (الرحماني) وتمكن من دخول شط العرب وفك الحصار عن البصرة. إن هذا مثل واحد فقط من أمثلة كثيرة على طبيعة الأدوار التأريخية النادرة التي قامت بها هذه الأسرة في التضامن العربي، يضاف كل ذلك إلى دورها الحضاري والثقافي الذي مارسته في شرق إفريقيا خلال القرون الخمسة الأخيرة، سيما في عهد السيد سعيد ابن سلطان والذي تولى الحكم بعد وفاة والده السيد سلطان

---

(١) Cf. The History of Gulf. op. cit. p.13.

ابن أحمد عام ١٨٠٤م[١]. فقد شكل هذا الإشعاع الحضاري والفكري والسياسي من حيث التأثير والدور مقارباً لما قام به العرب الأوائل خلال حقبة فتح الأندلس على يد عبد الرحمن الداخل الملقب بـ (صقر قريش) ومثلما أدرك الأخير بذكاء شديد أهمية الأندلس للمسلمين، كذلك نجح السيد سعيد بن سلطان بعبقرية نادرة في اختيار زنجبار عام ١٨٣٣م لكي تكون عاصمة لشرق إفريقيا وبمثابة حاضنة لملامح الحضارة العربية والإسلامية في شرق إفريقيا ومنجزاتها الخالدة، إذ حولها من مجرد جزيرة صغيرة معزولة إلى واحدة من أهم مواقع التأثير السياسي والإشعاع الثقافي والاقتصادي في شرق ووسط إفريقيا. إذ نجح العُمانيون في عهده من بلوغ مقاديشو شمالاً وحتى رأس دلجاد وامتد النفوذ العماني أيضاً لجهة الاتجاه الشمالي الغربي حتى مملكة أوغندا وغرباً حتى أعالي زائير (الكونغو حاليًا)[٢]. وإذا كان قد أجمع المؤرخون على أهمية عصر السيد سعيد فلأنه حقًا كان عصراً ذهبيًا باستعانته ومن بعده الحكام البوسعيديون بعدد كبير من المستشارين والخبراء والعلماء في كافة التخصصات، وأيضاً القضاة النابهين الذين بقوا عوناً للحاكم في تصريف الأعمال الإدارية والرسمية، وساد العدل وشاع التسامح الديني بين كل المذاهب حينما أرسى السلطان سعيد بين السكان مبدأ المساواة واختص الجميع دونما تفرقة بمعاملة كريمة بعيداً عن انتماءاتهم الدينية والعرقية، وعلى الرغم من أن المذهب الإباضي كان مذهباً رسميًا للدولة إلا أن قضاة الشرع ورجال الدين من أهل السنة كانوا إلى جانب القضاة من الإباضية ولهم الحرية الكاملة في عقد جلساتهم عند التقاضي في بيوتهم أو في الجوامع العامة. أما بخصوص القضايا المهمة فكان يتم الفصل فيها في

---

(١) Cf. The sultanante of Muscat and Oman, by Captain G.J.ECLES. In Journal of the central asian society. january 1927, p. 21-25.

(٢) Said bin Sultan an appreciation. By W.H.INGRAMS. Zanzibar 1926, p. 77.

(بيت الساحل) حيث المقرّ الرسمي للحكومة[1]. وتمكن الحكام البوسعيديون من توحيد كلمة القبائل العربية في شرق إفريقيا بإشراك زعمائها ووجهائها في تحمل مسؤولياتهم في صنع القرارات الهامة أو من خلال قربهم من الحكام وأخذ آرائهم في أسلوب تصريف شؤون الدولة سواء كان ذلك في عمان أو زنجبار[2]. وكان أهم عنصر في محبة الناس والتفافهم حول الحكام من الأسرة البوسعيدية هو بساطتهم في التعامل وابتعادهم عن التكبر والتعالي على الناس، واستخدامهم لطريقة الشورى في الحكم وتوخيهم العدالة وإنصافهم المظلومين كما أن هناك خصلة متوارثة بين أجيال هذه العائلة يستطيع أي دارس لتأريخ السلوك السياسي لهذه الأسرة أن يتلمسها بوضوح وهي التروي والتأني في إصدار القرارات وابتعادهم عن أساليب الانفعال والتسرع مما أكسبهم ثقة المحيطين الداخلي والخارجي. وكان مجلس شيوخ القبائل وكبار وجهاء العائلات النافذة إضافة إلى المستشارين والقضاة بمثابة برلمان كبير لأهل الحل والعقد. وكانت المجالس السلطانية التي يلتئم فيها أهل الحل والعقد مثل جمعية وطنية في اللغة السياسية المعاصرة لسماع الرأي الآخر وأخذ المشورة واختيار القرار الأنجع لحل المشكلات، والتغلب على المصاعب، إذ كان من حق أي فرد أن يحضر هذه المجالس السلطانية والمشاركة في المناقشة، حتى أن يصل الحد ببعض الأفراد من الحاضرين إلى طلب لقاء منفرد مع الحاكم إذا ما كانت لديه مشكلة خاصة. وتواتر تولي مقاليد الحكم بين أبناء الأسرة البوسعيدية بشكل منتظم نسبيًا.. وفي مرحلة تالية فقد تولى مقاليد الحكم السلطان السيد سعيد بن تيمورفي ظروف بالغة التعقيد والتشابك والقسوة تتمثل في

---

(١) Zanzibar the island metropolis of eastern Africa by major F.B.PEARCE. London 1919, p. 140-143.

(٢) Zanzibar in contemporary times. by Robert Nuhez Lyne. London 1905, p. 70.

الكساد الاقتصادي العالمي بعيد الحرب العالمية الأولى، فاتخذ السلطان إجراءات اقتصادية وسياسية تمتاز بالحزم والتقشف مستهدفاً النأي بالبلد عن شبح القروض والاستدانة الخارجية، والتي من شأنها أن تكون تربة خصبة للتدخل الأجنبي بالشؤون الداخلية للسلطنة تحت حجج وذرائع شتى لا تخفى على أحد وفي نفس الوقت اتبع سياسة خارجية منفتحة بهدف تجنب خيار الانعزال فقام بزيارات خارجية وبذل جهوداً دبلوماسية لتدعيم موقع السلطنة في المحيط الخارجي. ففي سنة ١٩٣٧م زار أمريكا وكان أول حاكم عربي يصل إلى هناك ويلتقي رئيسها روزفلت ويتباحث معه ويتبادل معه الهدايا في قراءة صحيحة لمستقبل هذه القوة الناهضة على الساحة الدولية في مستقبل ليس ببعيد، ومن ثم زار اليابان وفرنسا والهند، وبعدها تفرغ لإنهاء خلافاته الحدودية المقلقة مع المملكة العربية السعودية ومنح امتياز التنقيب عن النفط لشركة تنمية نفط عمان، وتم تصدير النفط المستخرج عام ١٩٦٨م إذ شكل العاملان السابقان أرضية حقيقية لانطلاق النهضة العمانية الكبرى بعد ٢٣ يوليو ١٩٧٠ حينما تقلد المسؤولية السلطان الحالي قابوس بن سعيد إذ ارتسمت بمجيئه ملامح نهضة وتطوير شامل في البلاد في كل مناحي الحياة لتغطي السياسة والبنى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، فقد وجه جلّ اهتمامه أولاً إلى الإنسان العُماني الذي يركز السلطان في كل خطبه ولقاءاته بأنه أي الفرد العُماني هو ركيزة التنمية ومحورها إذ يقول في كلمة له في عام ١٩٩١م «التنمية ليست غاية في حد ذاتها وإنما هي من أصل بناء الإنسان الذي هو أداتها وصانعها ثم ينبغي ألا نتوقف عند مفهوم تحقيق الثروة وبناء الاقتصاد، بل نتعدى ذلك إلى تحقيق تقدم الإنسان» ومن دون تنمية قدراته العلمية وتزويده بالخبرات والثقة اللازمة لا يمكن تحقيق أي نجاح في عملية التنمية والتحديث.. إن معالم وملامح سياسة النهضة العُمانية المستمرة لأكثر من ٣٧ عاماً تشكل بلا شك ميداناً واسعاً للباحثين

والدراسين لأنها تشكل أهم فترة في تأريخ عمان المعاصر، وتمتاز بتراكم المنجزات ووضوح الرؤية للمسارات من خلال الدور الحاسم للسلطان قابوس باعتباره باني ومبدع نهضة عُمان وأرسى لها مكانة محترمة إن كان على صعيد الإقليم أو العالم، فهو بحق القائد للتطور وعملية التنمية في عُمان. وإذا كان مفهوم القيادة يتعلق بالدور والمهمة والإنجاز فقد استحق الرجل ثناء العُمانيين وكل المراقبين للشأن العُماني في الخارج.. إن كثيراً من دارسي علم السياسة يولون أهمية كبيرة لطبيعة النتائج التي تنشأ من التفاعل بين الإنسان والجغرافية وما يتمخض عنها من أدوار وسلوكيات ونشاط إنساني، فقد منحت طبيعة عُمان الجغرافية شكلاً مميزاً من أشكال التفاعل والتناغم بين البحر والصحراء، بين الساحل المنفتح والداخل المنغلق، ومع وجود الواحات الخضراء إلى جانب البر المقفر نسجت الشخصية العُمانية خيوطها المتفردة في الإقليم متشحة بصفات من كل تلك العناصر السابقة. فمن رغبة في الحوار إلى ميل أكثر منه للإصغاء، ومن قساوة الحياة في الصحراء تعلم العُماني الصبر والرغبة في التعاون، وأخذ من الطبيعة الجبلية القاسية صفة الحذر والتأني في القرار، ومن الساحل المفتوح على البحر وانتظارالسفن القادمة والاحتكاك مع أقوام أجنبية وممارسته للتجارة. اتسمت الشخصية العُمانية في جانب منها بميزة الكرم والتسامح والحوار والانفتاح على الآخر. لذلك فمن النادر أن تجد شخصية ساهم في صياغتها تضافر وتناغم عنصرين هامين هما الجغرافية والتأريخ مثل شخصية الإنسان العُماني. هذا التأريخ العريق سيظلّ وإلى الأبد موضع فخر واعتزاز كبيرين للشعب العُماني، ولقيادته ممثلة بسلطان البلاد قابوس والذي يولي عناية كبيرة للتأريخ والتراث العُمانيين باعتبار التأريخ من أهم عناصر التحريض للشعوب على العطاء والمساهمة في البناء. لذا نرى السلطان قابوس في بواكير توليه لدفة قيادة البلاد يقول في خطاب له: «إن هدفنا السامي هو إعادة أمجاد بلادنا السالفة، هدفنا أن

نرى عُمان وقد استعادت حضارتها الآفلة» إنه يشعر كما هو حال العُمانيين إلى حنين كبير لما سطَّره الأجداد من ملاحم تأريخية في الحضارة والعمران، وبالتالي فإن السلطان يريد أن يذكّر الشعب بأن إعادة الأمجاد والأدوار الحضارية للأمم لا يتأتى من خلال التمنيات إنما يتحقق بالعمل والتضحية والمثابرة هذا التأريخ الضارب بجذوره وتراثه في القدم من خلال إسهاماتهم في الفتوحات الإسلامية من أجل تثبيت دعائم الإسلام شرقاً وغرباً وجاء ذكرهم العطر حينما ورد على لسان الرسول العظيم محمد ﷺ ولأنهم دخلوا إلى الإسلام طوعاً ومحبة فدعا لهم بالخير والبركة حينما قال: «رحم الله أهل الغبيراء آمنوا بي ولم يروني» وكذلك أثنى عليهم الخليفة الراشد أبو بكر الصديق (ﷺ)[1]. كما أن تمسكهم بتقاليدهم وقيمهم وسجاياهم الكريمة الراسخة في وجه التغيرات السلوكية في ظل سطوة قيم العولمة، جعل من خصائص هذا الشعب الأصيل موضع إعجاب زوار السلطنة من كل الجنسيات، وأتذكر يوماً كنت في بريطانيا والتقيت بسيدة من ويلز عملت في عُمان سنوات عديدة سألتها عن انطباعاتها عن طبيعة معاملة الشعب العُماني لها خلال إقامتها هناك؟. قالت بعفوية إن سلوكهم وأدبهم الجم يقترب من سلوك الملائكة.. صحيح أن دراسة السلوك والصفات الإنسانية للشعوب يظل مهمة علماء الأنثروبولوجيا، لكن الانطباعات الجمعية في ذاكرة الناس عن شعب ما تبقى حقيقة هامة متداولة بين الشعوب. ويركز الباحثون في التأريخ المعاصر لعُمان على أهمية انتقال عاصمة البوسعيدين من الرستاق إلى مسقط في عام ١٧٩٢م إذ ابتدأت معها مرحلة جديدة من تأريخ عُمان السياسي لما تعنيه مسقط من مركز حيوي وموقع ملاحي هامّ أعطى لعُمان

(١) انظر د. أحمد بدوي، دخول العرب في الإسلام / القاهرة مطبعة الأزهر. ١٩٧١م، ص ١٥٨-١٦٠.

نفوذاً كبيراً في كيفية التعاطي مع البحر ومتطلباته، وخصوصاً براعة العُمانيين في صناعة السفن والأساطيل البحرية، كل ذلك تكامل مع عنصر حيوي وهام تمثل في تواتر حكام الأسرة البوسعيدية الممتدة[1] والذين عرفوا محددات ومزايا الموقع الجغرافي من خلال رسمهم سياسات تتسم بالواقعية وتستشرف معطيات الموقع الجغرافي وشكل العلاقات مع المحيط الخارجي للسلطنة.

(١) انظر في الملحق شجرة العائلة البوسعيدية الحاكمة.

الفصل الثاني

منهج وآليات عمل النظام السياسي في عُمان

استند السلطان قابوس في أسلوب عمله لبناء الدولة الحديثة إلى طريقة التدرج في بناء هياكل ومؤسسات الحكم، وذلك برسم معادلة محسوبة بدقة تراقبها عين فاحصة تراعي دوماً التوازن بين طموحات النظام وبين الإمكانات المتاحة له، من موارد مالية أو بشرية أو إدارية، ، وعلى الرغم من توافر بعض عناصر الإغراء بتسريع خطوات التنمية والبناء والتقدم إلى الأمام بوتيرة أعلى مما حصل إلا أنه آثر اعتماد سياسة النفس الهادئة والتمهل واحتساب خطواته بدقة مبتعداً بصورة كلية عن أسلوب القفزات، والذي ربما يمنح صاحبه بعض المكاسب العاجلة إلاّ أنه يظل محفوفاً بالمخاطر، إذ من الممكن عند وقوع خطأ في إحداها سوف يقود إلى خلق إرباك في خطط وبرامج النظام ينتج عنه ربما بعض الانكفاء والتراجع الضارّ، فأدرك القائد العماني بحكمته المعروفة بأن عُمان تساوي القبيلة والقبيلة هي ركيزة الاستقرار، فسعى جاهداً إلى استقطاب شيوخ القبائل إلى جانبه واستمالتهم بإشراكهم في تحمل جزء من المسؤوليات الإدارية والمحلية وزودهم ببعض الصلاحيات الملائمة، ثم دفع بأبنائهم المتعلمين لتولي المناصب الحكومية والمراكز العليا الحساسة في مؤسسة القوات المسلحة والأمن القويتين. وعمل على استثمار كل طاقات هؤلاء الشيوخ الإيجابية والعمل على الحد من بعض الإفرازات السلبية

للخصائص والعادات الملتصقة بمفهوم القبيلة والمرتبط بفكرة العصبية والجهوية، بمعنى الولاء القبلي والعشائري الأعمى، وميلهم الطبيعي إلى الاستغلال وانتهاز الظروف من أجل تعظيم منافعهم الشخصية أو المناطقية بين الحين والآخر، سيما عند اقترابهم من دائرة السلطان. إذ جعل من هذه الطاقات الإيجابية أدوات وروافد فاعلة لتنفيذ برامج ومشاريع عمرانية وتنموية في حقول التعليم والصحة والطرقات والسكن، وكذا حلّ المنازعات القبلية المرهقة للحكومة. صحيح أن لهؤلاء المشايخ نفوذاً كبيراً في الحكم والإدارة إلاّ أن الدولة طيلة السنوات الماضية استطاعت أن تصنع لها جهازاً كبيراً من الموظفين والتقنيين والأشخاص الذين صارت طريقة عيشهم ورفاهيتهم مرتبطة بشكل قوي بسياسات الدولة وبرامجها، أكثر من ارتباطهم بمفردات الولاء القبلي، وهؤلاء يصح أن ندعوهم بـ (الطبقة الوسطى في عُمان) هذه الطبقة تعد غاية في الأهمية لتماسك النظام بحكم تعلقها المصيري بفكرة الدولة كمؤسسة تضمن لهم مستوى مقبولاً من العيش المشترك، كما أن هذه الطبقة تؤدي وظيفة حماية النسيج العام للمجتمع بحكم سعة حجمها وحفظها للتوازن الإيجابي بين الطبقة الثرية العليا وبين الطبقة الفقيرة الدنيا، وهي من خلال حراكها وتناغمها مع حركة النظام تتمكن من تخفيف التوترات الاجتماعية وامتصاص حالات الاحتقان، كما أن الطبقة الوسطى في الواقع هي من تنتج للبلاد فولوكلوراً وحراكاً ثقافيًا وأنماطاً سلوكية واجتماعية راقية. ولعل من نافلة القول إن مفهوم الطبقة الوسطى في البلدان النامية ظل على صلة حيوية بمفهوم القطاع العام، هذا القطاع الذي يتشكل من المؤسسات والمصالح ذات الصفة العمومية والخدمية والإنتاجية، والذي تمتلكه الدولة فهو بمثابة الرافعة التي تستعين بها الدولة في الأوقات العصيبة بسبب أن القطاع الخاص ومهما بلغت درجة العناية به أو الوظيفة التي يؤديها يبقى أخيراً محكوماً بعقلية الربح والمنافع الذاتية، فمن غير الجائز أن يعوّل عليه النظام في الأوقات الصعبة إلاّ باستخدام قوة الزجر.

الفصل الثالث

تعامل النظام مع أزمة داخلية
لجبهة تحرير ظفار كنموذج للدراسة

جاء انطلاق هذه الحركة كتعبير عن المناخ الدولي السائد آنذاك في ظل الحرب الباردة والصراع بين المعسكرين الشيوعي والغربي، وتأثر نسبة من الشباب العربي بطروحات الفكر الماركسي ومحاولتهم تقليد ومحاكاة تجارب حركات يسارية نشأت وترعرعت في ظروف مختلفة عن واقعنا، وبدأت هذه الحركة مشوار عملها رسميًّا في مجابهة السلطة في ٩ حزيران ١٩٦٥م وتشكلت خلاياها الأولى من العُمانيين ومن أهل ظفار الموجودين في داخل السلطنة، وفي دول الخليج العربي عبر اندماج ثلاث منظمات هي حركة القوميين العرب فرع ظفار والمنشقة عن الحركة الأم في عام ١٩٦٢ ومنظمة الجنود الظفاريين، وفي الداخل كانت هناك الجمعية الخيرية الظفارية[١]. وخلال مؤتمر الحركة الذي انعقد في عام ١٩٦٨ والمسمى بمؤتمر حمرين سيطر الاتجاه اليساري بقوة على الحركة وتم تغيير اسمها إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل[٢]. وتحت تأثير شعارات حماسية وثورية نجحت الحركة في السيطرة على مساحات واسعة من أراضي إقليم ظفار وخصوصاً خلال السنوات الخمس

---

(١) انظر رياض الريس، ظفار. بيروت الطبعة الثانية.

(٢) انظر محمد سعيد العمري. ظفار الثورة. ١٩٧٠م، بيروت ص ٢٧٣.

التي أعقبت مؤتمر الحركة فيما بين ١٩٦٥ - ١٩٧٠ وفي ٢٦ تموز يوليو من عام ١٩٧٠ تسلم السلطان قابوس مقاليد الحكم، في عُمان فبدأت مرحلة هامة وجديدة في أسلوب مواجهة تمرّد الجبهة على نظام الحكم، وتحدث السلطان قابوس في خطاب له في مضمار مجابهة الحركة قائلاً (إننا نتصدى للتغلغل الشيوعي ونقف في مجابهة حركة أممية هدامة تستهدف ديننا وثروتنا وكرامتنا وإنني أقولها صريحة إن التهاون في حماية دين الله، له عواقب وخيمة وليس أحد يختلف على أن الشيوعية حرب على الدين والمقدسات)[١]. وباستخدام مفردات دينية وروحية عميقة في الخطاب السياسي فإن السلطان قابوس أدرك بأن أساليب مواجهة الحركة المتمردة يجب أن تستند قاعدته إلى خطاب سياسي واضح يستلهم عناصر القوة المتوفرة لديه والمتمثلة في التنبيه إلى أن منهج الحركة وشعاراتها هو منهج تغريبي عن بيئة عُمان المعروفة بالمحافظة على دينها وقيمها العربية والإسلامية، ثم أتبع ذلك بمنهاج عملي في المواجهة بأن ابتدأ خطاباً مختصراً له بعبارة (عفا الله عما سلف عفا الله عما سلف)[٢]. ليفتح بذلك صفحة جديدة من العفو والتسامح بين أبناء الشعب، وليفرغ شحنات العنف والعنف المضاد من بعض صواعقه بإشهار النظام لسياسة التسامح في مقابل عنف الجبهة وتمكن من استقطاب شرائح واسعة من المواطنين، وهذا نهج سياسي محمود يمتاز بالتعقل وعدم الانسياق وراء إغراءات العنف والانتقام حرصاً منه على حياة جزء من أبنائه الذين انجرّوا خلف شعارات إيديولوجية براقة، ثم انتهج القائد العُماني سياسة جديدة ترتكز على برنامج وخطة فورية من الإصلاحات المعبرة عن إدراكه بأن

---

(١) انظر خطاب السلطان قابوس بن سعيد. عام ١٩٧٢م، منشورات وزارة الأعلام العمانية.

(٢) انظر خطاب السلطان قابوس بن سعيد في ٢٦ يوليو ١٩٧٠م، منشورات وزارة الأعلام العمانية.

كل حركة وفعل مضاد لا بد أن تقف وراءه أسباب غير مباشرة فبكر بسياسة فتح أبواب عُمان المغلقة على العالم وقام بشق الطرق وبناء المدارس وتشييد المستشفيات لكي ينتشل أبناء شعبه من براثن الجهل والتخلف والمرض، وأظهر النظام السياسي في فترة قصيرة المقدرة على إنجاز مساجد ومستشفيات في داخل المناطق الخاضعة لنفوذ عناصر التمرد ليقطع عليهم الطريق وينسف جزءًا من حججهم في استمالة الأفراد إلى صفوفهم. واستطاع النظام بمهارة من تصوير هذه الحركة بأنها عبارة عن تغلغل شيوعي يستهدف الدين والمعتقدات، وهنا أفلح النظام السياسي في التكيف مع محيطه الداخلي واستكشف عناصر قوة كثيرة متوفرة في هذا المحيط ساهمت في تعزيز قدرة النظام على التصدي للحركة المتمردة وإجهاض مشروعها التغريبي بفترة قياسية إذ كانت الجبهة بمثابة نبتة غريبة عن واقع الناس البسطاء من المواطنين في ظفار والذين صاروا يشعرون بحالة تغريب ثقافي لا مثيل له داخل مناطقهم من حيث إنهم بدأوا يسمعون لأول مرة عند التعامل مع عناصر الجبهة مفردات غير مفهومة بالنسبة إليهم وغريبة عن تراثهم الثقافي الذي ألفوه عبر الأجيال المتعاقبة، ففصائل الجبهة الظفارية كانت تدعو فصائلها المسلحة بأسماء مثل (هوشي منه، أرنستو جيفارا ولينين وغيرهم من رموز الحركة الشيوعية) وفي المقابل برع النظام السياسي العُماني في توظيف عنصر الانسجام مع البيئة الحاضنة له في استخدام أسماء للفرق العسكرية في الجيش العماني تحمل معاني ودلالات عظيمة مثل (خالد بن الوليد، أبو عبيدة بن الجراح، عمر بن عبد العزيز، إلخ..) وبالإضافة إلى امتلاك السلطان قابوس لمفردات الإنجاز الحقيقي على الأرض وابتعاده في أسلوب عمله عن الشعارات الاستهلاكية والدعائية مما أكسب النظام درجة عالية من المصداقية ساهمت من دون شك في تعزيز قدرة النظام على الحركة والسعي إلى تحقيق سلسلة من المنجزات الملموسة في

عموم الإقليم وكان من أهم وسائل النجاح أن النظام كان مخلصاً في عمله وطوَّر من كفاءة النظم الفرعية المساندة له بحيث نجح في فترة وجيزة بعد تسلم السلطان قابوس دفة القيادة وانطلاق النهضة العُمانية في تثبيت ركائز الاستقرار القائم على التنمية والإنجاز والتحديث. وهنا أذكر مقولة لرئيس الوزراء العراقي الراحل نوري السعيد خلال حقبة العهد الملكي في العراق حينما ذهب إلى البرلمان لمناقشته في برنامجه الوزاري فتقدمت كل القوى القومية واليسارية والتقليدية واليمينية بخطط وبرامج إلى رئيس الوزراء وانبرى ممثلو هذه الكتل النيابية في الدفاع عن مشاريعهم وخططهم بإلقائهم كلمات حماسية منفعلة ومطولة يريد كل حزب أن يثبت بأن خطته هي الأنجع للبلاد وهي الأجدر من الخطة المنافسة الأخرى، وبعد أن أصغى إليهم نوري السعيد بكل عناية رد عليهم بعبارة لطيفة (أنا لا يهمني إن كان صاحب الخطة والبرنامج شيوعيًّا أو قومياً أو إقطاعيًّا أنا فقط أريد خطة عمل أستطيع تنفيذها) وهذا صحيح فكثير من النظم السياسية تقدم خططاً جميلة ومنمقة في كتب ومجلدات، لكن ما الفائدة منها فهي لخياليتها أو لعدم تناسبها مع موارد النظام ولا مع قابليته سوف تذهب إلى الأدراج حبيسة الدهر. والنقطة الجوهرية التي أريد الوصول إليها هي إن النظام العُماني كان يعمل ضمن قدرته ومتلائماً مع محيطه مدفوعاً بالرغبة في الإنجاز ومرتكزاً إلى مصداقية جلبت له عناصر التأييد والمساندة، وأفقدت خصومه القدرة على الاستمرارية والحياة، واختفت الجبهة الظفارية المناوئة للحكم وتلاشت بصورة تلقائية عام ١٩٧٥م بسبب أنها كانت مخلوقاً غريباً على الواقع العُماني وشعاراتها امتدت إلى مساحات جغرافية كبيرة لا قبل لها بها.

الفصل الرابع

أبرز التحديات التي تجابه الحكم في عُمان

مع طبيعة سياسة السلطان قابوس المتسمة بالحذر والتروّي والقدرة على الإنجاز سيكون من المديح المشكوك فيه إذا ما تم الاعتراف بأن النظام السياسي في سلطنة عُمان قد بلغ كل أهدافه. إذ إن عدداً من الباحثين والمهتمين بالشأن العُماني في نقدهم لنظام الحكم يقوم على أساس يجب الاعتراف بأنه لا توجد في عُمان قوى وأحزاب سياسية مدنية تتمتع بتنظيم ومهابة كافيين لمواجهة القوة المتمثلة بشخصية السلطان قابوس المحورية كما هو عليه الحال في البلدان التي تأخذ بالنظام الملكي الوراثي. إضافة إلى أن السلطات الواسعة التي منحها الدستور العُماني للسلطان قابوس نابعة من عظمة الدور الذي قام به السلطان في إحداث كل هذا الكم الهائل من المنجزات إضافة إلى صفاته القيادية الأخرى، فهي ربما لا تتلاءم في المستقبل مع نوعية وشخصية من يخلف السلطان قابوس في الحكم. إن هذا النقد صحيح من الناحية النظرية فالباحث المنصف والمطلع على تأريخ السلطنة عليه أن يدرك طبيعة تكوّن الدولة وعوامل نشوئها وأسس بنية المجتمع في البلاد العربية ككل أو حتى البلاد النامية فهي مختلفة بشكل كبير عن طريقة تكوّن العوامل التي ساهمت في ظهور الدولة في أوروبا الغربية بشكل عام، فمن جهة حداثة التجربة والافتقار إلى التقاليد المؤسسية الناظمة للعمل، ومن جهة ثانية حجم

التخلف والتردّي في جميع مناحي الحياة بحيث تظل الحاجة الماسة والعاجلة هي في كيفية إحداث تنمية سريعة في الصحة والتعليم والبنية التحتية وإيجاد وظائف للعاطلين وتدريب الأفراد على أنماط الإدارة الحديثة، إضافة إلى كل ذلك هو طريقة تفكير الفرد في أولويات حياته والتي ربما تأتي في آخر جدول اهتماماته الانشغال بتأسيس أحزاب سياسية ونقابات عمال وغيرها من المظاهرالغربية المرادفة للنظم السياسية، في وقت ينتظر المواطن في البلدان النامية طريقاً معبداً يسلكه أو مدرسة لأبنائه أو مستوصفاً طبيًّا يقدم له الرعاية الصحية أو وظيفة يعتاش منها، هذه التراتبية في الحاجات الحياتية للفرد العُماني يضاف إليها أن السلطان قابوس في نظر أغلب العُمانيين هو المعبر المؤتمن عن مفهومي السلطة والسيادة، ومع ما يتمتع به من (كريزما) هائلة ومهابة ومحبة لدى العُمانيين ترتكز إلى حجم الدور والمهمات التي اضطلع بها خلال السنين الماضية في صياغة معالم النهضة العُمانية الشاملة فلا زالت أجيال تتعايش معه تعرف ماذا كانت عليه عُمان قبل مجيء السلطان قابوس، وماذا صارت عليه من رقيّ وتقدم ونجاح مبهر بعد تولي السلطان زمام الحكم. فبتحقيق معدّلات نموّ مرتفعة وصلت إلى نسبة ٨٪ كما ورد في حديث وزير التجارة والصناعة العُماني للتلفزة العُمانية بتأريخ ٣-١١-٢٠٠٧. والإعجاب الذي يتملك جميع زوار السلطنة من الطريقة التي يتمّ بها البناء العمراني المستوحي لمعالم وفنون التراث العربي والإسلامي بما يضمن استذكار ماضي الأجداد المضيء وسياسة السلطان قابوس التي لا تقوم على أساس نسف كل ما هو قديم بل تقوم على المواءمة بين التراث والمعاصرة في تناغم يبعث على الإلهام والإبداع. إن ما تحقق في شتى جوانب الحياة يرتكز أولاً إلى الإنسان العماني والذي يرى في شخصية السلطان قابوس عنواناً بارزاً في تأريخ عُمان الحديث. وتظل مهمة الباحث والمراقب الذي لا يعرف تأريخ عُمان

عسيرة لأن بناء البلد كانت مهمة شاقة اكتنفتها صعوبات جمة بمحدودية الموارد المالية وندرة الطاقات البشرية المدربة وقسوة الطبيعة، ولكي يعلم المراقب كم هي المشقة في ذلك اذهب وشاهد الطرق الحديثة وهي تخترق هذه الجبال الرهيبة.. واعترافاً بما تحقق وما أوردناه سابقاً فإن الفرد العُماني هو في الأصل لا يولي أهمية أو يستشعر هناك حاجة لأطر سياسية أو حزبية في الوقت الحالي، وهو متيقن من أنها أصلاً أدوات لا تصلح له، لأن جلّ اهتمامه يتركز في البحث عن أفضل الوسائل التي تساعد على تنمية بلده وتطويره والعمل على تحسين شروط معيشته. أما حول النقطة الثانية المتمثلة في ضمانة تمتع خليفة السلطان بكل هذه السلطات الدستورية الواسعة في المستقبل فهذه مسألة جلية في أن الدساتير ليست كائنات مقدسة وجامدة فهي عرضة للتغيير والتعديل بحسب متطلبات الواقع، وصورة عُمان التي سوف تتشكل في المستقبل ودرجة تطور آليات النظام ومنهجه انطلاقاً من سمة الحياة المتمثلة بالتطور والتجدد. كما أن التقاليد المكتسبة من تجربة السلطان الثرية واحتكاك المقربين به ستكون عاملاً مساعداً على اقتداء الخلف بتقاليد السلف، وهي لا تشكل مصدراً للقلق إذا ما عرفنا خصائص الشخصية العُمانية القائمة على التروّي والميل إلى الشورى والهدوء..

إنّ ما تمثله شخصية السلطان قابوس من شرعية حكم متوارثة تستمد حضورها من جذور الأسرة البوسعيدية الضاربة في عمق التأريخ العُماني الممتد ورصيدها الإيجابي في نفوس العُمانيين باعتبارها من الأسر الحاكمة والممتدة منذ أكثر من ثلاثة قرون ونصف وعاشت في حالة تصالح مع ذاتها ومع شعبها وإقليمها مما ساهم في منحها شرعية نادرة من جهة توفر عنصري الاستمرارية والإنجاز وما تحقق من قبول لها، فجاء السلطان قابوس بسياسته المعروفة وحكمته المعهودة وطبيعة شخصيته المحببة إلى نفوس العُمانيين ليرتقي من خلال تراكم المنجزات

وبناء الدولة الحديثة بهذا القبول إلى مستوى الرضا الذي يظل هدفاً صعب المنال تسعى إليه كل الحكومات في العالم في وقت تكافح حكومات كثيرة في العالم إلى المحافظة على درجة من القبولية من شعوبها أو حتى إلى درجة تسكين الخصومة مع شعوبها لأطول وقت. وتأسيساً على ما سبق فأعتقد أن لا أحد من القبائل أو العائلات البارزة والتي هي أساس تكوين وفعالية المجتمع العُماني يفكر يوماً في منازعة الأسرة البوسعيدية على ميراثها في الحكم أو دورها الرائد أو الحلول بدلاً عنها في الحكم.

إن الدارس للتحديات التي تجابه النظام السياسي العُماني عليه أن لا يغفل دراسة موقع وأهمية الجيش مثلما هو معروف في كل البلدان لأنه يملك من الناحية النظرية والعملية القدرة والبنية الضرورية للتمرد والانقلاب على الحكم، أو أن يشكل تهديداً لمستقبل نظام الحكم. إلاّ أن الجيش من الناحية النظرية في عمان لا يمتلك الشرعية الكافية ولا حتى المهابة اللازمة للقيام بالانقلاب على الأسرة الحاكمة أو التمرد على أوامرها، إضافة إلى أهمية عنصر التقاليد العسكرية الصارمة التي زرعها النظام والقائمة على أساس الانضباط الشديد والطاعة للسلطان والولاء للوطن وحرصه الكبير على تدريبها وتسليحها بطريقة عصرية إذ يوليها جل عنايته كونها رمزاً للعزة الوطنية والسيادة. إضافة إلى أن المناهج المعتمدة في التدريب والأساليب العلمية في الإعداد الفني والمعنوي تقوم على أسس من المهنية والاحترافية والبعد عن التسييس أو إقحامها هذه المؤسسة الحساسة في تجاذبات مدارس فقهية أو عقائدية كل ذلك جعل من الجيش بشكل عام ينظر إلى السلطان قابوس بأنه الرمز الأعلى للسيادة وقائدها العام وخصوصاً إذا ما عرفنا أن السلطان قابوس نفسه رجل عسكري تعلّم وتدرّب في أرقى الأكاديميات العسكرية في العالم، وبهذا فهو الأقدر على فهم احتياجاتها وتطلعاتها. كما أن السلطان اتبع في بناء

الجيش والأمن سياسة حصيفة تقوم على مبدأ إشراك جميع أبناء القبائل البارزة في تشكيلات القوات المسلحة وتمكينهم وفقاً للسياقات العسكرية المعتمدة من تبوُّء مناصب القيادة العليا دونما تمييز شرط توفر الولاء والتأهيل المطلوب لشغل المركز القيادي، مما خلق شعوراً عامًّا لدى أبناء هذه المؤسسة الحيوية بأن كل ضابط وبحسب السياقات المتبعة يتمكن من إشغال المواقع الهامة والحسّاسة دونما أي قلق إذا ما سلك وانتهج طرق الانضباط والولاء والكفاءة والتراتبية العسكرية. لذا ومن خلال ما تقدم من معطيات واقعية فإن الأخطار التي تهدد مستقبل الحكم تكاد تكون محدودة للغاية، فلا خوف من حدوث تغيرات دراماتيكية بسبب أن الحكم يستمدّ قوته من شرعية كبيرة لا تدانيها أية طروحات أخرى وولاء الجيش ومؤسسة الأمن مضمون لصالح الشرعية التي تمثلها الأسرة البوسعيدية وهي محكومة بضوابط مهنية وتقاليد قوية لا يمكن الخروج عليها أبداً. أما بالنسبة إلى المخاطر الخارجية التي تشكل تهديداً محتملاً للنظام في المستقبل، فلا تهديدات منظورة قادمة من المحيط الخارجي تستهدف النظام بصورة مباشرة لكون السلطان قابوس بن سعيد قد اتبع منذ البداية وطوّر سياسة خارجية إيجابية تقوم على أسس التعاون والتفاعل مع الإقليم والبيئة الدولية حيث يقول السلطان قابوس بن سعيد: «إن سلطنة عُمان تؤكد على أهمية التفاهم للوصول إلى صيغة متفق عليها للتعاون بين دول منطقتنا»[1]. كما اتسمت ردود أفعال النظام على المتغيرات المتلاحقة في الإقليم بسمة الموضوعية والنأي بالسلطنة عن الدخول في منازعات أو خصومات لا يجني النظام منها أية فائدة، وسعى السلطان قابوس بإدراك عميق إلى أهمية تسوية الخلافات والنزاعات

(١) كلمة السلطان قابوس بن سعيد في ٢٥-١١-١٩٧٦م، بمناسبة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية دول الخليج العربي.

الحدودية مع الدول المجاورة وديًّا وعبر التفاوض السلمي لنزع الصواعق من هذه القنابل القابلة للانفجار في أي وقت وتجنيب بلده مشكلات النزاع والتدخلات في الشؤون الداخلية المصاحبة لها والتي سبق وأن اكتوى النظام بنيرانها في وقت سابق خلال مواجهته للتمرد في إقليم ظفار وانتهج سياسة دولية تقوم على قراءة المتغيرات الكبيرة قراءة صحيحة تستند إلى المصالح العليا لعُمان بمحاولة مدّ جسور الصداقة والحوار مع القوى الدولية الهامة لتخفيف عناصر التوتر في الإقليم مبتعداً عن الدخول في أحلاف عسكرية أو محاور إقليمية ضارة من شأنها أن تجلب للنظام متاعب وضغوطاً خارجية هو أصلاً في غنى عنها.. وفي واقع الأمر إن السلطان قابوس بن سعيد أراد من كل مساعيه الحثيثة لبناء الدولة زرع تقاليد حكم تنبثق من تراث السلطنة كدولة ضاربة جذورها في أعماق التأريخ، بينما افتقدت الجزائر الحديثة مثلاً لتقاليد الدولة على الرغم من محاولتها الاستفادة من تراث الدولة الاستعمارية فرنسا بعد الاستقلال والمتمثل بالإدارة الفرنسية الاستعمارية وإدارة الحكومة المؤقتة.

إن الذي يتصدى للبحث في خصائص نظام الحكم العُماني لا بدّ له أن يتفحص نوع وطبيعة العلاقة بين السلطان (الحاكم) والقبيلة في عمان، والذي يستند إلى معطيات جغرافية وتاريخية واجتماعية واقتصادية[1]. محددة ساهمت في تكوّنها تضافر عوامل تأريخية وجغرافية ومزايا الموقع الحيوي للسلطنة في الإقليم. والذي تطلب من السلطان قابوس منذ سبعينات القرن المنصرم مواجهة تحديات أساسية تتمثل في:

أولاً: السعي إلى بناء قاعدة حقيقية دعامتها الأساسية توفير الاستقرار السياسي الداخلي في حاضنة قوية من الاندماج الوطني لتعزيز

(١) Cf. Jean Belti. Oman and the development. Torento center magazine, 2003 no.434.

وبسط سيادة الدولة على إقليمها الكامل، وهنا واجه السلطان بحزم وحكمة سياسية متلازمتين مشكلة التمرد المسلح على نظامه والذي مثلته حركة مسلحة في إقليم ظفار ترعرعت في ظل مناخات الحرب الباردة في محاولة منها لمدّ النفوذ الماركسي واليساري في المنطقة. ونجح السلطان قابوس في توظيف مهاراته في أساليب القيادة الناجحة في الاستفادة من عناصر القوة المتوافرة له في الإقليم وقدرة هائلة على المزج بين سياستي اللين والحزم وانتهاج سياسة خارجية منفتحة من خنق وإنهاء هذا التمرد وعبور هذا التحدي إلى المستقبل بكلفة أقل نسبيًّا قياساً إلى أكلاف أزمات داخلية أخرى مشابهة حصلت في دول عديدة. وبسط نفوذ الدولة بالتغلغل في كل أنحاء الإقليم ليس من خلال الانتشار الأمني فحسب، إنما عبر امتلاكه مشروعاً وطنيًّا كبيراً بحجم بلده حشد له كل الطاقات وحظي بالتفاف وطني واسع. ليبسط من خلاله استقرار سياسي راسخ وتنمية حقيقية شملت كل أطراف البلاد. وتغلب السلطان في فترة وجيزة على واحدة من الأزمات التي كثيراً ما تقف حائلاً أمام نظم الحكم والمتمثلة بأزمة الاندماج الوطني والتغلغل بمعنى قدرة الدولة على إيصال مشاريعها وخدماتها إلى سائر مناحي الإقليم دونما عوائق أو تمييز.

ثانياً: التدرج في بناء نظام سياسي يستجيب لمتطلبات العصر ويحافظ على الموروث والتقاليد العُمانية في الحكم، والممتدة إلى مئات السنين، من خلال استيعاب متغيرات الإقليم المتلاحقة والتغيرات في المحيط الدولي من خلال العمل على ضبط إيقاع هذه المتغيرات في عُمان بما يتناسب وحجم الموارد المتاحة له، ومعرفة القيود المفروضة على الحركة والأفعال. واتبع النظام السياسي في عُمان سياسة خارجية تتسم بالتعاون النشط مع المحيط والمحافظة على خصوصية قراءته للأحداث بما يتوافق وطبيعة النظام القائمة على أساس التروّي والبعد عن ردود الأفعال السريعة، والنأي بسياسة السلطنة عن الدخول في الصراعات

والمحاور، وامتازت ردود أفعال النظام على متغيرات الإقليم والساحة الدولية ببعد النظر والتوقع الصحيح لمسارات الأحداث فاكتسبت السياسة الخارجية العُمانية المصداقية ونالت احترام الدول والباحثين. ويقول السيد يوسف بن علوي وزير الشؤون الخارجية في السلطنة: (إننا لا نريد بسياساتنا وردود أفعالنا أن نفاقم من المشاكل. نريد أن تكون مساهمتنا إيجابية في دعم الاستقرار» وأذكر يوماً كنت في القاهرة مشاركاً في منتدى سياسي عن العرب وإفريقيا انعقد في فندق الهلتون بتأريخ ٢٢-٥-٢٠٠٢م بتنظيم من مركز الدراسات الاستراتيجية الذي يديره الرئيس اليمني الأسبق علي ناصر محمد فقدمت مداخلة في المؤتمر عن طبيعة ردود الأفعال والمواقف التي تتخذها الحكومات إزاء الأحداث في الساحة العربية مستعيناً بمثال عن ردود أفعال ومواقف السياسة الخارجية العمانية وقلت ما نصه.. كيف أن السياسة الخارجية لعُمان تمتاز بقدرة على القراءة الصحيحة لتطور مسار الأحداث في المستقبل، ومثلما يقول الملك المغربي الراحل الحسن الثاني إن السياسة ليست فنّ الممكن فحسب إنما هي فنّ التوقع. فالدولة العربية الوحيدة التي رفضت سياسة مقاطعة مصر سياسيًّا واقتصاديًّا في القمة العربية ببغداد عام ١٩٧٨م بعد ذهاب الرئيس المصري الراحل أنور السادات إلى إسرائيل هي سلطنة عُمان، وتعرضت لانتقادات شتى بسبب هذا الموقف، لكن بعد عشر سنوات من القمة العربية التي عقدت في الأردن عام ١٩٨٨ اكتشف العرب بأنهم كانوا مخطئين في إقرارهم لسياسة عزل مصر بثقلها البشري ومخزونها الحضاري فأعادوا جميعهم علاقاتهم وروابطهم السياسية معها. وأيضاً سقت موقفاً آخر، فحينما دخل الرئيس العراقي الراحل صدام حسين إلى الكويت قررت دول مجلس التعاون الخليجي قطع علاقاتها الدبلوماسية مع العراق باستثناء عمان التي أبقت روابطها مع بلد شقيق على الرغم من اعتراضها على بعض سياساته، ولكن بعد أربع سنوات

أعادت أغلب دول الخليج العربي علاقاتها الدبلوماسية مع العراق. إن الذي أثار انتباهي هو أن أغلب من علق على مداخلتي كان من أساتذة العلوم السياسية الذين قلما يتفقون على وجهة نظر واحدة، فسرّني كثيراً أنهم جميعاً قد أثنوا على طريقة أداء السياسة الخارجية العمانية. هذه السياسة تحرص دوماً على التعاون والتميز في بعض الأحيان، مثلما رأيناها تختلف مع كل دول مجلس التعاون الخليجي في موضوع إقرار العملة الخليجية الموحدة عام ٢٠١٠ م بل إنها رفضت الفكرة مطلقاً إلا أنها تحرص على أن تتناغم مع سياسات المجلس الأخرى في جوانب عديدة. وتميز النظام السياسي في عُمان بالقدرة والقابلية، فمن ناحية كان قادراً على التعاطي مع المتغيرات المتلاحقة في الساحة الدولية والإقليم الذي هو جزء منه، ومن ناحية أخرى كانت قابلية النظام مرنة في مجابهة التحديات المرتبطة بهذه المتغيرات في ظل مفهوم التكامل والتحديث لكل بنى الإدارة والهياكل الاقتصادية والمؤسسات. وهنا يمكن لنا أن نتساءل هل استطاع النظام السياسي في عُمان مجابهة التحديات السابقة في ظل مفهوم الوحدة والتكامل والتحديث؟. وللإجابة عن هذين السؤالين لا بدّ من إدراك أن هدف السلطان قابوس منذ البداية كان في كيفية المحافظة على الاستقرار الذي يعتبر الدعامة الحقيقية لأية عملية تنمية واسعة في البلاد بإرسائه أرضية متينة ومتماسكة لبناء نظام سياسي يتلاءم مع بيئة عُمان. فأدرك مبكراً أن نسيج المجتمع العُماني يقوم على أساس العنصر القبلي، ولذا فمكوّن القبيلة سوف يبقى إلى وقت طويل هو العنصر الحيوي في تشكل نظام الحكم وبالتالي سعى جاهداً إلى المحافظة على هذه التركيبة الاجتماعية في محاولة لتحديثها بقدر المستطاع.. وفي مسعى آخر أفلح السلطان قابوس في إقناع هذه القبائل بأن يتخطى فكرة الانتخاب مرحليًّا من خلال أساليب ضمان مشاركة القبائل في مجالس الولاة على صعيد الحكم المحلي في خطوة لإشباع

حاجاتهم الاقتصادية من المشاريع والخدمات وإدخال المشايخ إلى تشكيل مجلس الدولة.

وكذلك من خلال الجولات السلطانية الميدانية والتي يطوف بها كل عام على كل ربوع البلاد، وتعدّ هذه الجولات التي شاهدت لها تسجيلات تلفزيونية بمثابة برلمانات متنقلة بين جميع مناطق السلطنة تزيد من رقعة المشاركة وتساهم في إعطاء السلطان قابوس مناظر مقربة عن نوعية وطبيعة المشاكل والتحديات التي تجابه السكان ومستوى الخدمات المقدمة إليهم من قبل الأجهزة الحكومية، وتفحص أوجه القصور والضعف فيها بحيث تأتي قراراته اللاحقة منطلقة من قاعدة المعرفة المباشرة باحتياجات الشعب لكي تكون قراراته تستند إلى دراية وإلمام حقيقي بها بعيداً عن تقارير الإدارات التنفيذية، والتي غالباً ما تجنح إلى المبالغة وإخفاء السلبيات.. وأيضاً برع السلطان قابوس من خلال زعامته لقمة الهرم السياسي في المحافظة على وحدة البلاد بحكم أن شخصيته تعد تعبيراً عن ضمانة دستورية وعاطفية لوحدة البلاد، كما أنه يولي عند الحديث إلى مواطنيه أهمية كبيرة لتعزيز خصوصية المجتمع العُماني والمحافظة على قيمه وتقاليده من دون الانجرار وراء القيم الغربية المستوردة تلك القيم الوافدة والتي ربما لا تنسجم وخصائص المجتمع العُماني المتمسك بهويته الوطنية وانتمائه العربي والإسلامي. وقد ثبَّت الدستور العُماني بشكل واضح لا لبس فيه هوية عُمان العربية والإسلامية في المادة الأولى من الدستور (سلطنة عُمان دولة عربية إسلامية)[1]. وبموجب دستور ١٩٩٦م أو «النظام الأساسي في عُمان»[2]. والذي لم

---

(١) يسمى الدستور العماني رسميًا بالنظام الأساسي والذي صدر بموجب مرسوم سلطاني برقم ١٥١/١٩٩٦م.

(٢) جميع النصوص الدستورية مستلة من موقع وزارة الأعلام العُمانية على شبكة المعلومات العالمية (الأنترنت).

يسبقه وجود دستور مكتوب بالبلاد فقد أصبح السلطان قابوس هو المرجعية الدستورية التي تحدد معالم السياستين الداخلية والخارجية. كما أضفى الدستور مهابة وتوقيراً ملزماً لشخص السلطان باعتباره رمزاً للوحدة الوطنية في البلاد، وحكَماً وليس حاكماً فقط إنما هو الذي يفصل ويؤشر الحدود بين السلطات والمواطنين لأنه هو الضامن للمصالح العليا للبلاد والموكل إليه مسؤولية السهر والعناية بها. إذ نصت المادة ٤١ على أن (السلطان رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة، ذاته مصانة لا تمسّ، واحترامه واجب. وأمره مطاع وهو رمز الوحدة الوطنية والساهر على رعايتها وحمايتها)[1]. صحيح أن الدستور كرس مكانة الأسرة البوسعيدية في تولي مقاليد الحكم والمسؤولية وحدد نوع الملك بأنه سلطاني بمعنى أن كل الحكام يجب أن يتلقبوا بلقب السلطان، وبموجب المادة الخامسة من الدستور فإن (نظام الحكم سلطاني وراثي من الذكور من ذرية السيد تركي بن سعيد بن سلطان) إلاّ أنه لم يأتِ بجديد بل ثبت أمراً واقعاً فهذه الأسرة نشأت منذ ما يزيد على ٣٥٠ عاماً كأسرة حكم ودولة ممتدة تستمد شرعيتها من تاريخ البلاد وطبيعة الأدوار التي قامت بها على صعيد المحافظة على استقلال عُمان وخدمة شعبها. وجاءت النصوص الدستورية في دستور عام ١٩٩٦م لتؤكد بأن السلطان هو رأس الدولة والقائد العام للقوات المسلحة السلطانية ويترأس مجلس الوزراء ويعين الوزراء ونوابهم ويعزلهم من مناصبهم، كما يعين القضاة ويصدر المراسيم السلطانية ذات القوة القانونية ويعين السفراء ويراقب أداء جميع أجهزة الدولة.

---

(١) انظر الدستور العُماني، مصدر سابق

الفصل الخامس

الهيئات والمؤسسات الدستورية

الملاحظ بأن مجمل العناصر الأساسية في عمل النظام السياسي ترتكز بيد السلطان وهذه الهيئات الدستورية هي:

أ - مجلس الوزراء.

ب- مجلس عُمان ويضم مجلسي الشورى والدولة.

جـ - مجلس الدفاع الوطني .

د- المجلس الاقتصادي والمجالس الأخرى.

والتي تنشأ بمراسم سلطانية بحسب الحاجة إليها. وبالتمعن في نصوص الدستور نجد أنه قد أولى أهمية كبيرة وغير محسوسة لمجلس الدفاع الوطني الذي منح سلطة فعالة تتمثل في حسن ضمان انتقال الحكم من السلف إلى الخلف في إطار نظام الحكم الوراثي السلطاني في أسرة السيد تركي. وهذا المجلس يضطلع بمهمة المحافظة على النظام واستمراريته وحسم أي تأويلات خارجة عن السياق والغايات المرجوة. حيث نصت المادة السادسة على أن (يقوم مجلس العائلة الحاكمة خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بتثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة) ومع

توافر كل عناصر القوة والزجر لهذا المجلس كونه يضم قادة القوات المسلحة السلطانية والتي يوليها السلطان قابوس أهمية فائقة لأنها تعد المؤسسة الضامنة للأمن والاستقرار والساهرة على السيادة بموجب منطوق المادة ١٤ من الدستور على (تولي مجلس الدفاع النظر في الموضوعات المتعلقة بالمحافظة على سلامة السلطنة) وفي قراءة متفحصة لمنطوق المادتين السابقتين نرى بأن الدستور لم يحدد بوضوح ما هي الحالات التي يعد فيها منصب السلطان شاغراً مثلما ذهبت دساتير عديدة بتوصيف محدد لخلوّ منصب الرئاسة أو الملك، مثل ذكر حالات الاستقالة أو العجز أو المرض بل تفصل ما هي الآلية التي تحدد بموجبها طبيعة المرض وسلامة الحاكم، ومع ذلك يجب الملاحظة بأن المشرع العماني حسناً فعل حينما أوكل مهمة السهر على انتقال الحكم إلى مؤسسة الجيش والقوات المسلحة كون الدستور نفسه قد أناط بها مهمة الاضطلاع بواجب خطير هو السهر على عملية الانتقال باعتبارها مؤسسة وطنية سيادية تعمل على انتظام عمل السلطات في البلاد في الأوقات الحرجة، وهذا شيء منطقي وطبيعي بأن يركن النظام السياسي إلى القادر على العمل والتنفيذ مثل الجيش الذي يتسم أداؤه عادة بالحزم والسرعة حتى أن النبي الكريم محمد ﷺ يقول: «إن المؤمن القوي أحب إلى الله من المؤمن الضعيف».. إلاّ أنه يظل هناك تساؤل منطقي لم يحدد الدستور أو القانون من هم مجلس العائلة وما هو شرط العمر الواجب توفره لمن يعد عضواً في مجلس العائلة منعاً للتأويلات والتفسيرات، ومثلما أخذ بذلك خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبد العزيز في المملكة العربية السعودية عندما أصدر نظام البيعة وحدد بموجبه بشكل صريح من هم الذين يحق لهم اختيار ملك البلاد والطريقة التي يتمّ بها، وغيرها من التفاصيل ذات الصلة، وهذا منهج واقعي مع تعدد التفسيرات ومنعاً للتوسع في تفسير طريقة نقل الملك بشكل غير محدد ودقيق مع تنامي

تغيرات حياتية كبيرة في تفكير الأفراد سواء كانوا في القمة أو العامة. ومن المسائل الجديرة بالملاحظة على الدستور العُماني هو غياب منصب رئيس الوزراء في السلطنة واكتفاء السلطان قابوس بتعيين نائب لرئيس الوزراء لأن صلاحية تعيين رئيس الوزراء ممنوحة للسلطان وهو الذي من يقدر متى تبرز الحاجة إلى هذا المنصب من عدمه بحسب المادة الثامنة والأربعين من الدستور، والتي منحت السلطان سلطة التعيين وتحديد صلاحياته، كما أن الدستور العماني اعتبر مجلس الوزراء هيئة تنفيذية للسياسات العامة للدولة وليس مقرراً لها بموجب منطوق المادة ٤٤ من الدستور العُماني، وهو في ذلك لم يسبغ على هذا الهيئة وصف حكومة كما هو الحال في دساتير عديدة أخرى انطلاقاً من انسجام وتوافق في مواد الدستور التي أعطت السلطان صلاحيات رسم وإقرار السياسة العليا للبلاد، ومع ذلك فالسلطان قابوس بن سعيد كثيراً ما نراه مترئساً اجتماعات مجلس الوزراء آخذاً بسنة حميدة في التشاور والتعرف على الرأي الأفضل. وفي مجابهته للتحدي الثاني أخذ السلطان مثلما ذكرت سابقاً بمبدأ التدرج في إحداث الهياكل والمؤسسات التي تواكب التطورات من دون إدخال البلاد في مطبات أو حلقات مؤسسية ربما يكون البلد غير مهيأً في التعاطي معها فابتدأ السلطان في إحداث المجلس الاستشاري كنواة لمجلس الشورى الحالي القائم على أساس مبدأ الانتخاب والمحافظة على النظام القبلي، والعمل على تطويره بما يضمن المحافظة على ولاء شيوخ القبائل في دعم النظام السياسي وعدم نزوعهم إلى الخصام والسلبية. وعلى الرغم من تركز الصلاحيات والسلطات الأساسية بيد السلطان قابوس إلاّ أنني بمناقشات عديدة مع مسؤولين في عُمان ممن سنحت لي الظروف بلقائهم أكدوا جميعهم بتفرد السلطان قابوس بميزة نادرة، فمع كل ما منحه الدستور من كثرة الصلاحيات فإنه بطبيعته الشخصية لا ينزع إلى الاستبداد في السلطة أو استخدام كل هذه

الصلاحيات التي بيده، انسجاماً مع شخصيته البعيدة عن الانغلاق أو التزمُّت، فهو ميال عند اتخاذه للقرارات السياسية إلى الاستشارة والتأمل والتواصل مع كل أشخاص النظام الفاعلين ومعرفة رأي المؤسسات الكبرى. وبعد ما تقدم يبقى السؤال قائماً هو: كيف تغلّب السلطان قابوس على معضلة ازدواجية التحديث في ظل واقع عُماني محافظ؟ إن الجواب على هذا السؤال يستلزم معرفة ما هي المحددات الأساسية للنظام السياسي في عُمان والمتلخصة في العنوانين الرئيسين وهما:

أ - صلاحيات السلطان المثبتة في الدستور.

ب- القبيلة باعتبارها الركن الأساسي في بنية المجتمع العُماني.

فالسلطان قابوس منحه الدستور صلاحيات بترشيح الوزراء من ذوي الكفاءة في التخصص العلمي والعملي لمواقع المسؤولية، ومن أصحاب المكانة المرموقة وفي حالة توفر الميزتين في شخص ما وهما المكانة والكفاءة فالأرجحية ستكون له في الترشح للمنصب الوزاري. إما عند اختيار السلطان لأعضاء مجلس الدولة فذلك يتمّ على أساس الثقة التي يضعها في المرشحين من ذوي الخبرات الطويلة في خدمة مناطقهم وآخرين من أصحاب الكفاءات. كما يراعي السلطان تواجد عدد لا بأس به من شيوخ القبائل المهمين في هذا الإطار الدستوري ذي الصفة الاستشارية، وعند فحص هوية الأشخاص المشكلين لهذا المجلس في دوراته الثلاث نلاحظ بأن معدل نسبة تواجد المشايخ في مجلس الدولة لا يقل عن ٤٠ ٪ من العدد الكلي لأعضاء المجلس، وهذا يعني بلا شك أن السلطان يرغب في توسيع حجم المشاركة في إدارة شؤون الدولة سواء تمّ ذلك بطريقة الانتخاب المباشر لعضوية مجلس الشورى أو بطريقة التعيين في مجلس الدولة أو مجلس الوزراء، أو المجالس المتخصصة الأخرى، كما حرص السلطان قابوس على تمكين المرأة العُمانية من التعليم والعمل وإعدادها للمشاركة السياسية في هيئات الدولة كي تساهم

بصورة إيجابية في عملية التنمية فكانت عُمان من الدول السباقة في منطقة الخليج العربي إلى إقرار حقّ المرأة في الترشيح والانتخاب، وقد وصلت امرأتان لعضوية مجلس الشورى في دورتيه الأولى والثانية، وضم ٨ سيدات إلى عضوية مجلس الدولة ٤ وزيرات كما تم تعيين سفيرتين في السلك الدبلوماسي إحداهما في واشنطن وخلال الانتخابات الأخيرة لمجلس الشورى لعام ٢٠٠٧م أخفقت النساء في الوصول إلى عضوية المجلس فتدخل السلطان قابوس في محاولة منه لتأكيد الثقة بقدرات المرأة العُمانية وسمى ١٤ سيدة عُمانية من الكفاءات النسائية لعضوية مجلس الدولة.

مجلس الشورى:

جاء انبثاق مجلس الشورى كتجسيد لمضمون المبادئ الواردة في الدستور، والذي أشار في المادة العاشرة منه إلى أن (إرساء أسس صالحة لترسيخ دعائم شورى صحيحة نابعة من تراث الوطن وقيمه وشريعته الإسلامية معتزة بتأريخه، آخذة بالمفيد من أساليب العصر وأدواته) وهنا يحاول المشرع العماني أن يشير إلى مكانة التقاليد العمانية المتجذرة في طريقة الحكم والنابعة من فلسفة الشورى في الفكر السياسي الإسلامي فاتحاً الآفاق لسنة الحياة في التطور والمواءمة في أدوات الحكم وأساليبه وفقاً للتطورات العصرية في طرق الممارسة السياسية وهو بهذا يريد أن يجمع بشكل واضح بين التراث والمعاصرة. لذا يعدّ مجلس الشورى عبارة عن هيئة دستورية منتخبة، تدرج السلطان قابوس في تطويرها والانتقال به من مجلس استشاري إلى مجلس شورى ذي صلاحيات متنامية بما يضمن تمثيل المناطق والقبائل بحسب نسبة السكان فيكون هناك ممثل واحد عن كل ولاية يقلّ عدد سكانها عن ٣٠,٠٠٠ ألف نسمة وعضوان من كل ولاية يزيد سكانها على ٣٠,٠٠٠ ألف نسمة. إن هذه

في الواقع معادلة مقبولة يمكن من خلالها اشتراك عدد كبير من أبناء القبائل البارزين والمؤهلين من غير تدخل السلطان، وعلى هذا النحو يتمّ استيعاب ممثلين عن أغلب القبائل الكبرى في عضوية مجلس الشورى كما أن مجلس الدولة المعين يعدُّ إطاراً دستوريًّا لتوسيع التمثيل خصوصاً تلك الوجوه والشخصيات ذات الثقل الاجتماعي، والتي ربما حرمت من فرصة الفوز بالانتخاب في عضوية مجلس الشورى.

إن هذا النهج معتمد في أغلب البلدان لاستيعاب الكفاءات والشخصيات العامة. يسمى أحياناً مجلساً استشاريًّا أو مجلس شيوخ أو أعيان أو حكماء.. إلخ.. وبهذه الطريقة الفعالة نجح السلطان قابوس في استيعاب كل القبائل العُمانية من خلال تواجدها في مؤسسات الدولة، وحاز في نفس الوقت على رضا واقتناع زعماء القبائل للاستفادة من إطار مجلس الدولة باعتباره وعاءً قانونيًّا يتحكم به السلطان لضبط عملية مشاركة سياسية واسعة لكل وجوه المجتمع البارزة. ومن خلال ما تقدم اتضح بأن البنية القبلية تتماشى وتتكيف مع درجة تطور المؤسسة الحديثة للدولة العُمانية إلاّ أن هذه الازدواجية المؤسسية لا تشكل عبئاً على النظام السياسي أو عائقاً يحول دون تطوره فمجالس الولاة في الولايات العُمانية تعمل على استيعاب طموحات شيوخ القبائل والقيام بوظيفة تتناغم مع إيقاع التركيبة الاجتماعية من خلال حلّ المنازعات القبلية بشكل ودّي، كما يتركز دورها في إقرار المشروعات الخدمية والإنتاجية داخل نطاق الوحدات الإدارية. وتحقق أيضاً نجاح كبير لسياسة السلطان قابوس في تحديث الهياكل والأطر الدستورية بما جعل منها أطراً حيوية استوعبت الحراك القبلي دونما إحداث حالة من التصادم معها.. فمثل ذلك قراءة صحيحة لطبيعة التطورات السياسية العالمية، وعدم التخلف عن ركب الدول المتقدمة والاستفادة من المنجزات العلمية، والتي سعى السلطان إلى توسيع رقعة التعليم لتغطي كل أنحاء بلده، وشجع الابتعاث الخارجي

للدارسين وافتتح جامعة السلطان قابوس والتي تعدُّ مركزاً علميًّا متطوراً. كل تلك العناية العلمية نتج عنها تشكُّل نخبة عمانية من المتعلمين والمثقفين، والذين تمَّ استيعابهم بسلاسة في هياكل ومفاصل الدولة وفقاً لمتطلبات الرؤية العمانية، ونستطيع أن ندعوهم بفئة التكنوقراط ممن يتولون مناصب الإدارة والمؤسسات والهيئات وهم يعبرون بأريحية عن اعتزازهم بانتماءاتهم القبلية حيث تعتمد وثائق إثبات الشخصية في عمان على حقل ثابت يوضح اسم القبيلة لكل فرد. وعلى الرغم من أن هذه الشريحة قد تلقت علومها في الخارج فمن الطبيعي أنها تسعى إلى أن تبلور لنفسها أسلوباً أو طريقة خاصة في بناء الدولة والمؤسسات إلاّ أنهم لا يشكلون عنصر ضغط أو قلق للنظام السياسي، حيث إن أغلب من سنحت لي الفرصة في التحدث إليهم في مسقط أو الباطنة أو صلالة وحتى بعض الذين لا زالوا يحضرون شهاداتهم العليا في خارج السلطنة كنت أطرح عليهم سؤالاً محدداً كي يكون أرضية للمناقشة. وهو: ما هي الكيفية التي تنظرون بها إلى السلطان قابوس بن سعيد كحاكم بعد أن عدتم أو تعودون إلى بلدكم وقد حصلتم على هذا القدر العالي من التعليم أو أنكم قد بدأتم مشوار حياتكم العملية في داخل بلدكم؟ وعند دراستي بتأمل في أجوبة هؤلاء اكتشفت بأن أغلبهم يتحدث بثقة ودونما خوف من رقابة أحد بحكم أن السؤال كان ضمن سياق الأحاديث العامة لكي يتحرر المتحدث من قيود الجواب، فكانت كل إجاباتهم تصب في مفهوم واحد نسبيًّا هو أن نظرتهم إلى مكانة السلطان قابوس لا تتحدد بكونه مجرد حاكم للبلاد فحسب، إنما ينظرون إليه باعتباره قائداً يحوز على احترامهم واعتزازهم بدوره باعتباره المؤسس الحقيقي للنهضة العمانية الحديثة، وهو من راكم كل هذه المنجزات في كل جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبشرية، كما أنه قد أكسب عمان بسياسته المتَّزنة مكانة عربية ودولية جديرة بالاحترام. إضافة إلى ذلك إن طبقة

(الأنتلجنسيا العُمانية) هذه تمتلك رغبة في إحداث تغيرات تتناغم وطريقة السلطان في الحكم من خلال التدرج الهادئ بعيداً عن إغراء التغيرات السريعة ومطبّاتها أو ما يسمى في لغة السير مفاجآت الطريق بما لا يحدث هزة أو خلخلة في مكونات البنية الاجتماعية والتي يحرص الجميع على العناية بها وتطويرها دونما إخلال بجوهرها. وفي الوقت الذي يعبر هؤلاء عن احترامهم لدور ومكانة السلطان قابوس فإنهم لا يخفون تذمرهم من بعض مظاهر الفساد المالي والإثراء غير المشروع لعدد من المسؤولين في الدولة كجزء من أزمة الفساد المالي والإداري والتي تعاني منها البلدان التي تنشد إحداث تنمية سريعة في بناها الاقتصادية والعمرانية. وفي استشعار من السلطان قابوس لبعض مظاهر الانحراف في السلوك الوظيفي لبعض المسؤولين نجده يوجه تحذيراً لهم بأنهم سينالون الجزاء المناسب: «إننا لن نقبل العذر لمن يتهاون في أداء واجبه المطلوب منه في خدمة هذا الوطن وسينال جزاء تهاونه بالطريقة المناسبة» - مصدر سابق خطابات السلطان -. ومن خلال قراءتي لسلسلة مختارة من خطب وكلمات السلطان في أزمنة ومناسبات متنوعة أدركت بأن السلطان لا يرغب في أن يقف عائقاً أمام تطلعات الأجيال الجديدة في السعي إلى التحديث والديمقراطية انطلاقاً من طبيعة شخصيته المتفتحة والحريصة على الاطلاع المستمر كونه قد تلقى تعليماً أكاديميًّا وعسكريًّا في مؤسسات مرموقة في أوروبا إلاّ أنه أي السلطان يعمل على ضبط إيقاع حركة المتغيرات في إطار منظومة استراتيجية تستشرف المستقبل وتحافظ في نفس الوقت على الاستقرار الكبير في البلاد. وجاءت أزمة إعصار (جونو) في العام الماضي لتمتحن من غير قصد كفاءة النظام وسلامة نظمه الفرعية في كيفية التعاطي مع كارثة طبيعية ألحقت بالبلد أضراراً فادحة خصوصاً على صعيد ركائز البنية التحتية، فبدا النظام واثقاً من نفسه عند عملية التصدّي لمسارات الكارثة، مما أسهم في منح السكان ثقة بأنفسهم

انعكس ذلك في عدم حصول نزوح جماعي أو شلل في قدرات أجهزة الدولة وخصوصاً منها القوات المسلحة والتي نالت إعجاب المراقبين في تصميم وتنفيذ خطة ميدانية في التعامل مع النتائج المترتبة على إعصار جونو العنيف. فعند مقارنته مع أعاصير أخرى مشابهة حصلت في دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية تمتلك من الإمكانات والقدرات المالية واللوجستية بما لا يصح مقارنته مع إمكانات عُمان، فإن نتائج المقارنة تكون بلا شك لصالح السلطنة التي تعاملت بمواردها المحدودة بكفاءة أعلى من الأولى من حيث ديناميكية الأجهزة الإدارية وعزيمة الرجال والنساء وإصرارهم على إصلاح ما تضرَّر بفترة قياسية فلم تتسوَّل السلطنة المساعدات من الخارج بل قدمت أنموذجاً فريداً في العزة الوطنية، بينما نجد أن الدولة العظمى استجدت المساعدات من الجميع بما فيها دول فقيرة مثل بنغلاديش. ومن خلال ما تقدم وبإيجاز غير مخلّ بالمضمون فإن المؤرخين والدارسين لتقييم النهضة العُمانية الممتدة على فترة غير قصيرة تصل إلى أكثر من ٣٧ سنة سيتوقفون بلا شك أمام حقيقة ناصعة مفادها أنه إذا نجحت نظم سياسية عديدة في العالم في تأسيس سلطة، فإن السلطان قابوس بن سعيد قد نجح في إقامة دولة، واثقة من الحاضر، متطلعة إلى المستقبل بثقة أكيدة تستند إلى مستوى ممتاز من استقرار سياسي نادر، وتقاليد عُمانية راسخة في الحكم والإدارة نابعة من التراث العريق للشعب العُماني الأصيل. وهنا فهو يستحق وعن جدارة لقب المؤسس والقائد والباني الذي سيحفظ له تأريخ عُمان المعاصر مكانة عظيمة في الصدارة، ولسوف تبقى رؤيته وحكمته وأساليبه في القيادة ذخيرة حيَّة للأجيال القادمة.

الفصل السادس

النظام السياسي في الجزائر

من الطبيعي أن قيام نظام سياسي يستدعي وجود حكومة تقوده، لتؤدي وظيفة إصدار القرارات وإنجاز مهمة التعامل مع الأنظة الفرعية الأخرى التي يتكون منها محيط النظام السياسي. وقد قام بمهمة الحكومة قبل استقلال الجزائر حزب جبهة التحرير الجزائرية، وأصبحت الجزائر بعد استقلالها تأخذ بنظام الحزب الواحد. هذا النظام وجد تطبيقاً له في الاتحاد السوفياتي هو حزب يقوم على الإيديولوجية الماركسية اللينينية التي تؤمن بسيادة الطبقة البروليتارية بينما تقوم إيديولوجية حزب جبهة التحرير على الأسس القومية والشعبية. فحزب جبهة التحرير الوطني قام من أجل النضال في سبيل الاستقلال ونال الاستقلاق السياسي، فاكتسب الحزب شرعية تاريخية ناتجة عن طبيعة وظيفة الرمز للجزائر والذي قدمته جبهة التحرير الجزائرية، وكان على الحزب منذ البداية أن يعمل من أجل إقامة دولة على أرض الجزائر بحيث يمثل نضال وعمل الحزب هوية وطنية للجزائريين. ولم يكن الأمر سهلاً في هذا الخصوص إذ إنه يحتاج إلى كوادر ويحتاج لإنشاء جيل جديد يأخذ على عاتقه إعادة تشكيل ما تمَّ صياغته من قبل الاستعمار الفرنسي المباشر. لهذا فإن مشكلة تحويل المجتمع وإبعاد معضلة التحويل بدت أكثر وضوحاً منذ تشكيل الحكومة المؤقتة، إذ عندها توقفت في أن تكون مجرد حركة لمجتمع لتثبت رسميًّا

بأنها الدولة الجزائرية نفسها القائدة والرمز مزودة بالبنى الدستورية والإدارية. والاعتراف بالحكومة المؤقتة كان اعترافاً دوليًّا واقعيًّا بالسيادة الجزائرية.

إلا أنه ومنذ عام ١٩٦٢م أصبحت البنى الدستورية والإدارية بلا غد، إذ إنها هوت لتفسح المجال للجيش في أن يحسم الموقف المتداعي للمؤسسات فالحكومة المؤقتة استقالت ومجلس قيادة الثورة الجزائري لم يجتمع والدوائر الحكومية في عطلة غير معلنة رسميًّا في انتظار استقرار الوضع السياسي واستتباب الأمن الداخلي. مما تعين تشكيل المكتب السياسي في طرابلس الذي أنيط به دوران: التحضير لانتخاب الجمعية التأسيسية، والإشراف على العمل الوزاري للإدارات. وقد احتفظ بالجهاز الإداري وهو بقايا العهد الفرنسي لدواعي الحاجة الضرورية لتمشية الخدمات الإدارية الاعتيادية للمواطنين.

المبحث الأول: دور الحزب في النظام (حزب الطليعة):

ميثاق الجزائر السياسي وهو من الوثائق السياسية الأولية بجانب برنامج طرابلس والدستور الجزائري تعين الباحث في معرفة المنطلقات النظرية لعمل النظام الجزائري. فالميثاق أدان تعدد الأحزاب بعكس تقسيم المجتمع على شكل «حسب منطق ماركس» باعتبار أن تعدد الأحزاب يعكس تقسيم المجتمع على شكل طبقات متنافرة.. وإن هذا التقسيم يقيد الطبقات المهيمنة ويسهل عملية الحكم مما يسهل عملية تمرير المصالح الخاصة على المصالح العامة[1]....

أما فيما يخصّ الدولة النامية فإن الميثاق يضيف بأن الأحزاب تزيد المشاكل الموضوعية الموجودة في المجتمع وتضخم عدم المسؤولية

(١) انظر ملفّات وثائقية - نصوص أساسية، جبهة التحرير الوطني، ١٩٧١ ص ٤٩.

والديماغوجية، وتسهل عمل جماعات الضغط الأجنبية داخل المجتمع، وكما أن ميثاق الجزائر قد أدان مفهوم تعدد الأحزاب فبالمقابل وبصورة متوازية بين خطورة مصادرة السلطة الثورية لمصلحة فئة حينئذٍ. مصادرة السلطة من قبل فئة تؤدي إلى إقامة دكتاتورية البرجوازية الصغيرة أو إلى تكون فئة بيروقراطية لها مصلحة ذاتية في النظام أو إلى جعل الحزب وراء نظم دكتاتورية فردية بحيث يصبح الحزب أداة قمع سياسية ليس إلّا. وعليه ولأجل أن يتجنب الحزب القائد هذه الانحرافات فإنه يتوجب اتصافه بصفتين أساسيتين يرتكز عليهما هما:

أولاً: احترام الديمقراطية.

ثانياً: توضيح التكوين الاجتماعي للحزب.

المطلب الأول:

أولاً: احترام الديمقراطية: الديمقراطية كمفهوم التزم به ميثاق الجزائر ولكن تحديداً فإن تطبيق هذا المفهوم اختلف فيه. ففيما اعتبر كاتبو الميثاق أن الأصل هو الحفاظ على الثورة أي بمعنى استيعاب المفهوم القومي للحزب بالاعتماد على مجموع الشعب أي قواعد الحزب الجماهيرية، وهذا الاتجاه ناصره محمد خيضر الذي استقال، وقايد أحمد الذي يؤمن بالرجوع إلى الأصل.

أما الخط **الثاني** فهو الذي تبنى الاعتماد على الكوادر العمالية والفلاحية التي يتكلم باسمها المثقفون الثوريون ذوو الاتجاه التروتسكي أو التيتوي. وهذا الاتجاه مثله محمد حربي. وقد لخص الرئيس الراحل هواري بومدين الموقف الرسمي عندما ذكر جماعة على جماعة أخرى لمصلحة الثورة[1].

---

(١) Cf. Jean Leca, Claude Vitin op.cit. p.18

المطلب الثاني: التكوين الاجتماعي للحزب:

أبعد ميثاق طرابلس أي فكرة تتبنى الاعتماد على طبقة عمالية كانت أم فلاحية، في سبيل تطوير الجزائر. وبالرغم من تأثر الميثاق برؤية مستقبلية تقوم على أساس: «جماعية تملك وسائل الإنتاج»، إلا أنه لم يخص بالذكر دوراً لطبقة معينة وإنما الاعتماد يكون على الشعب بكامل فئاته وشرائحه الاجتماعية الفلاحين والعمال على العموم والشباب والمثقفين الثوريين.

وفي هذا الخصوص فإن الميثاق قد اقترب من مفهوم التكوين الاجتماعي للمعنى الناصري للحزب الواحد الذي يتضادّ مع فكرة الطبقة أو الاعتراف بالفئات بحدّ ذاتها، وإنما يراد من الحزب أن يكون اتجاهاً لكل الشرائح لتحقيق الأهداف الاشتراكية للثورة.

كما أن مقدمة الدستور الجزائري (٢٠ ايلول ١٩٦٣) تذكر بأن جبهة التحرير الجزائرية تتكون وتوجه بواسطة العناصر الثورية الأكثر وعياً والأكثر نشاطاً والمؤتمر العام للحزب يضم ممثلين عن خلايا المؤسسات والمصالح والقطاع المدار ذاتيًّا والجيش والمنظمات الوطنية. وبذلك أراد الدستور أن يفرق بين العناصر الفعالة والعناصر غير الفعالة سياسيًّا فالأولى للسيادة والتوجيه والثانية للالتزام والطاعة.

والدستور الجزائري لعام ١٩٦٣ في مادته الخامسة والعشرين يذكر أن جبهة التحرير الجزائرية تعكس التطلعات العميقة للجماهير. والحزب يعمل وينظم لأجل تحقيق تطلعات الجماهير لإقامة الاشتراكية[1].

المبحث الثاني: الحزب والدولة:

وكما أن الحزب يجسد الشعب فهو يقرن بأنه الدولة أيضاً. فالحزب

---

(١) ملفات وثائقية. مصدر سابق. ص ٥٠.

هو الشعب وهو الدولة. إلا أنه يلاحظ من خلال العبارات التي صيغ بها الميثاق بأن الحزب الواحد لا يستطيع أن يكون ديمقراطيًا، وذلك لأن الحزب هو أداة قسر الجزائر حيث هنالك طابع تروتسكي وفوضوي في النظر إلى دور الدولة، حيث يمكن التوصل إلى وجود ثلاثة اتجاهات هامة في الميثاق:

١- وجود شك وريبة من نفوذ الإدارة الاستعمارية الحالية، وهي مخلفات من الماضي.

٢- رغبة في بناء الدولة والسيطرة عليها ورفض المشاركة الزائدة من قبل الحزب في عمل الدولة.

إلاّ إن الدولة الجزائرية قد قامت ويجب أن تاخذ بنظر الاعتبار كونها دولة ويتم التعامل معها على هذا الأساس لكي يمكن مواجهة تحدي بناء الدولة، في الوقت الذي لم يعرف بعد الجزائريون خبرة العمل في نطاق دولة كما هو الحال لدى جيرانهم في تونس والمغرب اللذين سبقاهما في الاستقلال، وكانا في وضع الانتداب وليس الاستعمار، فرئيس الوزراء يوسف بن خدة قد حدد ابتداء الإشكال القائم عندما قال إن مشكلة الساعة هي الدولة أي أن ظروف مرحلة ما بعد الاستقلال تحتم وبصورة مستعجلة أن تأخذ الدولة على عاتقها مهمة قيادة المجتمع، فالسيادة لا يمكن أن يعبر عنها إلاّ في نطاق الدولة. الدولة ستكون خادمة للشعب.

وإذا كانت الجزائر تفتقد لتقاليد الدولة لكنها لا تفتقد لوجود تراث دولة تمثل بممارسة أشخاص هم من:

١- الإدارة الاستعمارية.

٢- إدراة الحكومة المؤقتة.

وإذا رجعنا إلى الأرقام التي ذكرها سمير أمين لعام ١٩٥٥ لتبين لنا

مع الفرق الواضح بين عدد الجزائريين والفرنسيين في أروقة الإدارة في الجزائر. إذ إن العدد ذاته يبين لنا بأن الإدارة الجزائرية ما بعد الاستقلال تشكل نواة لا يستهان بها، بالمقارنة مع عدد موظفي الحكومة المؤقتة في إرساء صرح الدولة.

فعدد الموظفين الكبار كان سبعة آلاف جزائري مقابل أربعة وأربعين ألف أوروبي والمستخدمين بعدد ثلاثين ألف جزائري مقابل اثنين وثلاثين ألف أوروبي[1].

أما الحكومة المؤقتة فإنه لا يعترف بها أبداً كجهاز دولة حقيقية للجزائر، وإنما كانت بمثابة جهاز بسيط لتدبير الأمور الإدارية في انتظار إقامة المؤسسات الشرعية.

المطلب الأول: ميثاق الجزائر ومفهوم الدولة:

لهذا يلاحظ أن ميثاق الجزائر جاء ليلخص مفهومه للدولة بمعنيين متناقضين. فمن جهة قد عظم شأنها حيث اعتبرت: أداة لإدارة البلد وعلى الحزب أن يضمن عملها المنسجم الفعال. واعتبرت الدولة عاملاً فعالاً للوحدة ووسيلة للكفاح ضد المحاولات التي تستهدف وحدة التراب الوطني.

ومن جهة ثانية فقد هددت مكانة الدولة في مقدمة تقرير ميثاق الجزائر إذ رفض أن يعطي الأولوية لبناء الدولة: يجب محاربة وبدون تراجع اتجاه الذين يؤكدون بأن بناء الدولة هو مقدمة للثورة. طريق كهذا هو أمر خاطىء يضيف التقرير، وذلك لأنه يؤدي لوضع السلطة بين أيادي

---

(1) Cf. Gerand Challand, Juliette Minces- l'Algerie independent maspireo, 1972, op.cit. de Samir Amin l'economie du Maghreb.

مالكي الثقافة والخبرة السياسية الحاليين أي بأيدي العناصر المرتبطة بالبرجوازية.

ولهذا نجد أن طروحات ميثاق الجزائر تؤكد على ضرورة سيطرة الحزبيين على المناصب الحساسة في أروقة الدولة، وبالنتيجة فإن القانون الذي يحكم شؤون الموظفين يجب أن يغير بصورة تؤكد على اعتبارات لشغل المناصب العليا يفهم منها أنهم يعبرون عن الجزائر الاشتراكية. ومن هنا نجد أن ميثاق الجزائر يؤكد كيف أن الدولة تعبر عن مصالح الشعب، ولكن في أروقتها هنالك عناصر تحتمي بالقواعد التي تحمي الموظفين وتجعلهم يمارسون الأعمال الروتينية التي لا تنسجم مع روح الثورة. وأخيراً فإن الدولة الجزائرية وصفت بأنها تشبه ساحةً للصراع بين الجماعات السياسية والاجتماعية المتناقضة. والحزب من الخارج هو الذي ينفث فيها الروح والإدارة التي لا تملكها.

المطلب الثاني: رد الاعتبار للدولة حسب مفهوم الرئيس بومدين:

حركة التاسع عشر من حزيران لعام ١٩٦٥ جاءت لتعطي مفهوماً جديداً للدولة مما يمكن القول بأن رد الاعتبار للدولة أصبح واضحاً بدون تردد فالرئيس السابق أحمد بن بلا قد استهان مبدئيًّا في إعطاء دور مهم للدولة يقود إلى درجة الاستهجان. ويفهم موقفه بتبني سياسة التسيير الذاتي للقطاع الزراعي والمؤسسات الصناعية. أما الرئيس الراحل بومدين فقد نفخ روحاً جديدة في دور الدولة «الدولة هي السلطة، هي وحدة شعبنا، هي النظام، هي الانضباط»[1].

ومن الخطورة إضعاف الدولة بمهاجمة البيروقراطية، بل العكس يجب بناء التنظيمات الإدارية لأجهزة الدولة بعد الفوضى التي سادت

(١) انظر أدبيات الثورة والدولة في الجزائر، وزارة الإعلام ١٩٦٥.

الجزائر، لهذا فإن مفهوم الدولة قد أخذ معنى جديداً أريد به أن يكون محور للنهوض في شتى مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. أما ميثاق الجزائر فإن لم يلغَ رسميًّا ولكنه جمد فيما يتعلق بالموقف من الدولة ودورها.

إلا أنه يمكن القول بأن الصراع حول مفهومين لدور الدولة انتهى لصالح إعطاء دور مهم للدولة وليس العمل ضد الدولة، وهو حل عملي لا ينسجم مع الإيديولوجيين الثوريين.

في الواقع إذن يتلخص المفهوم الجزائري للحكومة في أن الحزب له المكانة الأولى في القطر[1]. فهو المؤسسة الرسمية التي تتصدر بقية المؤسسات. وهو الدولة بعينها إذ يجسدها، ولهذا فهو التعبير المادي للدولة، والدولة ليست إلا التعبير المعنوي للقطر. يبقى السؤال مطروحاً دائماً، وهو: هل استطاع الحزب أن يسيطر على الإدارة في الوقت الذي يرفض الحزب أن يكون جزءًا منها، بل إنه يناهض الإدارة كأسلوب عمل؟ الحزب يريد من الإدارة أن تعلن الولاء له بدل الولاء للدولة وذلك لأنه الدولة بذاتها. ولكن الإدارة لها قوانينها ونظمها وأسلوب عملها الروتيني الذي لا يسمح بأن يتجاوز على عمل الدولة الذي هو عمل الحزب. الإشكال الواضح هو أن الدولة يضفي عليها الشرعية وينتقص من مكانها في ذات الوقت، مما لا يسمح بالنتيجة الوصول إلى حل فعال ومرضٍ لتحديد العلاقة بين الحزب والدولة، وفي دراسة لبندكس حول الاتحاد السوفيتي يذكر كيانه في الفترة الستالينية: كان العمل يقوم على فسح المجال للوصول للحد الأقصى من التناقض التي تشكلها أو تكونها المطالب بالفعالية للإدارة والسيطرة على هذه الإدارة والتدبير بواسطة الجماهير. إثارة هذه التناقضات لها أهميتها وفائدتها في غياب التعددية

---

(١) Cf. Jean Leca. op.cit.p. 43.

السياسية في تنظيم الاقتصاد السوفيتي فالنظام يعتمد على الحزب الذي هو كل السلطة ويحتاج لصمام أمان (في السيطرة على الاحتجاج) ليحد من الأخطاء في جعل البيروقراطية رمزيًا مسؤولة عن التقصير، فالذي يسيطر هو الأفضل والذي يزاح يحمل كافة الأخطاء وهذا يفسر لنا إلى حد بعيد عمليات التصفية المتقابلة بين الجماعات في الحزب طيلة تاريخ الحزب الشيوعي للاتحاد السوفييتي.

يتضح من ذلك أن الحزب في الاتحاد السوفيتي كان هو القوة الحقيقية الذي يمثل في الوقت نفسه القيمة الرمزية للمواطن السوفيتي.

ففي الاتحاد السوفيتي المعادلة تتم على النحو التالي:

	القوة الحقيقية	القيمة الرمزية
الحزب	+	+
بيروقراطية الدولة	-	-

أما في الجزائر فإن المعادلة تختلف

الحزب	+	+
بيروقراطية الدولة	-	-

ولهذا فإذا عادى الحزب مؤسسات الدولة في الجزائر فإن المعادلة ستكون على حساب عمل مؤسسات الدولة في الإنجاز. وإذا ساند الحزب المؤسسات فقوة المؤسسات ستكون على حساب قوة وتأثير الحزب في المجتمع، وفي هذا الخصوص يلاحظ كيف أن الرئيس السابق بن بلّا قد انحاز إلى الفرضية الأولى، والرئيس بومدين للفرضية الثانية[1]. وحتى

(١) انظر ملفات أساسية، ملحق الحزب. مصدر سابق.

لا يدمج الحزب بالدولة يجب عليه أن يبقى دائماً محافظاً على جهازه فمعظم الإطارات أو الكوادر يجب أن يبقوا بعيدين عن مؤسسات الحكومة والتفرغ لنشاطات الحزب. والنتيجة أن الهوَّة لا زالت بين حقيقة العمل الإداري وحقيقة العمل الحزبي في الجزائر. فالمواطن البسيط يرفض البيروقراطية ويأنف منها ويتحمل عدم فعاليتها، وهذا المواطن نفسه يؤمن بالحزب وبدوره في إعطائه الحرية والاستقلال لبلده لإسناد مؤسسات الدولة على غرار بومدين.

الفصل السابع

طريقة عمل المؤسسات الدستورية الجزائرية

عندما ذكر ألموند وبأول وظائف الموارد السياسية للنظام السياسي فإنهما بيَّنا كيف أن هذه الوظائف تتجلى في:

١- تهيئة وتوظيف الوكلاء والأشخاص للنظام.

٢- تجميع المصالح.

٣- القيام بوظائف الاتصال التي تتعلق بالإعلام والرأي العام.

إلا أن النموذج فيما يتعلق بالموارد لا ينطبق على ما يتعلق بالجزائر تمام الانطباق وذلك لأن هذه الوظائف يقوم بها الحزب بصورة مجتمعة، فهو القناة الشرعية الوحيدة لمنتسبيه وللشعب وللحكومة. إلا أن اختلاف الأدوار يتعين عندها باختلاف في البنية السياسية والإدارية. وفي هذا المجال يمكن القول بأن النظام الجزائري عرف مرحلتين حاول في كل منها أن يصل إلى وضعية التوازن بين ما يسعى إليه النظام وبين ما يتوفر له من موارد للبناء.

١- **المرحلة الأولى**: إقامة المؤسسات السياسية المركزية مع تنسيق بين هذه المؤسسات وبين الحزب.

٢- **المرحلة الثانية**: الاحتفاظ بالمؤسسات الإدارية المركزية مع القيام بإصلاحات تنظيمية لغرض إعانة المحافظات والبلديات للقيام

بمهامّها[1]. إلا أن التطبيق العملي بين أن صعوبة عمل المؤسسات الكبرى المركزية هو في إمكانية إدارة الشؤون المناطة بها لعدم توفُّر مستلزمات العمل الإداري المركزي ولصعوبة استجابة المواطنين لسلطة الإدارة التي تعبر عن نفوذ وسطوة هذه مما لا يمكن تصوره بعد الاستقلال من قبل المواطنين.

المبحث الأول: تنظيم السلطات العامة:

بمقتضى اتفاق إيفيان فقد أنيط العمل للحكومة الجزائرية المؤقتة أمر تنظيم انتخاب جمعية وطنية تأسيسية لإعداد الدستور. وقد افترض الفرنسيون بأن النظام الانتخابي سيتم عن طريق إعداد عدة قوائم للمرشحين يتم اختيار الناخبين للقوائم بدون الإشارة إلى انتماءات المرشحين الحزبية. إلا أن قوائم المرشحين نظمت من قبل المكتب السياسي لجبهة التحرير الجزائرية التي استطاعت أن تستقطب كافة الفئات المناضلة من أجل الحصول على الاستقلال. وتم بعد انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية إناطة مهمة تحضير الدستور للجمعية الوطنية وبانتهاء إجراء الانتخاب فإن السيادة القانونية قد أضيفت إلى السيادة الفعلية لممارسة النظام الجزائري للسلطة كاملاً على التراب الوطني.

وبمقتضى القانون الأساسي (الدستور المؤقت) فإن الجمعية الوطنية لها السلطة في اختيار رئيس الحكومة وأعضاء الحكومة وهم مسؤولون عن أعمالهم بصورة منفردة أمام المجلس الوطني. وبذلك فقد ضمن مفهوم القيادة الجماعية بوجود حكومة الجمعية الوطنية التي تشرف وتراقب أعمال الحكومة[2]. إذ طالما أن مسؤولية الوزراء تقرر أمام

---

(١) الجزائر مقسمة إداريًّا إلى ١٦ ولاية و٦٧٦ وحدة إدارية.

(٢) جاء إعلان طرابلس لعام ١٩٦٢م، وكان الأول الذي يعلن ضرورة وجود القيادة =

البرلمان وليس أمام رئيس الوزراء إلاَّ أن هذه الصيغة كانت بصورة مؤقتة، إذ جرى تعديل بمقتضاه أصبحت مسؤولية الوزراء تقرر لرئيس الجمهورية[1]. وبعد إتمام مسودة الدستور الدائم من قبل الجمعية الوطنية فقد عرض مشروع الدستور على الاستفتاء الشعبي الذي جرى في الثامن من أيلول لعام ١٩٦٣م، والذي اكتسب قبولاً شعبيًّا ظهر حسب الأرقام التالية[2].

المسجلون	المصوتون	الذين عبروا عن رأيهم	إجابة نعم	بالرفض
٦٣٩١٨١٨	٥٢٨٣٩٧٤	٥٢٧٠٥٩٧	٥١٦٦١٨٥	١٠٥٠١٧

- **مضمون الدستور:**

سمات الدستور الجزائري الأساسية كما تظهر غير معقدة. فهنالك رئيس للجمهورية منتخب لمدة خمس سنوات بواسطة الشعب مباشرة بعد ترشيح من الحزب، والوزراء مسؤولون أمام رئيس الجمهورية فقط، أما السلطة التشريعية فتتمثل بواسطة جمعية منتخبة لمدة خمس سنوات بترشيح من الحزب ولها الحق في مراقبة عمل رئيس الجمهورية وأعضاء الجمعية يمكن أن تسحب عضويتهم بواسطة الحزب. وبذلك يضمن مراقبة وسيطرة الحزب على إحدى سلطات الدولة.

من هنا يلاحظ أن دور الحزب أساسي في ترشيح وفي متابعة

= الجماعية كمفهوم للسلطة، وصدر إعلان طرابلس من المجلس الوطني لقيادة الثورة الجزائرية وهو بمثابة أعلى سلطة للجزائر الثائرة.

(١) لقد عدل الدستور الذي صوت عليه عام ١٩٦٣م، ليجعل من الوزراء مسؤولين أمام رئيس الجمهورية فقط.

(٢) إعلان طرابلس.. مصدر سابق ذكره.

ومراقبة المسؤولين، فهي عملية مستمرة لا تنتهي بعملية الانتخاب إذ طالما أن الحزب يقوم بوظائفه المذكورة أعلاه. إلا أن المتتبع لنصوص الدستور وعمل المؤسسات الدستورية يستطيع أن يلاحظ البون الشاسع بين الدستورية والنصوص. ذلك لأن الممارسة ليست بالضرورة مطابقة للنصوص.

ويعقد الكاتبان جان ليكا وجاد كلود[1]. مقارنة بين الدستورية والدستور الجزائري حسب التطبيق ليذكر بأن:

(الدستورية تعني):	(الدستور الجزائري):
١- الفصل بين السلطات وتحديد سلطة القابضين على السلطة	١- تركيز السلطة لجعلها أكثر فعالية
٢- تحديد التعبئة الاجتماعية	٢- العمل على تنمية التعبئة
٣- تسهيل تطوير وإنماء تعددية بواسطة المنظمات	٣- ضمان السيطرة على الجماهير
المنظمات	الحزب
٤- عدم تسييس البيروقراطية	٤- تسييس البيروقراطية

في الواقع إن نموذج الكاتبين المقارن يفهم منه وجهة نظر تقليدية جدًا في تحليل الدستورية. حيث إنهما تبنيا بأسلوب ملكي أكثر من الملك الخط التقليدي للدستورية وكأنما هما غائبان عن تطور الدستورية، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية إذا لم نقل بعد الحرب العالمية الأولى. وذلك لأن الدستورية بالمعنى الحديث لم تجمد في مفاهيم تجاوزها التطور وذلك لأن الدستورية أخذت تهتم أكثر فأكثر في احتواء وتأطير العمل السياسي للأنظمة، وهذا ما ذهب إليه أندريه أوريو في كتابه الدستور والمؤسسات السياسية الذي اقتبسوا منه مفهوم الدستور حيث ذكر بأن

---

(١) Cf. Jean Leca, op.cit. p. 62.

الدستور هو ليس الإجراءات في إقامة الدستور، وإنما أيضاً الإيديولوجية المرتبطة مع مفهوم المجتمع السياسي[1].

إلاّ أن الكاتبين يتراجعان ليسيرا مع مضمون تعريف أوريو ليقولا بأن الإيديولوجية الجزائرية تبذل جهداً لتسييس المواطنين بدون أن تجعلهم متعددي الاتجاهات بينما يلاحظ بأن الدستور قد أعطى سلطات واسعة لرئيس الجمهورية، فبعد أن ألحق بالرئاسة المجلس الأعلى للتخطيط الاقتصادي والمجلس الزراعي فإن الدستور خوّل رئيس الجمهورية صلاحية ضمان تنفيذ القوانين وممارسة سلطة إصدار الأحكام بأنظمة، وهو الذي يعين الموظفين المدنيين والعسكريين، ويعلن الحرب، ويعقد الصلح بعد موافقة الجمعية الوطنية، وهو القائد العام للقوات المسلحة. بجانب هذه السلطات والصلاحيات الواسعة فإن المادة التاسعة والخمسين أعطت لرئيس الجمهورية سلطة استثنائية تشبه إلى حد كبير السلطات الاستثنائية الواردة في المادة ١٦ من دستور الجمهورية الفرنسية الخامسة ولم يتوانَ الرئيس الجزائري في استعمالها بعد شهر واحد من نفاذ الدستور الجزائري.

المادة ٥٩ من الدستور الجزائري:

تذكر الدساتير غالباً كيفية مجابهة الحالات الخاصة التي تمر بها الدولة في أوقات الأزمات، وهذا ما ذهب إليه الدستور الجزائري حيث أعطت المادة التاسعة والخمسون الحق لرئيس الجمهورية في استعمال صلاحيات خاصة وهي دستورية، ولكن لا تستعمل إلا في أوقات الأزمات. فالذي حصل أن تمرداً عسكريًّا قد تمّ من قبل القائد أحمد والعقيد الحاج مما دعا الرئيس بن بلّا إلى دعوة قادة جبهة التحرير

---

(١) Cf. Andre Haurion, droit constitutional et institution. Paris. Montchrestien 1970, p.86 suiv.

للتذاكر في موضوع التمرد، وفي الثالث من تشرين الأول برسالة وجهها الرئيس إلى الجمعية الوطنية يذكر فيها قراره بجمع السلطات كاملة والتي تمنح عادة لفترة الأزمة إلا بعد إزالته عن السلطة في التاسع عشر من حزيران عام ١٩٦٥م. حيث اعتقله العقيد الطاهر الزبيري. والواقع أن الحوادث في منطقة القبائل وخروج العقيد شباني وأزمة الحدود مع المغرب لم تمنحه الوقت الكافي لإعادة الحياة الدستورية الاعتيادية. وبالرغم من أن المادة التاسعة والخمسين تؤكد وجوب استمرار عمل الجمعية الوطنية وعدم إمكانية حلها، إلا أن الممارسة الفعلية انصرفت في عدم استشارة الجمعية الوطنية، ومن ثم فإن مهامَّه الرئاسية كانت تتم بإصداره المراسيم، حيث إن وجود الجمعية الوطنية يكاد لا يذكر منذ استعمال رئيس الجمهورية الصلاحيات الاستثنائية إلى منتصف الشهر السادس لعام ١٩٦٥م. وبالتالي فإن جهة إصدار القوانين هي السلطة التشريعية والتي أصبحت غائبة في ممارسة الوظيفة التشريعية.

المبحث الثاني: القيادة الفردية والقيادة الجماعية للنظام الجزائري:

مطلب أول: شخصانية السلطة:

العديد من الأنظمة السياسية عرفت هذه الظاهرة والتي تميزت بتمتع سلطة ما بجاذبية كرزماتية كما يسميها ماكس فيبر لبعض المسؤولين، حيث إن ظروفاً خاصة تسمح بأن ينفرد أشخاص بميزات غير اعتيادية ما يجعلهم في مركز الصدارة في النظام السياسي. حتى أن معرفة النظام تكون مقرونة باسم الشخص. والرئيس بن بلَّا من هؤلاء الأشخاص الذين تمتعوا بشعبية ليس على نطاق الجزائر فحسب، وإنما على مستوى الوطن العربي، وعرف عالميًّا حتى أن اجتماع مؤتمر دول عدم الانحياز كان مقرراً أن يعقد في الجزائر ولم يعقد بعد تنحية بن بلَّا، فأمام الأزمات لم

يتوانَ بن بلَّا في تركيز السلطة بين يديه مما أثقل من مهامه الواسعة وبدلاً من أن يخفف من بعض مسؤولياته فإنه عمد إلى التوسع في استلام المهامّ. فعند خروج العقيد شباني عن طاعته فإنه عمد إلى الأخذ بيده مسؤوليات وزارة الداخلية في إدارة المحافظات، مما استدعى استقالة وزير الداخلية وكالةً. ودعا في الوقت نفسه إلى تشكيل القوى الشعبية المسلحة غير المرتبطة بوزارة الدفاع.

كما أن التعديل الوزاري في الثاني من كانون الأول ١٩٦٤م ألغى كل من وزارة المالية والإرشاد وألحقهما بالرئاسة، مع الحفاظ على اللجنة العامة للخطة التي كانت مرتبطة به أصلاً. كما أن السكريتيرين العامين للوزارات أصبحوا معينين من قبل رئاسة الجمهورية بعد اقتراح بتعيينهم من قبل وزاراتهم المعنية. فلهذا لم يترك مجال للعمل السياسي والإداري الضخم إلاّ وكان تحت سلطة رئاسة الجمهورية، وكان آخر قرار له هو الاستغناء عن خدمات عبد العزيز بوتفليقة الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية. وقد بينت هذه الإجراءات أن الرئيس بن بلَّا أراد أن يمارس صلاحيات عديدة بنفسه متعمداً على جماهير الحزب بدون الاستناد إلى مساندة أشخاص النظام نفسه وبذلك أصبح في موقف الضعف في مجابهة مهامّ الأجهزة السياسية والإدراية المتعددة.

المطلب الثاني: النظام السياسي بعد التاسع عشر من حزيران لعام ١٩٦٥م:

حسب ما جاء به بيان التاسع عشر من حزيران فإن مجلس قيادة الثورة أخذ على عاتقه ضمان عمل المؤسسات الموجودة بدون رئيس الجمهورية. كما تلي بيان موقع من قبل ١١٠ نواب من مجموع ١٣٨ عضواً يمثلون الجمعية الوطنية ينتقدون السلطة الشخصية التي عملت على تشويه وعرقلة عمل المؤسسات السياسية، ولهذا وبمقتضى الوثيقتين فقد

جمد الدستور حيث أنيطت مهامّ الرئاسة إلى مجلس قيادة الثورة بعد أن كانت تمارس من قبل رئيس الجمهورية.

وقد جاء مرسوم ١٠ تموز ليوقف العمل بالدستور ليتاح العمل بتحضير دستور آخر، وعهد إلى مجلس قيادة الثورة بإدارة النظام لحين الإعلان عن دستور جديد وقد ترتب على هذا المرسوم:

١- أن الأجهزة الدستورية لم تبق على حالها، علماً بأن أعضاء الجمعية الوطنية استمروا في استلام مرتباتهم كالسابق.

٢- أن المفاهيم الأساسية التي ذكرها الدستور حافظت عليها حكومة الحزب. ولهذا فإن حركة التاسع عشر من حزيران اعتبرت في هذا الخصوص حركة تصحيحية ليس ضد النظام، وإنما للمحافظة على النظام أي للحفاظ على الشرعية الأساسية على حساب إزاحة رئيس الجمهورية من المنصب قانونيًّا وشؤون الحزب وكل جهاز لا ينصب من قبله ليس له قيمة شرعية وفعلية.

٣- ومجلس قيادة الثورة ليس بجمعية تأسيسية لتحضير الدستور الدائم والتحضير لمؤتمر يضم الحزب. فمن الناحية الشكلية فإن مهامّ مجلس قيادة الثورة مهامّ مؤقتة وموكل إليه العمل في وضع الدستور النهائي للجزائر.

وكان المجلس يتكون أصلاً من خمسة وعشرين عضواً. لم يبق منهم إلا ثمانية عند وفاة هواري بومدين. وقد صدر الدستور الدائم بعد الانتخابات البلدية والانتخابات على نطاق المحافظات وبعد تحضير الميثاق. ومن ثم صوت على الدستور الدائم في استفتاء عامّ وأعلن في ١٩٧٦م.

وقد بدا واضحاً أن النظام السياسي والمجتمع قد أفرزا أفكاراً وإيديولوجية تصلح أن تكون هدى للعمل السياسي على المستوى الفردي

والجماعي. وهذه الأفكار تفيد للتعبير عمّا يتوخى النظام في الوصول إليه من أهداف ترسم ابتداء فهي مشاريع وبرامج عمل للمستقبل. البيانات الرسمية وهي مواثيق سياسية تعبر عن مرحلة ينظر إليها حسب رؤية الفئة الاجتماعية التي صاغتها وتهدف إلى تأطير العمل السياسي على ضوء اجتهاداتها للمستقبل. وقد يجمع بين المواثيق السياسية هدف واحد وقد تتضمن عدة أهداف مستقبلية. ولكن ليس بالضرورة أن تكون توجيهات المواثيق واحدة دائماً. وهذا ما ظهر بالنسبة للمواثيق أدناه.

البيان الأول للثورة الجزائرية: بيان أول نوفمبر ١٩٥٤م[١]. وهو بيان موجه للشعب عامة والمناضلين بصفة خاصة، يهدف إلى الاستقلال الوطني في إطار الشمال الإفريقي ويتلخص البرنامج السياسي للوصول إلى الاستقلال الوطني بواسطة:

١- إقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة من المبادىء الإسلامية.

٢- احترام جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

٣- برنامج طرابلس وقد حرر بواسطة المثقفين القوميين ذوي التأهيل الغربي باستخدامهم المفردات الماركسية ومتأثرين بكتابات الطبيب فرانس فانون.

٤- ميثاق الجزائر والذي انبثق عن دستور الجزائر لعام ١٩٦٣م - مؤقت، فالميثاق ذو طابع ماركسي، أما الدستور فاتجاهه قومي ويهدف إلى إرساء المؤسسات العامة للدولة.

٥- أما بيان ١٩ حزيران لعام ١٩٦٥م فقد بدا تأثير المحاربين القدماء واضحاً عليه.

---

(١) راجع نص البيان، ملفّات وثائقية مصدر سابق ص ٥ و٦.

٦- دستور عام ١٩٧٦م جاء بعد استفتاء على الميثاق الجديد مؤكداً دور الحزب في بناء الدولة وعلى الأهداف التي توختها الثورة الجزائرية أساساً. إلا أن الوقوف على هذه الطروحات بذكرها فقط قد لا يوضح مدى تفاعلها وتوافقها مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي للجزائر المستقلة حديثاً، لهذا سنستعرض رأيين في خصوص مدى توافق الطروحات مع الواقع:

أولاً: رأي فرانس فانون:

أوضح الطبيب الكاتب آراءه في كتابه «المعذبون على الأرض» فيما يتعلق بواقع جديد[١] فمن جهة لاحظ كيف أن محاربة الاستعمار أظهرت وعززت الوحدة القومية في إفريقيا.

وما إن حصلت الوحدات السياسية كدول على استقلالها حتى برزت النزاعات العرقية والطائفية والقبلية. ففي حالات عديدة ظهرت تعصبات وطنية، وفي أفضل الحالات فقد ساد تيار الزنجية، لهذا فيجب على المثقفين العمل سريعاً لوقف هذا التدهور الذي يهدد كيان الدولة المستقلة حديثاً، في الداهومي والسنغال وساحل العاج، تطور النضال ضد المستعمر الأوروبي إلى محاربة الأقليات المختلفة. وبذلك فقد تناسى المجتمع بأن عليه أن يعمل من أجل الوحدة القومية وليس من أجل التشرذم كما حصل في الكونغو ونيجيريا (كتنغا، بيافرا).

ويعزو فرانس فانون وجود هذه الاتجاهات الضعيفة من جانب الطبقة المتوسطة. فهي لم تعمل جديًّا وبمثابرة في بناء أسس للوحدة القومية للشعب. فالطبقة المتوسطة. على الرغم من قلة عددها - لم تقم بما قامت به الطبقة المتوسطة الأوروبية في الإبداع ومجابهة المشاكل الاقتصادية والزراعية وفي صياغة مناهج عمل للردّ على تحديات البناء،

(١) Cf. Frantz Fanon. Les damnes la terre Maspero. Paris 1970, p. 3-4

فالطبقة المتوسطة الإفريقية ارتضت أن تقوم بدورها الطفيلي، ونجحت بأن تقوم بدور جسر بين الاستعمار والبلدان المستقلة. فهي لم تمهد الطريق لشعوبها لتولى زمام أمورها إيجابيًّا، وإنما استحوذت على المناصب العليا، وانشغلت بإدارة مراكز اللهو والسياحة.

الفصل الثامن

تفاعل النظام السياسي مع المحيط الإقتصادي والثقافي

البحث يتحدد في تناول العلاقة والربط بين الطروحات الرسمية للنظام السياسي والثقافة والوضع الاقتصادي القائم في محيط النظام السياسي. الطروحات الرسمية التي تشكل الإطار السياسي للنظام هي مجموعة الوثائق الرسمية الصادرة من قبل النظام وهذه الوثائق هي:

١- البيان الأول للثورة الجزائرية لعام ١٩٥٤م.

٢- برنامج طرابلس لعام ١٩٦٢م.

٣- الدستور المؤقت لعام ١٩٦٣.

٤- ميثاق الجزائر لعام ١٩٦٤م.

٥- بيان ١٩ حزيران ١٩٦٥م بعد الإطاحة بالرئيس بن بلّا.

٦- دستور الجزائر بعد الاستفتاء الشعبي لعام ١٩٧٦م.

هذه الوثائق الرسمية لا تعبر فقط عن اهتمامات النظام وإنما هي حاصل تفاعل النظام مع قيم ومعتقدات ومبادئ قيمية للمجتمع ككلّ. والجزائر بعد تحررها السياسي أخذت على عاتقها تحرير المجتمع والفرد من رواسب الأفكار والمعتقدات التي صاغها المستعمر سابقاً. إن التحرير الوطني الحقيقي لا يوجد إلاّ عندما يتحرر الفرد صراحة[١]. وقد أدرك

---

(١) Cf. El Moudjahid 16 avril 1958. cite. Paris, Jean Leca. note 6. p. 230.

الطبيب الكاتب فرانس فانون الخطورة الماثلة أمام الأقطار الإفريقية المتحررة حديثاً من الاستعمار. فهو يذكر بأن الخطر الأعظم الذي يهدد إفريقيا هو غياب الإيديولوجية.

وكان شأنها في ذلك شأن بلدان سبقتها في ذلك مثل: البرازيل وكوبا والمكسيك التي أصبحت مراكز للهو وقضاء وقت ممتع للسواح وبلاجات كوباكبانا في ريو دو جانيرو والاكبولكو من المكسيك ومقاهي هافانا قبل ثورة كوبا، إلا أن فرانس فانون لم يكن متشائماً فيما يتعلق بالتجربة العربية لما بعد الاستقلال حينما يذكر كيف أن البلدان العربية قد تخطت واقع الحدود في إقامة الجامعة العربية، وفي صياغة مفهوم العروبة الموحد بين هذه البلدان.

إلاّ أن فانون بجانب ذلك ينتقد بعض مثقفي العالم الثالث الذين صاغوا تطلعاته المستقبلية في الرجوع إلى الماضي. فكان التبجيل لحضارات المايا والأزتيك والإنكا ولحضارات أخرى اندثرت في الداهومي والسودان. هذا الموقف لم يرفضه المستعمرون باعتبار أن الاستعمار قد جاء بعد اندثار هذه الحضارات ونتيجة لهذا الاندثار، فما على المستعمرين إلا أن يرتضوا بالوضع الجديد بعد نهاية ليل الحضارات والثقافات المندثرة.

إلاّ أن المثقفين التراثيين يذهبون إلى ما يقوله المستعمرون بأن الليلة الطويلة هي عندما قدم المستعمرون وأبطلوا كل المظاهر الحضارية للحضارات القديمة. وأن النهار لا يأتي إلاّ بذهاب المستعمرين والتخلص منهم ومن كل ما علق منهم من أفكار وممارسات ومؤسسات طالما أن وظيفتها لا يمكن أن تكون إلا تجسيداً لبقاء الأجنبي، ومن ثم إضفاء الشرعية على بقائه بصورة صريحة أو ضمنية. وهذا ما دفع التراثيين بصورة خاصة أن يعيشوا بعيداً عن واقع التطور الذي لا يرتضي إلاّ النظر للحياة بصورة التحدي لمسايرة المستجدات الجديدة لواقع المجتمعات

في محيطها المتغير إذ لا وجود لعصر ذهبي دائم إلا بانسجامه مع ظروف العصر.

ثانياً: رأي ليكا وفاتان في مدى الترابط بين التطلعات والواقع:

تطور الأفكار لا يقصد به التبدل في المضمون فقط، وإنما في ترابط المضمون مع الواقع العلمي الوظيفي لها، ذلك لأنه إذا وجد تناقض في البرامج والبيانات المعلنة فإن هذا التناقض فيما إذا وجد فإنه وصل إلى مرحلة الترابط عند استقرار أسلوب العمل وفق تأثيرات معينة تفيد وضع الأمور في نصابها. فكتاب: الجزائر سياسة ومؤسسات ونظام[1] يفترض بأن هنالك تناقضاً بين منطق المواثيق والبيانات الرسمية، ويبين لتوضيح فكرته بأنه إذ قيل إن A أسود وإن B أبيض وبأن AB هما بنفس اللون فهذا تناقض لفكرة الأولى. وإذا قيل هو أسود يؤكد على سواد لونه ويقال بعدها بأنه سوف يعمل ما بإمكانه لأن يكونA أبيض. فها هنا عدم ترابط في تقديم الفكرة أو الطرح. فمحاولة تبديل غير الممكن لا يعني تناقضاً ولكن المحاولة مع التصريح بعدم إمكانية النجاح يعني عدم الترابط في الفكرة المطروحة. ففي الحالة الجزائرية فإن الترابط بين المؤسسات والإيديولوجية التي طرحتها أوجدت عبر سنوات من العمل ترابطاً في الأفكار المعلنة. ذلك لأن وجود المؤسسات بحد ذاته يقتضي الحد الأدنى من القبول لهذه المؤسسات حتى تستطيع أن تقوم بوظائفها ضمن حدود النظام السياسي وهذا ما حصل وما تمَّ. فابتداءً من ميثاق طرابلس إلى الخطة الرباعية إلى الثورة الزراعية فإن الإيديولوجية نجحت في إيديولوجيتها المعلنة طالما أن الشعور بالغياب أخذ بالضمور عندما أخذ معلنو وناشرو الإيديولوجية بالالتئام والتوافق والاقتناع بقدرات النظام.

---

(١) Jean Leca, p. 273 et.

فميثاق طرابلس اعتبرمن قبل جان ليكا الوثيقة الأكثر ضعفاً في ترابط الأفكار ولكن ليس الوثيقة الأقل تناقضاً، فجمله وعباراته عبر عن منطق متكامل، ولكن من الندرة أن ينظر إليه على أنه برنامج رسمي لحكومة ويعبر عن شعور بالغياب وعدم المقدرة ويأخذ موقعاً بعيداً من حكومة البلد. فميثاق طرابلس يستنكر اتفاقية إيفيان، بينما هي أصلاً موقعة من قبل الحكومة الناطقة باسمه. وكان مجلس قيادة الثورة قد وافق بالإجماع على برنامج طرابلس بينما كان هو الهيئة العليا في الدولة. وفي الواقع إن عدم الترابط الذي لاحظه الكاتبان ينمّ عن عدم وعيهما بأن الثورة الجزائرية عندما التجأت إلى اتفاقية إيفيان فإنها ساومت بالحد الأدنى كتكتيك، وذلك للوصول إلى أهداف الثورة كاملة. فالثورة بواسطة حزبها قد أدركت ما يمكن أن يحدث لها عندما وصلت ظروف عملها إلى حد صعوبة الحصول على كل برامجها وأهدافها في آن واحد. ولهذا فقد عملت على التعاون مع فرنسا والإدارة لحين الإمساك بزمام الأمور كبديل لفرنسا في الجزائر وبعدها تستطيع أن تتوجه لمقابلة الإدارة وجماعات منظمة الجيش السري الفرنسية التي كانت ضد استقلال الجزائر. ومع هذا فالكاتبان يفترضان بأن واضعي برنامج طرابلس لم يعملوا حسب قدراتهم الحقيقية ولم يصلوا إلى تجميع ووحدة الحزب بالتنظيم بل تركوا الأمور لتأخذ نصابها بالاعتماد على العفوية لبناء النظام السياسي وعلى هدى المنطق العلمي. فالاعتماد على العفوية يؤدي إلى أن تظهر الجماهير مواهبها الخلاقة، والمنطق العلمي يفترض صراع الطبقات بحيث إن الطبقة الأكثر هيمنة سوف تسيطر على الطبقات الأخرى وقيام الدولة الطبقية. وقد أخذ ميثاق الجزائر على نفسه القيام بنفس الأسلوب في مهاجمة الدولة وتبجيل الحزب ولكن حقيقة التأثير الفعلي بقيت لدى الإدارة والجيش اللذين أظهرا تحرزاً من معاني الإيديولوجية عن الذين لا يملكون فعليًّا السلطة ولا التنظيم ولا توجيه النظام السياسي الوجهة

التي تتطابق مع إمكانية المتكلمين باسمها، وبمتابعة تطور الإيديولوجية الجزائرية الرسمية منذ الاستقلال إلى وقتنا الحاضر فإن جان ليكا يستعمل نموذج ديفيد أبتر للتعريف بها مستعملاً بذلك اصطلاحين لبارسون هما قيم الاستهلاك وقيم الإدارة، والإجراءات لتقييم الاستهلاك هي التي تشير وتدلل على الأهداف النهائية التي قد تصل إلى درجة التقديس، وبالتالي فهي صعبة القياس والسيطرة عليها في التجربة الواقعية. أما قيم الإدارة فهي تشير إلى أهداف مادية ملموسة لوقت متوسط.

حيث يمكن التحقق من إنجازها بواسطة التجربة. فإيجاد الأعمال قيمة إدارية، تبديل الحياة قيمة استهلاكية. فالنظام القيمي الأداة للإيديولوجية يعني وجود العديد من الأهداف التي يمكن الوصول إليها من خلال أهداف متوسطة يمكن الوصول إليها.

والإيديولوجية الجزائرية الرسمية من عام ١٩٦٢م إلى عام ١٩٧٢م قد مرت تدريجيًّا من إيديولوجية استهلاكية إلى إيديولوجية أداة إذ إن بنية السلطة بقيت مستمرة وعملت على إمرار النظام من نموذج التعبئة إلى النموذج البيروقراطي.

إلا أن رسالة التحليل للقيم الإيديولوجية المعلنة لا تنفي غموض التميز بين القيم الاستهلاكية وقيم الأداة التي استعملها أبتر. وذلك لأن القيم الإيديولوجية في الجزائر تبدو مزيجاً بين القيمتين. فإيديولوجية التسيير الذاتي وطالما أنها تكريس لهدف نهائي هو إقامة الاشتراكية فإنه تكريس قيمي أدائي عندما أقيمت الاستقلالية الذاتية للمصالح، ووضعت الخطط وأقيمت التعاونيات والمؤسسات الوطنية.

فالهدف القيمي الاستهلاكي وجد للوصول إلى غايات بعيدة ولكنها تشكل أهدافاً مهمة للوصول إلى السعادة أو الخير وإنهاء الاستغلال.

ويمكن التحقق من القيم الأداتية باختبارها في مدى التطبيق ومدى

حسن الإدارة وملاقاة الأخطاء. وهذا ما تمَّ حيث إن المؤسسات لا تزال تعمل في هذا النطاق واضعة نصب عينيها الوصول إلى الأهداف النهائية التي لا يمكن اختبارها آنيًا.

المبحث الأول: مشاكل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام:

التنمية في الدولة الجزائرية:

عشية استقلال الجزائر واجهت الدولة الجزائرية الحديثة أزمة ترتبط بالتركة الثقيلة التي خلفها الاستعمار الفرنسي، فبالإضافة إلى التركة الثقيلة المعروفة في الفكر السياسي الحديث والمتمثلة في ارتفاع نسبة الأمية والفقر فقد خلفت السلطة تركة ثقيلة أخرى تمثلت في تدمير الاقتصاد الجزائري. فقد نتج عن هجرة الأوروبيين المعمرين الفرنسيين تدهوراً في القطاع الزراعي. إذ كان المهاجرون يمثلون المالكين الرئيسيين للأراضي، كما أنهم سيروا الإنتاج بطريقة تخدم المصالح الفرنسية. «فالزراعة زمن الاحتلال الفرنسي كانت تصبّ في خدمة الاقتصاد الأوروبي. فقد انتشرت زراعة معينة بذاتها، مثل زراعة الكروم وزراعة الحبوب والتي كانت مبنية وفق حسابات اقتصادية لصالح المستعمر الأوروبي. ورحيل هؤلاء تطلب إعادة تشكيل نمط الزراعة بشكل جذري وفق حاجات المجتمع الجزائري الحديث»[1].

أما بالنسبة للقطاع الصناعي فلم يكن أفضل حالاً، فقد أدى الرحيل العنيف للأوروبيين وتركهم لمختلف المؤسسات الصناعية إلى تباطؤ في النشاط الاقتصادي وانخفاض مستوى الإنتاج. إلى جانب ذلك واجه

(١) محمد العربي الزبيري، المؤامرة الكبرى. ص ١٠٩.

القطاع عدة مشكلات مثل عدم وجود احتياطات المواد الأولية وصعوبة الوصول إلى التمويل اللازم في الوقت المناسب وعدم وجود أرصدة متداولة[1].

أما بالنسبة لقطاع الثروات الطبيعية، فلم يكن بوضع أفضل وخاصة الثروة النفطية إذ بقيت تحت الوصاية الفرنسية طبقاً لمعاهدة (إيفيان) وهو ما كبل الاقتصاد الجزائري وخلق فيما بعد تياراً مضادًّا لهذه المعاهدة. وفق معطيات الأزمة هذه بدأت عملية التنمية في الجزائر والتي حاولت التخلص من التبعية للاقتصاد الفرنسي من جانب وبناء نمط تنمية اجتماعية مستقلة من جانب آخر.

إن أبرز صفات التنمية التي تبنتها السلطة الجزائرية على اختلاف أشكالها هو تبنيها لمفهوم الدولة الاشتراكية، فالفكر الاشتراكي سيطر في بناء الدولة الحديثة. ويرجع قسم من الباحثين تبني مفهوم الاشتراكية والفكر الاشتراكي لعدة معطيات، أولها يتعلق بالإرث الأيديولوجي للثورة الجزائرية. فالثوار قد لقوا الدعم بالتأكيد من المعسكر الاشتراكي المتمثل في الاتحاد السوفيتي والصين ويوغسلافيا، وقسم من الدول الاشتراكية الصغيرة مثل كوبا ومصر في حين كان موقف الدول الرأسمالية متمثلاً في حلف الناتو بالوقوف إلى جانب السلطة الفرنسية، ومن جانب آخر قدمت المجموعة الاشتراكية الدعم المادي والمعنوي للدولة الجزائرية الحديثة سواء في مجال الخبرات أو الدعم الاقتصادي. هذا بالإضافة إلى أن الحركة الاشتراكية كانت تمر بأوج فتراتها في عقد الخمسينات والستينات[2].

إضافة إلى أن فكرة الاشتراكية وما تمثله من أيديولوجيا شمولية

---

(١) نور الدين زمام - السلطة وإشكالية التنمية في البلدان النامية. ص ٢٠٩.

(٢) David Gordon, the passing of French Algeria. Op. cit. p.220.

تفرض نفسها على كافة مفاصل الحياة، تخاطب العقل التسلطي لدى أية سلطة حديثة خاصة عندما تقوم المؤسسة السياسية على سلطة الأفراد وليس على سلطة المؤسسة. فالفكرة الاشتراكية وما تمثله من مرجعية معتمدة على الطبقات العاملة والمسحوقة شكلت دائماً دعامة سياسية لمختلف الأنظمة السياسية في العالم الثالث خاصة وهي تعتمد على فكرة الماركسية القديمة المعروفة بدكتاتورية البروليتاريا.

وفق هذا السياق انطلقت عمليات التنمية في الجزائر وهي تحظى بدعم المعسكر الاشتراكي، وبالرغم من تغير نمط السلطة بعد ١٩ جوان ١٩٦٥، إلا أن ميزة الدولة الشمولية بقيت متمثلة في نمط السلطة ونموذج الدولة الأبوية، فالدولة الجزائرية الحديثة اتسمت بطابع الدولة الأبوية المستمدة ركائزها من الفكر الماركسي[1]. وهذا النمط من الدولة بما يفرضه من مميزات قوة لصالح السلطة السياسية، إلا أنه يبقي السلطة دائماً في موضع المسؤولية المطلقة على كافة تبعات الإدارة ونتائجها.

ووفق هذا السياق والعقيدة الفكرية حاولت السلطة السياسية الجزائرية مواجهة تركات الماضي الثقيل في بناء نموذج لتنمية المجتمع الجزائري في القطاعين التقليديين والمتمثلين بالزراعة والصناعة.

ففي المجال الزراعي، حاولت الدولة القضاء على التخلف «فالريف الجزائري من الناحية الاقتصادية متخلف لوجود قطاعين متفاوتين، قطاع تقليدي متخلف نسبيًّا يقابله قطاع حديث كان ملكاً للمستوطنين الأوروبيين (قبل الاستقلال) وأصبح فيما بعد خاضعاً لنظام التسيير الذاتي، الذي يستغل ما يقارب من ثلاثة ملايين هكتار من

(١) عبد الحميد إبراهيمي. المغرب العربي في مفترق طرق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. ١٩٩٩م، ص ١٥٨-١٥٩.

الأراضي الزراعية[1]. إلا أن نظام التسيير الذاتي واجه صعوبات إدارية كبيرة في المستقبل، فالثورة الزراعية هي قبل كل شيء، عملية سياسية وإيديولوجية من طرف النظام وأغلب المواطنين الجزائريين، يعتبرون الثورة الزراعية من بنات أفكار بومدين التي يحيطها برعاية خاصة، وهي بهذا إنما تستجيب لإرادة السلطة ولا تمثل بأية صورة من الصور تحركاً عفويًا للفلاحين.

فالعناية بالزراعة وتقديم الدعم لها تقف وراءه قواعد عقائدية، قسم منها يرتبط بالفكر الاشتراكي وفكر التنمية الزراعية والقسم الآخر يرتبط بفكرة الأمن الوطني الغذائي.

إن فكرة التنمية أو الثورة الزراعية كانت تصاب دائماً بالفشل ليس في الجزائر وحدها ولكن في أغلب البلدان النامية. وقد يعود سببها دائماً إلى السلطة التي تراعي الوسائل المادية للإنتاج الزراعي، وتتجاهل دائماً الفلاح وتنميته كإنسان قبل تنمية الآلة. لقد كان من أحد إفرازات هذه السياسة أن تحولت الجزائر التي كانت مصدرة للقمح قبل زمن الاستعمار إلى مستوردة لأكثر من ١٢ مليون قنطار من القمح عام ١٩٨٨[2]. بالرغم من أن الباحث جلالي صاري[3] يرجع أحد أسباب الخلل الزراعي في الجزائر إلى سيطرة زراعة الحبوب بنسبة ٩٠ بالمائة من حجم الزراعة. ومن النتائج السلبية لتلك السياسة الزراعية على الثروة الحيوانية هو انخفاض إنتاجها فمتوسط إنتاج البقرة اليومي من الحليب انخفض من ٥٠ لتراً في اليوم عام ١٩٥٠ إلى٥ لترات عام ١٩٩٠[4].

---

(١) محمد السويدي. الهجرة الداخلية والتنمية الريفية. المعهد العربي للتخطيط. الكويت ١٩٩٢، ص ٢٥٧.

(٢) محمد السويدي. مصدر سابق.. ص ٢٩.

(٣) جيلالي صاري. المشكلة الزراعية في الجزائر ١٩٨٢.

(٤) محمد السويدي. مصدر سابق، ص ٣١١.

إذ اضطرت الدولة أن تعتمد أكثر فأكثر على الواردات من أجل تغطية حاجاتها الغذائية. وإذا كان باستطاعة الدولة الجزائرية أن تقوم باقتطاع أموال الصادرات من المحروقات بقيم متزايدة لتمويل الواردات من المواد الاستهلاكية وذلك على حساب الاستثمارات الإنتاجية، خلال السبعينات وحتى ١٩٨٤، إلا أن سقوط أسعار النفط قد أوجب على الجزائر أن تقلص بصفة معتبرة من وارداتها في مختلف المجالات. أما بالنسبة للتنمية الصناعية، فمخططات التنمية اتسمت بعد سنة ١٩٦٦ بضخامة المشاريع وتركزها في المدن الرئيسة. لقد وجدت الصناعة الجزائرية فرصتها الثمينة للتوسع والنمو السريع، وذلك عندما قامت الدولة بتأميم المناجم سنة ١٩٦٦ وتأميم شركات المحروقات سنة ١٩٧١ وهي القطاعات التي ساعدت على توفير الاعتمادات المالية لمشروعات التنمية. فقد قامت الدولة بتوظيف جزء كبير من عائدات النفط والغاز الطبيعي في هذا الميدان، فعملية التأميم هذه لم تكن بمعزل عن واقع الحياة السياسية. إذ إن استراتيجية الثورة وتكتيكاتها قامت على أن لا وجود للمستعمر على أرض الجزائر[1]. لقد وفرت عمليات التأميم تلك (وخاصة في القطاع للنفطي) إيرادات مالية ضخمة إلى حدٍّ ما، جعلت الجزائر تسرع وبشكل كبير في عملية التصنيع والصناعة الوطنية وقد قدرت احتياطات الدولة الجزائرية من العملات الصعبة في بداية عقد الثمانينيات قرابة ١٧٠ مليار دينار جزائري أي ما يعادل ١٢ مليار دولار. وكان الاقتصاد الجزائري في وقتها أقوى الاقتصادات الإفريقية على الإطلاق.

إن اعتماد عملية التنمية على الريع النفطي جعل نمط الاشتراكية الجزائرية تعتمد بشكل كبير على الأسواق المالية وهو الفرق بينها وبين

(١) الهرماني عبد الباقي، الدولة والمجتمع في المغرب العربي ١٩٩٨م، ص ٩٨.

جوهر النظام الاشتراكي الذي يعتمد على الفائض المتقطع عن السوق الداخلية. ولهذا الفارق أهمية كبرى على الموقع الاجتماعي للفئات التكنوقراطية وبالتالي موقعها في إدارة شكل التمفصل بين الاقتصاد الوطني والسوق العالمية.

لقد كان ارتباط عملية التنمية الصناعية في الدولة الجزائرية بريع النفط له آثار سلبية كبيرة. فقد أدى انخفاض الدخل القومي من عائدات النفط في عقد الثمانينيات نتيجة انخفاض أسعاره في الأسواق العالمية إلى نتائج قاسية على الاقتصاد الجزائري.

وهكذا اتضح مدى هشاشة التنمية إذ أغلقت الكثير من المؤسسات أبوابها نتيجة توقف الدعم الحكومي. بالإضافة إلى تحمل الدولة للكثير من أعباء الديون الخارجية وصلت عام ١٩٩٠ إلى قرابة ٣٠ مليار دولار وأدخلت البلد في أزمة كبيرة عرفت بالعشرية الحمراء، منذ عام ١٩٩٠ - ٢٠٠٠. ورغم تحسن الاقتصاد الجزائري وتحقيقه لبعض المكاسب بداية من العام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٤، فإن الاقتصاديين يرون أن ذلك التحسن هو نتيجة لارتفاع أسعار النفط وليس نتيجة لعملية تنمية حقيقية.

إن عملية التنمية الصناعية في الجزائر وبعد مرور أكثر من ٤٠ عاماً على استقلال البلد أثبتت فشلها ورغم تعدد الأسباب لهذا الفشل الذي يربطه قسم بتدخل الدولة المباشر في تلك العملية وافتقارها إلى تكنوقراط حقيقيين أو لسوء توزيع بناء تلك المؤسسات الصناعية أو افتقار السلطة الجزائرية إلى معطيات حقيقية على الواقع الفعلي للمجتمع الجزائري. فإن عملية التنمية لن تكون سهلة في مجتمع كانت نسبة الأمية فيه ٩٢٪ بين الذكور و٩٦٪ بين الإناث. وهذه الحقيقة قادرة على أن تكون معضلة حقيقية لأي عملية تنمية، ولمدة طويلة، بما تحتويه من إرث ثقافي واجتماعي لهذه الفئة.

أما بالنسبة لمجال التنمية الاجتماعية، فقد قامت السلطة الجزائرية بمحاولات جادة للقضاء على الأمية وبناء المستشفيات والمدارس وتوفير التأمين الصحي والرعاية الاجتماعية لكافة قطاعات السكان. ويمكن اعتبار التنمية الاجتماعية وخاصة بقطاعها التعليمي والصحي من أبرز إنجازات الدولة الجزائرية الحديثة.

في مقالة لهودكتين كتبت عام ١٩٦١ أشار فيها للمواضيع المشتركة الأفكار والأهداف التي يتعامل بها مناضلو جنوبي الصحراء في إفريقيا ويذهب كل من جانب ليكا وجان فاتان للقول بأن الجزائريين لا يختلفون عن أقرانهم بالنضال في المشاركة في تبني نفس هذه الأفكار والأهداف. وبطبيعة الحال عدم وجود الاختلاف مردّه إلى التشابه الكبير بين وضعية الجزائريين ووضعية جيرانهم الذين عرفوا الاستعمار والاستغلال وتطلعوا إلى الجزائريين خلال عملهم الدائب للوصول إلى ما يطمح إليه كل شعب: استقلال، وحدة وطنية...فقارة إفريقيا اعتبرت من قبل الأوروبيين فريسة يجب اقتسامها والاستفادة منها لتحقيق الأهداف الأوروبية في التوسع والتملك والاستغلال.

فبرامج الحركات السياسية تكاد تكون واحدة بالنسبة للعديد منها في أغلب الدول الإفريقية التي لم تستقلّ بعد. لهذا لوحظ بأن برامج العمل السياسي في الجزئر كانت تدورحول محاور مشتركة للعديد من الحركات والأحزاب المنادية بالاستقلال والتحرر. ومن هذه المواضيع المشتركة والتي ذكرها الكاتبان أن الجزائر تكون أمة.

١- إنها كانت محكومة من قبل دولة استعمارية لمصلحة الإمبريالية.

٢- الاستعمار أوجد علاقات هيمنة سياسية، اقتصادية، وتفرقة عنصرية ضد الاستعمار قد تحولت إلى حزب يطالب بالسلطة السياسية.

٣- حق الاستقلال لا يمكن التنازل عنه.

٤- حركة التحرير الوطني التي ناضلت ضد الاستعمار قد تحولت إلى حزب يطالب بالسلطة السياسية.

٥- الحزب السياسي يتمتع بشرعيتين كخلف للدولة المستعمرة وكممثل للإدارة الشعبية.

٦- حكومة البلد ديمقراطية واشتراكية.

إلا أن أربعة من هذه المواضيع تشكل محوراً دائماً ومستمرًا لتطلعات المسؤولين في برامجهم وخطبهم وهي:

١- إنماء التصنيع.

٢- الثورة الزراعية.

٣- التأكيد على الجانب الثقافي.

٤- معاداة الأمبريالية.

١- إنماء التصنيع:

الاهتمام بالتصنيع وتخطيط الحياة الاقتصادية للجزائر لم يكونا غائبين عن جميع تطلعات برامج المسؤولين في الدولة والحزب فالتصنيع هو لغاية يراد بها رفع المستوى الاقتصادي من خلال تشغيل القادرين على العمل. فالموقف السلبي من التقدم الاقتصادي كان يتضمن الجوع ولا العبودية، إلا أن حصول الجزائر على الاستقلال لا يبرران إلا تعزز الدفاع عن حق اكتساب المنافع المادية من خلال العمل. إلا أن التصنيع ابتداء لا يوفر الحاجات الأساسية للكلّ وإنما يتضمن التضحية ببعض الحاجات.

٢- الثورة الزراعية:

من المواضيع الدائمة للثورة الجزائرية التي يتناولها الرسميون في

مناهجهم وبرامجهم قضية إعادة وحفظ حقوق الفلاحين في الأرض. ومما لا شك فيه أن المادة البشرية للثورة الجزائرية كانت الفلاحين المعدمين الذين يشكلون أكثر الطبقات والفئات الاجتماعية فقراً. فإيديولوجية الامتناع التي كانت وراء تعبئة الفلاحين للثورة ضد الفرنسيين قد حددت مراحل أخطاء حتى الفلاحين.

١- باستعادة ملكية الأراضي من المستعمرين.

٢- إعادة توزيعها للجزائريين.

٣- الاستغلال الجماعي للأراضي.

٣- مناهضة الإمبريالية:

على غرار الكثير من الدول النامية فإن الجزائر عندما تعبر عن عدم انحيازها في الصراع الدولي (لا شرقية ولا غربية) فإنها تنحاز في خدمة ومساندة جميع الشعوب المستعبدة والمستغلة. فهي تعمل لوضع نهاية للسيطرة الاستعمارية والتفرقة العنصرية. والجزائر التي خاضت خلال أكثر من قرن (١٣٠ عاماً) نضالاً مستمرًّا ضد كل أنواع السيطرة الاستعمارية بواسطة كافة قطاعات الشعب تشعر تلقائيًّا بدورها النضالي وبمكانتها في إزاحة الهيمنة والاحتلال. فالتنشئة السياسية للأجيال الجزائرية في الريف وفي جبال الأوراس وفي المدن الكبيرة عملت على غرس روح النضال ضد هيمنة الأوروبي والغربي بصورة عامة وضد الفرنسيين بصورة خاصة. هذه التنشئة لم تقم بها مؤسسات رسمية، وبالعكس فإن الكتاتيب والمدارس الدينية للمعدمين وبتوجيهها من بعض الدول العربية (الجمهورية العربية المتحدة، سوريا، العراق) حاولوا فتح المجال لاستيعاب النشء الجزائري الجديد للتعلم في مدارس ومعاهد الدول العربية. وقد لخص المجاهد بن باديس مفهوماً جزائريًّا لإعادة البناء الثقافي في هذه العبارات: الإسلام ديني والعربية لغتي والجزائر

وطني، وجبهة التحرير الجزائري لم تخرج أبداً عن الخط وعرف عنه قول مشهور شعب الجزائر مسلم وإلى العروبة ينتسب.. من قال حاد عن أصله أو قال مات فقد كذب[1].

وبالمقابل فقد كان هنالك تعاطف من قبل بعض المسؤولين الغربيين مع الجزائر إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد زودت فرنسا ببعض المعدات ضمن نطاق حلف الأطلسي، وكانت فرنسا قد أنشأت الفرقة الأجنبية التي قوامها الأسبان والألمان والبرتغاليين والإيطاليين لمقاومة الثورة الجزائرية عسكريًا، لهذا فإن الثوار الجزائريين كانوا يعون بأنهم في حربهم يجابهون الغرب الإمبريالي وليس فرنسا لوحدها.

المبحث الثاني: إنتاج النظام:

كل نظام سياسي يعمل في محيط اجتماعي، ويحاول أن يتوافق مع محيطه للوصول إلى غرض محدد واضح أو مستتر. وبطبيعة الحال إن محيط كل نظام يختلف، وبالتالي تختلف طبيعة تكوين النظام السياسي. إلا أن الأصل في كل الأنظمة هي أن لها من يؤيدها ولها من يعارضها. فحتى الأنظمة التي تعترف بالتعددية فإن نظامها السياسي يفرز من يؤيده من الذي لا يسانده. الأنظمة المستقرة تعمل لأجل سيادة النظام والقانون أو تعمل في سبيل الاستمرارية - أما في حالة النظام الذي يعمل في سبيل وحدة المجتمع بكافة قطاعاته بصورة لا تفسح المجال لوجود معارضة لهذه الوحدة فإن الاستمرارية يمكن ان لا تؤدي غرض النظام بقدر ما تعرقل عمله حسب الوجهة التي يريدها النظام.

فإذا لجأنا لتحليل المواثيق والبيانات السياسية فلسوف نلاحظ أن ميثاق طرابلس يؤكد على مشاركة كافة الأطراف وفئات الشعب في الثورة

---

(١) أحمد طالب الإبراهيمي، مقابلة صحفية مع مجلة المجلة. لندن ١٩٩٥.

بالتالي فإن كل هذه القوى تتمتع بشرعية طالما أنها تنسجم مع الثورة وتطلعاتها. هذه الأطراف والقوى هي الفلاحون، العمال، الملاك الصغار، المثقفون، رجال الأعمال مديرو المؤسسات الخاصة..

أما ميثاق الجزائر فيخصص أعداء الثورة بالملاكين الكبار وبرجوازية الدولة المتمثلين بالموظفين الكبار المتعاطفين مع الفرنسيين والمستفيدين القدماء والجدد بأنهم ضد الشعب. أي كل الذين يملكون شيئاً ما فهم ضد الثورة والذين لا يملكون هم مع الثورة. وقد خصهم ميثاق الجزائر بصفة أصحاب الامتيازات (مادية أو معنوية) وهم بطبيعة الحال يصنفون ضد الثورة ويقابلهم الثوريون. فالصراع داخل جبهة التحرير يفسر بوجود هذين المتناقضين. والنصر هو حليف الفئة الثورية العديمة الامتياز. العدو الداخلي للثورة غير خطر لأنه لا يشكل إلا نسبة ٥٪ من السكان.

الفصل التاسع

مضمون الشعور القومي

في تعريف للأمة يذكر جان ليكا بأنها القيمة السياسية الأساسية التي تنظم حولها كل القيم الاجتماعية الجزائرية. فالقبول بالانتماء الطبقي أو الديني والإثني يتضاءل أمام حساب الانتماء القومي للجزائر كأمة تحوي كل المواطنين.

فتوجه المواطن إلى العمل ومثابرته والإيمان بالتقدم كلها مؤشرات لرفع شأن الأمة بمقابل الأمم المتقدمة، وذلك للوصول إلى المساواة مع الأمم الأخرى، هذا الشعور بحدّ ذاته ينمي ويحفز الانتماء إلى الأمة الواحدة، ويبعد في الوقت نفسه مخاطر الانتماءات الأخرى التي تعيق استثمار المجهود الكلي للمجتمع من أجل الوحدة القومية للكلّ. فالولاء للأمة الواحدة يعادل فكرة التحرر من الاستعمار، وعدم الولاء لها يعتبر بمثابة الإيمان والولاء للأمبريالية. فالمعضلة الثقافية للجزائر هي كيفية تهيئة الإمكانيات المتاحة لتجاوز الواقع الثقافي اللغوي للشعب الجزائري؟

فإلى جانب اللّغة العربية وهي رسمية لعموم الشعب فإن اللُّغة الفرنسية لا تزال لغة التخاطب فيما يشعر الفرد بالغياب والنفي لشخصيته القومية عندما لا يستطيع أن يتعامل باللُّغة التي يريد أن يتعامل بها، فاللُّغة

الفرنسية قدمت له الامتيازات سابقاً ويشعر أنه مرغم حاليًّا في التعامل بها في حياته اليومية. فاللُّغة الفرنسية تعطيه الضمان، والعربية تؤكد وتركز انتماءه للكل مما يجعله نهباً للهواجس وقلقاً في التوفيق بين المتطلبات الاقتصادية وبين متطلبات إرضاء النفس من الناحية الشعورية.

أما فيما يخص الشعور القومي وقضية القبائل ومنطقة جبال الأوراس فإن الفرنسيين رغم محاولاتهم العديدة لفصل البربر عن العرب، وذلك بإقامة اتحاد فدرالي أو العمل على تعميق الخلافات بين العرب والبربر إلا أن جميع المحاولات الجدية في هذه الخصوص لم تثمر. فثورة الرحمانية عام ١٨٧١ كانت من قبل التابعين البربر في الجهاد في سبيل مساندة المقراني. كما أنه بعد الاستقلال فإن اتجاه كريم بلقاسم لم يكن ضد الوحدة القومية للأمة الجزائرية بقدر ما كان اتجاهاً لجلب انتباه النظام لضرورة رعاية البربر اقتصاديًّا واجتماعيًّا، وإذا كانت هنالك مطالب للأقاليم فإنها ليست في اتجاه الانفصال بقدر ماهي مطالب في سبيل المساواة بين الأقاليم ضمن إطار الوحدة القومية للأمة الجزائرية. والأمة الجزائرية بمواطنيها تشعر أنها تنتمي إلى الأمة العربية، حيث إن ما يصيب أي جزء من الوطن العربي من حوادث يجد له صدًى في الجزائر شعبيًّا ورسميًّا. فنكسة حزيران ١٩٦٧م وحرب تشرين عام ١٩٧٣م واحتلال العراق عام ٢٠٠٣م لم تكن بعيدة عن الاهتمامات الفعلية للمواطنين والرسميين، فكانت هذه المؤشرات عملية لتقديم موارد النظام السياسي قدمت كمساندة اجتماعية حتى يقوم النظام بعمل ما في خصوص القضايا القومية عبر الجزائر والموقف الشعبي كان تلقائيًّا مسانداً لما أصاب الجزء الشرقي من الوطن العربي. إلا أن مضمون الولاء القومي للجزائر كأمة لا يرقى إليه مضمون آخر ينافسه في المكانة كمحفز للنظام السياسي للردّ أو للسير على طريق غير طريق الإنجازات التي تصبّ لملاقاة المطالب الواردة من المحيط الجزائري كأمّة، هذا المحفز الأساس هو الدين.

الدين والنظام السياسي:

إن طابع التديُّن لدى الغالبية العظمى للشعب الجزائري لا تدع أي شكّ لأيّ محلل يريد الوقوف على القيمة الروحية للمجتمع الجزائري. فمكانة الدين الإسلامي هي السمة الواضحة. إلا أن المحلل قد يتلكأ في إعطاء جواب تحليلي كامل عند السؤال عن مدى ارتباط هذا التدين بالالتزام بموقف محدد يتفق مع الدين ضمن الإطار العام للنظام السياسي. ذلك لأن التدين كظاهرة عامة تشكل خاصية مبدئية تشمل الاعتقاد بالدين الإسلامي كجزء هامّ من الحياة الثقافية للمواطن.

لهذا فإن فرضيتين تنسجان لمعرفة مدى الانسجام والتوافق بين القيمة الثقافية للدين وأبعاد هذه القيمة الثقافية الأساسية في العمل كمورد لمساندة النظام أو كطلب تدخل في النظام السياسي لتوجهه نحو الهدف، والإنجازات.

فالفرضية الأولى تذهب في أن الدين يشكل نهاية وهدف المجتمع وبالتالي ففي الدين كل الحلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للمجتمع، وأن الخروج عنها يشكل خروجاً عن قيمة أساسية حضارية ارتبط بها المجتمع، والخروج عنها تعني الخروج إلى عالم ثقافي وحضاري آخر، باختصار يعني الخروج عن الجزائر. أما الفرضية الثانية فإنها تنظر للدين كتنظيم اجتماعي مهم ولكنه قاصر عن مواجهة متطلبات التقدم والتحديث لأن الاعتقاد به والالتزام به إلى نهاياته يؤدي إلى طريق مسدود.

هاتان الفرضيتان لم تثمرا في تعميق الهوة بين الفكرتين طالما أن القيمة الثقافية الدينية للمجتمع الجزائري ذات قوة بحيث إن الثقافة الدينية لها تأثيراتها على كافة القطاعات الاقتصادية والفكرية أدَّت إلى أن يكون الدين هو الظل الذي جمع تحته كافة هذه التيارات والفئات بحيث

أصبح التنظيم لا يخرج عن نطاق رفض الدين بقدر ما كان العمل بنطاقه وتحت خيمته. فسكرتير الحزب الشيوعي الجزائري السابق بشير الحاج علي يصرح حول الموقف الذي يبرره في العمل السياسي عندما يذكر أنه من الممكن الذهاب إلى الاشتراكية بوجود كتاب رأس المال بيد، والقرآن الكريم بيد أخرى[1].

أي أنه لتحديد الموقف الديني من القضايا الأساسية فإنه يتعين علينا أن ندرك بأنه ليس هنالك حدّ فاصل معين فيما يريده الإسلام وما يرغب به دعاة المحافظة على الإسلام. فمن القضايا المهمة التي تطرح هو موقف الدين من المرأة، فدعاة العلمانية يذهبون إلى أنَّ الدين هو دين رجال وليس دين نساء، إذ لا يعطي الدين أهمية للمرأة إلا أن تكون تابعة له. هذا الموقف لا يتفق مع ما يذهب إليه جميع رجال الدين والمتدينون، فالموقف قد اختلف عندما استطاعت المرأة المشاركة فعليًّا في حرب التحرير وأصبحت رمزاً للنضال الوطني- جميلة بوحيرد، جميلة بوباشا.. زهرة ظريف بيطاط وغيرهن الكثير من مناضلات الثورة الجزائرية.

أما فيما يتعلق بالنشاطات الاقتصادية والعدالة فلم يقف الدين ضد توزيع الأراضي أو مصادرة أملاك الأوروبيين أو في إرساء قيم العدالة والمساواة بين المواطنين. فالأرض لمن يزرعها، والمذهب المالكي في هذا الصدد واضح فيما يتعلق بالملكية العامة حيث يذهب وعلى خلاف المذهب الحنفي أن كل ما هو موجود على الأرض وفي باطنها للدولة وللأمة. وفي تحقيق لطلبة جزائريين يدرسون في فرنسا فإن ٥٨٪ يربطون بين العروبة والإسلام كتعبير عن تمجيد الماضي ٤١٪ يلتزمون بالصيام في شهر رمضان و٧١٪ منهم فقط يبدون رغبتهم في سير الدولة على النهج

---

(١) مقابلة صحفية مع المؤلف في صحيفة الوحدة الإيطالية حزيران ١٩٩٤م، العدد ١١٣٢.

الإسلامي إلا أن ٨١٪ منهم تؤكد على الشخصية الوطنية الجزائرية و٧٩٪ يؤكدون على التضامن بين الدول العربية. هذا التحقيق في الواقع يعتمد على نسبة قليلة من الشعب الجزائري، وهم الطلبة الدارسون في فرنسا، ولكن يبين إلى حدّ ما موقف قطاع فيما يتعلق بالناحية الموحدة الاجتماعية.

الفصل العاشر

أعباء ومسؤولية النظام السياسي

الدولة ملك الكلّ وهي لكلّ الشعب، وينتظر منها أن تحقق وتنجز لقطاعات الشعب ما لم توفره السلطة الاستعمارية سابقاً. فالدولة تبدو للمجتمع وكأنها المؤسسة الفعالة الوحيدة التي تصلح لأن تعمل أكثر من أيّ مؤسسة خاصة أو أجنبية في سبيل تطمين رغبات الأفراد في نطاق الحصول عى منافع ومزايا وخدمات حتى أن اللجان العمالية في الإدارة الذاتية تطالب دائماً بمساعدات مادية من الدولة، وكأنما العمال هم غير مسؤولين عن تمشية مصالح وإدارة المؤسسة التي هم على رأسها. وبدورهم فإن الموظفين لا يخفون اتهامهم للعمال في التصرف كموظفين عندما يكونون على رأس مؤسسات التسيير الذاتي.

إلا أن الدولة كقيمة ثقافية لم يحفل بها الجزائريون سابقاً ولكنها فرضت نفسها بعد انتصار الثورة فانتقلت الوظائف إلى أيدي المحاربين المتعلمين مما أضفى عليها الشرعية والقبول. أما الأكثرية وهم الفلاحون والمعدمون فإن استفادتهم كانت لتطمين رغبات عميقة في التحرر من الأجنبي. والدولة لا تستطيع أن توظف الكلّ، ولكن ينتظر أن ينتظم في صفوفها أبناء الفلاحين والمعدمين وبذلك تبرز الدولة شيئاً فشيئاً كقيمة ثقافية لحماية ورعاية الموظفين ذلك لأن الدولة المستقلة هي التي تنشئ

المواطن الكامل حيث تنمي فيه روح العمل للجماعة وتبين حقوقه وواجباته في إطار المجتمع الكلّي للنظام السياسي.

الفصل الحادي عشر

قابلية النظام السياسي في التكامل والمحافظة

النظم على أشكالها تقوم بوظيفة التكامل والمحافظة على المجتمع من خلال الإجراءات والقرارات التي يتخذها النظام. هذه الإجراءات والقرارات تصاغ حسب مدى قوة تراكمات الطلبات الواردة من المصالح المختلفة في محيط النظام. لهذا يلجأ النظام حسب إمكانياته إلى اتخاذ قرارات ترضي الجهات الرسمية وغير الرسمية بصورة تكفل التكامل والمحافظة على سير النظام بصورة دائمة. لا يوجد نموذج واحد اتخذه النظام لإرضاء واحتواء كافة الجهات الرسمية وغير الرسمية من أجل التكامل والمحافظة. إلا أن وظيفة النظام في المحافظة تتوقف على مدى قابليته في حلّ المشاكل التي تجابه النظام بوظيفته[1].

فبالنسبة للنظام الجزائري فقد لوحظ أن الحزب ومؤسسات الدولة تقومان بوظيفة النظام في التكامل والمحافظة، فهما الجهتان اللتان تشكلان وظيفة الحكم عند حدوث الأزمات والمشاكل للنظام. فإذا حصل تنافس بين الجماعات في سبيل تطمين طلباتها فإنها تلجأ إلى الحزب ومؤسسات الدولة. فأصبح الحزب رمزاً وهو يتمتع بمكانة متميزة لأن

---

(١) فمثلاً الرئيس محمد بوضياف يعتقد بأن النظام ليس بثوري وخيضر يعلن بأنه وضع كنز جبهة التحرير تحت تصرف من يقاوم النظام الحاكم.

كافة الجهات تعمل على إرضاء الحزب. فبعد كل صراع بين الأطراف فإن الحزب يقوى وتضعف الجهات المتنافسة، فالحزب يخرج بعد كل صراع أكثر فعالية وأمتن مكانة لأنه الرمز للوحدة الوطنية.

القوى السياسية:

- هل الجيش أداة للمحافظة والتنمية السياسية؟

التسليم بوجود تيارات إيديولوجية محددة واضحة وحقيقة قبل الثورة غير واضح. هذا بالرغم من إمكانية وجود ذلك لأن جهود الثوار كانت في الحصول على الاستقلال أولاً وقبل كل شيء. وقد يكون هنالك اختلاف في وجهات نظر الثوار. إلا أن الانتقال السريع من قبل رجال الثورة من جماعة إلى أخرى تفسر لنا بأنه انتقال تكتيكي حسب الظروف المستجدة لمراكز القوى. فقادة الثورة الأساسيون هم الفلاحون والمعدمون وتضحياتهم كانت كبيرة. فالثورة الجزائرية تكنى بثورة المليون شهيد وقد ساعدت الحقائق الجغرافية السياسية على إمداد الثورة بعوامل استمرارها فالجزائر جغرافيًّا تقع بين دولتين عربيتين مستقلتين هما المغرب وتونس. هذا ما مكن الثوار للجوء إلى القطرين الشقيقين. وفرنسا بدورها أقامت خط (موريس) المكهرب لمنع الثوار للعبور إلى تونس، وبالتالي عزل الجزائر عن محيطها العربي المباشر لتشتت جهد الثوار فكان هناك مفهومان للمقاومة: القيام بعمليات فدائية تنظيمية بواسطة مجموعات صغيرة، أو إقامة جيش نظامي يهيأ ليصبح الجيش الندّ للجيش الفرنسي المحتلّ. فكان أن قسمت الجزائر إداريًّا إلى ستّ مناطق (ولايات) وهي تابعة عسكريًّا لقادة الداخل، وإلى جانب ذلك فقد أرسيت قاعدة بناء جيش نظامي بقيادة الرئيس الراحل هواري بومدين عرفت باسم مجموعة عويدة - تلمسان.

إلى جانب هذه القوى المسلحة كانت مجموعة مصالي الحاج المختلقة مع جبهة التحرير الجزائرية قد تحولت إلى الحزب الجماهيري الجزائري حيث لم يسمح لهذا الحزب بأن يشارك في المفاوضات من أجل الاستقلال، ولا أن يدلي برأيه للمشاركة في استفتاء الأول من تموز عام ١٩٦٢م الخاص بالتصويت على الاستقلال. كما أن الحزب الشيوعي الجزائري قد وقف بجانب التصويت للاستقلال ولكنه لم يسمح له بأن يستمر بالعمل بصورة مستقلة عن توجيهات وقيادة حزب التحرير الجزائري.

وكذلك الحال مع القوى الأخرى والليبرالية منها تحت زعامة أول رئيس للوزراء في الحكومة المؤقتة فرحات عباس أو رئيس الوزراء بن خدة أو السياسيين أمثال بوصوف، كريم بلقاسم. فكان على هذه الأطراف إما القبول بحزب جبهة التحرير الجزائري، وبالتالي الرضوخ للأمر الواقع أو اللجوء إلى المعارضة. ففرحات عباس اختار الاعتزال أما كريم بلقاسم فقد لجأ إلى الخارج واختار آية أحمد اللجوء إلى العصيان في منطقة القبائل.

- الجيش كقوة سياسية:

بعد الاستقلال أصبح الثوار المحاربون جنوداً لجيش نظامي أعده الرئيس الراحل هواري بومدين. وبالتالي فإن الجيش بموقعه الجديد أوكل له وظيفة الدفاع عن الوطن بعد أن كان مجاهداً لأجل الاستقلال. فالموقع الجديد للجيش هو موقع القناة الضامنة للعيش للكثير من الثوار المعدمين وبالتالي فقد تساوى الجيش مع الموظفين في ضرورة إدارة وإدامة النظام الجديد. وقد برز دور الجيش كمحامي الاستقلال بصورة أكثر لدى حصول خلاف حول تحديد الحدود مع القطر المغربي الشقيق عام ١٩٦٣م. فالجيش أصبح كمؤسسة إدارة فعالة لحماية الثورة وذات

مسؤولية كطرف لإنجاز مهامّ بناء الجزائر ما بعد الاستقلال. فالقادة العسكريون ومنهم هوفمان وجلول أصبحا (واليين) محافظين وعهدت وزارة البرق والبريد إلى أحد القادة العسكريين. وبالتالي فإن الانتقال إلى المناصب الإدارية والعسكرية أصبحا مجالين لشغله من قبل الجانبين. القوة السياسية الرسمية للجزائر هي جبهة التحرير (نظام الحزب الواحد) إذ إن قادة الثورة المنتصرة لا يؤمنون بتعدد الأحزاب لضمان النظام واستمرار الثورة كما أن رجال الثورة الأوائل... بوضياف بوخيضر انتقلوا أو تحولوا إلى المعارضة.

يستنتج من كلّ هذه المظاهر المتعلقة بتحول وانتقال الشخصيات من وإلى السلطة والمعارضة بأنها لا تقدم الدليل الكافي لوجود اختلافات إيديولوجية بينهم بقدر ما تعبرعن خلافات في وجهات نظر تؤدي أحياناً إلى التلاقي خارج الجزائر، ومن ثم العمل لتشكيل مجموعة مناوئة تشكك بصلاحية النظام القائم[1].

بطبيعة الحال ليس كل المعارضين والمخلصين للنظام معرضين لعملية التحول والانتقال هذه، وإنما ينطبق هذا الوصف على الكثيرين، وبذلك فإن المراقب والمحلل يستخلص بأن هنالك سمة بارزة في العمل السياسي الجزائري هي أن التنقل بين النظام والمعارضة تحتاج إلى وقت ليس إلاّ.

وجود وجهات النظر المختلفة مع إمكانية الانتقال من وإلى السلطة والمعارضة وجد لها ليكا وفاتان تفسيراً عندما ذكرا بأن هناك اتفاقاً تامًّا لهما حول مضمون «مفهوم الشعبية الجزائرية» الذي يتلخص في:

---

(١) فحوى لقاءات جمعتني بشخصيات جزائرية معارضة لنظام الحكم والأرقام الواردة هي من صحف جزائرية متعددة إضافة إلى عدد مجلة نيوزويك في ١٢-٥- ٢٠٠٧.

١- سمو إدارة الشعب المتمثلة بالعدل والحق.

٢- أهمية العلاقات المباشرة بين الشعب وقادته.

مفهوم الشعبية هذا وما يتضمنه اتفق عليه الجزائريون وينعكس في سلوكهم وأسلوب عملهم كرجال سياسة، فالذي يبدر من رجل الشارع البسيط يمثل قيمة تدلك على طيبته البعيدة عن المراوغة، وبالتالي تدلك على سلوكه وفكره.

والقادة بدورهم يكرسون جزءًا من وقتهم للتقرب إلى الناس البسطاء بدون الأخذ بنظر الاعتبار الحواجز الوظيفية، وكذلك مع الكثير من القادة الجدد في العالم النامي حيث يلاحظ عدم اهتمامهم بأمور الفوارق الطبقية بقدر ما هو إشعار للمواطنين كافة بأنهم جزء من النظام الاجتماعي من خلال تطمين حاجاتهم ومطالبهم. فاهتمامات الرئيس أحمد بن بلا في الجزائر، عمر تروخيولو في بنما، وبيرن في الأرجنتين، أو السنداتيين في نيكارغوا، كاسترو في كوبا، وناصر في مصر، ولومومبا في الكونغو كلها شواهد وأمثلة لقادة أبدوا اهتماماً متزايداً للتقرب للعامة والبسطاء.

وبقدر صعوبة التعامل مع الجهاز البيروقراطي الروتيني في الجزائر فإن بسطاء الناس أنفسهم يأنفون التعامل بدورهم مع الإدارة الرتيبة التي لا تنجز أعمالها إلا بصعوبة، فإنه بالمقابل يجد بسطاء الناس تفهماً من لدن القادة السياسيين الذين يستمعون لهم ويعملون على الفصل في مشاكلهم ومظالمهم المتعددة. هذا السلوك المنسجم مع ما تتضمنه الشعبية يرجع في الواقع للبنية التقليدية للمجتمع الجزائري الذي يهتم ويعلق كثيراً من الآمال على الروابط التي لا زالت تجمع أفراد المجتمع من جهة، ويعزى أيضاً بسبب التوجه السياسي الثوري الذي يعمل دائماً على إزالة الحواجز بين القادة وعموم الشعب من ناحية أخرى.

الفصل الثاني عشر

التحديات والمخاطر
التي تجابه النظام السياسي في الجزائر

إن المتابع لمسار تطور النظام السياسي في الجزائر الحديثة منذ الاستقلال ولحد الآن يلاحظ بأنه مر على الأقل بثلاثة منحنيات الأول يمتد من بداية نيل الاستقلال وحتى وفاة الرئيس الراحل بومدين، وامتازت تلك الفترة بنشوة التحرير بعد كفاح بطولي وثورة يحفظ لها العالم الكثير من الذكريات إلا أنها اتسمت بالانقلابات ومحاولات الانقلاب العسكرية بين رفاق الأمس والصراعات الطبيعية بين رجالاتها كونهم تتقاذفهم رؤى عديدة حول أنسب الآليات لتحقيق أهدافهم المعلنة، ومثلما تحقق للجزائر الكثير من الألق في العالم أيام الرئيس بن بلّا فقد تحقق للشعب كثير من الإنجازات في عهد بومدين في شتى مجالات الحياة ويصح لنا بحق أن ندعو سنوات بومدين بسنوات البناء والإنجاز للدولة إلا أن الرحيل المبكر للرئيس بومدين أدخل البلاد في مرحلة خطيرة من أشكال عديدة من الصراع والتنافس على الحكم والنفوذ في فترة الرئيس الشاذلي بن جديد وما تلاها من سنوات دموية وعاصفة غيبت الجزائر عن برامج التنمية والاستقرار والتي شهدت فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات العامة، وقيام النظام بإلغاء نتائجها وما أعقبها من تطورات أمنية بدخول البلاد في حالة من الصراع الدموي والاحتراب الداخلي الذي نتج عنه عشرات الآلاف من الضحايا والخراب

الاقتصادي وشبه شلل للحياة الاقتصادية والبرامج والخطط التنموية، وهي تعد المنحنى الثاني، ومع توالي وصول أفراد مهمين وتأريخيين إلى سدة الرئاسة الشكلية للدولة، بينما كانت القيادة الفعلية ممثلة بجنرالات الجيش الأقوياء مثل خالد نزار والعماري وغيرهم، إلا أن الفترة التي يمكن للباحث والمحلل أن يستشرف بعض معالمها الواضحة في الجزائر هي المنحنى الثالث والممتدة منذ تسلم الرئيس الحالي عبد العزيز بو تفليقة منصب الرئاسة في عام ١٩٩٩ لسببين أهمهما:

١- طبيعة المرحلة والظروف المحيطة في البلد، والحالة الأمنية الدامية التي كان عليها.

٢- شخصية الرئيس بوتفليقة وطريقة توليه المنصب بواسطة عملية انتخابية لفترة ممتدة نسبيًا لحد الآن بحدود ٨ سنوات يتطلع إلى تجديدها من خلال تعديل دستوري.

مما لا شك فيه أن تسلم بوتفليقة مقاليد السلطة قد جاء بعد مفاوضات عسيرة مع قادة عسكريين كبار أفهموه بأن وصوله إلى مقعد الرئاسة مرتبط بإعادة الهدوء والاستقرارالسياسي والسلم المدني بين الجزائريين بسبب أن المؤسسة العسكرية هي عاجزة عن فعل ذلك كما وأن بوتفليقة وما يملكه من خبرات دبلوماسية وعلاقات دولية نسجها خلال توليه منصب وزير الخارجية لسنوات عدة في الماضي ستساهم في تحسين صورة الجزائر على الساحة الدولية وتخفيف عزلتها وتبييض سمعة الجيش الجزائري الذي علقت به انطباعات دموية بسبب شراسة المواجهات الداخلية مع القوى المعارضة.

وسعى الرئيس بوتفليقة منذ توليه الرئاسة إلى محاولة إضعاف نفوذ الأجهزة الأمنية على القرار السياسي وقام بتنحية من يحسبون على التيار الفرنسي وبادر إلى طرح مشروع المصالحة أو ما يسميه الوئام المدني في محاولة منه إلى تشتيت القوى الراديكالية الإسلامية المسلحة وتخفيف

حدة الاحتقان الأمني والسياسي والاجتماعي مستفيداً بصورة مناسبة من ارتفاع كبير في مداخيل البلاد من النفط بعد الطفرة السعرية الهائلة لتبني سياسات اجتماعية معينة من شأنها تحسين القدرة الشرائية للفرد والعمل على تطوير شروط السكن الاجتماعي في البلاد فاستعادت الجزائر جزءًا كبيراً من عافيتها على الرغم من أن الوضع الأمني لا يبعث برسائل مطمئنة مهما قيل في تفسير الحوادث والتفجيرات العنيفة التي طالت أهدافاً مهمة في السنتين الأخيرتين من أنها لا تمثل سوى محاولات يائسة من المتطرفين لإثبات الذات. ونجح الرئيس بو تفليقة في إعادة بعض الألق للجزائر وأبعد عن السلطة بعض المسؤولين الفاسدين، ومع ذلك فهناك نقاش حادّ ومسموع في الجزائر يدور حول فكرة تعديل البند ٧٤ من الدستور الجزائري والذي يحدد عدد الولايات الرئاسية بفترتين فقط كل منها ٥ سنوات لكي تكون فترة التجديد الرئاسي المقترح فترة ٧ سنوات. وهذا ما أكده الرئيس بوتفليقة منذ فترة في كلمة له أمام كبار ضباط الجيش في مقرّ وزارة الدفاع لمناسبة الذكرى ٤٤ لعيد الاستقلال من أنه يأمل في تنظيم الاستفتاء الشعبي لتعديل الدستور قريباً. إن هذا التوجه لدى بو تفليقة لإيجاد مخرج لرغبته في تجديد ولاية الحكم كخطوة تدل بوضوح على تراجع الجزائر في النهج الديموقراطي وتضمن للرئيس الاستئثار بالحكم بصورة تقربه من الرئيس التونسي الراحل بورقيبة إضافة إلى ما يقال من أن التعديلات المقترحة تشمل أيضاً حق الرئيس في اختيار نائب له يخلفه في حالة وفاته أو مرضه من جهة محددة سلفاً بمعنى أن دور رئيس البرلمان سيختفي بصورة أوتوماتيكية من أي ترتيبات للخلافة بشكل تام. واستمعت خلال كتابتي لهذا البحث إلى شخصيات جزائرية مهمة توجه النقد إلى طريقة الحكم الحالية للرئيس بوتفليقة في اتجاهه إلى توزير أصحابه من جهة الغرب الجزائري في الوزارات السيادية حصراً فيقولون بأن رئيس الجمهورية هو نفسه من

يشغل منصب وزير الدفاع ثم رئيس الحكومة من الغرب، وكذلك وزراء الخارجية والعدل والداخلية والطاقة. لا شك فيه أن تقييم الخلاف بين معارض ومؤيد بوتفليقة يظهر أن الأزمة في أعلى هرم السلطة على أشدها بين المتنافسين، ولكن هل يمكن لبوتفليقة فعلاً أن يفعل ما يريد؟ وهل أن المؤسسة العسكرية عاجزة عن منعه من تعديل الدستور؟؟ والذي ربما يدخل البلاد في دوامة الصراع الجهوي بين غرب جزائري يحكم لأطول فترة ممكنة وشرق ووسط وجنوب وبربر مندهشين مما يجري أمامهم. ويرى كثير من الساسة أن التجرؤ من الرئيس على تعديل الدستور منبعه التأكد من أن الطبقة السياسية في البلاد في موقع ضعيف وكأن المعارضة لا وجود لها كما أن العسكر الذين تعودوا على ضبط إيقاع المدنيين قد اختفوا من المسرح. ويعتقد أي دارس للنظام السياسي في الجزائر أن مشروع تعديل الدستور لا يقصد به إصلاح دستوري لصالح بناء نظام سياسي راسخ يستجيب لتطلعات الأجيال القادمة إنما يسعى لتدعيم مكانة الحكم الفردي المطلق تحت غطاء الحكم الرئاسي والانتخاب.

إن التحديات لا زالت خطرة أمام حكم الرئيس بوتفليقة على الرغم من محاولته التقليل من شأنها، فالعمليات العنيفة المضادة للنظام نراها لأول مرة تتخذ طابعاً انتحاريًا وقد وصلت إلى قلب العاصمة ومقرّاتها الحساسة حتى أن إحداها كان الرئيس بوتفليقة شخصيًا هدفاً مباشراً لها كما جاء إلغاء الرئيس لزيارة له إلى قسنطينة بسبب أنباء عن تسرب الانتحاريين لملاقاته هناك بحسب ما جاء في جريدة الحياة اللندنية بتاريخ ٢٩ من آذار ٢٠٠٧. صحيح أن هناك من يجادل بأن عودة الجماعات المتطرفة وانتهاجها أساليب جديدة في المواجهة ليس دليلاً على تزايد قوتها؟ هذا مقبول لكن بماذا نفسر الأخبار اليومية عن قتل رجال شرطة وجرح دركيين وهجومات على ثكنات البحرية والحرس البلدي. فذلك مؤشر بأن العمل المسلح لم يتراجع ولم يحقق أمناً حقيقيًا للمجتمع وحتى

لو سلمنا بالفرق في الحجم عما كانت عليه في فترة التسعينات الدامية. ناهيك عن الاضطرابات الأمنية والإضرابات العمالية ففي منطقة القبائل والتي راح منها ضحية المشكلات في ربيع ٢٠٠١ بحدود ١١٧ شابًا قتلوا برصاص الدرك، وفي عام ٢٠٠٢ شهد قرابة ٦٠٠ إضراب شمل ٣٠ ولاية من أصل ٤٨ ولاية واستمرار مسلسل السخط والحرمان من عوائد برميل النفط الذي زاد سعره على المئة دولار وفقدان ٣٠٠ ألف عامل لوظائفهم بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٧ ليتزاحموا مع معدلات البطالة التي قدرتها أوساط محايدة بـ٣٠٪ ويضاف لها الهجرة والتسلل إلى الخارج بين أوساط الشباب اليائس من الحصول على فرصة عمل[1]. وما يلحظ من تنامٍ في ظاهرة الهروب الجماعي أو ما بات يسمى بالهجرة السريّة للشباب من الخريجين الجامعيين عبر البحار والمحيطات والذين كما تقول شاعرة جزائرية ساخطة بأن (أسماك القرش صارت لا تأكل الجزائريَّ إلا ومعه شهادته الجامعية المصدّقة وفق الأصول)، وأتذكر بعض مظاهر الاحتجاج واليأس قبل سنتين عند قيام أديب جزائري بعرض كليته للبيع في الصحف لكي يستمرّ في العيش ومع ذلك لم يصدر من النظام أي ردّ فعل أو استجابة لهذه الاستغاثة المفجعة بل إن الطريف في الأمر أن إغاثته جاءت من طرف الرئيس!! لكن ليس الرئيس الجزائري إنما الرئيس الكردي للعراق جلال طالباني كي ينقذ هذا الأديب الجزائري من محنته فتبرَّع له بعشرين ألف دولار. صحيح أن بعض الحالات فردية إنما تعكس في جوهرها مستوًى غير مقبول من شلل في حيوية النظام وعجز فاضح في سياساته عن تطمين السكان وتدبير شؤونهم خصوصاً مع وفرة مالية خيالية تمكن النظام لو كانت نظمه الفرعية سليمة أن يحقق الكثير من المنجزات لشعبه.

---

(١) انظر مجلة نيوزويك في ١٢-٥-٢٠٠٧.

النظام السياسي الجزائري والتعاطي مع أزمة خارجية (الصحراء المغربية كنموذج للدراسة):

تظلّ قضية الصحراء المغربية والتي يدعوها النظام السياسي الجزائري بالصحراء الغربية رغبة منه في تأكيد مسوغات سياسية تندرج في خانة العمل على إضعاف مستوى المطالبة المغربية بالصحراء كونها تعني من خلال نسبتها إلى اتجاه جغرافي بمثابة عدم عائديتها الترابية لدولة بعينها، وفي الواقع أن هذه القضية تم افتعالها من طرف الجزائر لأسباب جيوسياسية معروفة ترتبط بالبحث عن فضاء جغرافي جديد للجزائر تطل من خلاله على ضفة المحيط الأطلسي والسعي المحموم إلى إرباك السياسة المغربية وتعطيل جهودها في تحقيق الوحدة الترابية المنشودة إضافة إلى أن انشغال الجزائر بهذه القضية يعفيها من استحقاقات وطنية كثيرة. ولا يمكن للمحلل السياسي أن يغفل بأن (المغرب حاول ومنذ سنين طويلة أن يجد حلاً سياسيًا مقبولاً وواقعيًا في نطاق المشروعية التي تحفظ له وحدته وسيادته على أراضيه ويحفظ للشعب المغربي كيانه كشعب متكامل)[1]. بينما نجد أن الجزائر تنطلق في الدفاع عن تبنيها لقضية الصحراء ودعمها القوي واحتضانها لجبهة البوليساريو من كونها تندرج ضمن قضايا تصفية الاستعمار وحق تقرير المصير وأنها أي الجزائر ليست الدولة الوحيدة التي تعترف بجبهة البوليساريو أو ما يسمى بالجمهورية الصحراوية والتي تحظى باعتراف منظمة الوحدة الإفريقية وغيرها من الدول وبالتالي فإن دعمها للجبهة يماثل دعمها للقضية الفلسطينية ومنظمة التحرير. بطبيعة الحال إن هذا المنطق السياسي لا يستند إلى حقائق واقعية أو منطقية فإذا كان يحق لكل

---

(١) تصريح محمد بن عيسى وزير الشؤون الخارجية المغربي السابق في جريدة الصحراء المغربية بتاريخ ١٤-١٠-٢٠٠٣.

مجموعة من قاطني الخيم في الصحراء بأن تطالب بحق تقرير المصير وتأسيس دولة تخفق الرياح بها من كل صوب فإن هذا يعني أننا أمام كارثة دولية إذا ما أصبحت منطقاً سائداً في العلاقات الدولية من شأنها تشجيع مطالبات عديدة لمجموعات قومية وثقافية أخرى أيضاً تريد المطالبة بحق تقرير المصير أو إنشاء كيانات مستقلة لها وربما ستكون الجزائر أول من يكتوي بهذه النار المحرقة فهي ليست بمنأى عنها بضوء معطيات الواقع الجزائري السيو/ سياسية المعروفة. كما أن تأييد عدد من الدول واعترافها بواقعة معينة لا يترتب عليه تأصيلاً لحق أو تكريساً لواقع سياسي أو جغرافي، فالولايات المتحدة الأمريكية التحقت معها بريطانيا وسبعة وأربعون دولة أخرى في قوات تحالف لغزو واحتلال العراق ومن ثم استصدار مجلس الأمن في سابقة نادرة ليس لها مثيل في تأريخ العلاقات الدولية قراراً دولياً يعترف لأمريكا بأنها قوة محتلة للعراق في وقت صار العالم على مسافة غير قريبة من انتهاء موضوع تصفية الاستعمار. فهل يعني هذا بأن الاحتلال الأمريكي للعراق اكتسب شرعية أخلاقية أو أنه أصبح حقاً باتاً. فهذه من حقائق متغيرات السياسة الدولية وهي حقائق متبدلة لا يمكن أن نمنحها صفة الدوام ثم إن تشبيه دعم الجزائر للبوليساريو مثل دعمها للقضية الفلسطينية فيه إجحاف كبير لتأريخ الصراع بين الفلسطينيين والكيان الصهيوني العنصري، والذي لا يشبه بأيّ حال من الأحوال موضوع سياسي مفتعل بين أشقاء عرب ينتمون إلى قومية ودين واحد وتأريخ مشترك وروابط عديدة.. إن أهم العوامل التي ساهمت في إطالة أمد النزاع هو أن الجزائر في مطلع السبعينات استثمرت رصيدها القوي على الساحة الدولية وتمتعها بمكانة معنوية ترتبط بمرحلة الكفاح ضد المستعمر الفرنسي ويضاف لها إمكاناتها وعلاقاتها الواسعة مع دول العالم الثالث لتسويق عملية الحصول على الاعتراف بجبهة البوليساريو من عدد من دول العالم.. أنا لا أريد أن أناقش حقوق تأريخية لبلدين

عربيين متجاورين فهذا ليس من صلب موضوع البحث إنما أريد أن أصل إلى الكيفية التي نجحت فيها آليات النظام الجزائري في الاحتفاظ بهذه الورقة الخارجية لفترة طويلة نسبيًّا وما هي مسوغاته السياسية للتمسك بهذا الملفّ، والذي لو قارناه بملفّ مشابه له في التفاصيل والمسار والبنية في الضفة الشرقية للوطن العربي مثل قضية جبهة تحرير ظفار والساحل في سلطنة عُمان في مطلع السبعينيات من القرن الماضي فهي الأخرى أيضاً حصلت على دعم لوجستي ومادي وسياسي من جمهورية اليمن الديمقراطية سابقاً في جنوب اليمن والتي كانت سياستها تعبر عن المناخ الدولي السائد في ظل الحرب الباردة بين المعسكرين الاشتراكي والغربي. تحصلت هذه الجبهة على دعم كبير من الاتحاد السوفيتي سابقاً والصين وكل دول المنظومة الشيوعية وغيرها من البلدان العربية والتي كانت الجزائر واحدة منها بحكم انتمائها إلى ما كان يسمى بجبهة الصمود والتصدّي إلى جانب اليمن الجنوبي وسورية. ومع ذلك ورغم المواجهات المسلحة نجح السلطان قابوس بن سعيد في قمع التمرد والقضاء على جبهة ظفار من خلال الاستثمار الجيد لعناصر قوته في الإقليم وطرحه مشروعاً سياسيًّا استوعب أغلب كوادر الجبهة والذين أصبح عدد لا بأس به من قادتها أشخاصاً فاعلين في النظام. إن الرئيس بوتفليقة كان أحد الذين ساهموا في تصميم ملف جبهة البولساريو وتعطيل عملية التئام الوحدة الترابية للمغرب باستكماله عملية تكامله الوطني حينما كان وزيراً قويًّا في عهد الرئيس بومدين وهو الذي يمسك بخيوطها الآن إضافة إلى مجموعة الجنرالات في الجيش الجزائري فهو يستطيع لو أراد أن يغير اتجاهات القضية نحو الحسم الواقعي لها بالموافقة على البنود المقترحة من المغرب بمنح الصحراويين حكماً ذاتيًّا واسعاً تحت مظلة السيادة المغربية وتكون هذه التسوية جسراً استراتيجيًّا للمحبة والتواصل بين الشعبين الجارين وتكون أيضاً أداة قوية في الدفع بعملية

بناء المغرب العربي الكبير إلى أمام، لا بد هنا من التذكير بأن من العوامل التي ساهمت في إطالة ملف الصحراء من غير حسم هو قصور في الخطاب السياسي الخارجي للمغرب ربما يتعلق بكفاءة الأشخاص الموكل إليهم تصميم وتنفيذ السياسة الخارجية والحركة الدبلوماسية للمملكة المغربية في السنوات الماضية وربما ينبغي الإنصاف بأن الإمكانات المادية المتاحة للحركة الخارجية المغربية هي أقل بكثير مما هو متاح لخصمها اللدود أطراف الحكم في الجزائر وعلى الرغم من ذلك فإن لوماً كبيراً يوجه لنوعية وأهداف الخطاب الخارجي للمغرب والذي كما اعتقد دوماً أنه موجه للداخل المغربي وليس إلى العالم الخارجي هذا الداخل ليس بحاجة إلى هذا الخطاب الذي ينبغي له أن يرتكز إلى آليات وتكتيكات سياسية واضحة. فالداخل المغربي بجميع مكوناته السياسية والاجتماعية والثقافية يختلف على كل شيء في المغرب لكنه يجمع على شيئين هامَّين ألا وهما التمسك في العرش الملكي والصحراء. وأذكر مقالاً نشر في الثمانينيات لمراسل صحيفة الأوبزرفر البريطانية بيتر هانوي عندما حضر إلى كواليس منظمة الوحدة الإفريقية في أديس أبابا وتمّ التصويت في إحدى الجلسات لصالح الجمهورية الصحراوية يقول فيه: سألت أحد المندوبين الأفارقة ممن صوتوا لصالح القرار هل تعرف أين تقع هذه الجمهورية الصحراوية؟ فقال: طبعاً، لا. فسألته لم صوتَّ لها قال لأن علاقتنا جيدة مع الجزائر وهي تساندنا، وأتذكر كذلك أنني خلال دراستي في الولايات المتحدة الأمريكية كنت مشاركاً في مؤتمر طلابي عربي التأم ببغداد وحضر إحدى جلساته الرئيس العراقي الراحل صدام حسين حينما سأله طالب من موريتانيا، وكان ذلك في عام ١٩٨٢م ما هو موقفكم من قضية الصحراء ولمَ لا تعترفون بجبهة البوليساريو؟،، فأجابه نحن دعاة وحدة وقومية وإذا كل عشرة خيم تختار لها علماً ملوناً وتطالب بالاعتراف فمعنى هذا أن العرب بعد عشرة أو عشرين سنة

سيصبحون خمسين دولة. وتأسيساً على ما تقدم فإن النظام السياسي الذي يتبنى قضايا غير منصفة وليس لها دوافع وطنية تتعلق بالحق والسيادة ومهما بالغ في إمكاناته المالية والسياسية سيكتشف يوماً ما أنه قد سلك طريقاً خاطئاً كلفه الكثير من الخسائر دونما أن يحقق هدفاً لأن القضايا الباطلة هي في النهاية قضايا خاسرة. ومثل تلك الملفات المعقدة تزيد من الأحمال على النظام المرهق أصلاً بعدد لا حصر له من التحديات الخطرة والمتعلقة باستمراريته أو محاولته في السعي إلى تطوير قابلية وكفاءة النظم الفرعية المساندة له في تحسين شروط قدرتها على الاستجابة لمطالب المحيط الداخلي. ولا أحد وسط المعطيات والحقائق السياسية يعرف على وجه الدقة أي مستقبل ينتظر النظام السياسي الجزائري الذي استهلك كثيراً من أدواته وقواه في قضايا ليست ذات صفة حيوية له وهو الذي تهيأت له موارد كثيرة لو تحركت نظمه الفرعية وطور من قابليته لأنجز للجزائر الكثير. هذه البلاد التي تتقاذفها الأمواج والمخاطرمن احتمال عودة الجماعات المسلحة المتطرفة إلى سابق عهدها في مقارعة النظام وبالتالي انهيار بنيته السياسية وتقلص قاعدته الشعبية. وبهذا فإن فرصة ذهبية قد ضاعت على الرئيس بوتفليقة والذي كان ينبغي عليه خلال فترته البالغة عشر سنوات أن يضيف إلى جهوده الكبيرة في موضوع المصالحة والوئام الوطني القيام بعملية تغيير الستم الناظم لعمل نظام الحكم والذي أثبت هذا الستم فشله في السنوات السابقة بدلاً من تفرغه لمحاولة تعديل الدستور ليضمن له ولاية رئاسية ثالثة. ففي الواقع إن الجزائر قد نجحت في تسوية بعض الملفات لكن ومع مرض الرئيس بوتفليقة المزمن وبحسب صحيفة لوموند والنيورك تايمز في شهر أبريل من العام الماضي بأن الرئيس الجزائري يعاني من مرض في جهازه الهضمي يصعب الشفاء منه إضافة إلى تكلس شرايين الدولة البيروقراطية فنستطيع القول إن الرئيس بوتفليقة مثله مثل الذي يملك جهازاً للكومبيوتر

استهلكت بداخله مخزوناته وشاب العطل أكثر محتوياته ونظمه لا تعمل بصورة مقبولة فأراد تغييره فلم يستطع فقام بطلاء الجهاز كي يبدو للآخرين جديداً. إن الجزائر بما تمثله من ثقل سياسي وتأريخي هام وشعب ارتبط ماضيه بمعاني الفخر والبطولة يعاني من مشكلة عميقة وجدية تتمثل في أن النظام السياسي مصاب بالشلل، والأخطار تحيط به من كل الاتجاهات.

الخلاصة: الجزائر وتحدّيات بناء الأمة:

من المشاكل الأساسية التي تجابه دول العالم الثالث هو كيفية مجابهة التحديات التي تقف أمامها في سبيل الوصول إلى الدولة القومية المتقدمة والمستقرة رغم وجود الأزمات فالتحديات التي تواجه الأمة الحديثة الاستقلال هي الدولة، بناء الأمة المشاركة، التوزيع وإذا اقتصرنا فيما يتعلق بالمشاكل في الإشارة أخيراً إلى موضوع الجزائر وتحديات الأمة فالسبب يعود إلى أن مشكلة بناء الدولة قد عرجنا عليها في تناولنا الحديث عن علاقة الحزب بالدولة والمواقف الإيديولوجية كما أن نظام الحزب الواحد نظام مستقر لأن الأغلبية متفقة على هذه الصيغة في المشاركة. أما الخط السياسي المتخذ في الجزائر لمجابهة مشكلة التوزيع فإنه قائم على تبني الاشتراكية للوصول إلى المساواة، في الماضي ومن ثم التغير نحو اقتصاد السوق إلا أن الملاحظ بخصوص الواقع الاجتماعي الاقتصادي للجزائريين يظهر وجود تفاوت مادي بين الموظفين الكبار وأصحاب المصالح وهم القلة والكثرة المتكونة من العمال غير المهرة والفلاحين.

فالتحديات التي يشير إليها ألموند وباول لا تتبع التسلسل والتدرج بالضرورة في الأهمية المعطاة لها إلا أن أمر أهميتها تأتي حسب ظروف وحالة كل نظام سياسي على حدة، فيمكن أن يكون نظاماً ما أمام حدة

مشكلة التوزيع قبل المشاركة وأمام مشكلة البناء القومي قبل مشكلة بناء الأمة.

تشترك الجزائر في مجابهتها كبقية الأنظمة العربية.

كيف يوفق بين بناء الأمة (على المستوى الوطن العربي) وبناء الإقليم (على مستوى القطر). فولاء المواطن حاصل للقطر، والولاء للوطن تجابهه عراقيل الأنظمة الأخرى التي توجد متمثلة باثنين وعشرين نظاماً.

التطلع إلى تحقيق الوحدة العربية حقيقة معاشة في مشرق ومغرب الوطن العربي، وتداول اصطلاحات متعارف عليها: القومية العربية، العروبة، الوطن العربي، الأمة العربية، التضامن العربي، العمل المشترك... يأتي ليشير بصورة مادية عن طريق المواثيق والإعلانات الرسمية والشعبية بوجود صيغ الولاء للوطن العربي.

وعند الرجوع إلى العديد من الدساتير العربية يلاحظ التأكيد بالانتماء إلى الوطن العربي أو الأمة العربية أو المغرب العربي الكبير، ولكل اصطلاح مدلول لم يتفق عليه عند التطبيق عمليًّا. فمنذ استقلال الأقطار العربية وإلى أيامنا الحالية ارتبطت بعض الأقطار بمحاولات وحدوية. فكانت هنالك مشاريع سوريا الكبرى، الهلال الخصيب، والاتحاد الهاشمي والوحدة الاندماجية والوحدة الاتحادية والاتفاق الوحدوي والميثاق القومي. ولم يتكرس الاتفاق والتضامن بين الأقطار العربية ولو لوقت طويل إلا بمؤسسة الجامعة العربية وبقيام اللقاءات على مستوى القادة العرب في مؤتمرات القمة.

أما فيما يتعلق بالجزائر، فإنها ومع اشتراكها الحثيث والفعّال (ولو بصورة هادئة) مع بقية الأنظمة العربية لأجل الوصول إلى صيغة سياسية واحدة في العمل المشترك. إلا أن الجزائر ولطبيعة موقعها الجغرافي

ولأسباب تتعلق بخصوصية ثورتها فإنها تتوجه عالميًّا وإفريقيًّا بجانب التوجه العربي.

فالنظام الجزائري جزء من التكتل (أو طرف) الإفريقي الذي يفرض الالتزام بحدود معينة لأجل إفريقيا. والجزائر هي إحدى دول العالم الثالث المنضوية ضمن مجموعة دول عدم الانحياز مما يجعلها تعمل ضمن نسق دول عدم الانحياز.

أما فيما يتعلق بارتباط النظام الجزائري مع أنظمة الدول العربية فإن الأمة العربية تتوجه بدورها إما لأن تكون معتدلة (في الأغلبية) وإما ثورية. ليفتح المجال دائماً للتقرب إلى الدول المحافظة.

إذن فالجزائر لها عملها الذي ينطلق من ظروفها ومن واقعها الذي يصبّ في النهاية ليشكل هوية جزائرية يسعى إليها النظام السياسي ويرتكز عليها، فحضور النظام الجزائري واضح عالميًّا وإقليميًّا، وبذلك فالنظام في وظيفته متأثر ومنسجم مع محيطه الداخلي والخارجي.

الفصل الثالث عشر

دراسة النظام السياسي في إيطاليا

مقدمة:

توسم إيطاليا بأنها بلد الأعجوبة الاقتصادية التي استطاعت بعد الحرب العالمية الثانية أن ترتقي إلى مصافّ الدول الصناعية بعد أن كانت تعرف بأنها من أفقر البلدان الأوروبية عدا البرتغال. فالنسبة العالية من النمو، والتي استطاعت تحقيقها في حقبة زمنية قصيرة أهّلها لتكون نموذجاً معتبراً لدول العالم الثالث المتطلع للنمو السريع. إيطاليا النمو والتقدم كانت مع ألمانيا من أواخر الدول الأوروبية القومية التي عرفت وحدة قومية ضمن نظام ليبرالي برلماني[1]. إلا أن إيطاليا تشترك بسمات موسومة لأنظمة العالم النامي، ولأنظمة العالم الصناعي. فهي تعاني من عدم الاستقرار السياسي وتمتاز باستفحال ظاهرة العنف السياسي، وهاتان سمتان للأنظمة السياسية في البلدان النامية وكذلك يعاني نظامها السياسي والاجتماعي والاقتصادي من مشاكل التضخم والإضرابات العمالية

(١) يلاحظ ضعف الاستقرار السياسي واضحاً عبر وجود الحكومات الائتلافية، والتي غالباً ما تستقيل في أقل من سنة واحدة من عمرها فحكومة تموريا السابعة والأربعين لم تستمرّ سوى ١٩٦ يوماً كما أن حكومات برلسكوني وبودوي وآخرين هي دليل واضح.

والفقر.. فهل هي أزمة مؤسسات أم أزمة مجتمع يعاني منه النظام السياسي؟ أم أنها أزمة نظام ومجتمع معاً.

إيطاليا المؤسسات السياسية عرفت حسب دستورها لعام ١٩٤٨م دستور فرنسا لعام ١٨١٤. إلا أنها قد عرفت فشل التجربة البرلمانية وانحدار الليبرالية مؤقتاً منذ عام ١٩١٩م بمجيء النظام الفاشي حيث تكرس إقامته رسميًّا منذ عام ١٩٢٢. لكن إيطاليا عرفت ومنذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولاً سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا كبيراً ابتدأ بنمو صناعي مضطرد بنسبة ٩٪ وبزيادة الدخل السنوي بنسبة ٦٪. والمؤسسات السياسية الليبرالية عادت إلى الوجود بعد الحرب العالمية الثانية مع نمو اجتماعي واقتصادي. فهل يحصل توازن وتكافؤ بين وظيفة المؤسسات الناظمة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية مع التحول الاجتماعي. بما أظهر وجود هوَّة بين المجتمع والنظام؟ أم أن النظام السياسي أصبح قاصراً في أداء مهمته الضابطة والمحولة للتحولات الاجتماعية الاقتصادية؟ قد يكون الرجوع إلى الوراء تاريخيًّا كفيلاً بأن يعرفنا بأصول التكوين السياسي والاجتماعي للنظام السياسي الذي يبدو حاليًّا يعيش أزمة عدم انسجام بين النظام السياسي وبين المجتمع الإيطالي[١].

التراث التأريخي لإيطاليا:

لم تشهد إيطاليا كما شهدت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا وفرنسا ثورة برجوازية قائمة على اتحاد البرجوازية الرأسمالية مع صغار الفلاحين الذي تبلور بإنشاء نظام الديمقراطية البرلمانية، إنما عرفت إيطاليا مع ألمانيا قيام رأسمالية وطنية معتمدة على القوى الإقطاعية

(١) Cf. Genvieve Bibes. op.cit p. 20.

الكبرى. فالبلدان إيطاليا وألمانيا لم يعرفا التكوين القوي لهما كدول قومية قبل التكوين الليبرالي وإنما كان قيام الليبرالية يسير محاذياً مع التكوين القومي لهما كما أن نهاية الحرب العالمية الأولى أدى إلى إفراز واقع اقتصادي متأزم لكلا البلدين، نظام فاشي في إيطاليا، ونظام نازي في ألمانيا ارتكزا أصلاً في تكوينهما ونجاحهما على معاداة الليبرالية والبرلمانية ومناهضة الأفكار المتقدمة.

البرجوازية الوطنية الناشئة لم تستطع لضعفها أن تصمد أمام التحولات المهمة التي طرأت على المجتمع الإيطالي ذي التكوين شبه الإقطاعي. فمجهود البرجوازية الوطنية كان قاصراً في رفع المستوى الاقتصادي الاجتماعي لإيطاليا، فلم تبلغ إيطاليا مستوى الديمقراطيات الغربية إلا أن إيطاليا جعلت هذه المؤسسات أن تقوم بعملها بصورة منسجمة مع الواقع الاقتصادي الاجتماعي، فالشمال كان صناعيًّا ويعتمد في تطوره على وجود مراكز صناعية مهمة: تورين، ميلانو. أما الجنوب فهو زراعي يرزح تحت نظام إقطاعي شبه أمي مستغل لم تحل مشاكله منذ القرون الوسطى مما جعل الجنوب بأكمله بعيداً عن المشاركة السياسية في إقامة وترسيخ الدولة القومية الجديدة. فإيطاليا تفتقد منذ قيامها كدولة قومية إلى ثورة زراعية، تتيح إمكانية التقدم والنمو لعموم إيطاليا للوصول إلى حالة التجانس في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بين أقاليم الشمال المتقدمة وأقاليم الجنوب المتأخرة.

فالنهضة الإيطالية الثانية شملت نصف المجتمع وليس أجمعه رغم أن نتيجة النهضة الثانية وعلى الصعيد السياسي هي توحيد إيطاليا.

فلم تلق الوحدة الإيطالية بعد قيامها مع الثلث الأخير من القرن التاسع عشر ترحيباً من جميع الأطراف. فالصقليون الفقراء ثاروا على الغرباء الشماليين، والكنيسة لم ترحب بمملكة استحوذت على سلطتها الزمنية.

وتاريخيًا تميزت إيطاليا بحقائق وسمات لعبت دوراً مهمًا ولا تزال في رسم وطبع المجتمع السياسي بخصائص وعلامات هي:

سمات وخصائص المجتمع السياسي الإيطالي:

أولاً: المركزية المفروضة ضد الحقيقة الإقليمية:

نجاح الملكية في توحيد الأقاليم الإيطالية سياسيًا لا يعني أن القبول قد حصل بإجماع الأقاليم بالوحدة التي أرادها ملوك السفوي الألبي. فنواب إقليم السفوي أنفسهم رغبوا في تقطيع الإقليم إلى مناطق متعددة، وهذه الرغبة يجمع عليها نواب اليمين والراديكاليين.

الصراع بين ركائز الحكم الرئيسية والمناطق الإقليمية دفع الفئة الحاكمة إلى اختيار النمط الفرنسي للمركزية وذلك بوضع حد للتشتت والانفصال بواسطة اللجوء للقوة.

ففرض التنظيم المركزي جاء لوضع حد لخروج سكان المناطق الجنوبية خاصة الصقليون على القانون والنظام. فتمّ استحداث المؤسسات المركزية التي ترتبط بالعاصمة مباشرة. وليس بمراكز الأقاليم. ولا يعني هذا أن المركزية قد نجحت ابتداء في فرض سيطرتها، إذ إن سكان الجنوب بعد ترحيبهم بغاريبالدي حاولوا الخروج على السلطة بالتأكيد على هويتهم الجنوبية.

ثانياً: المعارضة للمشاركة الجماهيرية:

عرفت الكنيسة الكاثولكية بتأثيرها الديني الزمني على جماهير الفلاحين وعامةالشعب. هذا التأثير انصبّ على معاداة الدولة وكان من نتائجه التأثير على تكون الأحزاب السياسية.

فإذا أخذنا بنظر الاعتبار الاتجاه اليميني للشعب، فلم تسمح الكنيسة بتكوين أحزاب محافظة كما يرغب بذلك السياسي الأرستقراطي جاسيني.

وقد كان الفلاحون لمعظم الوقت على هامش الحياة السياسية المنظمة ضمن حزب سياسي إلى حين نهاية الحرب العالمية الأولى عند قيام الحزب الشعبي الذي أسسه ستورزو بتأثير من الكنيسة. هذا الحزب ضمن الحياة الاجتماعية والسياسية وكان عقبة أيضاً في تحقيق التصويت العام، ويتفق في ذلك اليسار الذي كان يخشى أن يكون الاتجاه السائد عند التصويت هو تحقيق رغبات رجال الدين في التأثير على الحياة السياسية. إلا أن التصويت العام قد أقرّ في عام ١٩١٢م بعد مساع من قبل جيلوتي وذلك حتى يستخدم التصويت العام لرجحان كفة المحافظين في مقابل أصوات اليسار التي أخذت في الاتساع في المدن الصناعية مثل ميلان وتورين.

ثالثاً: الثقافة الفرعية الكاثوليكية والاشتراكية:

بالرغم من نشوء وتوسيع مفاهيم الدولة الليبرالية في إيطاليا إلا أنه من الملاحظ قيام تنظيمات جماهيرية كاثوليكية واشتراكية ذات قيم وأهداف لا تتفق مع الثقافة الليبرالية. فالتوسع الصناعي بنهاية القرن التاسع عشر والأزمة الزراعية أدّيا إلى التوجه نحو العمل في القطاع الصناعي وهجر القطاع الزراعي. التجمعات العمالية كانت ذات اتجاه فوضوي يرفض أي تنظيم سياسي على شكل حزب، ويهدف إلى تقويض الدولة كنظام. وإذا تتبعنا تطور التشكيلات السياسية برجوازية كانت أم عمالية فلسوف نلاحظ بأن أحداثاً خارجية قد ساهمت إلى حد بعيد في عدم بلورة اتجاه ليبرالي برجوازي إلى جانب تنظيم عمالي متعاون ضمن النظام السياسي. فالحرب الليبية لعام ١٩١١م وكذلك مساهمة إيطاليا في الحرب الأولى قد بددت كثيراً إمكانية هذه الحضور المزدوج للبرجوازية وللعمال ضمن المجتمع الليبرالي كما حدث في بقية الدول الأوروبية.

ويضاف إلى ذلك حدوث الثورة البلشفية مما حفز اليسار لأن يسعى

إلى تغيير جذري في البنية الأساسية الإيطالية والتوسع الإيطالي خارجيًا على حساب المطالب العمالية الاجتماعية. فبالرغم من أن الطبقة العمالية لا تكوّن الأكثرية في مجتمع إيطاليا الزراعي فإن الحزب الاشتراكي انضم إلى العالمية الثالثة وأخذت جماهير العمال بسرعة تحتل المصانع وتعلن الإضرابات كمرحلة لتسلم الحكم منذ عام ١٩١٩م أي بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى. كيف يتسنى لإيطاليا المجزأة أصلاً بين عالمين عالم مصنع في الشمال وعالم ريفي في الجنوب أن تظهر بصورة موحدة في التعبير عما تريده كدولة قومية. هذا التكوين الاجتماعي للعمال والفلاحين لم يسهم ولم يساعد كثيراً في أن يوجد موقف موحد حتى بالنسبة لدخول إيطاليا إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى. وبالمقارنة فإن الاشتراكيين الإيطاليين كانوا على خلاف مع غالبية الاشتراكيين الألمان والفرنسيين والإنكليز. فعلى عكس الآخرين فإن الاشتراكيين الإيطاليين كانوا يتطلعون إلى التغير الاجتماعي أكثر من اهتمامهم للتطلعات القومية التوسعية، بينما يلاحظ أن الاشتراكيين الفرنسيين والألمان قد اندفعوا إلى الحرب بعيداً عن مستلزمات الثورة البروليتارية العالمية.

رابعاً: التكوين البرلماني غير الحقيقي:

دولة النهضة الإيطالية لم تكن، بسبب هذه الخلافات الاجتماعية للعمال والفلاحين، مؤهلة لأن تكون دولة قومية برلمانية كمثيلاتها في بقية الدول الأوروبية الرئيسية. فقد كان كافور يتطلع لأن تكون الدولة مستقلة على تنظيم برلماني يضم اليمين الليبرالي واليسار المعتدل. فكانت الحياة السياسية موجهة من قبل وجهاء السياسة الذين وقفوا في إدارة الشؤون السياسية أكثر من أن يضعوا برامج عمل محددة لإيطاليا. فلم تكن هناك معارضة واضحة ضمن الاعتراف بالمؤسسات السياسية التي أقيمت إنما كان هنالك محاور للتجمعات تنشأ وتتلاشى حول أشخاص

يتناوبون على الحكم. وبالتالي لم تنشأ تقاليد برلمانية تقوم أصلاً على إسناد الحكومة والسيطرةعلى أعمالها وتشريع القوانين. ولذلك فإن عمل الحكومة قد اتسم بالعمل بواسطة أنظمة بقوانين، وبذلك فقد جرّد البرلمان من عمله الاعتيادي وهو تشريع القوانين المنظمة للحياة السياسية والاجتماعية. ولم يسأل البرلمان حول الكثير من القضايا المهمة التي واجهت إيطاليا كدخولها الحرب ضد تركيا ولا حول الاشتراك في حرب القرم... ولذلك فمجيء موسوليني إلى الحكم لم يكن انحرافاً حادًّا لأسلوب العمل في النظام السياسي الذي عرف وعايش صعود رؤساء وزراء إلى دفة الحكم بعد موافقة أعضاء البرلمان على مجيئهم.فأصوات ٢٥٪ من الناخبين ترجح سيطرة حزب على التشكيلة البرلمانية وغالبية هذه التشكيلة تمكن استلام الحكم لشخص ما، وهذا ما ساعد على تمكين موسوليني من فرض سيطرته على البرلمان وعلى النظام السياسي ككلّ مدعوماً من قبل الحزب الفاشي أمام غياب ودهشة خصومه الاشتراكيين والليبراليين[١].

(١) Cf. Lalumieve a pernichi. op.cit.p. 55.

الفصل الرابع عشر

المؤسسات السياسية الإيطالية

كان قيام النظام الفاشي في إيطاليا والذي تجسد في استلام بنيو موسوليني لرئاسة الوزراء بطلب من الملك منذ عام ١٩٢٢م ذا أثر مهم جدًا في رسم وصياغة تاريخ إيطاليا إلى حين هزيمتها في الحرب العالمية الثانية وسقوط النظام الفاشي.

ولم يكن تاريخ إيطاليا بغائب ولا بنية المجتمع الاقتصادية والاجتماعية بعيدة عن المقاومة في المنفى أو ضمن لجان التحرير القومي من أجل إقامة دستور جديد لمؤسسات سياسية جديدة. فكان على الهيئة التأسيسية أن تختار نوعاً ما على نمط الدولة الليبرالية لما قبل موسوليني أم أن نظام موسوليني يمثل انقطاع وفشل النظام الليبرالي وعليه إعادة بناء صيغ جديدة للمؤسسات السياسية والدستورية؟

الليبراليون ومجموعة كروس B-Crose الذين اشتركوا في التحرير وصياغة الدستور ارتأوا ردّ الاعتبار للمؤسسات القومية مع الإبقاء على النظام الملكي. بالمقابل فإن أغلبية الكاثوليك، والاشتراكيين والشيوعيين اتفقوا من حيث المبدأ على عدم العودة إلى النظام ما قبل الفاشية. وبهذا فإن فترة المقاومة أضافت بعداً جديداً للتراث السياسي الإيطالي إذ إنها أصبحت رمزاً يشار إليه تنطلق الاجتهادات والتصريحات والموقف منبعثة

من المقاومة لتشكل جميعها اتجاهاً ثقافيًّا قيمًّا للشؤون العامة علماً بأن رجالات المقاومة ليسوا من منشأ اجتماعي أو سياسي واحد لكنهم وضعوا نصب أعينهم رؤية إيطاليا جديدة تتلخص بأن تكون: غير مركزية ولا ملكية، ديمقراطية تؤمن بالحرية ليس فقط من الناحية الشكلية وإنما من الناحية العملية من خلال تقديم الضمانات الكافية للمواطنين عبر الدستور. إلا أن المحيط الخارجي والمحيط الداخلي للنظام السياسي لا يمكن إلا أن يحددا نطاق ومجال عمل ووظيفة النظام السياسي وذلك لأن البيئة تتكفل إلى حد بعيد لفرض إمكانيات معينة للنظام لا يستطيع أن يتجاوزها رغم وجود الإدارة والتمنيات لما يجب أن يكون عليه النظام.

ففي الجنوب الإيطالي الذي احتلّ من قبل الحلفاء كانت هناك الحكومة الملكية للمارشال بادغوليو، وهي تكريس لاستمرارية النظام الملكي في إيطاليا. أما في وسط وشمال إيطاليا فقد كان الجيش الألماني يساند حكومة موسوليني التي تجابه مقاومة الثوار الأنصار من شيوعيين واشتراكيين الذين يتطلعون إلى إقامة نظام جديد جمهوري بعد الإطاحة بالنظام الملكي.

إلا أن الاتحاد السوفياتي اعترف بحكومة بادغوليو عام ١٩٤٤م. وبذلك قطع الطريق أمام إقامة نظام جمهوري مباشرة دون المرور عبر وسائل تشريعية دستورية يستفتى فيها الشعب الإيطالي أولاً. وبذلك فقد نهج الثوار منذ البداية طريقاً يستفاد منه العمل على استمالة الجنوب للشمال في إقامة الجمهورية قبل أن يستحوذ على سلطة الدولة بواسطة القوة المجردة المتوفرة لدى الأنصار الذين استطاعوا تصفية أنصار الفاشية ومن ثم تصفية موسوليني. وقد اكتسبت حكومة بادغوليو الشرعية عندما شارك فيها أغلبية أطراف المقاومة في انتظار انتخاب جمعية تأسيسية تأخذ على عاتقها أمر تحضير دستور وتطالب الشعب باستفتاء (تم في حزيران ١٩٤٦م) في أمر إبقاء الملكية أم إلغائها لصالح نظام جمهوري.

المبحث الأول: إقامة الدستور الإيطالي:

في اليوم الذي تم فيه الاستفتاء (وهو اليوم الثاني من شهر حزيران ١٩٤٦م) تمّ انتخاب أعضاء الجمعية النيابية التي اعتبرت جمعية تأسيسية لتحضير الدستور. ومن متابعة الاتجاهات السياسية للنواب ظهر أن الأكثرية هم من مناهضي الفاشية، فالحزب الشيوعي لوحده حصل على (١٠٤) مقاعد وضعف هذا العدد تقريباً للحزب الديمقراطي المسيحي والذي حاز على تصويت أكثر من ثمانية ملايين شخص وبذلك ضمن شغله لـ(٢٠٧) مقاعد.

علماً بأن مجموع المقاعد كانت (٥٥٥).

أما فيما يتعلق بالاستفتاء حول الملكية أو الجمهورية، فقد كانت الأغلبية للجمهوريين حيث حصلوا على أكثر من اثني عشر مليون صوت ضد أكثر من عشرة ملايين صوت للملكيين (١٠,١٨٩,٠٠٠) وبذلك وبالرغم من تنازل الملك فكتور أمانويل لابنه أمبتو الثاني فإن الشعب الإيطالي وبأغلبية غير واسعة صوتوا للنظام الجمهوري[١].

ومن متابعة التشكيلة الانتخابية ونسب الأصوات تبرز الوقائع التالية:

إن حزبي النهضة الإيطالية وهما الحزب الليبرالي وحزب العمل خرجا منهزمين من الانتخابات الأولى ما بعد الفاشية فهل كان موقف الناخبين الإيطاليين من الحزب الليبرالي تعبيراً عن سخط من الليبرالية أو أنه موقف رد فعل مباشر على الموقف المتخاذل الذي مكّن الفاشية من استلام السلطة من الليبراليين الذين لم يحافظوا على موقفهم المبدئي في الإقرار بالحرية؟ علماً بأن الليبراليين كانوا قد فسحوا المجال للفاشية بالصعود وبالتالي انضموا إليهم من الثوريين الاشتراكيين.

---

(١) هذه الممارسات قربت من النظام الإيطالي إلى نظام الديمقراطيات شبه المباشرة مع الاحتفاظ بسمات النظام الديمقراطي غير المباشر (البرلماني)

أما حزب العمل فهو يضم البرجوازية الساخطة على الفاشية وكانت جماعاتهم من أنشط الجماعات ضمن لجان مقاومة الفاشية إلا أنهم لم يحصلوا على الأصوات الكافية ليضمنوا تمثيلاً واسعاً، وإذ لم يحصلوا إلا على أكثر بقليل من ثلاثمائة ألف صوت وبذلك تم لهم الحصول على سبعة مقاعد فقط. المحصلة الأولية التي يمكن التوقف عندها فيما يتعلق بنتيجة التصويت بأن إيطاليا ما بعد الفاشية قد تخلت عن الولاء لممثلي ما قبل الفاشية الذين يعرفون بأشخاص روزركيمتو المعروفين بإرساء الوحدة الإيطالية في ظل حكومة مركزية قائمة على الحرية السياسية والنهج العلماني.

أما القوى الصاعدة التي عرفت خلال تصويت الناخبين فإنها تعبر إلى جانب قوى أخرى عن فعالية وتنظيم في صفوف مقاومة الفاشية وتنظيم أقيم على أساس وجود تنظيمات دائمة داخل قطاعات شعبية في إيطاليا خاصة في المدن الكبيرة. وتتشكل القوى المعارضة للفاشية في الاستقطاب الذي تم خلال وبعد القضاء على الحكم الفاشي في اتجاهين منظمين هما الحزب الشيوعي والديمقراطي المسيحي.

وقد جمع هذان الحزبان لوحدهما (٧٤,٨٪) من الأصوات المعلنة. فالأصوات التي ذهبت إلى الماركسيين تمثل (٣٩,٦٪) أما الحزب الديمقراطي المسيحي فقد جمع (٣٥,٢٪) من الأصوات وبذلك انفرد المجتمع الإيطالي سياسيًّا في تكوين تيارين طبعا الحياة السياسية الدستورية للبلاد ولحدّ الآن. هذان الحزبان هما تجميع واستقطاب للأحزاب والاتجاهات السياسية التي عرفتها إيطاليا في خلال وبعد الحرب العالمية الأولى. وعليه وبعد أن استقرّ تمثيل أصوات في تكوين الجمعية التأسيسية التي يجب أن تأخذ على عاتقها كتابة مشروع الدستور فإن النواب بواسطة التكتلات السياسية انتخبوا فيما بينهم لجنة كتابة وصياغة الدستور المقترح من (٧٥) نائباً تمثل هذه التكتلات حسب نسبة تمثيلها في الجمعية الوطنية.

ولضمان العمل بصورة جيدة فإن الخمسة والسبعين الذين عهد إليهم أمر تحضير مسودة الدستور قسموا أعمالهم التحضيرية ووضعوها بعهدة ثلاث لجان فرعية مسؤولية كل واحدة منها لكتابة: المبادئ العامة، تنظيم الدولة، الحقوق والواجبات الاقتصادية والاجتماعية. ونتيجة للمتابعة والإمكانيات المالية التي وضعت تحت تصرف اللجان فإن مشروع الدستور قد اكتمل العمل فيه وقدم للجمعية الوطنية في اجتماع كامل لها في ٣١ كانون الثاني عام ١٩٤٧م وابتدأت المناقشات في ٤ آذار لتنتهي في اليوم الأخير من نهاية السنة أي في ٣١ كانون أول لعام ١٩٤٧م.

ويتميز الدستور الإيطالي في التجديد الذي استحدث في مواده بصفات هي:

المبحث الثاني: خصائص وميزات الدستور الإيطالي:

١- الدستور الإيطالي دستور جامد وذلك للصعوبة التي تجابه إمكانية تبديل أو تعديل مواده. فيجب الحصول على أغلبية خاصة ومناقشات على مستويات متعددة .

وقد اتجه الدستور أكثر فأكثر لأن يكون دستوراً رئاسيًّا برلمانيًّا، كما أن الدستور ولحرصه على سلامة تطبيقية فإنه أوجد محكمة دستورية لصيانة تطابق وعدم تعارض القوانين الاعتيادية مع نصوص الدستور.

٢- يتميز الدستور الإيطالي بأنه دستور قد جدد كثيراً في إحاطته بالأمور الهامة، وذلك لأنه قد جمع بين التأكيد والاعتراف بالديمقراطية السياسية وما تتضمنه من حريات ليبرالية سياسية وبين الديمقراطية كمصطلح يفيد المساواة بمعنى ديمقراطية اجتماعية. أما عضو البرلمان فإنه يمثل الأمة ولا يلزم بأن يتوكل عن ناخبيه فقط أي أن النواب هم الذين يتولون تمثيل الشعب خلال مدة نيابتهم. إلا أنه بجانب هذا المفهوم

التقليدي للنيابة في النظام البرلماني فإن الشعب يستطيع المشاركة الفعالة في أمور السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق القيام بدور الحكم في حالة حصول الاختلاف بين مؤسسات الدولة العليا[1].

كما أن الدستور الإيطالي الشمولي لموسوليني، وذلك عن طريق الاعتراف بالحقوق الإقليمية للمناطق الإيطالية المتعددة والتي تتميز بخصوصيات عملت الوحدة الإيطالية جاهدة على تجاوزها. وقد ذهبت بعض الجماعات الإقليمية إلى وجوب إقامة النظام الفيدرالي إلا أن الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الشيوعي فقد عملا ما في وسعهما كل حسب مصلحته للحصول على تسوية تضمن الاعتراف بالخصوصيات الإقليمية ضمن الحفاظ على الوحدة القومية لإيطاليا الموحدة فقد أقر نظام خاص لخمسة أقاليم هي: صقلية سارينا، وادي الأوست، ترتنان أديج العليا، فريول فانسي جوليان، أما الخمسة عشر إقليماً الأخرى فقد نظمت أمورها بنظام عادي. فالدولة نظمت أعمالها بواسطة القوانين والتنظيمات الإقليمية.

أما فيما يتعلق بالمزج بين الوظيفة الاجتماعية له فإن الدستور حاول العمل على تخطي الفشل الذي أصاب الحياة الدستورية سابقاً وذلك لأن ميكانيكية العمل السياسي البرلماني لم تكن في مستوى الأخذ بنظر الاعتبار مسالة المساواة الاجتماعية. ولهذا فقد أخذت الأحزاب من خلال ممثليها في نظر الاعتبار التأكيد على الجانب الاجتماعي للدستور بحيث تكون مواد الدستور متفقة مع الخط الشعبي في الرد على المطالب المعاشية اليومية ولهذا فإن الاشتراكيين والشيوعيين والديمقراطيين

(١) وبذلك فإن الدستور الإيطالي يوصف بكونه دستور برنامج لأنه يتطلع إلى إقامة مجتمع ولا يتوفق في تنظيم ووصف السلطات وعلاقتها بالشعب بصورة مستقرة ونهائية.

المسيحيين عملوا بالتأكيد على الناحية الاجتماعية لحريات المواطن. فالجمهورية تقوم على العمل والتأكيد هنا على أن الرأسمالية يجب أن توجه نشاطها في سبيل الفرد ومقدرته الاجتماعية.

والمادة الثانية من الدستور تذكر أن واجبات الدولة: رفع الحواجز الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحديد حرية ومساواة المواطنين، وبطبيعة الحال هذا النص لا يحمل في طياته فقرات تتضمن الملاحقة أو الجزاء المفروض في حالة مخالفة هذا المبدأ العام إلا أنه يشكل بحدّ ذاته قاعدة وسنة للعمل تسير عليها الأطراف ذات المصلحة.

إلا أن الفصل الثالث من الدستور يتوسع في مجال ذكر القضايا التي تخص اهتمامات الدستور فيما يتعلق بتطمين حقوق العمال والعمل وفق روح التجديد التي اعتمدها الدستور كأساس عمل في المجتمع الإيطالي. فهنالك حماية وضمان للعمال في التأهيل الحرفي وضمان وحماية في حالات المرض والحوادث وحقوق في الإضرابات وحقوق نقابية. كما أن الدستور طمأن العمال على إمكانية مشاركتهم في إدارة المعامل وتوجيهها الوجهة التي تخدم مصلحة العمل بصورة عامة. أما فيما يخص رأس المال فإن الدستور حدد حقوقه في نطاق الخدمة الاجتماعية. وإذا كان الدستور قد أكد على إمكانية التأميم وقيام التعاونيات فإنه قد جارى في ذلك وساير برامج الأحزاب المضادة للفاشية كالحزب الشيوعي والديمقراطي المسيحي. وفي هذا الخصوص فإن الدستور قد ألقى على عاتق الدولة دوراً ذا مفهوم جديد في علاقة النظام مع المجتمع. حيث إن الدولة ليست حيادية في خضم الصراعات الاجتماعية والاقتصادية وإنما الدولة تتدخل لحماية الطرف الضعيف في هذه الصراعات الاجتماعية والاقتصادية وذلك خدمة للمصلحة العامة وخدمة لمصلحة الأكثرية وذلك من أجل إقامة مجتمع المساواة والعدل.

٣- إلا أن الدستور بجانب ما ذكرنا يتميز بأنه غير متكامل. ذلك

لأن نصوصه حملته بتمنيات لم تدعم بإجراءات ضامنة في التطبيق مما يجعل إمكانية تحقيق هذه الأمنيات صعبة التطبيق والمنال.

فالأهداف العامة تحمل عادة في طياتها اختلافاً في التفسير واجتهادات في التقييم ما يضعف الإمكانية في وضع هذه الأهداف في نطاق التنفيذ المباشر. والأدهى من ذلك أن مؤسسات الدولة التي حددها الدستور وهي المحصلة الدستورية: المجلس الأعلى للقضاة، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، والمراجع الإقليمية (المؤسسات) لا يمكن تنظيمها بقوانين عادية مما يستتبع الرجوع إلى الجمعية الوطنية لأجل إقامتها. إلا أن المجلس الوطني (البرلمان) وما يمثله من اتجاهات متعددة ومصالح متضاربة لا يمكن إلا أن يعيق إقامة هذه المؤسسات التي كان هدف أقامتها المباشر هو إنشاء أو بناء نظام جديد بمفاهيم إصلاحية ذات مضامين اجتماعية جديدة.

ولكن هذا الإنجاز غير المتحقق لا يمكن إلا أن ينمّ عن وجود رغبة كامنة في عدم الأخذ بالدستور إلى نهاياته أو أن عدم الإنجاز كان أصلاً مساومة بين طرفين متعادلين حيث ضمن الطرف الأول إقامة البرلمانية التقليدية ومن ثم المحافظة وللطرف الثاني إدخال روح التبديل في الدستور وبالتالي تحقيق الثورة عن طريق الدستور. وإلا كيف يمكن تفسير عدم تزويد الجمعية التأسيسية بصلاحية متابعة إنجاز مؤسسات الدولة التي ألقى على عاتقها مهمة بناء الدولة والقيام بأعمالها بصورة تضمن تطبيق الدستور؟ في الواقع إن إلقاء تبعة بناء المؤسسات على المشروع الاعتيادي يحمل القائمين به إلى العودة إلى خلفيات كل حكومة أو كل مجلس تشريعي وإلى خلفيات كل حزب سياسي. وهذه الأجهزة حكومة، مجلس تشريعي أحزاب سياسية تلقت تبعة القيام بالمهمة بصورة بينت أن أدوارها مورست بتلكؤ وبطء وهذا طبيعي وذلك لأن هذه الأطراف لم تكن متفقة فيما بينها أصلاً بعد ١٩٥٥م شهد اختيار المحكمة الدستورية

وعام ١٩٥٧م أقيم المجلس القومي الاقتصادي للعمل وعام ١٩٥٨م المجلس الأعلى للقضاة. وإلى حين ١٩٧٠م فقد تم التصويت على القوانين المتعلقة باختصاصات الأقاليم والأخذ بالاستفتاء الشعبي.

أما فيما يتعلق بالقوانين السارية فالكثير منها وخاصة قانون العقوبات لا يزال مطبقاً حسب مجموعة قوانين روكو العقابية لعام ١٩٣١م كما أن قوانين العمل والضمان النقابي لا تزال على حالها فيما يتعلق بتحقيق ضمانات أكثر للعمال تنسجم مع ما ارتآه الدستور. وهو ما يلاحظ أيضاً فيما يتعلق بتحقيق علاقة الدولة بالكنيسة الكاثوليكية. حيث إن المادة الرابعة منه بعد أن تقر وتعترف بالحرية والمساواة بين المعتقدات الدينية إلا أن المادة السابعة عينها تشير إلى مواثيق لاتران. فموسوليني سبق وان عقد اتفاقاً بين الدولة والكنيسة عام ١٩٢٩م[1].. وبالتالي يتوجب على الدولة أن تغير القوانين السارية حتى تضمن سير المبادىء العامة في المساواة التي جاء بها الدستور. إلا أن الدستور يؤكد من ناحية أخرى اعترافه باتفاق عام ١٩٢٩م. كأصل لتحديد العلاقة بين الدولة والكنيسة.

وعليه فإن النظام السياسي الإيطالي يشهد أزمة حينما يتعلق بمدى انسجام النظام مع محيطه. فمن ناحية لم يتمكن النظام بدستوره من الاستمرار بملاحقة التحول الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع، ومن ناحية أخرى يعاني النظام السياسي من مضاعفات تراكم المطالب وبالتالي فإن المطالب تشكل عبئاً ثقيلاً على النظام السياسي لا تسهل وظيفته في استلام هذه المطالب وحلّها بصورة مرضية. وهذا ما يبين لنا كثرة الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعيشها إيطاليا خاصة بعد التوسع الاقتصادي والصناعي المهم التي عرفته في الستينيات.

---

(١) وجرى العمل به عام ١٩٨٤م، بإلغاء هذا الاتفاق على حساب الكنيسة.

فالحكومة والبرلمان والأحزاب أصبحوا عاجزين عن إمكانية حل المشاكل الناجمة عن كثرة المطالب وهذا ما يفسر لنا عدم الاستقرار الوزاري وعدم وجود الانسجام في العمل البرلماني وتدهور دور الأحزاب كجهات استقطاب أساسية في توجيه المطالب إلى النظام السياسي وبالنسبة إلى هذه الفقرة بالذات فإن تشرذم القوى السياسية ضمن أحزاب متعددة متطرفة يشير بوضوح إلى أزمة الأحزاب السياسية التقليدية. الأمر بالذات يخص الحزب الديمقراطي المسيحي أو الحزب الشيوعي الإيطالي رغم استقطاب كلٍّ لأغلبية أصوات الناخبين.

الفصل الخامس عشر

المحيط الإجتماعي للنظام

إذا تتبعنا الموقف السياسي العام المساند للمقاومة ضد الفاشية فإنه يتبين لنا من هذا أن هنالك خطًا فاصلاً بين الشمال والجنوب. فإلى جانب الاضطربات الكبرى في المصانع لمناطق بيمونت ولمباردي عام ١٩٤٣-١٩٤٤م فإن الجنوب كان بعيداً وغريباً عما يحدث من اضطرابات ضد النظام الفاشي. فتقلبات الأحوال العسكرية لما يحدث خارج وداخل مناطق المقاومة الإيطالية خاصة في الشمال. فالبرغم من النسبة العالية للمصوتين لنواب التكتل ضد الفاشية ٨٧,٤٪ فقط مما يدلّ على تفاوت بين النسبيتين. وتشير بصراحة كيف أن الجنوب كان تواقاً للإبقاء على الملكية ٦١,٩٪ علماً بأن أكثر الأصوات ذهبت إلى الحزب المسيحي الديمقراطي الذي ضمن في غالبية أعضائه ملكيين ومحافظين كاثوليك هذه السمة المحافظة للشعب الإيطالي جعلت من الصعوبة بمكان أن يصار إلى تكليف النظام السياسي بوظيفة فورية كما حدّدها له الدستور الجديد[١].

وعليه فإن الإصطلاح بدا أكثر من أن يكون هدفاً للدستور وهذا الهدف ارتبط بطبيعة التكوين الاجتماعي للإيطاليين. فالشمال صناعي

---

(١) Cf. Genevilev Bibe op.cit.p. 47

والجنوب زراعي. وهذه المؤسسات والمصالح الصناعية والتي تعتبر عصب البيئة الاقتصادية لم تكن في غالبيتها إلا ورشاً وليست بمصانع مما يبين الطبيعة الحرفية للصناعة الإيطالية ذلك لأن ثلثي عدد هذه الورش يشغلها أقل من ٣ عمال (١٤٧ و٣٩٥ من أصل ١٦٨٢ و٦٤٩) وتركيز الصناعة قائم في الشمال ٥٩,٤٪ بجانب ذلك فإن المجتمع الإيطالي يمثل لنا بنسبة ٤٣,٩٪ من قوة عمله ونشاطه من أعمال ذوي أصول وبيئة ريفية وتزداد هذه النسبة ٥٦,٣٪ في الجنوب.

وهذه الحقائق الاجتماعية الاقتصادية لإيطاليا تشكل السمة للمجتمع والتي تلعب دوراً مهماً على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي للشمال والجنوب. فالبطالة والتشغيل الجزئي سمتان ظاهرتان في الجنوب. وبدل أن يصار إلى إصلاح زراعي للأراضي الواسعة أبقيت تحت استغلال ملاكيها الكبار ووضعت الحكومة يدها على الأراضي التي لم تستغلّ من قبل الفلاحين الغائبين والتي كانت في غالبيتها أراضي غير منتجة زراعيًّا.

وقد تمَّ توزيع الأراضي بعدد (١٠٨٤٣٠) قطعة بمساحة خمسة هكتارات إلى الفلاحين المعدمين بمساعدة صندوق التسليف الزراعي الجنوبي. وبذلك فقد عمل الحزب الديمقراطي المسيحي على تخفيف السخط القادم من المعدمين وتقليل تأثير الثوريين على الفقراء. إلا أن إدارة هذه المزارع الخاصة كان غير منتج لنقص في مستوى التعليم الذي كان يشكو منه الفلاحون.

وعملت الحكومة بدورها على تنظيم المواصلات الكفيلة بربط هذه المزارع بالطرق الرئيسية وذلك لتسريع عملية التنمية الزراعية لإيطاليا الجنوبية. وفي الواقع إن عملية الإسراع في تنمية الصناعة في جنوب إيطاليا سوف تؤدي إلى أن يكون هذا التصنيع على حساب التنمية الصناعية في الشمال ولهذا فالنظام السياسي الإيطالي حاول إبقاء الجنوب

زراعيًّا حتى تكتفي إيطاليا من الموارد الضرورية لعيش السكان وحتى لا يكون الاهتمام بالصناعة على حساب الزراعة. فلهذا ورغم التقدم الصناعي في إيطاليا فإن الشمال استمرّ في أن يكون صناعيًّا والجنوب في غالبيته زراعي وبالتالي محافظ ضمن فيه السلام الاجتماعي ولو جزئيًّا أمام الشمال الصناعي الذي تكثر فيه الأزمات والاضطرابات العمالية.

كيف يتعامل النظام السياسي مع محيطه الاجتماعي وما هي الأهداف التي رسمها النظام لتطوير إيطاليا؟ لم يكن النظام السياسي بغريب عن بيئته أو محيطه إلا أن حكومة ما بعد الانتخابات حددت أهدافها للأخذ بيد إيطاليا لأن تتكامل مع بقية الأنظمة الأوروبية. لهذا فقد تخلصت منذ عام ١٩٤٧م من الأعضاء الثوريين المتطرفين وذلك كخطوة أولية قبل قبول مبدأ مرشال في استلام المساعدة الاقتصادية ومن ثم العمل للانضمام إلى المجموعات الأوروبية الاقتصادية.

الصناعات الأجنبية تأخذ طريقها إلى الأسواق الإيطالية. هذا ما عمل على إعادة بناء البنية الاجتماعية لإيطاليا موحدة ونشطة.

وعليه يجب التوقف لغرض عرض السمات الاجتماعية لمحيط النظام السياسي الإيطالي من أجل معرفة عملية التفاعل التي تمت وتتم بين النظام ومحيطه.

المبحث الأول: الثقافة السياسية المجزئة:

تعرف الثقافة السياسية بمجموعات وجهات النظر واتجاهات أعضاء النظام للسياسة وتذكر بأن الثقافة السياسية الإيطالية تتميز:

أولاً: بفقدان التكامل الذي أصله سببان:

١- وجود الأنظمة الفرعية الثقافية والتي تتمتع بقوة في بعض

المناطق الإقليمية آنيًا (الجنوب) سياسيًا الماركسية في الوسط وكاثوليكيًا في الشمال الشرقي.

٢- لأسباب تاريخية منها السيطرة الأجنبية لفترة طويلة، مقاطعة الكاثوليك للمشاركة السياسية في الدولة الجديدة بعد الوحدة الإيطالية ضعف النظام البرلماني قبل مجيء الفاشية الشمولي لأكثر من عشرين عام.

المطلب الأول: الثقافات الفرعية:

من الثقافات الفرعية التي تتميز بها إيطاليا وعلى اعتبار أنها تطبع كثيراً الحياة السياسية الإيطالية: الثقافات الفرعية الجنوبية. الثقافتان الفرعيتان الكاثوليكية والماركسية.

أولاً: الثقافة الفرعية الجنوبية:

يفتقد الجنوب الإيطالي إلى عنصر المشاركة السياسية بالمقارنة مع الشمال الإيطالي فهو حسب تحليل ألموند رعوي[1]، وتبعه بانفيلد، فذهبا إلى أن مجتمعات الجنوب تتميز بأن علاقاتها تتمّ ضمن العائلة وليس هنالك تعاضد ومساندة خارج إطار العائلة. فلا المؤسسات الطوعية كالأحزاب والنقابات والجمعيات تصلح لأن تكون أسس العلاقات في هذه المجتمعات الجنوبية والدراسة التي أقيمت من قبل تارو وخبرة ماكوشي كمرشحة للحزب الشيوعي في مدينة نابولي بينت كيف أن المحيط الاجتماعي أثر حتى على طبيعة الحزب الشيوعي في الجنوب. فالأحزاب والمؤسسات السياسية ينظر إليها بخشية وتحرز ولا تعبر في

(١) راجع فيما يخص الثقافة السياسية والديمقراطية حسب كتاب الموند وسدني فيربا موضوع للمؤلف منشور في مجلة الحقوقي العدد الثاني لسنة ١٩٨٥م.

وجودها عن ثقة المواطنين بها كتعبير اجتماعي جماعي بقدر ما تعبر عن أهداف فردية يراد تطمينها آنيًا. وحتى التصويت فهو فردي ولا يتبع التوجه الجماعي للأحزاب والمنظمات السياسية. وإذا ظهر احتجاج أو معاداة للنظام السياسي، فهو من حيث الطبيعة أكثر ما يكون تمرداً من أن يكون موقفاً سياسيًا مبدئيًا. فالجنوب عرف من قبل الاختصاصيين الاجتماعيين بأنه احتجاجي في معاملته على نمط جماعات الشرف أو جماعات المافيا التي هي تعبير عن علاقات اجتماعية تتوسع إلى نشاطات تجارية ومصلحية ضمن المنافسة بين العوائل، وآخر ما عرفته إيطاليا الجنوبية من هذا النمط من العلاقات احتجاجات روجيو دي كالبريا Regio Dicalabria عام ١٩٧٠م. من هذا يستنتج بأن الثقافة الفرعية للجنوب تميزت بطابع المساندة العائلية لتفسير الروابط التي تنظم العلاقات في داخل المجتمع الجنوبي. هذه الروابط طبعت بصماتها على السلوك السلبي للجنوب مع النظام ومع الحكام ومع الحكومة مع ممثليها[١].

ثانياً: الثقافة الفرعية، الكاثوليكية، والماركسية:

عرفت الحياة السياسية الإيطالية بالتنظيمات الحزبية خاصة بتواجد المراكز التنظيمية للحزب الديمقراطي المسيحي. وللأحزاب نشاطات تستهدف تنشئة ورعاية متسيبها واستمالة قطاعات شعبية من خلال إدارة مراكز التجمعات الثقافية والتعليمية والدعائية. فهناك مناطق بيضاء تتميز بسيطرة تنظيمات الحزب الديمقراطي المسيحي. أما المناطق الحمراء فهي موالية: للحزب الشيوعي، فالأولى في شمال شرق إيطاليا، والثانية في شمال ووسط إيطاليا الصناعي[٢]. وقد عزز النشاط الاجتماعي النشاط السياسي للحزبين حيث إن السلطات المحلية أصبحتا تعودان من ناحية

---

(١) منطقة فينيي الشمالية الشرقية أما بيمونت اتوسكا فهي مناطق الحزب الشيوعي.

(٢) تحقيق الموند وفيريا ظهر في كتابهم الثقافة السياسية والتنشئة

الولاء والانتماء لكلا الحزبين حسب مناطق نشاطهما بين الجمعيات الخيرية ونقابات العمال.

وفي هذا الخصوص فإنه يبدو أن نشاطات الأحزاب السياسية في المجتمع المدني ينسجم مع طروحات غرامشي الذي يذكر بأهمية المجتمع المدني في سبيل الوصول إلى السيطرة على السلطة إذ بذلك تتحقق الثورة.

وفي الواقع فإن استلام الفاشيين للحكم في إيطاليا لفترة زادت على عشرين عاماً لم يحسم جذريًّا التغير في البناء الاجتماعي المدني الإيطالي. ولذلك فعند القضاء على النظام الفاشي فإن البنية الثقافية لإيطاليا ما قبل مجيء الفاشية قد حافظت على سماتها وقوتها في مناطق التأثر المسيحي والماركسي وإلى حدّ بعيد إلى وقتنا الحاضر.

المطلب الثاني: الثقافة السياسية الإيطالية:

التجزئة الإيديولوجية للشعب الإيطالي تبرز كواقعة اجتماعية للتجزيئية الثقافية التي يعيشها الشعب الإيطالي والتي تظهره على شكل وحدات اجتماعية منفصلة الواحدة عن الأخرى ولا تتعامل مع النظام السياسي وبالتالي فإن هذه التجمعات تكاد تصبح منعزلة ومتنافسة فيما بينها، وهي بعيدة عن السلطة وعن السيطرة على مؤسسات النظام السياسي.

وفي دراسة قام بها لابلوميرا. وماريوتي حول وجهات نظر الإيطاليين فقد أكدا من خلال بحوثهما في ثلاث اتجاهات تبين أن الإيطاليين منقسمون على أنفسهم في تجمعات متنافسة ولذلك فهم يشكلون مجموعات غير متكاملة مع النظام السياسي. وقد قام لابلوميرا وماريوني بتحقيقاتهما وتوصلا إلى نتائج حسب الاتجاهات التي عززها بحثهما.

أولاً: فيما يتعلق بدرجة المعرفة:

في بلد يصرح ٤٤٪ من الذين يحق لهم الانتخاب بأنهم لم يقرؤوا بتاتاً أي صحيفة فيمكن التوقف عندها لمعرفة مدى المستوى الشعبي الضعيف في استلام المعلومات بالنسبة للمواطنين. ونسبة ٤١,٥٪ لم تكن تعرف اسم رئيس الوزراء ولا تعرف نسبة ٤٢٪ الائتلاف الحكومي وعندما سئل عن سنة انتخابات رئاسة الجمهورية فإن ٦٦٪ لم يعلموا تاريخ الانتخاب ٨٤٪ من الذين سئلوا لم يستطيعوا ذكر أي اسم مرشح لرئاسة الجمهورية ٥٦٪ لم يكونوا يعلمون بأن رئيس الجمهورية منتخب بواسطة البرلمان ١٩,٣٪ لم يكونوا يعرفون أن سركات Sareqat كان رئيساً للجمهورية في وقت عملية الاستجواب التي أقامها الباحثان عام ١٩٧١م. وحتى لهجة السياسيين المستعملة من قبل المسؤولين لم تكن مفهومة من قبل غالبية العامة مما يبين صعوبة التوجيهات والانصالات بين القادة السياسيين والمحكومين. ولهذا فالحياة السياسية بدقائقها تبدو معروفة ومدركة فقط من قبل قلة من الناس ومن الصحافيين ومن السياسيين المتمكنين، والأكثرية بعيدة وغائبة عن مجريات القضايا والأمور السياسية العامة.

ثانياً: درجة التأثر بالمشاكل والقضايا السياسية العامة ودرجة ردود الفعل بمقتضاها وفي دراسة ميدانية محليّة أجريت في ميلان (وهي مدينة صناعية) ولعموم إيطاليا فقد ظهر كيف أن ٢٤٪ من الرجال و٥١٪ من النساء لا يظهرون أي اهتمام للمشاكل السياسية. بينما ٣٧٪ من الرجال و٦١٪ من النساء فقط يبدون اهتماماً قويًّا بهذه المشاكل.

وفيما يخص الاستطلاع حول الاهتمام بالسياسة لعموم إيطاليا فإن معهد Doxa قد نشر تحقيقه عشية انتخابات عام ١٩٦٨م ذكر بأن ٥٪ من الرجال و١٦٪ من النساء يهتمون إلى حدّ Assez و٣٦٪ يهتمون قليلاً ونسبة ٣٤٪ لا يهتمون بتاتاً Pas du tout وهي النسبة الأعلى.

الملاحظ أن ما بين النسبة التي لا تهتم بالسياسة بتاتاً فإن ٦٩٪ هنَّ من النساء و٧٤٪ من الأشخاص الذين يمثلون الطبقات الدنيا.

ثالثاً: وجهات النظر حول المؤسسات وحول الثقة فيما يتعلق بعمل المواطنين بشكل عامّ هناك جوّ من التحرر والعداء يحيط عالم السياسة. فثلثا الأشخاص الذين استجوبوا من قبل ألموند وفيربا يذكرون بأنهم لا يناقشون الأمور السياسية بتاتاً مع الأشخاص الآخرين.

كما أن النسبة ٤٢٪ من الإيطاليين يعتقدون بأن لا حول لهم ولا مقدرة على عمل الحكومة ٦٣٪ منهم لا يعتقدون بدورهم بالنسبة إلى توجيه مطالب النظام السياسي. لهذا نلاحظ المفارقات في الأحكام المعلنة للإيطاليين حول المؤسسات ووجود الانقسامات الإيديولوجية بالمقارنة مع غيرهم من الشعوب.

فعند السؤال الذي طرحه كلّ من ألموند وفيربا بماذا أنت فخور في بلادك؟ ٣٪ من الإيطاليين يذكرون المؤسسات السياسية، بينما النسبة كانت ٨٥٪ في الولايات المتحدة الأمريكية و٤٦٪ في بريطانيا ٣٠٪ في المكسيك. وبالمقابل فإن الاستطلاع بين حدة شغف المهتمين بالسياسة الذي يظهر من الانقسام الحاد بين الشيوعيين والمسيحيين الديمقراطيين. حيث إن كل طرف يتصور الشرّ هو الطرف الآخر.

وفي بحث آخر لألبروني Alberoni يشير إلى أن عملية التكامل الاقتصادي قد تمت على مستوى عموم إيطاليا ولكن التكامل الثقافي لم يحصل على المستوى الوطني لإيطاليا وإنما تمّ على المستوى الإقليمي بالمعنى المحدود. فهناك تكامل على مستوى وصول المعلومات ولكن ليس على نفس المستوى فيما يخص المشاركة السياسية أو المسؤولية والأمور السياسية[1].

---

(١) انظر مجلة السياسة الدولية العدد ٢١ شباط ١٩٧٠ بين ص ٦٧٢ و ص ٦٨٦ عن =

المبحث الثاني: التوسع الاقتصادي:

الانطلاقة الاقتصادية لإيطاليا مهّد لها الطريق من عام ١٩٥٨م أي بعد التوقيع على اتفاقية روما المتعلقة بإنشاء السوق الأوروبية المشتركة. فبعد أن عرفت إيطاليا نظاماً اقتصاديًّا محميًّا فإن النظام الاقتصادي الجديد لإيطاليا تميز بالإجراءات المتخذة بأنه نظام الانفتاح الاقتصادي. هذا الانفتاح الاقتصادي انعكس على الدخل الوطني لإيطاليا، والذي شهد زيادة بنسبة ٧٠٪ في خلال عقد واحد. أما الإنتاج الصناعي فقد سجل زيادة بنسبة ١٠٠٪ والتصدير والزيادة بالنسبة للدخل الفردي ٦٠٪ وقدمت الصناعات الإيطالية للأسواق السيارات ومكائن الكتابة والحاسبات، والتوسع في الصناعات المتنوعة رافقها قابلية توسع في المؤسسات الصناعية ذات الطابع الحرفي إذ إنها توسعت بدورها في زيادة نسبة العاملين فيها.

هذا التوسع الصناعي لإيطاليا والاقتصادي عمل فعله في مقابل عمل النظام السياسي إذ:

١- إن التوسع الصناعي لإيطاليا كان على حساب القطاع الزراعي الذي لم تفلح الحكومة في توطين الناس وتوفير الأراضي الزراعية الصالحة لتنمية هذا القطاع المهمّ، ولم تكن السلطة في موقع المسيطر على زمام الأمور بحيث تعمل وفق خطط تدريجية على تأهيل وتشغيل الأيادي العاملة الزراعية في القطاع الصناعي، مما أربك نمط الحياة التقليدية للمجتمع الإيطالي إذ حصلت الهجرات الواسعة للمواطنين من الجنوب إلى الوسط ومن الوسط إلى الشمال المتقدم صناعيًّا. مما أوجد جزر بشرية حول المدن الصناعية وهذه التجمعات البشرية أخذت تطالب بتحسين ظروف حياتها وتطالب بوضع حدّ للاستغلال وتطالب بالعمل

= أزمة نظام الحكم في إيطاليا.

والتي وجدت أمامها التنظيمات والتشكيلات السياسية التي وفرت لها مناخاً جيِّداً لتصرف المطالب المشروعة للمحتاجين.

فالنسبة العالية من المهاجرين الداخليين (عددهم ستة ملايين)، انعكس على نسبة السكان من العاملين في حقل الزراعة حيث انخفضت النسبة من ٤٣٪ إلى ١٨٪ بين عام ١٩٥١م إلى عام ١٩٧١م. وقد شهدت هذه الانطلاقة الاقتصادية مرحلتين الأولى استقرار في الأجور وزيادة في الاستثمار، ومن ثم زيادة وتوسع في الإنتاج. أما المرحلة الثانية وبعد استقرار العمل والإنتاج فإن الرأسمالية الإيطالية واجهت الحركة العمالية القوية المطالبة برفع الأجور مما أثر على انخفاض نسبة الاستثمار ومن ثم أثر بدوره على الإنتاج.

وبالتالي فقد وضع حدّ للأعجوبة الإيطالية في الانطلاقة الاقتصادية وكان على النظام أن يجابه مشكلة تطوير العمل للساعين والمحتاجين. أما فيما يتعلق بالنتيجة الأخرى المستلخصة من التقدم الاقتصادي هو أن التقدم قد حصل بعيداً عن سيطرة وهيمنة الدولة وكذلك بعيداً عن هيمنة وسيطرة الأحزاب السياسية. وعليه فإن هذا التقدم التلقائي لاقتصاد لم يؤطر ويستوعب ضمن الأحزاب السياسية فهل يعني بأن التقدم لم يكن ضمن التخطيط العام للنظام السياسي؟

تذكر جاف فيف في كتابها، بأن الفردية السائدة في إيطاليا إذا كان أمر يتعلق بالمصالح الصناعية وللعمال أنفسهم دفعت إلى أن يكون هذا التقدم ذا طابع فردي ذاتي. فالتخطيط لم يكن من قبل وزير المالية بقدر ما كان من قبل أصحاب شركة فيات، وهو نقد لما اتصف به التوسع الاقتصادي الذي دعم من قبل المصالح الخاصة بعيداً عن التوجيهات الجماعية للمجتمع ككلّ.

الفصل السادس عشر

الاقتصاد الإيطالي لما بعد الأعجوبة - الأزمة

التلقائية وعدم التخطيط العام المنضبط لهذا التوسع الاقتصادي كان له أثر مهم في أن تجد إيطاليا نفسها في وسط أزمة اقتصادية وثقافية. فعلى المسؤولين أن يجدوا حلولاً بمستوى الأزمة لسير النظام السياسي بصورة اعتيادية.

فإذا استطاعت الرأسمالية الإيطالية أن تنافس دولاً صناعية أخرى، إلا أنها وجدت نفسها عاجزة في أن تلبي مطالب العمال داخليًا لتحسين ظروف عيشهم وعملهم والقيام بتوفير المسكن والمدرسة والصحة. ولم يضمن رفع دخل الفرد في التخفيف من التوتر الاجتماعي الذي ظهر بعد سنوات الرخاء. فعدم العدالة في التوزيع أفرز مطالب جديدة في زيادة الأجور وفي تحسين شروط العمل. لهذا فإن بطء النظام السياسي أو عدم قابليته في الرد على المطالب الجديدة للطبقة الناشئة أفرز ممارسات متوترة وشديدة العنف في المجتمع المدني الإيطالي فكانت حركة الطلاب المحتجين ورفض القيم التمثيلية ورموزهم النواب مما عطل وأبطل ميكانيكية عمل النظام السياسي الإيطالي في وظيفته الأساسية القائمة على المحافظة وعلى التكيف.

فالعمال وجدوا أنفسهم على هامش الأعجوبة الاقتصادية الإيطالية.

والمرور السريع للريفيين إلى القطاع الصناعي بلا تقاليد نقابية أوجد لديهم شعوراً بوجوب الاحتجاج المستمرّ لتحسين شروط حياتهم المعاشية، والأزمة تبدت، بصورة أوضح بوجود التضخم الذي كان يستنزف كل ما يحصلون عليه من مكاسب بعد الإضرابات علماً بأن حق الإضراب مقرّ إلا أن اتجاهات العمال تفضل القيام بالإضرابات بدون سابق إنذار حيث (إضرابات وحشية).

إن إيطاليا في إضراباتها تمثل النسبة الأعلى بالمقارنة مع بقية الدول الصناعية، فأيام الإضرابات في إيطاليا لعام ١٩٧٢م تعدّ بأحد عشر مليوناً ونصف يوم، بينما في فرنسا بعدد ثلاثة ملايين ومائة وأربعة عشر يوماً، أما في ألمانيا فبعدد تسعة وسبعين ألفاً وخمسمائة يوم. هذه النسب العالية تبين تفشي حالة الإضرابات الواسعة التي يعاني منها الاقتصاد الإيطالي مما يؤدي إلى ضعف في الإنتاج والتقليل من موجودات الاستثمار. وإلى جانب ذلك وحسب تقارير كل من البنك المركزي الإيطالي ومعهد الإحصاء المركزي فإن عدة مؤشرات جديدة، ظهرت على بنية الاقتصاد الإيطالي.

١- هبوط في الاستثمارات بنسبة ٨٪ إلى ٩٪ عن السنوات السابقة.

٢- خروج رؤوس الأموال بصورة غير شرعية بمعدل أربعة إلى خمسة مليارت من الدولارات بين عام ١٩٦٨م - ١٩٧٠م.

ومن النتائج المباشرة للأزمة الاقتصادية هو التجاء المصانع الخاصة إلى القطاع العام حتى تدار من قبله مما يؤثر بالتالي على تبديل أسس الإنتاج الصناعي في إيطاليا. فالقطاع الخاص يشمل ٦٠٪ من النشاطات الصناعية وهو فعال ومنتج ويعمل ضمن قانون السوق في العرض والطلب: فهناك منافسة وهنالك إنتاج.

وفيما يتعلق بتنوع المطالب فإنها أساساً قائمة لاختلاف البنية الاجتماعية الإيطالية وهي قائمة من: العمال والنقابيين، والمدراء الرجعيين.

تنوّع المطالب بتنوّع أصناف المجتمع:

في الواقع لا وجود لمجتمع واحد ذي مطلب واحد وخاصة في مجتمع تتنوع فيه الفعاليات والنشاطات ومن ثم تتنوع فيه الاهتمامات. وطالما أن الحاجات متغيرة وتطمين هذه الحاجات لا يتم بصورة متعادلة تبرز مطالب متعددة في المجتمع السياسي.

أولاً: مطالب العمال والنقابيين النشيطين، المجموعات العمالية ذات المطالب لتحسين شروط العمل والنقل، والسكن في غالبيتهم من أصناف الأعمال المتعلقة بالتعدين وهم لا يتوقفون في عرض مطالبهم إلى الحدّ الاعتيادي لمطالب العمال، وإنما يرمون إلى السيطرة على الإنتاج وتنظيم العمل الصناعي. وقد ظهر هذا الاتجاه في إضرابات عام ١٩٧١م في قطاع صناعة سيارات فيات. وهذه الإضرابات التي باركها اليسار لأنها قفزة نوعية في المطالب العمالية التي تهدف إلى ربط الصراع بين العمال ضمن مؤسسة العمل والمجتمع ككل يرفضها أرباب العمل بصورة جدّيّة، ولا تمثل حتى أصحاب المؤسسات الصناعية المتفتحين لتحسين شروط عمل العمال.

ثانياً: مطالب فئة المديرين. وهم مجموعة من الفنيين الذين برز دورهم في الحياة الصناعية المتقدمة ويشكل قطاع مهمّ في مؤسسات الدول الصناعية وفي المصانع الكبرى الخاصة. هؤلاء المديرون الفنيون تتوفر فيهم الرغبة للتكيُّف مع التقدم الاقتصادي والصناعي للمجتمع. والفنيون يتجهون أكثر فأكثر إلى اتخاذ المواقف حسب التغيرات الاجتماعية التي تبدو لا يمكن إلا القبول بها وهم مقتنعون بأن تقدم

المجتمع الصناعي يتوقف على القبول بهذه التغيرات التي تطرأ على المجتمع لهذا فهم يؤيدون الأجور العالية لبعض أصناف الأعمال والاعتراف بعقود العمل مع النقابات والقبول بمبدأ برمجة العمل الإنتاجي والاستثماري. إلا أنهم إذا اقتنعوا بوجهة نظر المطالب العمالية من الناحية المهنية فقط إلا أنهم يرفضون القبول بهذه المطالب على اعتبار أنها تؤدي وظيفة سياسية للعمل النقابي، فلا يرفضون مثلاً سيطرة النقابة على المؤسسة الصناعية وإيقاف العمل. فالمديرون يطلبون السلطة بأن يكون النظام والطاعة هي السائدة مع العمل على إصلاح الأوضاع المتردية لشروط العمل في المؤسسات الصناعية، وتمثل هذه المطالب ووجهات النظر جرائد ذات انتشار واسع في إيطاليا مثل لاستمبا وكورير ديلاسيرا فالنقابات معتبرة كجهة اعتيادية وضرورية لحل الخلافات بين أرباب العمل والعمال والمضربين لا يعتبرون مخربين أو وكلاء للشيوعية العالمية، أما أعمال العنف فهي مدانة إذا كانت قادمة من الفاشست أو من قبل اليسار المتطرّف.

ثالثاً: المطالب القادمة من الرجعيين. وهي مجموعة المطالب التي يشكلها أصناف من الشعب لا يؤمنون بالتطور وغير متكيفين مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية في البلد. فرغم تطور ونموّ إيطاليا إلا أن هنالك فئات لا يهمها إلا النظام شديدة في ترك العمل أو لدخول في صراعات تؤدي إلى إيقاع أضرار جسدية أو أضرار مادية للمجتمع.

فأرباب العمل والتجار الصغار والموظفين في غالبيتهم لا يمكنهم إلا تأييد أو التأكيد على فضائل النظام والاستقرار فلهذا فهي تخشى المطالب وخاصة الجماهيرية، والتي تتسم بممارسات شديدة في ترك العمل أو الدخول في صراعات تعطل في استمرارية العمل وعدم اللجوء إلى ما يؤثر على الحياة الاجتماعية. ويلاحظ أهمية التجار الصغار والحرفيين أصحاب المحلات الصغيرة والورش الصغيرة بالنسبة إلى

القطاع الفعال في المجتمع في أنهم في بداية القرن كانوا لا يشكلون إلا نسبة ١٦ بالمئة، أما حاليًا فإن عددهم يبلغ خمسة ملايين من بين تسعة عشر مليون عامل. هؤلاء الأصناف من المجتمع مع بعض العمال ذوي الأعمال الهامشية يبدون وجهات نظرهم والتي لا تتفق مع وجهات نظر الأحزاب الاشتراكية أو الشيوعية وتعبر جرائد مثل جريدة إيطاليا عن مصالحهم المتعارضة مع الطبقة العمالية ويرغبون في اللجوء إلى العنف ضد التشكيلات اليسارية أو إلى حق الدفاع الشرعي ضد الإضرابات وقد بدا أن للفاشية جذوراً في هذه الفئات الشعبية والتي كانت وراء إسناد النظام الفاشي ضد صعود الخط اليساري المتمثل باحتلال المصانع والمعامل بعد الحرب العالمية الأولى[١].

لذلك يظهر أن القوى الاجتماعية المتواجدة على الساحة الإيطالية لا تشكل قوى متجانسة وبالتالي لا يمكن لها برغم قوة مطالبها أن تقلب البنية الاجتماعية رأساً على عقب رغم حدة التعبير الذي يظهره المطالبون ولهذا فالمجتمع في الموقع المهيئ للتبدل الجذري بقدر ما هو متهيئ لتبديل بطيء في احتياجات المطالب الأكثر إلحاحاً للحفاظ على وظيفة النظام مستمرة.

---

(١) انظر نزيرة الأفندي- التوافق التأريخي والمعضلة السياسية الإيطالية، مجلة السياسة الدولية ١٩٧٥، العدد ٤٢ ص ١٠٦- ١١٥.

الفصل السابع عشر

وظيفة المؤسسات

يعمل النظام السياسي الإيطالي حاليًا تحت ضغط مجموعة عوامل ثقافية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية. هذه العوامل أفرزت خصائص وسمات يشكل البعض منها عبئاً على عمل النظام.

١- الغياب الكلي لعملية تعاقب وإحلال السلطة (من معارضة إلى السلطة بالعكس دوريًا كما الحال في بريطانيا: عمال محافظين، في الولايات المتحدة الأمريكية: جمهوري ديمقراطي). إلى وقتنا الحاضر ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية لم تتمكن المعارضة من التناوب على السلطة. إلى معارضة، وبالعكس شارك بها بعض الأحزاب القريبة فكريًا من الحزب الديمقراطي المسيحي إذ كان الأمر يتعلق بالاشتراكيين الديمقراطيين أو الجمهوريين[١].

٢- عدم وضوح تحديد العلاقة دستوريًا بين أطراف السلطة: افتقد الدستور الإيطالي إلى وجود موادّ مفصلة تبين العلاقة بين رئيس الجمهورية، والإدارة والبرلمان والأحزاب السياسية مما أدى إلى وجود

(١) ولم يختلف الأمر في الثمانينيات بتاتاً إذ إن ائتلاف حكومة غوريا السابعة والأربعين قد سقط وهو ائتلاف الوسط واليمين (١٩٨٨) خلال مدة شهر واحد.

هزّة بينهما وأثرت بالتالي على عمل النظام السياسي ككلّ. لهذا اتصف النظام السياسي بعجزه عن الردّ بفعالية على مطالب الأنظمة الفرعية الأخرى المحيط بالنظام السياسي.

٣- افتقاد الانسجام بين الأحزاب والتكتلات السياسية، وفي هذا المجال يقترب النظام السياسي الإيطالي بالمقارنة مع أنظمة دول العالم الثالث. فالعلاقة بين الأحزاب تكاد تكون مقطوعة يشوبها الحذر والتشكيك، بل استهانة الكلّ بالكلّ. بينما يلاحظ أن العلاقة بين الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية أو في بريطانيا يشوبها الانسجام وخاصة في أوقات الأزمات حيث يعمل الكلّ تحت مظلّة الوحدة القومية لأجل مصلحة النظام السياسي بأجمعه. بدون الأخذ بنظر الاعتبار موقع الحزب في السلطة أم في المعارضة.

المبحث الأول: غياب تعاقب السلطة (عدم الأخذ بالإحلال):

لا يقوم النظام السياسي الإيطالي على الإحلال في السلطة بين حزبين أو بين مجموعتين: يمين، يسار / محافظين، تقدميين ولكن الإحلال يتم بين مجموعات متحالفة تمثل وسط اليمين بين عام ١٩٤٧ - ١٩٦٣م وبين عام ٦٣ إلى ١٩٧٢م. لكن هنالك ائتلاف بين وسط اليسار حسب ما يكون الأحرار أو الاشتراكيون في الحكومة المؤتلفة[١].

وقد حاول الحزب الشيوعي الائتلاف مع الاشتراكيين لتكوين حكومة ائتلافية ولكن مساعيه لم تصل إلى نتيجة. بينما الملاحظ أن التكوين السياسي الإيطالي اتجه لأن يكون منقاداً من قبل الوسط الذي حاول بواسطة الأحرار، بعد الحرب الأولى وبواسطة الحزب الديمقراطي

(١) انظر نزيرة الأفندي، مصدر سابق ص ١٠٦.

المسيحي أن يكون العقبة أمام تطور الوضع الثوري السائد لاستلام السلطة، فمع التقدم الصناعي حاول البرجوازيون استثمار التوسع الاقتصادي في كسب النقابات والتيارات اليسارية وبالتالي تكوين الوسط المعادي للتغيرات الثورية. والحزب الشيوعي لم يبق له الخيار إلا أن يتجه إلى الأوساط الشعبية محاولاً كسبها عن طريق الانتخابات للحصول على نسبة ٥١٪ حتى يضمن الوصول إلى السلطة. ويخالفه في الرأي التجمعات اليسارية مثل اليسار الموحد وجماعة المنشقين الذين يحاولون الوصول إلى السلطة بالعنف عن طريق استثمار المشاكل الصعبة التي يمر بها المجتمع الإيطالي مما رجع صعود التيارات المعادية الاجتماعية التي تولت نتيجة البطالة وتردي شروط العمل. إلا أن تحليل الحزب الشيوعي للأوضاع السائدة كان قد تضمن بأن الاستثمار المتطرف للظروف الصعبة التي يمر بها المجتمع الإيطالي رجع صعود التيارات المعادية لليسار بصورة عامة وبالتالي عمل على انتكاسة الثورة، وهذا ما ظهر نتيجة الانتخابات عام ١٩٧٠م وعام ١٩٧١م ولهذا يفضل الحزب الشيوعي سياسة المسيرة الطويلة للوصول إلى السلطة وبذلك لم يخرج عما اجتهد توليياتي باتباع طريق الانتخابات للوصول إلى السلطة وليس العنف والأكثر من ذلك فهو يرجع الائتلاف مع الديمقراطيين المسيحيين للوصول إلى حلول ناجعة للمشاكل التي تلم بالمجتمع الإيطالي، إلا أن أجنحة الحزب الديمقراطي المسيحي غير متفقة في شأن الدخول في ائتلاف مع الحزب الشيوعي الإيطالي ما عدا جناح ألدومور الذي أظهر محاولة للحوار للائتلاف والذي لم ير النور في دعوته للتسوية التاريخية للاتفاق مع الحزب الشيوعي الإيطالي.

المبحث الثاني: العلاقة بين الأغلبية والمعارضة:

الإبقاء على النظام السياسي في حالة التبديل غير الكامل يعتبر

مسؤولاً إلى حدٍّ بعيد عن العلاقة بين الأغلبية والمعارضة التي تعرف بالعداء المتبادل.

فالأغلبية متهمة بأنها تحاول إما القضاء على المعارضة بإبعادها عن مراكز السلطة أو إخضاعها بواسطة التطبيع وذلك عن طريق اشتراكها بالمسؤوليات الثانوية. أما المعارضة فهي متهمة بأنها تقوم بالتغلغل في أروقة السلطة المحلية والقيادات على المستوى الوطني وذلك للسيطرة ولقلب الحكم لصالحها ومما يزيد من إمكانية عمل المعارضة هو أن الدستور الإيطالي كان قد سمح بإمكانية التصويت على بعض القوانين بواسطة اللجان البرلمانية لتبين المدى الذي تعتمده المعارضة للمشاركة في العمل التشريعي للسلطة. وينشط الحزب الشيوعي كثيراً عن طريق هذه اللجان حتى أنه وافق على ثلاثة أرباع التشريعات التي صدرت من قبل البرلمان الإيطالي بين عام ١٩٤٨م وعام ١٩٦٨م[١]. فالحزب الشيوعي إلى جانب ذلك يستغل البرلمان حتى يعلن عن آرائه ويصرح بها أمام المجتمع الإيطالي وبذلك يتغلغل في الأوساط السياسية والمدنية. فمشاركة الحزب الشيوعي الإيطالي في تشريعه لقوانين تتعلق بقضايا الطلاق، القوانين المتعلقة بحالة الأقاليم، أحوال العمال، الاستفتاء، إصلاح الحقوق العائلية. قوانين متعلقة بالمتقاعدين..

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الأطراف السياسية:

فإن كل ما يدور بين الأحزاب والبرلمان والحكومة ورئيس الجمهورية والأقاليم والمحكمة الدستورية والإدارة لا يتم حسب الدستور على غرار ما يدور في النظام البرلماني فالغياب الطويل لعدة مؤسسات يبين كيف أن النظام السياسي لم يعهد أدواراً محددة لهذه المؤسسات حسب الدستور بقدر ما كان طبقاً لحسابات بين قوى سياسية ومصالح في

---

(١) Cf. Pierre Avril, politics in France, Apelican, London, 1969, p. 9

المجتمع الإيطالي. فبقدر ضعف المؤسسات الاعتيادية في العمل بقدر ما برزت أدوار لقوى ومؤسسات أخرى.

- **البرلمان الإيطالي:**

في إيطاليا وكما الحال في الكثير من الدول البرلمانية فإن الآراء تتفق في اضمحلال دور البرلمان في النظام السياسي. فالدور الأساسي للبرلمان في التشريع وفي السيطرة والمراقبة على الحكومة قد ضعف لصالح الاحزاب والحكومة. فسابقاً كان هنالك اختلاف بين البرلمان المسؤول الذي يمثل الشعب والأحزاب التي تمثل المصالح ولا تعتبر مسؤولة. أما حاليًّا فإن الدستور الإيطالي بمادته ٤٩ تعتبر المجموعات البرلمانية جزءًا أساسيًّا من المؤسسة السياسية التي تكون السياسة القومية العامة لإيطاليا.

وهذه المجموعات تمثل الأحزاب السياسية التي تعمل كل منها ضمن اتجاهاتها السياسية المتنوعة.

أما آثار ضعف العمل البرلماني فإنه يتجلى في أن النشاط السياسي يدور في أروقة البرلمان مع غياب رئيس الجمهورية عن المشاكل السياسية. وكثيراً ما تسقط الحكومة بدون حتى سحب الثقة منها. بل إن خلاف الأطراف السياسية داخل البرلمان يدفع الحكومة للاستقالة. وغالباً ما تتخلى الحكومة عن السلطة بدون مناقشة أولية حول سحب الثقة من عدمها. وهذا مما أدى إلى أن يتجه النظام أكثر فأكثر لإعطاء دور لرئيس الجمهورية في اختيار رئيس للوزراء يحقق بواسطته الاستقرار المفقود إذ إن معدل حياة الوزراء لا يزيد على سنة واحدة.

وبذلك لا يتمكن الوزراء من حل المشاكل التي تتطلب مدة كافية للوزراة في مواجهتها، فلذلك تعجز الحكومة عن ملاحقة ومتابعة تنفيذ الكثير من التشريعات التي يصدرها البرلمان. علماً بأن العمل البرلماني في

حالة تضخم في التشريعات إذ إن عدد القوانين التي يصدرها سنويًا لا تتناسب مع عدد التشريعات التي تصدرها البرلمانات الأوروبية. ففي عام ١٩٨٦م أصدر البرلمان (٤٠٥) قوانين وبالمقارنة فإن هذا العدد يتجاوز كثيراً ما تصدر قوانين متعارضة في الهدف مما يؤدي إلى عدم حصول تجاوب في الوظيفة التنفيذية للحكومة ويربك بالتالي عمل الحكومة، وعليه يعمل البرلمان على إصدار قوانين أخرى وهكذا...

وفيما يتعلق بالإدارة، فإنها توسعت بتوسع تدخل الدول في تنظيم شؤون المجتمع، ولا يعني أن الزيادة تتناسب والعمل المنجز من قبلها فالتوظيف يتم حسب توزيع المناصب على المؤدين الحزبيين والمناصرين لاتجاه سياسي ما. وعدد الموظفين حوالي مليون وستمائة ألف، وهناك ستمائة ألف مستخدم في الإدارة المحلية وثلاثمائة ألف مستخدم في الدوائر شبه الرسمية، وهذا العدد يستنزف ٣٤٪ من التخصيص الكلي لميزانية الدولة.

- ما مدى إمكانية النظام السياسي في مواجهة متطلبات الإصلاح:

بعد تحليل وعرض المجتمع الإيطالي ومؤسسات النظام السياسي فما هو مجال استجابة النظام للمطالب المقدمة من المجتمع؟ استجابة النظام للمطالب تتوقف على القابلية المتوفرة للنظام للإجابة على المطالب المتنوعة. والنظام السياسي الإيطالي في رده على المطالب لا يتمكن من ذلك لأسباب تقنية أو لأسباب سياسية من أن يرد على جميع المطالب.

فمن ناحية هناك بطء في الإنجاز سببه الإدارة والعمل البرلماني القائم على وجود مجلسين: مجلس نواب ومجلس شيوخ. ومن ناحية أخرى فإن الحياة السياسية تتمثل في سيادة حزب السلطة وهو الحزب الديمقراطي المسيحي الذي يقوم دوره أساساً على المحافظة من خلال قيامه ليس بدور التغيير، وإنما بدور الوسيط في استمرار النظام بدون

إعطاء المجال لتغيير جدي بواسطة المعارضة أو بواسطة ائتلاف أحزاب المعارضة.

فبوجود الاستقرار كان النظام أكثر فعالية وإنتاجاً في الفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي في فترة حكم غاسبري. وقد أعقب هذه الفترة فترة عدم استقرار اجتماعي، وبالتالي شلل المؤسسات السياسية في أن تلعب دوراً فعالاً لتنظيم المجتمع الإيطالي. وقد تطلب تسع دورات لانتخاب سيني Segni رئيساً وواحد وعشرين مرة لانتخاب سراكات Srakat وثلاث وعشرين مرة لانتخاب ليوني رئيساً للجمهورية وحياة الوزراء لا تزيد عن سنة واحدة. والسلطة التشريعية عاجزة عن ملاحقة ومتابعة التشريعات، أما السلطة القضائية فرغم استقلالها إلا أنها تعاني من عدم تمكنها من فرض هيمنة القانون حيث يتعرض أشخاصها من قضاة وحكام تحقيق إلى الخطف والاغتيال ونقص الفعالية الإدارية أدت في كثير من الأحيان إلى عدم إمكانية تنظيم الإجراءات الإصلاحية والتنظيمية للحياة السياسية الإيطالية. فلهذا فإن إصلاحاً دستوريًا جديداً ينظم العلاقة بالسلطات كفيل لتجديد هذه المؤسسات والتي يمكن أن تقوم بأعمالها حسب المعطيات الاجتماعية الجديدة التي أفرزت مطالب ملحة لوضعها موضع التنفيذ لتسهل بالتالي عملية التفاعل بين النظام السياسي ومحيطه الاجتماعي.

الفصل الثامن عشر

توصيل وتعبير وجمع المطالب

بجانب الأشكال التقليدية للتعبير عن المشاركة السياسية: التصويت، الانتماء إلى الأحزاب والنقابات فإنه ومنذ عامي ١٩٦٨ - ١٩٦٩م ظهرت أشكال جديدة في التعبير عن المشاركة السياسية في إيطاليا وإدارة الصراعات الاجتماعية من قبل عناصر القاعدة ومظاهرات الشوارع.

المشاركة السياسية في التصويت تشكل نسبة عالية في إيطاليا بالمقارنة مع الدول الأوروبية الأخرى ويمكن أن تعزى هذه المشاركة إلى الطبيعة الإجبارية التي تتصف بها عملية التصويت. كما أن وسائل المواصلات توضع مجاناً تحت تصرف المشاركين في الانتخابات. فالمشاركة نسبيًّا إذن عالية ويبين هذا الجدول الذي تذكره جانفيف بيس.

فالسنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٨ - ١٩٥٣ إلى عام ١٩٧٢م يظهر الجدول كيف أن النسبة كانت في تصاعد. فالمصوتون كانوا ٨٩,١٪ وبعدها ٩٢,٢٪ وأخيراً ٩٣,١٪. وحتى في الجنوب الإيطالي فإن الامتناع عن التصويت لم يتجاوز ٢٠٪. وحتى بالنسبة للتسجيل في الأحزاب فإن النسبة عالية بالمقارنة مع نسبة الانتماء إلى الأحزاب في الدول الأوروبية الأخرى. فأعضاء الحزب الشيوعي الإيطالي بعدد (١,٥٢١,٦٣١) عام

١٩٧٢م وهو بذلك أكبر الأحزاب الشيوعية الأوروبية الغربية مع الانقسامات المتتالية التي طرأت على الحزب الاشتراكي الإيطالي فإن عدد المنتمين (٦٤٠,٠٠٠) ألف، والحزب الاشتراكي الديمقراطي بعدد (١١٨٠,٠٠٠)، والحزب الاشتراكي الموحد بعدد (١٥٠,٠٠٠).

أما فيما يتعلق بعدد أعضاء الحزب الديمقراطي المسيحي وطالما أنه موجود في السلطة دائماً مما يسهل كثيراً عملية الانضمام إلى الحزب فإن عدد المنتمين عام ١٩٧٢م كان (١٤٠,٠٠٠).

و إذا أضيف عدد المنتمين إلى الأحزاب الأخرى الأقل أهمية من يسار متطرف إلى يمين متطرف فإن عدد المنتمين إلى الأحزاب في إيطاليا هم بعدد (٤,٥٠٠,٠٠٠) عضو مما يشكل رقماً ضخماً. وهذا العدد الضخم لا يعني أن التعبئة الشعبية لهذه الجماهير يضاهي وجودها الفعلي على الساحة فالحزب الشيوعي مثلاً، وفي أفضل أوقات التظاهرات والمطالبات النقابية لا يجمع أكثر من ٣٠٪ من نسبة المنتمين إليه عند الطلب للتجمهر والمظاهرات وكذا الحال بالنسبة للحزب الاشتراكي. أما اجتماعات الأقسام فلا يحضرها الأعضاء إلا بالنسبة ١٠٪ من المنتمين. وهذه الأرقام لا تعني فتور في العمل السياسي اليومي. وإنما تبين أن الشارع الإيطالي عند حضور الجماعات المتطرفة في الساحة السياسية يحد من إمكانية التواجد السلمي المستمرّ للتجمعات المدينة المطالبة إما بزيادة الأجور، أو لتقليل ساعات العمل خوفاً من أعمال العنف.

الفصل التاسع عشر

النظام السياسي الفرنسي
كنموذج للدولة الصناعية المتقدمة

لا تعرف فرنسا فقط بتعدد وبكثرة أجبانها، وإنما تعرف بكثرة دساتيرها المتعاقبة وتبدل حكوماتها المتتالية. فرسميًّا هنالك (٢٨٢٤) نوعاً مسجلاً من الجبن في فرنسا، ومنذ سقوط سجن الباستيل عام ١٧٨٩ ظهر لها أكثر من خمسة عشر دستوراً. والنظام السياسي في فرنسا هو نظام جمهوري ديمقراطي يتقاسم صناعة القرار داخله كلٌّ من مؤسستي الرئاسة والبرلمان الذي تنبثق الحكومة من الأغلبية الموجودة فيه وإن لم تكن موالية لرئيس الجمهورية وهو ما يعطي النظام الفرنسي نوعاً من الشفافية والديموقراطية في الحكم. وعند دراسة طبيعة وخصائص النظام السياسي لا بد من الانتباه إلى أن فرنسا دولة لها تأريخ قديم في الاستعمار استمر إلى جانب الاستعمار البريطاني في السيطرة على مقادير شعوب ودول عديدة في العالم لكن الذي ميز الاستعمار الفرنسي أنه كان الأكثر دموية في تثبيت هيمنته البغيضة وكان كذلك الأشرس بمحاولة فرضه للثقافة واللّغة الفرنسيتين على الشعوب التي استعمرها طويلاً وفي نفس الوقت تجرَّع الفرنسيون أيضاً طعم الاستعمار الأجنبي لبلدهم وشعروا كثيراً بالذلّ والهزيمة إلا أن الملامح المهمة في الانتماء الحضاري لفرنسا هي في طريقة تشكيل الدولة الفرنسية وقراءة طبيعة تكوين الشعب الفرنسي الذي كانت ثورته الشعبية التي اندلعت شرارتها في عام ١٧٨٩م سبباً في تحوُّل

فرنسا من الملكية إلى الجمهورية في عام ١٨٩٢م والملمح المهمّ في تشكل الرؤية الحضارية لفرنسا هو ميل الفرنسيين إلى الرغبة في التغير والانتقال السياسي والاجتماعي بين مرحلة وأخرى إضافة إلى هذا التمسك القوي باللغة الفرنسية إلى حدّ التعصب لها من دون السعي الحقيقي إلى نشرها في الوقت الراهن.

وتعرّفت فرنسا في تأريخها إلى أكثر من (١٤٠) وزراة تشكلت وحكمت منذ الجمهورية الثالثة عام ١٨٧٠[١]. هذا التنوع في غذاء شعبها بجانب التنوع في حكوماتها يصلح أن يكون دليلاً ومفتاحاً لمعرفة السمة الثقافية التي تحيط بالنظام السياسي الفرنسي. ففرنسا منذ قرنين عرفت الثورة وعرفت الأزمات وخاضت رحى الحروب باسم التحرر تارة، ولغرض التوسع والاستعمار تارة أخرى. وعاشت سنوات العظمة كدولة كبرى، وخضعت كما خضعت دول أوروبية أخرى لسيطرة واحتلال دولة أوروبية لها. فهي غنية بتراثها وإبداعاتها على مرّ العصور، ولكنها تشعر بوطأة الذلّ والانحسار الذي أصابها جرّاء الحرب العالمية الثانية فقد احتلت فرنسا واقتطعت أجزاء منها، وسلبت إرادتها كما سلبت هي إرادة شعوب عديدة حكمتها بفرض النظام الإمبراطوري عليها. إلا أن النظام الإمبراطوري لم يكن النظام الوحيد الذي ساد منذ قيامها إذ عرفت وخبرت أنظمة متعددة. وهذه الأنظمة جاءت لتؤطر الحياة السياسية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية لفرنسا. وجاء النظام السياسي بدوره ليقوم كناظم للمحيط المتنوع والمتعدد. متنوع في آرائه وأفكاره ومتعدد بأصنافه وطبقاته التي تكون منها المجتمع الفرنسي.

---

(١) العبارة التي في صدر الفصل عن فرنسا هي لونستون تشرشل منهكماً على فرنسا. وقد عدد لافروف ستة عشر دستوراً لفرنسا. راجع كتابه النظام السياسي الفرنسي طبعة دالوز ١٩٧٥م، ص ٢١-٢٣.

لهذا فالتوقف قليلاً عند البحث في تكوين طبيعة المجتمع الفرنسي ستكون لمعرفة وظيفة النظام السياسي بمؤسساته التي أقيمت والتي ستعرض في مكان لاحق للجمهورية الخامسة بعد أن يتم استعراض القوى السياسية في فرنسا.

- **المبحث الأول**: تكوين وطبيعة المجتمع الفرنسي.
- **المبحث الثاني**: القوى السياسية.
- **المبحث الثالث**: مؤسسات الجمهورية الخامسة[1].

المبحث الأول: تكوين وطبيعة المجتمع الفرنسي:

لفهم أوسع لعمل النظام السياسي لا بد من الإشارة إلى بيئة هذا النظام الفرنسي، ونقصد بالبيئة المحيط الخارجي للنظام التي تتكون من الأنظمة الفرعية المتعايشة: من عوامل اقتصادية وتاريخية وجغرافية وحضارية وسياسية حيث هي تعبير ثقافي عن المجتمع الفرنسي، فجغرافية فرنسا جزء من أوروبا الغربية بأسبقية حرية التجارة الداعية إلى حرية تنقل البضائع «دعه يعمل دعه يمرّ» وبقدر ما تتعدَّد الثقافات تتعدد التناقضات بين هذه السمات، فإذا عرف عن فرنسا بسيادة المبدأ الفردي هذه الفردية لا تتفق مع المبدأ الجمعي للكنيسة، والتي ترى المجتمع مجموعة من المتكاتفين، إلا أن فرنسا الفردية انتصرت على على فرنسا المتدينة في نهاية القرن التاسع عشر وبقي للكاثوليكية بصمات طبعت فرنسا تاريخيًّا. فالكاثوليكية المنتصرة على البروتستانتية أبطأت ولو مؤقتاً عملية ترسيخ الحرية والتقدم الرأسمالي وعملت الكاثوليكية ما في وسعها

---

(١) هذا العنوان من بحث منشور للمؤلف في مجلة القانون المقارن بعنوان مؤسسات الجمهورية الخامسة وأزمة عدم الاستقرار السياسي للحكومة - بغداد كلية القانون والسياسة ١٩٨٩م.

على إسناد القيم الإقطاعية والملكية مما عزز دور الحكم الاستبدادي الملكي، وبالتالي وعند زوال الملكية فإن الأفكار المحافظة بقيت سائدة في أغلب المناطق الريفية، وكان لها أثر مهمّ وإلى وقتنا الحاضر في أن يكون البرلمان الفرنسي ممثلاً في العديد من أعضائه لمناطق الريف المحافظة والتي تقابل ممثلي المدن التواقين إلى التبديل والتغيير.

وعليه فإن حقيقة وجود هوَّة بين المدن والريف من حيث السلوك وطريقة العيش هي من الأمور المسلم بها كواقعة في المجتمع الفرنسي المعاصر.

فالمدن هي مراكز لتجمعات سكانية تتواجد فيها المصانع والمراكز الثقافية فهي عرضة للحركات المطالبة بالتغيير، وعرضة لحوادث التوترات الاجتماعية بصورة متواصلة. فالثورات والأحدث السياسية الهامة لفرنسا لم تعرف في الريف وإنما كانت مراكز انبثاقها المدن فثورة تموز لعام ١٧٨٩م وكذلك ثورتا ١٨٣٠ و١٨٤٨م ومن ثم أحداث كمونة باريس لعام ١٨٧١ لدليل على أهمية المدن خاصة العاصمة في رسم التاريخ السياسي البارز لفرنسا كمجتمع ذي الثورات المتعددة اجتماعية كانت أم ذات صبغة اقتصادية سياسية. بجانب هذا التاريخ الفرنسي الكثير من التقلبات الحادة والمتناقضة إلا أن هنالك قضيتين أساسيتين لعبتا دوراً مهمًّا في الحياة السياسية الدستورية المعاصرة. الأولى هي أن فرنسا عرفت تجربة استعمارية ذات تاريخ طويل نسبيًّا بجانب بريطانيا حيث تنافستا طويلاً من أجل النفوذ على مناطق آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

أما الثانية فإنها وقعت تحت الاحتلال المباشر لألمانيا النازية. وهذا ما ميز فرنسا عن إنكلترا المعاصرة فهي دولة مستعمرة وأيضاً تم استعمارها. هذان الحدثان المعاصران لفترة جيل واحد يشكلان أساساً مهمًّا لمعرفة قيام وذهاب الجمهورية الثالثة والرابعة وإنشاء الجمهورية الخامسة.

فالفرنسي فخور بثقافة بلاده إذ يعتبر أن كل الأحداث والابتكارات وراءها فرنسا وهو يدرك أن فرنسا عانت من وقع الاحتلال عليها. فيحاول أن يكون طبيعيًا ومنسجماً مع واقعه. هذه الواقعية لا تعني التسليم بالأمر الواقع بقدر ما تعني العقلانية في تقبل الأمور ومواجهة المشاكل، فالفرنسي بطبيعته شكّاك رافض فيبدو سلبيًا وحتى متمرداً. والمتاريس وقطع الطرق ذكريات باقية في أذهان الفرنسي المتوسط وتراوده كلما وجد نفسه في موقع المطالبة من السلطة. وشغفه بالأمور العامة المتعلقة بالسياسة لا تقلّ عن اهتمامه بالأمور الخاصة. فحبه للمائدة لا يقل عن حبه للسياسة، ويذكر بلموندیل عن سبب شغف الفرنسيين بالسياسة بأنه ربما بسبب الطابع المستمر لتاريخ فرنسا السياسي[1].

ومع وجود الاستمرارية الطويلة الاجتماعية نسبيًا لفرنسا كدولة قومية فإن هنالك صفات اجتماعية متغلبة. وهذه الصفات الاجتماعية طبعت تاريخ فرنسا وإلى وقتنا الحاضر وقد تسهل عملية معرفة سلوكية المجتمع طالما أنها تشكل سمات لبنية المجتمع.

الصفات والسمات الاجتماعية لفرنسا:

أولاً: يشكل الريف الأصول الاجتماعية لسكان فرنسا البالغ عددهم الآن أكثر من ستين مليوناً.

ثانياً: ويتكون سكان فرنسا من جماعات آثنية متعددة لها تطلعات ووجهات نظر مختلفة.

ثالثاً: وجود الاختلاف الطبقي بين البرجوازية والعمال.

رابعاً: ومن الناحية الدينية فهي أمة كاثوليكية.

---

(١) Jean Blonded op.cit.p. 15.

وقد بدا واضحاً ونتيجة هذه السمات البارزة على المجتمع الفرنسي بأن ظهر الصراع السياسي في فرنسا ومنذ عدة أجيال متجلياً بين أصل ريفي وأصل مدني.

الكاثوليك وغير الكاثوليك (البروتستانت والعلمانيين والماديين واليهود)

بين الرسميين وغير الرسميين وكلاء وموظفي الحكومة وعامة الناس.

وإذا أخذنا جانب الصراع السياسي للاختلاف فإن دوفرجيه يتكلم عن وجود «الفرنسيتان»[1]. وخاصة بعد ثورة ١٧٨٩ حيث الصراع واضح بين الملكيين والجمهوريين. هذا علماً بأن ميتران في كتاباته قد رصد ظاهرة الفرنسيين في يومياته عندما كتب عن فرنسا الريف وفرنسا المدن والمصانع. فثنائية جانب الصراع سمة طبعت وتطبع بآثارها مجالات العمل السياسي في فرنسا، بشكل يصوّر لنا ديناميكية الحياة السياسية وصراع التناقضات المستمرّ.

هذا التشخيص للمجتمع الفرنسي والذي بدأ في كتابات العديد من الفرنسيين قد يبرز صفة على أخرى إلا أنهم يتفقون على وجود بنى معينة يتصف بها المجتمع الفرنسي. وهذه البنى تحدد إلى حدٍّ ما مسار النظام السياسي ومعرفتها ضرورية خاصة لرجل السياسة والمحلل، إذ بمعرفتها يستطيع رجل السياسة والمحلل أن يتعرف على أهداف ومطامح وسلوك المجتمع ككلّ، أو يتعرف على سلوك قسم من المجتمع. وهذا لا يعني بأن هذه البنى وسماتها هي ثابتة - بل إنها قابلة للتغير- ولكن طابع الاستقرار البنيوي يتسم بثبات نسبي ولا يبدو التغيير مقبولاً إلا على مدى

---

(١) Cf. Maurice Duvetger. Institutions politiques et droit constitutionnel. Themis 1975, p. 37.

تعاقب عدة أجيال أو عند حصول نقلات نوعية على هذه البنى، وهذا لا يحصل إلا لأسباب مؤثرة قوية تحدث إما لأسباب داخلية: حصول ثورة مثلاً أو خارجية بسبب الحرب. وهذان السببان يكونان متداخلين لبنية مجتمع ما. وهذا ما لوحظ بالنسبة لفرنسا خاصة. فإن قيام الثورة عام ١٧٨٩م قد فتح عهداً جديداً لمؤسساتها ودخول فرنسا للحرب الأولى والثانية قد أدخل فرنسا في عالم آخر زاخر بالتطورات السريعة المؤثرة على بنيتها السياسية.

المبحث الثاني: القوى السياسية لفرنسا:

منذ سقوط الملكية بعد فترة من الثورة الفرنسية لعام ١٧٨٩م بدأ الصراع السياسي ممتدًّا بين مناصري الملكية من مؤيدي الحق الإلهي للملوك (الشرعية الإلهية) ضد مؤيدي المفاهيم الديمقراطية أصحاب إعلان حقوق الإنسان Right of human. شرعيتان تتصارعان من أجل إحقاق حكم أحدهما، إما الملكية وإما الجمهورية، ولكل منهما مفاهيمها الخاصة بها.

وهو صراع في الواقع بين المحافظين وبين الأحرار ظهر بعد الثورة الفرنسية وساد في أوروبا بعد الثورة. صراع حادّ بين الذين يملكون والذين لا يملكون بين اليسار واليمين. ولم تتبلور الأحزاب إلا في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ولكن إلى جانب ذلك كانت قيادة القوى السياسية بين بعض الشخصيات الملكية أو الجمهورية ويساندهم في ذلك مباشرة الشارع الفرنسي والنوادي السياسية، حيث لعبت النشرات السياسية وملصقات الحائط دور الأداة في إعلام وتحريك الشارع الفرنسي، لهذا فقد سادت التلقائية وتشرذمت القوى السياسية على مجمل فعاليات المجتمع الفرنسي سياسيًّا، وكان تحول القوى السياسية من مناصرة أو مناهضة للنظام السياسي القائم مدعاة للحيرة والتعجب.

فالتعارض بين الاستقطابين ملكي - جمهوري الذي هو استقطاب حول المحافظين وحول الأحرار هي واقعة لم يتجاوزها المجتمع الفرنسي إلا بتصاعد قوى اشتراكية ثورية ذات طروحات مغايرة للمحافظين والأحرار. حيث أوصلت طرفي النزاع الملكيين والجمهوريين إلى أغلبية محافظة من البرلمانيين بانتظار إعادة الملكية التي لم تر النور لأسباب «المساومة التاريخية» وذلك بالاتفاق في إقامة الجمهورية الثالثة. وهي جمهورية مبدئية في الحكم الملكي. وكان لظهور الأحزاب السياسية في فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر قد سهل عملية الإطاحة بأبرز التيارات السياسية في المجتمع الفرنسي والتي هي:

الفصل العشرون

الأحزاب السياسية في فرنسا

رافق التطور الصناعي في فرنسا تطور في بنياتها الاجتماعية والسياسية وتبلورت الاتجاهات السياسية في وجود تيارين: يمين ويسار. يمين محافظ ويسار يريد التغيير. فأغلب دعاة الملكية أصبحوا من الذين تعايشوا مع النظام الجمهوري مع الحفاظ على الامتيازات التي أصبح هذا النظام يؤمن بها. أما الجمهوريون فهم مزيج من دعاة الحريات السياسية ومن المطالبين بالعدالة الاجتماعية. فالمنادون بالحرية أو الديمقراطية (رغم ما يوجد بين الاصطلاحين من فروق) تفرقوا وتحزبوا مع مفهوم الديمقراطية حرية أو مع الديمقراطية عدالة. لهذا وحتى يمكننا الإحاطة بمجمل الأحزاب والتيارات السياسية الفرنسية فإن التمييز بينهما قد يسهل ابتداء إذا اعتمدنا تصنيفاً قائماً على حقيقة ووجود أحزاب اليمين وأحزاب اليسار أو تصنيفاً يقوم على الاهتمامات الاقتصادية كما يقال أحزاب ليبرالية وأحزاب اشتراكية. ففيما يتعلق بالتصنيف الأول يذكر الأستاذ دوفرجيه بأن اصطلاح اليمين بحد ذاته مشين بينما يتمتع اصطلاح اليسار بقبول بحيث الكل يرغب به كصفة مرادفة لفكره أو لحزبه. لهذا فالملاحظ بأنه يتبنى التصنيف القائم على وجود أحزاب محافظة ليبرالية من جهة وأحزاب اشتراكية من جهة أخرى.

أولاً: الأحزاب المحافظة والليبرالية:

تندرج تحت هذه التسمية جميع الأحزاب غير الشيوعية، والاشتراكية والجماعات اليسارية، ويذكر أن ما يميز أهداف الأحزاب المحافظة والليبرالية هي أن اهتماماتها الرئيسية هو الدفاع عن حرية قيام المصالح والحرية والرأسمالية والحرية الفردية. ومنها:

١- الاتحاد الديمقراطي لأجل الجمهورية هذا الحزب هو في الواقع تجمع من قبل أحزاب أخرى انصهرت فيه وهذه الأحزاب اليمينية ذات اتجاه وسط هي حركة الجمهورية الشعبية والحركة الشعبية الفرنسية أو البوجاديين (تجمع صغار أصحاب المصالح). هذه التجمعات ازداد منتسبوها من الديغوليين، وأصبح الحزب الرئيسي لديغول وللرئيس بومبيدو.

وقد ظهر جليًّا أن هذا الحزب قد أخذ مكانه المميز منذ بداية الجمهورية الخامسة بفضل الدعم الجماهيري لسياسة الجنرال ديغول، وأصبح الحزب الرئيس. عام ١٩٦٨م. وقد تقاسمت جماهير الديغوليين عدة قيادات (البارونات) وحزب شكله رئيس فرنسا الأسبق جاك شيراك.

٢- حزب الجمهوريين (التجمع لأجل الجمهورية) وهو حزب قديم نسبيًّا حيث ضمّ أقساماً من الأحزاب التي اتحدت في نهاية القرن التاسع عشر من اليمين والجمهوريين والمحافظين. وقد استطاع هذا الحزب بمساندة الديغوليين من استقطاب اليمين حيث استطاع فاليري جيسكار ديستان أن يصبح رئيساً للجمهورية في انتخابات عام ١٩٧٤م.

٣- اتحاد الوسط - وهو يضم أفراداً ذوي انتماءات محافظة ويمينية تتصور أنها تمثل الوسط الأمين للتيارات السياسية. ومن أهم رؤسائها جاك دوهيميل، جاك ليكنوه.

٤- الحركة الإصلاحية ومنتسبو هذه الحركة التي تزعمها سرفان شرايبر تريد إعطاء زخم جديد لتيار لبرالي، وهي تجمع لجماعة الرديكاليين.

ثانياً: الأحزاب الاشتراكية:

وكما هو الحال مع الأحزاب المحافظة والليبرالية فإن الأحزاب الاشتراكية تتمشى في كونها تضمّ العديد من الأحزاب والجماعات التي تلتئم لفترة لتنفرط في أغلب الأحيان، وذلك حسب الظروف التي تمرّ بها فرنسا. وبحيث إن الاختلافات تزول إذا كانت هنالك مصلحة مشتركة لهذه الأحزاب والتجمعات أن تتقدم متحدة للوصول إلى الحكم. ومن أهم هذه الأحزاب:

١- الحزب الشيوعي الفرنسي - من حيث عدد أعضائه يعتبر هذا الحزب الأكثر عدداً عرف عنه التنظيم والتأثير على السياسة الفرنسية بصورة عامة، وعلى قيادة الطبقة العاملة بصورة خاصة. ويبلغ عدد منتسبيه (٢٠٠) ألف عضو أما سكرتيره العام فهو جورج مارشيه.

٢- الحزب الاشتراكي - عرف هذا الحزب باسمه القديم (القسم الفرنسي للدولة العمالية) الذي أنشيء منذ عام ١٩٠٥. ويبلغ عدد أعضائه مائة ألف وقد تسلم قيادته فرانسوا ميتران رئيس الجمهورية السابق بعد انتخابات عام ١٩٨١م.

٣- الحزب الاشتراكي الموحدP.s.u بعد خروج جماعة من الحزب الاشتراكي عام ١٩٥٨م. أنشيء هذا الحزب ومن أبرز رؤسائه روكار الذي رشح لرئاسة الجمهورية وقد شغل سابقاً منصباً وزاريًا.

بعد هذا التعداد المبسط للأحزاب المحافظة واليسارية فإن هنالك بعض الملاحظات الجديرة بالذكر هو فعالية وحياة هذه الأحزاب وغيرها من التجمعات السياسية.

١- إن الأحزاب الفرنسية هي نتاج فكري أوروبي وفرنسي مشترك. وكما يصح أن يقال إن أصول الأحزاب اليسارية كالحزب الشيوعي والاشتراكي وغيرهما قد ارتبط بوجود تيارات فكرية سادت ولا تزال تسود المجتمعات الأوروبية الصناعية والمتطورة فإن الأحزاب اليمينية بدورها هي أحزاب ذات أصول فكرية سادت ولا تزال تسود في أوروبا.

٢- ارتباط هذه الأحزاب بالمجتمع وتطوره عكس تصورات لممارسات للوصول إلى أهداف سياسية واقتصادية واجتماعية تتطلع لبلوغها هذه الأحزاب، مما أفرز بالتالي اتجاهين رئيسيين، اتجاهاً محافظاً واتجاهاً يريد التغيير، اتجاهاً يقبل بالنظام السياسي والاجتماعي واتجاهاً يرفض الواقع كما هو، ولهذا يتطلع إلى التغيير.

٣- وإذا كان التغيير مستهدفاً من قبل غالبية الأحزاب فيبقى الخلاف حول طبيعة هذا التغيير، هل بواسطة الثورة أم بواسطة الإصلاح؟

٤- لهذا فإن موضوع الثورة اعتبر محور عمل الكثير من التنظيمات السياسية، ولكن الذي حصل بعد الحرب العالمية الثانية هو سيادة التطلع إلى التغيير بواسطة الإصلاح ومن ثم نبذ اللجوء إلى العنف لتحقيق الأهداف، فالصيغة التوفيقية للعمل السياسي المشترك هي التي اتسم بها العمل السياسي للمجتمع الأوروبي ما عدا بعض الفئات الصغيرة التي تمسكت بالدغماتية (الحرفية) التمسك بتطبيق النصوص كما وردت.

٥- وعلى هامش التيارات الفكرية الواسعة ظهرت إلى الوجود أحزاب وتشكيلات سياسية نشطة وذات تنظيم قليل العدد اتصف عملها بالتطرف وهي تشكيلات تضم فئات يسارية أو يمينية لم ترضَ أو تقنع بعمل الأحزاب الكبرى وهي أيضاً مرفوضة من قبل الأحزاب الرئيسية (أحزاب الأقليّة الفعالة).

الفصل الواحد والعشرون

مؤسسات الجمهورية الخامسة في فرنسا

يعزى نهاية الجمهورية الرابعة سياسيًا لأسباب تتعلق بصعوبات واجهت فرنسا على الصعيد الخارجي في الهند الصينية ومن ثم حرب التحرير الجزائرية ونيل الجزائر الاستقلال. أما في الداخل فقد كان الرأي العام منقسماً وكذلك الأحزاب حول السياسة الواجب اتباعها حيال مشكلة الجزائر.

وقد أعلن قادة الجيش المرابطون في الجزائر في بيان لهم صدر يوم الثالث عشر من شهر أيار عام ١٩٥٨م. عن تشكيل لجنة السلام العامة داعين الحكومة لاتخاذ سياسة واضحة بخصوص اعتبار الجزائر فرنسية. حينذاك قدم رئيس الوزراء استقالته في الثامن والعشرين من شهر أيار إلى رئيس الجمهورية رينه كوتي. وقد انحلت الحكومة التي لم تكن تتمتع بأي سند شعبي، ودعي الجنرال ديغول حينذاك إلى تشكيل الحكومة برسالة وجهها إليه رئيس الجمهورية وحصل المرشح على موافقة البرلمان ابتداء من الأول من حزيران عام ١٩٥٨م. وأوكل البرلمان إلى الجنرال مهمة إعداد مشروع دستوري جديد بعد أن نال ثقته وتفويضه لأن تكون وزارته سلطة تأسيسية لإعداد مشروع الدستور كانت إجراءات التفويض قد تمت دستوريًا بعد أن عدل البرلمان المادة ٩٠ من دستور الجمهورية الرابعة المتعلقة بإجراءات التعديل.

المطلب الأول: مصادر دستور عام ١٩٥٨م (الدستور الديغولي):

الخطوط الأساسية لدستور مرتقب لفرنسا كان قد ذكرها في خطبة له عام ١٩٤٦م في مدينة «بايو» وقد وضع صياغة لأهدافه الدستورية:

١- إقامة تنظيم دستوري لرئاسة الجمهورية.. ينتج عن هيئة انتخابية أكثر اتساعاً من البرلمان. ولرئيس الجمهورية أن يعين رئيساً للوزراء حسب ما يرتئيه. وبذلك أراد الجنرال ديغول أن يكون رئيس الجمهورية شخصاً مستقلاً عن إرادة السلطة التشريعية (البرلمان).

٢- لرئيس الجمهورية سلطات استثنائية توكل إليه في حالة الأزمات.

٣- إقامة حظر للجمع بين المهام الوزارية والنيابية والبرلمانية.

وبهذه المبادئ التي صاغها الجنرال أراد أن يبرز دور رئيس الجمهورية الذي كان متواضعاً دستوريًّا في دستور الجمهورية الثالثة والرابعة وأراد أيضاً أن توكل إليه دستوريًّا صلاحيات يتمكن بواسطتها من مواجهة حالات خاصة (كما حصل أثناء الحرب الثانية).

إذا افترض أن رئيس الجمهورية لم يكن مزوداً بصلاحيات كافية لمواجهة أزمة داخلية كانت أم خارجية. كما أنه أراد أن يجرد البرلمان من هيمنته على الحكومة التي كانت تنبثق من البرلمان.

ومن جانبه لخص ميشيل دوبريه رأيه في الدستور المرتقب:

١- تحديد جدول الأعمال من قبل الحكومة.

٢- حصر عدد وصلاحيات اللجان البرلمانية.

وكان يتطلع إلى إقامة نظام جمهوري يتسلم فيه الرئيس حكمه لمدة اثني عشر عاماً.

وبدورهم فقد قدم مستشارو الدولة وهم من رؤساء الحكومات السابقين.

١- تنظيم حكومة الولاية التشريعية.

٢- تنظيم عملية لوم الحكومة.

المطلب الثاني: التوافق بين الاستمرارية وضرورات التغيير:

لقد صدر دستور الجمهورية الخامسة بمواد أقل من سابقه حيث احتوى على مقدمة واثنين وتسعين مادة. أما دستور الجمهورية الرابعة فقد كان يضم مائة وست مواد. علماً بأن دستور الجمهورية الثالثة كان يحتوي على أربع وثلاثين مادة. قلة المواد أو كثرتها لا تعني بالضرورة فقر أو غنى الدستور في الإحاطة بقواعد تنظيم الحكم. وبالتالي تقرر نجاحه أو عدمه. وإنما المهم مدى تمكن الدستور من مجابهة قواعد تنظيم العلاقة بين السلطات وفرض تسوية موفقة بين الحكام والمحكومين.

فدستور الجمهورية الخامسة كما هو معلن حسب رأي الأستاذ هوريو «قد اتصف بدينامية وذلك لتغيره تبعاً للأحوال والظروف».

أما الأستاذ بيير باكتيت فيذكر بأن دستور الجمهورية الخامسة يقع ضمن دورة التغيرات الدستورية التي تتصف بالفعالية والإنجازات. مع استمرارية النظام السياسي ومع تغير الدساتير، فإن التطور الدستوري يبدو أنه واقع تحت حقيقة وجود الصراع بين السلطة التنفيذية المتمثلة بالحكومة والسلطة التشريعية الممثلة بالبرلمان.

فإذا كانت التنفيذية تسمح للحكام الرديئين بالوصول كما وضح ذلك من سمات دستور عام ١٧٩٩م الذي عرف بالنظام القنصلي. وكذلك دستور عام ١٨٠٤م (الدستور الإمبراطوري) والحال أيضاً مع دستور عام ١٨٥٢م في زمن نابليون الثالث. فإن دستور عام ١٧٩٢م وعام ١٨٧٥م

وعام ١٩٤٦م عرف بمدى سلطة البرلمان، وبالتالي فإن الإنجازات قد تحققت في ظل الدساتير التي عرفت تحت ظل سيطرة البرلمان، عرفت أيضاً بالمشاركة الديمقراطية ولكن أيضاً بتدهور الاستقرار السياسي.

أما دستور الجمهورية الخامسة فقد حاول أن يوفق بين ضرورات التمثيل الحديثة للمجتمع بواسطة مؤسسات جديدة. وهذه المؤسسات الجديدة حافظت على إبقاء المؤسسات المتعارف عليها، سلطة تنفيذية، تشريعية ممثلة بالحكومة والبرلمان مع إعطاء أدوار متغيرة ومنسجمة مع اختصاصاتها الرئيسية والتطور الذي حصل عليها ودور كل منهما في نظام الجمهورية الخامسة الديغولية وما بعد رحيل الجنرال ديغول.

المطلب الثالث: مؤسسات الجمهورية الخامسة:

صيغ الدستور الفرنسي بطرق بينت وجود نوعين من المؤسسات الأولى منها تتمتع بسلطات فعلية حيث يكون الدور الأساسي في رسم سياسة الدولة أما الثانية فهي مؤسسات ثانوية ذات صفة استشارية.

أولاً: المؤسسات الأساسية: وتتكون من سلطتين هما التنفيذية والتشريعية:

١- **السلطة التنفيذية:** التي تتكون بدورها من رئيس الجمهورية والحكومة:

أ- رئيس الجمهورية - منتخب بالاقتراع العام السرّي المباشر بعد التعديل الدستوري لعام ١٩٦٢م ولمدة سبع سنوات (حسب المادة السادسة).

ويتمتع الرئيس بصلاحيات واسعة كفلها له الدستور حيث يستطيع أن يتوجه إلى الشعب مباشرة باستفتائه في الأمور الهامة (المادة ٥١١

وفي حالات خاصة يستطيع أن يلجأ إلى استعمال صلاحيات استثنائية كفلها له الدستور (حسب المادة ١٦).

الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية لم يكن وارداً في الدستور الأصلي لعام ١٩٥٨م وإنما جاء تطميناً لرغبة الجنرال ديغول الذي تعرض لحادث محاولة اغتيال، لهذا فإن التعديل الدستوري له أسبابه العرضية المشار إليها والتي يذكرها الأستاذ هوريو كما يلي:

أ- السبب العرضي: بعد محاولة الاغتيال في بيه كلامار بتاريخ ٢٢ آب ١٩٦٢م وبذلك حاول ديغول استمالة الناس إليه وإشعار الآخرين بقوته المرتكزة على الشرعية الشخصية.

ب- سبب مباشر: رغبة الجنرال في تحييد الطبقة السياسية التقليدية التي قد تعيق تطلعاته السياسية، ولهذا فقد أراد أن يكون وراءه سند شعبي قوامه الشعب مباشرة وليس الوجهاء وجماعات الوسط واليمين. وفي الواقع فإن جماعات الوسط واليمين كانت قد اعتقدت أصلاً بأن الجنرال سوف لا يسمح باستقلال الجزائر والذي حصل كان مخالفاً لتطلعاتهم، إذ إن الجزائر قد استقلّت وتحرَّرت عن فرنسا.

أما فيما يتعلق بالصلاحيات الاستثنائية التي كفلها الدستور (حسب المادة ١٦) فإنها أضافت دوراً مهمًّا لرئيس الجمهورية في أن يمارس سلطات استثنائية وذلك للحفاظ على استقلال الأمة، وعلى عمل المؤسسات بصورة اعتيادية وفي حالة تعرضها إلى خطر... فله وحده أن يتخذ الإجراءات الكفيلة للحيلولة دون ذلك بعد مشاورة يجريها مع رئيس الوزراء ومجلس الشيوخ ورئيس الجمعية الوطنية ومشاورته للمجلس الدستوري، ويعتبر البرلمان مجتمعاً بصورة قانونية، ولا يمكن حله في هذه الفترة. هذا النص (المادة ١٦) وضع بصورة بحيث لا تكون صلاحيات الرئيس مطلقة بعد أن وضعت في إطار الظروف الصعبة التي يمكن أن تمر بها الأمة إذ إن رئيس الوزراء والجمعيتين يحاطون علماً.

وضع هذا النص يدل على حرص ديغول في إمكانية مواجهة المشاكل بواسطة رئيس الجمهورية بوضعية دستورية أفضل مما لم يوفره الدستور الفرنسي السابق ولا الأسبق (الجمهورية الثالثة والرابعة). إلا أن دستور الجمهورية الخامسة عزز دور رئيس الجمهورية بهذه المادة إلى جانب المادة الخامسة منه حيث وفرت له دور الحكم في حالة حصول خلافات بين المؤسسات، وقد لجأ ديغول ولمرة واحدة إلى استعمال صلاحياته الدستورية (حسب المادة ١٦) ولمرة واحدة تقارب الخمسة شهور عام ١٩٦١م.

ج- **الحكومة**: خصص الدستور الفرنسي للحكومة مادتين، بينت المكانة المهمة لها وعندما ذكر: الحكومة تحدد وتقود سياسة الأمة (المادة ٢٠) رئيس الوزراء يقود عمل الحكومة (المادة ٢١).

ورئيس الجمهورية هو الذي يختار رئيس الوزراء (المادة ٨) وبدوره يختار رئيس الوزراء وزراءه. ولم يتطرق الدستور إلى وجوب كون الوزراء نواباً في البرلمان كما هو الحال في بريطانيا، ولا إلى عدم وجوب اختيار الوزراء من خارج الكونغرس، كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد كان تكوين الوزارة الأولى لميشيل دوبريه متضمناً سبعة عشر وزيراً برلمانيًا من مجموع سبعة وعشرين هم أعضاء الوزارة وسبعة من الموظفين الكبار وثلاثة من السياسيين. وتأكيداً على الفصل بين السلطتين فإن رؤساء الحكومات كان بعضهم لم يعرف حياة برلمانية سابقة كما هو الحال مع جورج بوميبدو وريمون بار. وفي حالة استيزار أحد البرلمانيين فعليه في غضون شهر واحد أن يحدد موقفه في أن يبقى وزيراً ويستقيل من البرلمان أو أن يبقى محتفظاً بمنصبه التمثيلي كبرلماني وعليه فيعتبر مستقيلاً من منصبه كوزير كما تعين لكل نائب أن يكون له وكيل، فإذا استوزر فلا حاجة لإعادة الانتخاب في منطقته لأن الوكيل يحلّ مكانه مدة استيزاره للمنصب الوزاري. واقع حال السلطة التنفيذية

يبين بأن رئيس الجمهورية يتمتع بمكانة فعلية تتجاوز كثيراً سلطات رئيس الوزراء. كما أن المسؤوليات الكبرى لرئيس الجمهورية جعلت منه الشخص الأول في الدولة وليس كرئيس الوزراء الذي بدا شخصاً منفذاً أكثر منه قائداً.

وهذا ما يميز فرنسا بمركز رئيس وزرائها الثانوي عن بقية الدول المجاورة كألمانيا، وبريطانيا، وهولندا، وبلجيكا.

ثانياً: المؤسسات الاستشارية للمجالس الاستشارية (وظائف حددها دستور الجمهورية الخامسة بحيث إنها لا تقرر السياسة المصيرية للأمة. ولكن لها وظائف ذات طبيعة استشارية غرضها حلّ الخلافات التي تنشأ خلال عمل المؤسسات وهي:

١- المجلس الاقتصادي والاجتماعي. هذه المؤسسة ليست من ابتكار الجمهورية الخامسة إذ سبق وأنشأ مجلساً على غراره في عام ١٩٢٥م، وأعيد تنظيمه عام ١٩٣٦م وعدد أعضائه ٢٠٠٤ شخصاً وللحكومة حصراً الحق في الاتصال به لأخذ المشورة واعتباراً من سنة ١٩٦٨م فقد تمَّ إبطال أية إمكانية لاتصال البرلمان به.

المجلس الدستوري، وجدت له سابقة دستورية في الجمهورية الرابعة تحت مسمى اللجنة الدستورية إلا أن أعمال هذه اللجنة توسعت ونظمت عملية تشكيله من:

أ- أعضاء طبيعيون (بالقانون) وهم كل رؤساء الجمهورية السابقين ولمدى الحياة، فكان يضم فينسون إيريول، رينيه كوني، لكن الجنرال ديغول امتنع عن المشاركة في أعماله بعد اعتزاله العمل السياسي واستقالته.

ب- أعضاء معينون على النحو التالي ثلاثة أعضاء من قبل رئيس الجمهورية، وثلاثة أعضاء من قبل رئيس الجمعية الوطنية، وثلاثة أعضاء

من قبل رئيس مجلس الشيوخ.. ويتمّ التعيين لمدة تسع سنوات غير قابلة للتجديد، ويكون من حق رئيس الجمهورية تعيين رئيس المجلس الدستوري.

أما وظائفه فهي:

١- البتّ في الطعون الانتخابية.

٢- يعد بمثابة لجنة استشارية بجانب رئيس الجمهورية في حالة استعمال المادة ١٦ من الدستور.

٣- ممارسة القضاء الدستوري فيما يتعلق بالرقابة الدستورية على القوانين وأنظمة البرلمان أو الاتفاقات الدولية من ناحية مراقبة مدى مراعاتها للدستور.

أما المجلس الأعلى للقضاء: استحدث في دستور الجمهورية الرابعة وأخذ به دستور الجمهورية الخامسة، وذلك لضمان استقلالية القضاء من الهيمنة السياسية، ومن الجدير بالتنويه أن استقلالية القضاء تصبح أكثر ضماناً في حالة خلو المجلس من ممثلي السلطة التنفيذية إلا أن المشرع للدستور أراد في الوقت نفسه أن يضمن استقلال القضاء بوجود رئيس الجمهورية على رأسه باعتبار أن المادة الخامسة من الدستور الفرنسي قررت مكانة خاصة للرئيس في أن يقوم بدور الحامي والحكم لضمان سير واحترام الدستور بصورة اعتيادية. ويضم المجلس الأعلى للقضاء إلى جانب رئيس الدولة ووزير العدل تسعة أشخاص ستة منهم من الحكام وشخص من مستشاري الدولة إضافة إلى شخصين ممن لهم اضطلاع بالشؤون القضائية، وجميعهم يعينون من قبل رئيس الجمهورية ولمدة أربع سنوات.

الخاتمة.. جاء دستور الجمهورية الخامسة ليضع حدًّا من خلال قواعده لظاهرة عدم الاستقرار السياسي للحكومات المتعاقبة، فكان عليه

أن يحدّ من سيادة البرلمان وقد نجح الدستور في ذلك نسبيًّا فمنذ إقامة الجمهورية الخامسة إلى منتصف الثمانينيات من القرن الماضي مثلاً عرفت فرنسا فيه ثمانية رؤساء وزراء مع ثمانية عشر تشكيلاً وزاريًّا ويعود هذا الاستقرار النسبي إلى عملية تجريد البرلمان من قوته في الإطاحة بالوزارة وعمليًّا نلاحظ أن الدور التشريعي أصبح من مجالات الحكومة وليس البرلمان. فبين عام ١٩٥٨م وإلى عام ١٩٧٨م شرعت قوانين بعدد (١٦١٥) كان فقط منها ٢٤٦ قانون قد صدر عن البرلمان والبقية وهي النسبة الغالبة صدرت من طرف السلطة التنفيذية[١]. والدستور الذي أقامه ديغول اكتسب قوته وشرعيته من الجنرال ديغول إذ عمل الجنرال على صياغته بصورة تضمن قيام نظام برلماني عقلاني أقرب منه إلى النظام الرئاسي حيث يتمتع فيه رئيس الجمهورية بصلاحيات وسلطات تفوق سلطة وصلاحية رئيس الحكومة والبرلمان أيضاً وقد اكتسب الدستور رضاً عاماً في فرنسا وذلك أن العمل بقواعده ترسخت حتى مع غياب ديغول حينما تعاقب على سدة الرئاسة بوميدو وديستان ثم فرانسوا ميتران مرشح اليسار، وبذلك فإن دستور الجمهورية الخامسة قد وفر استقراراً سياسيًّا لفرنسا على العكس من إيطاليا التي لم تعرف الاستقرار أبداً.

---

(١) راجع أوريو مصدر سابق ص ٣٢٨.

الملاحق

ملحق رقم (١)

يتضمن الإشارة إلى أهم الدساتير التي عرفتها فرنسا بعد الثورة:

سنة الإصدار	النظام الذي أقيم بموجب الدستور
١٧٩٢	ملكي في ظل بوربون لويس السادس عشر
١٧٩٣	جمهوري أقام التصويت العام (جمهورية أولى)
١٧٩٥	جمهوري
١٧٩٩	حكم القناصل الثلاث - نابليون القنصل الأول
١٨٠٤	إقامة الإمبراطورية
١٨١٤	إعلان ميثاق الدستوري من قبل الملك لويس الثامن عشر
١٨٤٨	الجمهورية الثانية
١٨٥٢	إقامة الإمبراطورية الثانية نابليون الثالث
١٨٧٥	إعلان الجمهورية الثالثة
١٩٤٦	الجمهورية الرابعة
١٩٥٨	الجمهورية الخامسة

ملحق رقم (٢)

أسماء المرشحين لرئاسة الجمهورية في انتخابات مارس ١٩٨١م:

أسماء المرشحين	عدد الأصوات التي حصلوا عليها
١- جيسكارد ديستان	٨,٢٢٢,٤٣٢
٢- فرانسوا ميتران	٧,٥٠٥,٩٦٠
٣- جاك شيراك	٥,٢٢٢,٨٤٨
٤- جورج مارشيه	٤,٤٥٦,٩٢٢
٥- بالامون	١,١٢٦,٢٥٤
٦- أ- لاتيه	٦٠٨,٠٥٧
٧- م- كريبو	٦٤٢,٨٤٧
٨- م- دبريه	٤٨١,٨٢١
٩- ف- كارو	٢٨٦,٦٢٣
١٠- ج ج بوشاردو	٢٢١,٢٥٣

وحيث إن جيسكارد ديستان وفرانسوا ميتران حصلا على أكثر الأصوات فإنهما تقدما حسب القانون للمنافسة وحصل.

١- فرانسوا ميتران على: ١٥,٧١٤,٥٩٤ صوتاً أي نسبة ٥١,٧٥٪.

٢- أما جيسكارد ديستان: ١٤,٦٤٧,٧٨٧ صوت أي نسبة ٤٥,٢٤٪.

٣- وحصل الرئيس جاك شيراك في انتخابات ١٩٩٥م على نسبة ٥٢,٦٤٪ من الأصوات بينما حصل منافسه جوسبان على ٤٧,٣٦٪ فقط.

ملحق رقم (٣)

حكومات الجمهورية الخامسة:

١- حكومة دوبريه ٨ كانون الثاني ١٩٥٩.

٢- حكومة بومبيدو ١٥ نيسان ١٩٦٢م.

٣- حكومة شبان دلماس ٢٣ حزيران ١٩٦٩.
٤- حكومة بومبيدو ١٠ نيسان ١٩٦٧ (الرابعة).
٥- حكومة مسمير ٦ تموز ١٩٧٢م.
٦- حكومة مسمير ١ آذار ١٩٧٦م (الثالثة).
٧- جاك شيراك ١٥ آذار ١٩٧٦ نهايتها.
٨- حكومة بار نيسان ١٩٧٨م (الثالثة).
٩- حكومة فابيوس ١٧ تموز ١٩٨٤م.

ملحق رقم (٤)

أسماء رؤساء الجمهورية الفرنسية الخامسة منذ عام ١٩٥٨:

١- الجنرال شارل ديغول
٢- جورج بومبيدو
٣- جيسكار ديستان
٤- فرانسوا ميتران
٥- جاك شيراك
٦- نيكولاي ساركوزي

ملحق رقم (٥)

اللجان الدائمة لكل من مجلسي النواب والشيوخ:

١- لجنة الشؤون الثقافية: العائلية والاجتماعية.
٢- لجنة الشؤون الخارجية.
٣- لجنة الدفاع الوطني والقوات المسلحة.
٤- لجنة المالية: الاقتصاد العام والخطة.

٥- اللجنة الدستورية والإدارية العامة للجمهورية.

٦- لجنة الإنتاج والتبادل.

الاختصارات بالأحرف اللاتينية وما يقابلها من معنى:

بالنسبة للجزائر .A.N.P

الجيش الوطني الشعبي .A.L.N

جيش التحرير الوطني .P.R.S

حزب الثوريين الاشتراكي .P.P.A

حزب الجماهير الجزائري .F.L.N

جبهة التحرير الوطني.

الحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية .G.P.R.A

ملحق عن شجرة الأسرة ألبوسعيدية الحاكمة

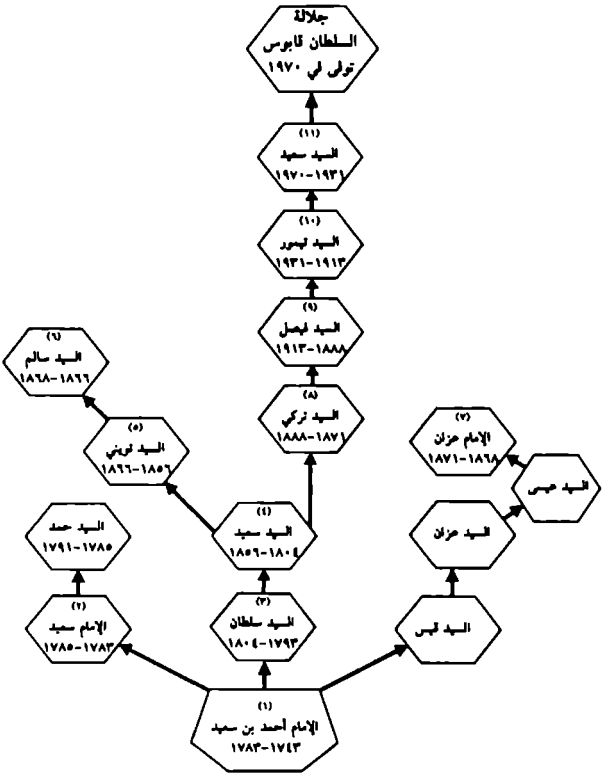

المصادر والمراجع

نود الإشارة إلى أن الطبيعة التدريسية للمحاضرات والتي أولت حصراً جهداً منهجيًّا بسمات معينة اقتضت أن يعتمد على كتب ذات تحليل محدد أصلاً (الوظيفي السيستمي). مما جعل الرجوع إلى المصادر الأخرى ذات الوضع التاريخي أو الاجتماعي والقانوني أو الحدثي مستبعداً تقريباً. بهذا فإن المصادر المستعملة اعتمدت عليها كمراجع وتمت الإشارة إلى المصادر الأخرى باعتبار أنها مساعدة للإحاطة بالجوانب الأخرى للمواضيع المبحوثة. وبالتالي فتقسيم المصادر سيتم حسب الأولوية في المؤلف لهذه المصادر حسب أهميتها ضمن الذي هو في متناول يد القارئ الكريم.

1 - Jean - Leca. Claude Vatin - L'Algerie politique Institutions et régimes. Presse de la Fondation National des Sciences Politiques. Paris 1915.

2 - Genevieve Bibes - Le système politique Italien, p.u.f 1974.

3 - P. La lumière. A. Demichel. Les régimes parlementaires Européens Themis 1976.

4 - David Easton. A framework for political analysis Englewook Cliffs, N.J. Prentice Hall 1965.

5 - Gabriel A. ALMOND. Jemes S. COLMANT, The politics of the

developping greas, Princeton, N.J. Princeton university press. 1960 - 1970.

6 - Jean Williams Laplerre. L'analyse des systèmes politiques. P.U.F. paris. 1973.

7 - Almond Powell. Comparative Politics: Developmental Approach - Boston, Little Brown. 1966.

8 - Jean - Leca. Claude Vitin L'Algerie politique institutions et régimes presse de la Fondation National des Sciences politiques. Paris 1975.

9 - Pierre Pactet. Droit constitutionnel institutions politiques. Mosson et cie. Paris 1974.

10 - J. Chapasal et. A. Lancelot la vie politique en France - depuis 1940. P.U.F Themis. 1975.

١١ - أحمد الشقيري - قصة الثورة الجزائرية - دار الثقافة - دار العودة - بيروت بلا تاريخ.

١٢ - فرانز فانون والثورة الجزائرية - دار الثقافة - دار العودة - محمد الميلي ١٩٧٣م.

١٣ - أبو القاسم سعدالله - الحركة الوطنية الجزائرية دار الآداب - بيروت ١٩٦٩م.

14 - Pierre Avril. Politics in France - a pelican. London 1964.

15 - Demitri, Georges Lavroff. Le système politique Français. Paris Dalloz. 1975.

16 - Alec Barblook - patterns of political Behavior - Martin Rocerston. London 1975.

17 - Andre Hauriou - Droit constitutionel et Institutions politiques Mont - chretien - 1970. 50ed.

18 - Jean Blondel - the Government of France Methun London. 1974.

19 - Pierre Birnabum. Sociologie politique 62 Armand Colin. 1971.

20 - Français Geguel. Alfetd Grosser - la politique en France Armand Col - in. Collection. U. 1975.

21 - H.V. Mallard. Dossiers de Droit constitutional L.C.O.J. Paris 1976.

22 - Bernard Diethelm - Les Parties Politiques sous la Cinquième Republique - Bordas Paris 1973.

23 - Maurice Duvevger. Constitutions et Documents Politique - P.U.F. Themis 1960.

فهرس المحتويات

الإهداء	٥
مقدمة	٧
الجزء الأول: مفاهيم واصطلاحات	١٥
الفصل الأول: مفهوم النظام السياسي	١٧
الفصل الثاني: مدخل نظري	١٩
الفصل الثالث: حركة النظام السياسي	٢١
الفصل الرابع: كلفة القرار	٢٥
الفصل الخامس: وظيفة حماية النظام	٣١
الفصل السادس: أزمة التكامل والاندماج	٣٥
الفصل السابع: أزمة الفساد المالي والإداري	٣٧
الفصل الثامن: في العلاقة بين السلطة والثروة ومراكز النفوذ الاقتصادي	٤٣
الفصل التاسع: حول مبدأ الفصل بين السلطات والانتقادات الموجهة إليه	٤٩
الفصل العاشر: عمل النظام في ظلّ حالة توازن القوى	٥٥

الفصل الحادي عشر: في كيفية التعامل مع المعارضة ... ٥٩
الفصل الثاني عشر: النظام السياسي وطبقة التكنوقراط ٦٧
الجزء الثاني: بعض المبادئ والأسس النظرية في عمل النظام السياسي ٧١
الفصل الأول: تمهيد ٧٣
مقدمة منهجية عامة ٧٦
أولاً: القصد من النموذج النظري ٧٦
ثانياً: عرض المفاهيم والمصطلحات الأساسية للتحليل ٧٧
الفصل الثاني: في عمل النظام «التحليل النظري» ٨١
مكونات المحيط أو «البيئة» ٨٢
توجيه الطلب ٨٢
المبحث الأول: المطالب السياسية ٨٢
المبحث الثاني: الموارد والقيود ٨٥
الفصل الثالث: عملية نفوذ الموارد والمطالب في النظام السياسي ٨٩
المبحث الأول: أشخاص النظام «حافظو النظام» ٩٠
المبحث الثاني: تهيئة الأجهزة المناسبة لتوظيف الموارد ٩١
الفصل الرابع: استجابة النظام للطلبات ٩٧
المبحث الأول: تقليص الطلبات ٩٩
المبحث الثاني: مراحل وصول الطلبات ١٠١
الفصل الخامس: المنافسة بين الطلبات الواردة للنظام ١٠٥
المبحث الأول ١٠٥
المبحث الثاني: وضعية التردد في القرار السياسي ١١٠

المبحث الثالث: مجالات الاختيار
(بين القرارات والمخاطر المحسوبة) ١١٣
المبحث الرابع: النفوذ السياسي بين السلطة الشكلية
والسلطة الحقيقية ١١٥
الفصل السادس: تنفيذ قرارات النظام السياسي ١١٩
المبحث الأول: دور أجهزة التنفيذ ١٢٠
المبحث الثاني: ردود فعل المحيط (المجتمع) على التنفيذ ... ١٢٢
الجزء الثالث: دراسة النماذج التطبيقية ... ١٢٥
القسم الأول: الأنظمة المحافظة ١٢٨
القسم الثاني: الأنظمة المتكيفة ١٢٩
القسم الثالث: الأنظمة المتغيرة..... ١٢٩.
الخلاصة للتحليل النظري الوظيفي ١٢٩
الفصل الأول: دراسة النظام السياسي في سلطنة عُمان ١٣٣
الفصل الثاني: منهج وآليات عمل النظام السياسي في عُمان ١٤١
الفصل الثالث: تعامل النظام مع أزمة داخليّة
(جبهة تحرير ظفار كنموذج للدراسة) ... ١٤٣
الفصل الرابع: أبرز التحديات التي تجابه الحكم في عُمان ١٤٧
الفصل الخامس: الهيئات والمؤسسات الدستورية ١٥٩
مجلس الشورى ١٦٣
الفصل السادس: النظام السياسي في الجزائر ١٦٩
المبحث الأول: دور الحزب في النظام (حزب الطليعة) ١٧٠
المبحث الثاني: الحزب والدولة ١٧٢

الفصل السابع: طريقة عمل المؤسسات الدستورية الجزائرية ... ١٧٩
المبحث الأول: تنظيم السلطات العامة ١٨٠
المبحث الثاني: القيادة الفردية والقيادة الجماعية للنظام الجزائري ... ١٨٤
الفصل الثامن: تفاعل النظام السياسي مع المحيط الاقتصادي والثقافي ١٩١
المبحث الأول: مشاكل التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية للنظام ١٩٦
المبحث الثاني: إنتاج النظام ... ٢٠٥
الفصل التاسع: مضمون الشعور القومي ٢٠٧
الدين والنظام السياسي ... ٢٠٩
الفصل العاشر: أعباء ومسؤولية النظام السياسي ... ٢١٣
الفصل الحادي عشر: قابلية النظام السياسي في التكامل والمحافظة ... ٢١٥
القوى السياسية ... ٢١٦
الفصل الثاني عشر: التحديات والمخاطر: التي تجابه النظام السياسي في الجزائر ٢٢١
النظام السياسي الجزائري والتعاطي مع أزمة خارجية (الصحراء المغربية كنموذج للدراسة) ... ٢٢٦
الخلاصة: الجزائر وتحدّيات بناء الأمة ٢٣١
الفصل الثالث عشر: دراسة النظام السياسي في إيطاليا ٢٣٥
التراث التأريخي لإيطاليا ... ٢٣٦
سمات وخصائص المجتمع السياسي الإيطالي ... ٢٣٨

الفصل الرابع عشر: المؤسسات السياسية الإيطالية ٢٤٣
المبحث الأول: إقامة الدستور الإيطالي ٢٤٥
المبحث الثاني: خصائص وميزات الدستور الإيطالي ٢٤٧
الفصل الخامس عشر: المحيط الاجتماعي للنظام ٢٥٣
المبحث الأول: الثقافة السياسية المجزئة ٢٥٥
المبحث الثاني: التوسع الاقتصادي ٢٦١
الفصل السادس عشر: الاقتصاد الإيطالي لما بعد الأعجوبة - الأزمة ٢٦٣
الفصل السابع عشر: وظيفة المؤسسات ٢٦٩
المبحث الأول: غياب تعاقب السلطة (عدم الأخذ بالإحلال) ٢٧٠
المبحث الثاني: العلاقة بين الأغلبية والمعارضة ٢٧١
الفصل الثامن عشر: توصيل وتعبير وجمع المطالب ٢٧٧
الفصل التاسع عشر: النظام السياسي الفرنسي كنموذج للدولة الصناعية المتقدمة ٢٧٩
المبحث الأول: تكوين وطبيعة المجتمع الفرنسي ٢٨١
المبحث الثاني: القوى السياسية لفرنسا ٢٨٥
الفصل العشرون: الأحزاب السياسية في فرنسا ٢٨٧
أولاً: الأحزاب المحافظة والليبرالية ٢٨٨
ثانياً: الأحزاب الاشتراكية ٢٨٩
الفصل الواحد والعشرون: مؤسسات الجمهورية الخامسة في فرنسا ٢٩١
المطلب الأول: مصادر دستور عام ١٩٥٨م (الدستور الديغولي) ... ٢٩٢
المطلب الثاني: التوافق بين الاستمرارية وضرورات التغيير ٢٩٣

المطلب الثالث: مؤسسات الجمهورية الخامسة ٢٩٤
الملاحق ٣٠١
ملحق رقم (١) ٣٠٣
ملحق رقم (٢) ٣٠٤
ملحق رقم (٣) ٣٠٤
ملحق رقم (٤) ٣٠٥
ملحق رقم (٥) ٣٠٥
ملحق عن شجرة الأسرة ألبوسعيدية الحاكمة ٣٠٧
المصادر والمراجع ٣٠٩

منتدى اقرأ الثقافي

www.iqra.ahlamontada.com